



۲۳۸

جمال الفقير

تأليف

الفقيه الأقدم القاضي

عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

للسيد المرتضى

وتليه رسالتان

والشيخ الطوسي

محقق إبراهيم بن إدريس

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة



٣٣٨



جواهر الفقهاء

تأليف

الفقيه الأقدم القاضي

عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

للسيد المرتضى

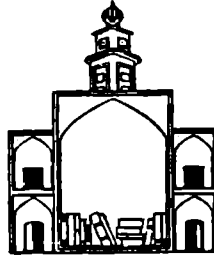
والشيخ الطوسي

وتليه رسالتان

محقق إبراهيم هاشم آبادي

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة



جواهر الفقه

- الفقيه الأقدم القاضي ابن البرّاج
- إبراهيم البهادر، مؤسسة سيد الشهداء (ع)
- العلامة الشيخ جعفر السبحاني
- مؤسسة النشر الإسلامي
- ٣٠٠٠ نسخة
- الأولى
- ١٤١١ هـ. ق

- المؤلف:
- تحقيق وإعداد:
- اشراف:
- الناشر:
- المطبوع:
- الطبعة:
- التاريخ:

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انطلاقاً من أهمية التراث الإسلامي ومكانته السامية في حياة الأمة أخذت مؤسستنا على عاتقها القيام بكلّ جهد ممكن في إحياء التراث الإسلامي القويم.

فقامت -والى الآن والحمد لله- بطبع ونشر مئات الكتب والمصنفات الإسلامية القيمة التي ألّفها علماء الاسلام لاسيّما القدامى من الأصحاب وأرباب الفكر في شتى مجالات الفقه والأصول والحديث والتفسير والكلام وغيره.

وكتاب «جواهر الفقه» تأليف الفقيه الأقدم القاضي عبدالعزيز بن البرّاج أحد تلك المصنفات القيمة التي قامت المؤسسة بطبعه ونشره بعد أن حقّقته مؤسسة سيّد الشهداء العلمية. وبهذه المناسبة نتقدّم بالشكر الجزيل لجميع الاخوة الذين ساهموا في تحقيقه وتخريججه وتصحيحه سائلين الله لهم المزيد من التوفيق إنه وليّ النعم.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة

الشريعة والتشريع الإسلامي تدويناً وتطوراً

بقلم: جعفر السبحاني

الكتاب والسنة هما المصدران الرئيسيان للتشريع الإسلامي لدى المسلمين، ولو كان هناك مصدر آخر فربما يرجع اليهما، فالكتاب نور وضياء في جميع المجالات، وهداية للامة في شتى حقول الحياة، قال سبحانه: «ونزلنا عليك الذكر تبيانا لكل شيء» (١) فلو شككنا في عمومية الشيء في الآية الشريفة وسعته لكل ما يصدق عليه، فلا يُشك في أن التشريع اعني وظائف العباد امام الله وامام الناس في الحياة الدنيا، من أوضح مصاديقه، فهو مبين لكل ما يحتاج اليه الانسان فيما يرجع الى المبدأ والمعاد، والى ما يحتاج اليه في حياته الفردية والاجتماعية من السنن والقوانين.

فاذا كان هذه مكانة الكتاب، فما هي مكانة السنة في ذلك الحقل؟
ان السنة اولاً مبيّنة لاجمال الكتاب وابهامه، وموضحة لتنزيله وتفسيره. قال سبحانه: «وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون» (٢).
وثانياً ان الرسول هو الاسوة والقدوة، فهو بقوله وفعله يبين عزائم الشرع ورخصه، فرائضه ونوافله. قال سبحانه «لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً» (٣)، وقال سبحانه: «فما آتيكم

(٣) الاحزاب: ٢١.

(١) النحل: ٩٨.

(٢) النحل: ٤٤.

الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» (١) وقال الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله: «الا اني اوتيت الكتاب ومثله معه، الا اني اوتيت القرآن ومثله معه، الا يوشك رجل ينثني شعبانا على اريكته، يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم من حلال فاحلوه وما وجدتم من حرام فحرموه...» (٢).

وفي ظل هذين المصدرين المباركين استغنت الامة عن كل تقنين بشري وتشريع غير الهى الى يوم القيامة فقد كان لهم في هدى الكتاب والسنة غنى وكفاية. كيف وقد سمي سبحانه غير حكمه حكم الجاهلية، وقال: «افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون» (٣).

فاذا كان هذه منزلة السنة النبوية، كان من الواجب على الامة القيام بضبط كل دقيق وجليل أثر عنه صلى الله عليه وآله ولكن -ياللاسف- تقاعست الامة الاسلامية عن تدوين السنة وجمعها وضبطها في حياة صاحبها وبعد رحلته، وتوانت عن القيام بهذا الواجب الى منتصف القرن الثاني بعد ضياع قسم كبير من السنة وتسرب الاسرائيليات والاحاديث الموضوعة الى اوساط المسلمين عامة والمحدثين خاصة، وبعد ما ندموا قاموا بالوظيفة ولما ينفعهم الندم.

روى السيوطي، قال: «اراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن واستشار فيها اصحاب رسول الله فاشار اليه عاقتهم بذلك فلبث عمر بن الخطاب شهراً يستخير الله تعالى في ذلك شاكاً فيه، ثم اصبح يوماً وقد عزم الله تعالى له، فقال: إني كنت فكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فاذا اناس من أهل الكتاب كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا البس كتاب الله بشيء فترك كتابة السنن».

(٣) المائدة: ٥٠.

(١) الحشر: ٨.

(٢) أحمد - المسند، ج ٤/ ١٣١.

«وروى ابن سعد بسنده عن الزهري قال: لما اراد عمر بن الخطاب -رض- ان يكتب السنن فاستخار الله شهراً ثم اصبح وقد عزم الله له فقال: ذكرت قوماً كتبوا كتاباً فاقبلوا عليه وتركوا كتاب الله» (١).

هذا قرظة بن كعب الانصاري، قال: اردنا الكوفة فشيّعنا عمر الى صرار، وقال: تدرون لم شيعتكم؟ قلنا: نعم. نحن اصحاب رسول الله، فقال: انكم تأتون اهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالاحاديث، فتشغلوهم. جردوا القرآن، واقلوا الرواية عن رسول الله، وامضوا وانا شريككم. (٢).

وقد جرت السيرة في ظل هذا الحظر على ترك كتابة السنة وصارت النتيجة حرمان الامة من عدل الكتاب وقرينه، ولو صح ما ذكره الخليفة من التعليل، لوجب على الامة في جميع الأجيال والقرون تمزيق الصحاح والمسانيد والقضاء على السنة النبوية، ولا ينتج ذلك الا البؤس والشقاء والتجاءها في مجال التشريع والاخلاق والسياسة والنظم الاجتماعية الى القوانين الموضوعية بيد البشر الخاطي.

نعم أحس الخليفة الاموي عمر بن عبدالعزيز (ت ١٠١) بخطورة الموقف وضرورة تدوين الحديث، فكتب الى عالم المدينة أبي بكر بن حزم، وقال: انظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وتفتشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فان العلم لا يهلك حتى يكون سرا (٣).

(١) السيوطي: تنوير المالك في شرح موطأ مالك الفائدة الثانية: وراجع: فتح الباري بشرح صحيح البخاري المقدمة ص ٦ ط دارالمعرفة.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٧، الحاكم: المستدرك ١٠٢/١.

(٣) البخاري: الصحيح، كتاب العلم، ج ١، ص ٢٧.

ومع هذا الاصرار المؤكّد من الخليفة حالت رواسب الحظر السابق من جانب الخلفاء الماضين عن قيام ابن حزم بمهمته الملقاة على عاتقه، فلم يكتب شيء من احاديث النبي إلّا صحائف غير منظمة ولا مرتبة الى ان دالت دولة الأمويّين وقامت دولة العباسيين واخذ أبوجعفر المنصور بمقاليد الحكم، فقام المحدثون عام ١٤٣، بتدوين الحديث، فهذا هو السيوطي يشرح تلك المأساة في سنة ١٤٣: «شرح علماء الاسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير فصنّف ابن جريج بمكة، ومالك الموطأ بالمدينة، والاوزاعي بالشام، ابن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما في البصرة، ومعمر باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة وصنّف ابن اسحاق المغازي، وصنّف ابوحنيفة الفقه والرأي - الى ان قال: وقبل هذا العصر كان الائمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة (١).

وقد ادى ذلك التقاعس والتواني الى انه لما تكثر الفروع بسبب اختلاط المسلمين بغيرهم ولم يجدوا في السنة النبوية نصّاً فيها، مال قسمٌ من العلماء الى القول بالرأي والاستحسان، فافتوا بآرائهم فيما لا يجدون نصّاً فيه فاشتهروا بأصحاب الرأي والقياس، وكان أكثر أهل العراق من أتباع هذه المدرسة، كما أن أكثر اهل الحجاز كانوا يتجنبون عنه وقد روي انه لما سأل ربيعة بن عبد الرحمن (ت ١٣٦) سعيد بن المسيب عن علة الحكم، فاجاب: أعراقي انت؟ (٢).

ولم تكن إحدى الطائفتين أولى من الأخرى أداء الوظيفة، فاذا كان العمل بالرأي والقياس أمراً محظوراً فالتزمت بالنصوص المحدودة وعدم هداية الامة الى واجبها مجال الفروع والتكاليف محظورٌ مثله، وما ذلك الا ان الحظر الذي أصدره

(١) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢٦١.

(٢) احمد امين: فجر الاسلام، ١/ ٢٩٠.

الخليفة بعد رحلة النبي ادى الى ذلك وقسم العلماء والفقهاء الى قسمين بين معتمد على المقاييس والمعايير الظنية كالتقياس والاستحسان وسد الذرائع وشرع من قبلنا الى غير ذلك مما لم ينزل الله بها من سلطان، ومتزمت حصر التشريع الالهى في النصوص المحدودة التي لا تتجاوز عن اربعمائة حديث او ما يقرب من ذلك (١).

وقد ظهر اثر ذلك التقاعس في ضبط الحديث في عصر الخلفاء فضلاً عن الاعصار المتأخرة فلنأت بنموذج أو نموذجين من ذلك .:

١ - ان مسألة العول شغلت بال الصحابة فترة من الزمن وكانت من المسائل المستجدة التي واجهت جهاز الحكم بعد الرسول، قد طرحت ايام خلافة عمر بن الخطاب، فتحير فادخل النقص على الجميع استحساناً، وقال: والله ما دري ايكم قدم الله وايكم اخر. ما اجد شيئاً اوسع لي من ان أقسم المال عليكم بالخصص وادخل على ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة (٢).

أويصح الاعتماد في الفتيا على هذا التعليل الوارد عن الخليفة أو يجب ان يصدر المفتي عن دليل شرعي آلهي يقنعه بانه قام بواجبه؟

٢ - سُئل عمر بن الخطاب عن رجل طلق امرأته في الجاهلية تطليقتين وفي الاسلام تطليقة واحدة فهل تُضم التطليقتان الى الثالثة أولاً؟ فقال للسائل: لا أمرك ولا انهاك (٣).

وقد ادى ذلك الى القول بحجية قول الصحابي وفعله وتقريره وعومل معه معاملة الانسان المعصوم في حجية اقواله وافعاله وتقريراته يقول محمد بن عمر الاسلمى وكل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا ائمة يقتدى بهم

(١) السيد محمد رشيد رضا، الوحي المحمدي، ص ١٢٥.

(٢) الجصاص: احكام القرآن، ١٠٩/٢، الحاكم: المستدرک، ٣٤٠/٤.

(٣) المتقي الهندي: كنز العمال، ١١٦/٥.

ويحفظ عليهم ما كانوا يفعلون ويستفتون فيفتون(١) وهذا يناقض موقف اهل السنة من حصر العصمة في النبي الاكرم صلى الله عليه وآله. موقف الشيعة من السنة النبوية:

اذا كان هذا حال الامة المنتسبة الى السنة وهم الجمهور الاعظم من المسلمين، ولكن كان حال ائمة الشيعة وقادتهم ومتابعيهم على خلاف ذلك فهم لم يتقاعسوا عن أداء الواجب بل عمدوا الى ضبط سنة النبي دقيقها وجليلها، فهذا أمير المؤمنين كتب ما أملى عليه رسول الله، في حقول الحلال والحرام والعزائم والرخص عند ما قال له رسول الله: يا علي؛ اكتب ما أملى عليك قلت يا رسول الله اتخاف عليّ النسيان؟ قال: لا وقد دعوت الله -عز وجل- ان يجعلك خافضاً ولكن اكتب لشركائك الائمة من ولدك بهم تنقى امتي الغيث وهم يستجاب دعاؤهم وهم يصرف الله عن الناس البلاء وهم تنزل الرحمه من السماء وهذا اولهم وأشار الى الحسن. ثم قال: وهذا ثانيهم وأشار الى الحسين عليه السلام قال: والائمة من ولده(٢).

وقد ورث هذا الكتاب ائمة اهل البيت عليهم السلام واحداً بعد واحد فيصرون عنه، وهذا هو العذافر الصيرفي، قال: كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام، فكان يسأله وكان أبوجعفر عليه السلام له مكرما، فاختلفا في شيء، فقال أبوجعفر عليه السلام هذا خط علي عليه السلام واملاء رسول الله صلى الله عليه وآله واقبل على الحكم، وقال: يا ابا محمد اذهب انت وسلمة وابوالمقداد حيث شئت يمينا وشمالا فوالله لا تجدون العلم اوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل(٣).

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣٧٦/٢.

(٢) القندوزي: ينابيع المودة، ص ٢٠.

(٣) النجاشي: الرجال، ٢/٢٦٠ برقم/٩٦٧ ذكره في ترجمة محمد بن عذافر الصيرفي نقلا عن

«عذافر» ننشأ فلاحظ.

نعم كان لأُمير المؤمنين غير هذا كتبٌ أخرى مثل كتاب الفرائض، وكتاب الآداب وغيرهما ممّا ورد في الكتب الحديثية.

ثم إن الطبقة الأولى من الشيعة اقتدوا بامامهم أمير المؤمنين عليه السّلام فالقوا في ذلك كتباً ورسائل حفظوا بذلك السنة النبوية، واستقوا العلم من مصدر نقيه الصافي وقد ذكرهم اصحاب المعاجم في طبقاتهم واليك اسماء لفيف منهم:

١ - ابو رافع مولى رسول الله وخازن بيت المال في عهد أمير المؤمنين، صنف كتاب السنن والاحكام والقضايا (١).

٢ - عبيد الله بن أبي رافع مؤلف كتاب «من شهد حروب أمير المؤمنين من اصحاب النبي» (٢).

٣ - علي بن أبي رافع، كاتب أمير المؤمنين، صنف كتابا في فنون من الفقه: الوضوء والصلاة وسائر الابواب (٣).

٤ - ربيعة بن سميع صنف كتاب زكاة النعم على ماسمعه من أمير المؤمنين (٤).

٥ - سليم بن قيس مؤلف الاصل المعروف المطبوع المنتشر (٥).

٦ - الاصمغ بن نباتة المجاشعي، قد كتب عهد أمير المؤمنين الى مالك الاشتر النخعي ووصيته الى ابنه محمّد بن الحنفية (٦).

٧ - سلمان الفارسي الصحابي الجليل، ذكر ابن شهر اشوب له كتاب خبر جاثليق (٧).

(١) النجاشي: الرجال، ٦٤/١ برقم ١. (٥) المصدر نفسه برقم ٣.

(٢) الطهراني: الذريعة ١٤/١. (٦) المصدر نفسه برقم ٤.

(٣) النجاشي: ٦٥/١ برقم ١. (٧) ابن شهر اشوب: معالم العلماء ٥٧ برقم ٣٨٢.

(٤) النجاشي: الرجال، ٦٧/١ برقم ٢.

٨ - ابوذر الغفاري، قال ابن شهر آشوب: له خطبة يشرح فيها الامور بعد النبي صلى الله عليه وآله (١) كتاب وصايا النبي، وقد شرحه العلامة المجلسي واسماء عين الحياة المطبوعة.

٩ - ابوالاسود الدؤلي، التابعي المعروف، اخذ النحو عن أمير المؤمنين وكتبه في كراس وعرضه على امير المؤمنين، فقال: نعم مانحوت (٢).

١٠ - زيد بن وهب الجهني الكوفي، جامع خطب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر في الجمع والاعداد (٣).

الطبقة الثانية:

ثم ان الطبقة الثانية نهجوا منهاج سلفهم، حذو القذة بالقذة وآلفوا كتباً ورسائل في الحديث والفقه والتفسير، فبلغوا الذروة في فهم الحديث وفقهه واستنباط الاحكام من المصادر نظراء زرارة بن اعين (ت ١٥٠)، ومحمد بن مسلم الطائفي، وأبي بصير الاسدي (ت ١٥٠) وبريد بن معاوية، والفضيل بن يسار من تلاميذ مدرسة أبي جعفر الباقر (ت ١١٤) والامام الصادق (ت ١٤٨). ويليهم في الفضل ثلة اخرى وهم خريجوا مدرسة الامام الصادق نظراء جميل بن دراج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحامد بن عثمان، وحامد بن عيسى، وابان بن عثمان، وهم أصحاب الأصول والكتب المذكورة في المعاجم. وهناك طبقة رابعة من خريجي مدرسة الامام الكاظم وأبي الحسن الرضا عليه السلام ذكرت اسماءهم وآثارهم في المعاجم وكفاك في عنايتهم بحديث رسول الله المروي عن طريق العترة الطاهرة الذين هم أعدال الكتاب وقرناؤه في حديث الثقلين ان ابان بن تغلب (ت ١٤١) وهو من خريجي مدرسة الباقر

(١) المصدر نفسه / ٣٢ برقم ١٨٠.

(٢) التستري: قاموس الرجال، ١٧١/٥ نقله عن الذهبي.

(٣) ابن شهر آشوب: معالم العلماء / ٥١ برقم ٣٤.

والصادق، حدّث عن الصادق بثلاثين الف حديث(١).

لا قياس ولا استحسان ولا...:

وفي ظلّ احاديث العترة الطاهرة المروية عن النبي الاكرم بواسطتهم استغنى فقهاء الشيعة عن القياس والاستحسان والاعتماد على كل ما لم يدل دليل قطعي على حجيته، حيث انهم دونوا الاصول والفروع في حياة أئمتهم وجأؤوا بمجموع حديثية عديدة في أعصارهم(٢) وبعدهم(٣) الى ان وصلت النوبة الى المحمدين الثلاثة: أبي جعفر الكليني (ت ٣٢٩) والشيخ الصدوق (ت ٣٨١ - ٣٠٦) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ - ٣٨٥) فالفوا الجوامع الحديثية الكبرى، فصارت المدار في استنباط الاحكام فالف الكليني كتاب الكافي في الاصول والفروع في ثمانية أجزاء، والصدوق. كتاب «الفقيه» في أربعة أجزاء والطوسي. كتاب التهذيب في عشرة أجزاء والاستبصار في أربعة أجزاء شكر الله مساعيتهم.

مراحل تدوين الفقه وتطويره:

كان تدوين الفقه بين الشيعة بعد رحلة النبي الاكرم على غرار تدوين الحديث، فالكتب الفقهية هي الكتب الحديثية لكنها مختصة بروايات وردت حول الفروع والاحكام والسنن والآداب فكان الفقهاء من اصحاب الائمة يؤلفون الكتب الفقهية ويذكرون الحديث بسنده وانصه ولا يتجاوزون ذلك . وربما يرون ذلك امرأ غير صحيح، الى ان وصلت النوبة، إلى علي بن الحسين بن بابويه (ت ٣٢٩) فقام بتدوين الفقه على نمط جديد، وحدث فيه تطويراً،

(١) البهائي: الوجيزة، ص ٦ الطبعة الحجرية.

(٢) كجامع الحسين بن سعيد الاهوازي المعروف. بالثلاثين «الرجال للنجاشي/ ١٧٢، برقم

١٣٥ وجامع علي بن مهزيار من اصحاب الامام الجواد، الرجال للنجاشي/ ٦٢٢ برقم ٦٦٥.

(٣) كنودار الحكمة محمد بن أحمد بن يحيى يقول النجاشي وهو كتاب كبير حسن، ج ٢/ ٢٤٤

برقم ٩٤٠.

فحذف الاسانيد، واتى بالمتون على ترتيب الكتب الفقهية، فألف كتاب الشرائع وقد كان عمله هذا ثورة في ذلك المجال، وتبعه ابنه الصدوق (ت ٣٨١-٣٠٦) فألف المقنع والهداية على ذلك الغرار، وتبعه الشيخ المفيد (ت ٤١٣-٣٣٦) فألف المقنعة، والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠-٣٨٥) النهاية وراج هذا النمط في الفقه. وهو كان تدويناً وتطويراً للفقه تلقاها الاجيال بالقبول، وتعد تلك المرحلة، المرحلة الاولى بالنسبة إلى التطوير، كما تعد المرحلة الثانية بالنسبة إلى تدوين الفقه، وقد كانت المرحلة للتدوين ذكر المتون مع الاسانيد.

ولما اتسع نطاق الفقه باتساع دائرة الحاجات، لم يرفقهاء الشيعة محيصاً عن التجاوز عن متون الاحاديث الى صياغة فروع جديدة مستنبطة من تلك الأحاديث ومضامينها بعبارات جديدة، انطلاقاً من قولهم عليهم السلام علينا إلقاء الاصول وعليكم التفرع (١).

ولعل أول كتاب خرج على هذا النمط هو كتاب «التمسك بمجل آل الرسول» تأليف الشيخ الأقدم الحسن بن علي بن أبي عقيل المعاصر للشيخ الكليني وكتاب «تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة» تأليف محمد بن أحمد بن الجنيد المعاصر للصدوق.

ثم قام شيخ الطائفة بتأليف المبسوط في ذلك المجال فخرج في ثمانية أجزاء كما ألف الخلاف في الفقه المقارن الذي اودع فيه آراء فقهاء المذاهب الاسلامية وتوالت حركة التأليف بعده على ذلك النمط الى يومنا هذا فالفت مجاميع فقهية مفصلة تتجاوز عن المآت والألوف.

وتشكل هذه المرحلة المرحلة الثالثة من تدوين الفقه، والمرحلة الثانية من تطويره، وبما أن الشيعة الامامية التزمت بانفتاح باب الاجتهاد ووجوب رجوع العامي الى المجتهد الحي لم يزل هذا النوع من التطوير يتكامل من صورة الى

صورة يقف عليها السائر في الكتب الفقهية لهذه الطائفة. وشتان ما بين استنباط الاحكام والفروع من الكتاب والسنة وبين الرجوع فيها الى المقاييس الظنية.

* * *

انجازات ثلاثة:

تقوم مؤسسة النشر الإسلامي بنشر آثار فقهية وكلامية ثلاثة لثلاث من كبار فقهاء الشيعة في القرن الخامس وهي:

١ - جواهر الفقه، للقاضي عبدالعزيز بن البراج (ت ٤٨١ - ٤٠٠) صاحب المذهب والكمال في الفقه الامامي، وهو من أبطال الفقه في عصره وتلميذ المرتضى وزميل شيخ الطائفة.

٢ - المسائل المبارقية، للسيد الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ - ٣٥٥) صاحب التأليف الممتعة في مجال الفقه والاصول والتفسير.

٣ - العقائد الجعفرية، لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ - ٣٨٥). وهو استاذ الشيعة في عصره ومهذب أصولهم وفروعهم وله أيداء بيضاء على العلم واهله.

والرسالتان الاوليان في الفقه والثالثة في عقائد الامامية يجمعها كونها من آثار القدماء ومن تراث الشيعة الخالد قام بتأليفها استاذ بعد استاذ، فالمرتضى استاذ شيخ الطائفة وهو استاذ ابن البراج. ولا يقف القارئ على حياتهم نذكر شيئاً يسيراً منها:

القاضي ابن البراج (١):

الشيخ سعد الدين ابوالقاسم، عبدالعزيز بن تحرير بن عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي، يعرفه الشيخ منتجب الدين بقوله: «وجه الاصحاب وفقههم وكان

(١) قدمنا ذكره لكون كتابه ابسط من التألفين الآخرين ولاجل ذلك قدم في الطبع على

الآخرين.

- ص -

قاضياً بطرابلس وله مصنفات منها «المهذب» و «المعتمد» و «الروضة» و «المقرب»: و «عماد المحتاج في مناسك الحاج» اخبرنا بها الوالد عن والده عنه (١).

يقول ابن شهر آشوب: «ابوالقاسم المعروف بابن البراج من غلمان المرتضى رضي الله عنه- له كتب في الاصول والفروع فن الفروع الجواهر، المعالم، المنهاج، الكامل، روضة النفس في احكام العبادات الخمس، المقرب، المهذب، التعريف شرح جمل العلم والعمل للمرتضى رحمه الله (٢).

وقد اثنى عليه كل من تأخر عنه كالعلامة الحلي في اجازته لبني زهرة والشهيد الاول في بعض مجاميعه وابن فهد في مهذبه والمحقق الثاني في اجازته والشهيد الثاني في اجازته الى غير ذلك من ائمة الفقه، تراهم أثنا عليه ثناء بليغاً كاملاً (٣).

وقد تعرفت على اسماء تأليفه فقد طبع منه اثنان:

١ - شرح جمل العلم والعمل، وهو شرح كتاب جمل العلم والعمل للسيد المرتضى على وجه موجز وقد التى فيها الاصول والقواعد في في الكلام والفقه وقد تولى شيخ الطائفة شرح القسم الكلامي منه وقد انتشر باسم تمهيد الاصول، بينما تولى القاضي ابن البراج شرح القسم الفقهي، وقد نشر وحقق نصوصه الاستاذ الشيخ كاظم مدير شانه چى دام ظله.

٢ - المهذب، وهو أبسط كتاب فقهي استدلالي بعد كتاب المبسوط للشيخ الطوسي وقد اشتغل به عام ١٤٦٧ هـ فالكتاب حصيلة ممارسة فقهية شغلت عمر المؤلف وقد انتشر في جزئين ضخمين:

جواهر الفقه وهو كتاب فقهي اقتصر فيه المؤلف على ذكر الفتيا لعلها

(١) منتجب الدين: الفهرس، ص ١٠٧، برقم ١٠٧.

(٢) ابن شهر آشوب: معالم العلماء، ص ٨٠ برقم ٥٤٥.

(٣) راجع للوقوف على نصوصهم تقديمنا لكتاب المهذب لابن البراج، ج ١، ص ٣٢ - ٣٦.

كانت رسالة عملية لمن كان يرجع اليه في الشامات.

الشريف المرتضى (ت ٣٥٥-٤٣٦):

هو السيد المرتضى، علم الهدى، ذوالمجددين، ابوالقاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن الامام موسى الكاظم عليه السلام مفخرة من مفاخر العترة الطاهرة، وامام من ائمة العلم والحديث والادب، وبطل من ابطال الدين والعلم والمذهب، وهو بعد استاذ الكلام ومحققه، وامام الفقه ومؤسس اصوله.

ولاجل ايقاف القارئ على منزلته العلمية نأتي ببعض ما ذكره علماء الفريقين في حقه:

قال النجاشي (ت ٣٧٢-٤٥٠):

«ابوالقاسم المرتضى حاز من العلوم ما لم يدانه احد في زمانه، وسمع من الحديث فاكثراً، وكان متكلماً شاعراً اديباً عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا» (١).

وقال تلميذه الآخر شيخنا الطوسي (ت ٣٨٥-٤٦٠):

«انه اكثر اهل زمانه ادباً وفضلاً، متكلم، فقيه، جامع العلوم كلها - مد الله في عمره-» (٢).

وقال في فهرسه: «المرتضى متوحد في علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدم في العلوم، مثل علم الكلام، والفقه، واصول الفقه، والادب والنحو، والشعر، ومعاني الشعر، واللغة، وغير ذلك، له من التصانيف ومساائل البلدان شيء كثير مشتمل على ذلك فهرسه المعروف» (٣).

(١) النجاشي: الفهرس، ١/١٠٢، برقم ٧٠٦.

(٢) الطوسي: الرجال، باب في من لم يرو عنهم / ٤٨٤ برقم ٥٣.

(٣) الطوسي: الفهرس، ص ٩٩.

وقال الثعالبي :

«وقد انتهت الرسالة اليوم ببغداد الى المرتضى في المجد والشرف والعلم والادب والفضل والكرم، وله شعر في نهاية الحسن» (١).

وقال ابن خلكان (- ٦٨٦):

«كان اماما في علم الكلام والادب والشعر، وله تصانيف على مذهب الشيعة ومقالة في اصول الدين، وذكره ابن بسام في الذخيرة، وقال: «كان هذا الشريف امام ائمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، اليه فرغ علماؤها وعنه اخذ عظمائها، صاحب مدارسها وجماع شاردها وأنسها، ممن سارت اخباره وعرفت به اشعاره، وحدث في ذات الله مآثره وآثاره، الى تأليفه في الدين وتصانيفه في احكام المسلمين مما يشهد أنه فرع تلك الاصول ومن اهل ذلك البيت الجليل والملح الشريف، وفضائله كثيرة» (٢).

ترى نظير هذه الكلمات كثيرة مبثوثة في طيات الكتب والمعاجم كلها تهدف الى مكانته المرموقة ومآثره الجليلة، نكتفي بما ذكرنا.

ويشهد على ذلك: الثروة العلمية التي تركها السيد المرتضى وكانت ولم تزل مرجعاً لاعلام الدين في اجيالهم، وهي تربو على ٨٦ كتاباً ورسالة في النواحي المختلفة، وحيث لا يمكن لنا سرد أسمائها والاشادة بأبعادها نكتفي في المقام بكتبه الفقهية والاصولية، ومن اراد التفصيل، فليرجع الى المعاجم.

١ - الذريعة في أصول الفقه، وهو ايسر كتاب في اصول الفقه، فرغ عنه في نهاية القرن الرابع (سنة ٤٠٠) على ما شاهدت في بعض النسخ الخطية في مدينة قزوين، وطبع الكتاب في جزئين.

٢ - مفردات في اصول الفقه.

(١) الثعالبي: تنعيم يتيمة الدهر، ٥٣/١.

(٢) ابن خلكان: وفيات الاعيان، ٣/٣١٣، برقم ٤٤٣.

٣ - الخلاف في الفقه.

٤ - الناصريات في الفقه.

٥ - الانتصار فيما انفردت به الامامية.

ثم ان للسيد رسائل وافرة في الكلام والفقه وفنون شتى، ومنها هذه الرسالة التي يزفها الطبع الى القراء الكرام وهي «مسائل مبافارقة» و«تتضمن على ٦٥ مسألة فقهية وغير فقهية ذكرها ابن شهر آشوب في ترجمته. وللسيد رسائل اخرى في مسائل فقهية وكلامية واصولية، نطوي الكلام عنها رعاية للايجاز.

هذا هو السيد المرتضى وهذه كلمات الثناء من العلماء في حقه وهذه آثاره، وأما تلاميذه فكفى انه قد انجبت مدرسته ابطالاً يفتخرونهم الدهر، واليك اسماؤهم:

١ - شيخ الطائفة، ابو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠).

٢ - ابو يعلى سلاار بن عبدالعزيز الديلمي مؤلف المراسم (ت ٤٦٣).

٣ - ابو الصلاح تقي بن النجم، خليفته في بلاد حلب (ت ٤٤٧).

٤ - القاضي عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي (ت ٤٨).

٥ - الشريف ابو يعلى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت ٤٦٣).

٦ - الشيخ ابو الفتح محمد بن علي الكراجكي (ت ٤٤٩).

٧ - ابو الصمصام ذوالفقار بن معبد الحسيني المروزي.

٨ - السيد نجيب الدين ابو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الموسوي.

٩ - السيد التقي بن أبي طاهر الهادي النقيب الرازي.

١٠ - الشيخ ابو الحسن سليمان الصهرشتي، صاحب كتاب قبس المصباح.

الى غير ذلك من الشخصيات البارعة الذين استقوامن منهل علمه ومعين فقهه (١).

(١) قد استقصى العلامة الاميني في موسوعته اساء تلامذة السيد، فلاحظ: الغدير: ٤، ص ٢٧٠

شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠):
 لا عتب على اليراع أن تهيب شخصية شيخ الطائفة، ومكانته العلمية
 ومنزلته الرفيعة، وجهاده المتواصل في طريق نشر العلم والهدى، ومناضلته
 المخالفين والمعادين الى غير ذلك من مآثر وفضائل حمة لا يحيط بها القلم ولا يبلغ
 مداها البيان وعجز عن تحديدها ورسمها، وبما ان الميسور لا يسقط بالمعسور،
 نكتفي بتعريف بعض نواحي شخصيته، قال تلميذه الجليل النجاشي:
 «ابوجعفر، جليل من اصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبدالله
 (المفيد) (١)».

وقال العلامة الحلي (٦٤٨ - ٧٢٨):
 «شيخ الامامية ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة ثقة، عين،
 صدوق عارفٌ بالاخبار والرجال والفقه والاصول، والكلام، والادب وجميع
 الفضائل تُنسب اليه، صنّف في كل فنون الاسلام، وهو المذهب للعقائد في
 الاصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والادب، وكان تلميذ
 الشيخ المفيد، وُلِدَ - قدس الله سره - في شهر رمضان سنة ٣٨٥ - وقدم العراق سنة
 ٤٠٨ وتوفي رضي الله عنه ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ٤٦٠
 بالمشهد المقدس الغروي ودفن بداره» (٢).
 وقد الف شيخ الباحثين، الشيخ آقا بزرك الطهراني رسالة مستقلة في ترجمة
 شيخنا الطوسي، ادى فيها حق المقال، ولم يبق في القوس منزعاً، ولكن نكمل
 مقاله بكلمة هي:

كلمة السيد المحقق البروجردي (١٢٩٢ - ١٣٨٠):
 كان السيد البروجردي كثير الاعجاب بالشيخ وتأليفه القيمة وقال في

(١) النجاشي: الرجال: ٣٣٢/٢، برقم ١٠٦٩.

(٢) العلامة الحلي: خلاصة الاقوال في علم الرجال ص ١٤٨.

تقديمه على كتاب الخلاف ما هذا نصه. و«يستفاد من أدعيته للمفيد» (٤) في كتاب التهذيب عند نقل عبارة المقنعة الى أواخر كتاب الصلاة بقوله قال الشيخ أيده الله تعالى: ومنه الى آخر الكتاب بقوله: قال الشيخ رحمه الله، أنه كتب الطهارة والصلاة من التهذيب في حياة الشيخ المفيد، وهو من أبناء اربع أو ثمان وعشرين سنة، ولكنك إذ انظرت الى كلماته في الكتابين (٥) وما جادل به المخالفين في المسائل الخلافية كمسألة مسح الرجلين، وما أفاده في مقام الجمع بين الاخبار، واختياراته في المسائل وما يستند اليه فيها وما يورده من الاخبار في كل مسألة، تخيلته رجلاً من أبناء السبعين وصرف عمره في تحصيل العلوم الادبية والاصولين، والقراءات والتفسير، ومسائل الخلاف والوفاق، وطاف البلاد في طلب احاديث الفريقين وما يتعلق بها من الجرح والتعديل حتى صار له قدم راسخة في جميع العلوم الدينية، ولوقيل لك أنه كان شاباً حدثاً لانكرت ذلك ولقلت «إن هذا شيء عجاب» (١).

ثم إن تأليف شيخنا الطوسي في نواح مختلفة يشهد على كونه متخصصاً في بعض العلوم وملماً بكثير منها، وقد ذكر اصحاب المعاجم فهرس كتبه (٢).
واما تلاميذه فحدث عنهم ولا حرج، وقد ذكر السيد البروجردي أسماء بعض تلاميذه ممن قرأوا عليه وصدروا عنه في تقديمه على كتاب الخلاف، ونذكر بعض المشاهير، ومن اراد التفصيل فليرجع اليه:
على طريق التحقيق:

قام بتحقيق هذه الانجازات الثلاثة، الشيخ الفاضل المحقق، ابراهيم البهاري

(٤) لتهذيب الشيخ الطوسي شرح استدلاي على كتاب المقنعة للشيخ المفيد.

(٥) المقصود بالكتابين التهذيب والاستبصار.

(١) البروجردي: مقدمة الخلاف، ص ١ و ٢ الطبعة الحجرية.

(٢) النجاشي: الرجال، ٣٣٢/٢، برقم ١٠٦٥، العلامة، خلاصة الاقوال، ص ١٤٨. وقد ذكر

الشيخ الطوسي - قدّه - فهرس تأليفه في فهرسه، ص ١٨٨ برقم ٧١٢.

دامت إفاضاته، وإليك كلمته في هذا المجال:

أ - جواهر الفقه، اعتمدت في التصحيح والمقابلة - مضافاً الى النسخة المطبوعة في ضمن الجوامع الفقهية على نسختين مخطوطتين:

١ - نسخة مكتبة المشهد الرضوي، المسجل برقم ٦٥٢٦، كتبت في ١٠١ صفحة. في أوائل القرن الحادي عشر وعليه تملك ابن السيد محمد مهدي الطباطبائي، وقد اتخذت أصلاً في التصحيح.

٢ - نسخة مكتبة مدرسة آية الله العظمى الكلبياني المسجل برقم ٢٤٤، كتبه أحمد بن محمد الخونساري عام ١٢٦٨ في ١٥٠ صفحة ١١×١٨ سنتيمتر، يرمز إليها بـ د -.

ب - المسائل المآفارقة، اعتمدت في تصحيحها على نسخة مكتبة شيخنا المفضل الحاج الشيخ حسن المصطفوي دامت بركاته وهي في ضمن مجموعة. وقد ذكر الرسالة ابن شهر آشوب في معالم العلماء برقم ٤٧٤، وقال: هي ستون مسألة، وقد وقفنا بعد التصحيح والتحقيق على أنها طبعت أخيراً في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

ج - العقائد الجعفرية، كتبتها على نسخة أعدها زميلنا العلامة جعفر الهادي دام بقاءه. وقد طبعت في ضمن الرسائل العشر للشيخ الطوسي قدس سره سابقاً.

قم - مؤسسة الإمام الصادق (ع) - جعفر السبحاني

٢٦ شعبان المعظم ١٤١١

١- جواهر الفقه

٢- الرسالة الجعفرية

٣- المسائل المتأفاريات



جواهر الفقه

تأليف

الفقيه الأقدم القاضي
عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

اعداد وتحقيق

إبراهيم جادري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم به علينا من البصيرة في الدين، وفضلنا على كثير من العالمين، حمد المستبصرين العارفين، الذين علت بهم في رتبهم المنازل، وتجلت بهم المجالس والمحافل، وكانوا للحق اعواناً وانصاراً، ولأيضاح المشكلات اصلاً وفرعاً ومقرأً ومناراً (١).

وصلّى الله على محمّد وآله سماء الأنبياء وتاج الرسل والأصفياء، وعلى وصّيه : عليّ بن ابي طالب (ع) اشرف الأوصياء والأولياء، والأئمة من ذرّتهم الأتقياء التجباء، ما نطق ناطق وذرّ شارق، وسلّم تسليمًا.

أما بعد فإنه لما كانت ابادى حضرة القضاة (٢) الأغرية الجلالية الفخرية، ثبت الله وطأها ومجدها وادام (٣) قدرتها وسعدها، علينا ممتدة الأطلال (٤)، مسّيلة الأذيال، شاملة الأحسان والأنعام، غامرة بكلّ فضل واکرام، وجب في حق ذلك، الشكر لها علينا، والخدمة متا لها، وأما الشكر وإن كان هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم، فقد عرفه متا، كل انسان عرفنا، وعاقل خالطنا. وأما الخدمة لها، فجارية في العلم لها مجرى ما تقدم من العلم بالشكر، غير

١- وفي نسخة: ومفازاً.

٢- وفي نسخة: القضاء.

٣- وفي نسخة: مادام والظاهر انه تصحيف.

٤- وفي نسخة: ممتدة للطلال.

ان الخدم لما كانت تتفاضل، وكان افضل ما يخدم به مثلي مثلها، ما يرجع الى الدبانات ويتعلق بالمتعبات، ويعود نفعه على ذوى الألباب، ويبقى ذكره في الأعقاب، رايت خدمتها ببعض ما يتعلق بذلك، فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته، وسميته بـ «كتاب جواهر الفقه» لأننى اعتمدت فيه ذكر المسائل المستحسنة والأجوبة الموجزة المنتخبة، فالناظر فيه، يرتع خاطره في حداثة الموقفة، ونيزه فكره في رياضه المشرقة، وسلم الحافظ للأجوبة عن المسائل الثابتة فيه من الخطاء في الأجابة عنها والزلل فيما يعتمد عليه في ذلك منها. والله سبحانه ولى المعونة على ما يرضيه ويزلف لديه (١) بجوده وكرمه، أنه القادر على ما يشاء.

١- يزلف لديه: يقرب لديه قال تعالى: «ما تعبدكم الا ليقرّبونا الى الله زلفى» الزمر: ٣

باب في مسائل ما يتعلّق بالطهارة :

١- مسألة : اذا كان الماء نجساً وهو اقل من كَر، وتمم بطاهر حتى صار كراً، هل يكون طاهراً او نجساً؟

الجواب : هذا الماء يكون طاهراً، لما روى عنهم صلوات الله عليهم من قولهم. «اذا بلغ الماء كراماً يحمل خبثاً» (١). وهذا ماء قد بلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه، وقد ذهب بعض اصحابنا الى انه نجس (٢)، وظنوا ان الوجه في الحكم بنجاسته، ان التجسس ما ينقص عن الكرو وقد لاقى ماء ينقص ايضاً عن كَر. وقالوا: لا خلاف بيننا ان الماء اذا نقص عن ذلك، ولا قته نجاسة، انا نحكم بنجاسته.

وهذا غير مستقيم، لأن الماء الذي ذكرناه اذا اتمناه بماء طاهر، فالنجاسة انما لاقت الماء الذي حكمنا بنجاسته [من الماء الذي لا قته النجاسة] (٣) وهو اقل من كَر، فاذا اتمناه بالماء الطاهر وصار كراً فلم يلاقه الا ما كنا نحكم بنجاسته من الماء الذي لا قته النجاسة، وهو اقل من كَر، ولا خلاف بيننا في ان الماء الظاهر اذا كان كراً، وليس هو من مياه الأبار، ووقعت فيه قطرة من نجاسة، ولم يتغير بها احد اوصافه، فان هذه النجاسة لم تلاق جميع اجزائه، وانما لاقت البعض

١- المستدرك ج ١ ص ٢٧ ب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ٦ (الا انه عن النبي (ص)).

٢- هو خيرة الشيخ لاحظ المبسوط ج ١ ص ٧.

٣- ما بين المقوفتين موجود في نسخة - د.

منه، ولا خلاف بيننا في ان هذا البعض لو كان منفصلاً من باقى ماء الكر لحكمنا بنجاسته، واذا كان متصلاً به لم نحكم بنجاسته.

واذا كان هكذا، فلا فرق حينئذ بين ان يكون الماء الذى ذكرناه انه نجس متصلاً به، وبين ان يكون منفصلاً عنه ثم يتصل، فى انه يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الاتصال بما ذكرناه.

فان قيل: أليس الفرق بين ذلك: ان البعض الذى خالطته نجاسة وهو من جملة الكر، لم نحكم له بالنجاسة، والمتفصل منه، قد حكمنا بنجاسته، فيجب ان يبقى على ما كان عليه مع الاتصال بباقى الكر؟

قلنا: هذا ليس بشىء، لأنه لو وجب فى هذا الماء ان يبقى على حكم النجاسة من حيث حكمنا بنجاسته وإن اتصل بباقى ماء الكر، لوجب فى البعض الذى لأقته النجاسة، وهو من جملة ماء الكر، ان يبقى على حكم الطهارة، من حيث حكمنا بطهارته وان انفصل وتميز لنا بالنجاسة من باقى ماء الكر، وهذا لا يقوله منا احد.

فكما انا مع الاتصال لأنحكم بنجاسته، ومع الانفصال والتمييز بالنجاسة نحكم بنجاسته فكذلك ما ذكرناه. على أنه لو لم تكن الفائدة فى ذلك ما ذكرناه، لم يكن لقولهم (ع): «اذا بلغ الماء كراماً يحمل خبثاً» (١) معنى يعول عليه.

وقد كان الشيخ الإمام ابو جعفر: محمد بن الحسن الطوسى «ره» يذهب الى نجاسة هذا الماء، وربما مال فى بعض الأوقات الى القول بطهارته (٢) لأنه كان يقول: القول بطهارته قوى، لأن الفائدة فى قولهم (ع): «اذا بلغ الماء كراماً لم يحمل خبثاً» ان لم يكن متى صار كراماً لم يحكم بنجاسته، لم يكن له معنى، وكان يستدل على نجاسته بان يقول: هذا الماء محكوم بنجاسته على الأفراد، وكذلك البعضان اذا كانا نجسين، واحدهما منفصل من الآخر، حتى اذا جمع بينهما

١- المستدرک ج ١ ص ٢٧ ب ٩ ابواب الماء المطلق ح ٦ (غير أنه عن النبى (ص))

٢- لاحظ المبسوط ج ١ ص ٧.

صار كراً، أنها ماء آن، محكوم بنجاستها على الأفراد. فن ادعى طهارة احدهما او طهارتها مع الاجتماع، فعليه الدلالة. وقد دللنا نحن على ما ذكرناه بما فيه كفاية، بحسب ما يحتمله هذا الموضع.

فبطل ما عول عليه ثم يقال له: وهذا الماء انما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه من بعض، فن اين لك، أنه اذا كان متصلاً، وغير متصل أنه يبقى كذلك؟

فان قال: اذا كان محكوماً بنجاسته، وجب ان يحكم فيه بذلك وان كان متصلاً، قيل له: ما زدت على ما ادعيت، وهو الذى سئلت عنه. ثم يلزمك على ذلك ان يكون البعض الذى لاقتة نجاسة لو انفصل وتميز بالنجاسة عن الباقي، ان يحكم بطهارته، ولا يحكم بنجاسته، لأننا نقول لك: وهذا ماء قد بلغ كراً محكوم بطهارته. فن ادعى نجاسته، فعليه الدليل.

فان قلت: الدليل عليه، أنه ماء نقص عن كره، وقد لاقتة نجاسة، فيجب كونه نجساً. قلنا لك: وهذا ماء قد بلغ كراً، فان كان قد لاقتة نجاسة، فيجب كونه طاهراً، لاسمًا ومن قولك الذى تركناك عليه، وما علمنا رجوعك عنه، ان النجاسة اذا وقعت فى كرم من ماء لم يتغير بها احد اوصافه لانتجسه، لأنها تكون مستهلكة. وعلى هذا ايضا يلزمك ما ذكرناه فى البعض من الماء، اذا كان احدهما نجساً، والآخر طاهراً واجتمعا فصارا كراً. وفيها اذا كانا نجسين وجعا حتى صارا كذلك. ولولا ان سائلا سأل فى ان تبسط الكلام فى هذه المسألة بعض البسط، لما انتهينا فيه الى هذا الحد، لأن المقصود فى هذا الكتاب غيره.

٢- مسألة: اذا كان مع المكلف إناء آن، ووقع فى احدهما نجاسة ولم يعلمه بعينه، أيجوز له الطهارة بشىء منها ام لا؟

الجواب: لا يجوز استعمال واحدٍ منها، لأنه لاياً من ان يكون التجسس هو الذى استعمله أولاً، فيكون مؤدياً للطهارة بالماء التجسس، وهذا لا يجوز.

وان كان هو المستعمل ثانياً، كان قد صلى وعلى جسده نجاسة لم يزها. وهذا ايضا لا يجوز. وعلى الوجهين جميعاً يكون مؤدياً للصلاة بغيريين من براءة

ذمته بما لزمه منها، وهو مأخوذ بأدائها بيقين.

٣- مسألة: إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة الصغرى، هل يجوز استعماله فيها أو في غيرها بعد ذلك أم لا؟

الجواب: يجوز ذلك، لأنه على حكم الطهارة ما لم تلاقه نجاسة.

٤- مسألة: إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة من الجنابة، هل يجوز استعماله بعد ذلك في الطهارة أم لا؟

الجواب: لا يجوز استعماله، لأن الأظهر بين الطائفة ذلك. وقد كان شيخنا المرتضى «ره» وقوم من اصحابنا يميزون ذلك، إذا جمع ولم تخلطه نجاسة (١).

٥- مسألة: إذا كانت رائحة ماء الورد قد زالت عنه، هل يجوز استعماله في الطهارة أم لا؟

الجواب: لا يجوز استعماله في ذلك، وفي اصحابنا من جَوَّز استعماله (٢)، لأنه عنده، بزوال الرائحة عنه، يخرج عن كونه مضافاً. وهذا غير صحيح، لأنه ماء ورد، زالت رائحته أو لم تزل، وليس زوال هذه الرائحة بمخرج له من كونه مستخرجاً من الورد، ومعنى الأضافة ثابت في ذلك.

٦- مسألة: إذا كان مع المكلف إنا آن أو أكثر منها، وواحد منها ماء ورد منقطع الرائحة، والثاني ماء مظهر، ولم يعلم احدهما من الآخر. هل يجوز له الاقتصار في الطهارة على واحدٍ منها أم لا؟

الجواب: لا يجوز له ذلك، لأنه لا يأمن أن يكون الذي تظهر به أولاً هو ماء الورد، فلا يرتفع بذلك حدثه. وعلى هذا يجب أن يتظهر بالاثنتين، لأنه إن جَوَّز في الأول بما ذكرناه، فهو آمن من كونه نجساً ومتيقن لرفع الحدث بالآخر، وإن كان الذي تظهر به أولاً هو المظهر، فقد ارتفع به حدثه، وإذا استعمل الثاني، لم تزل به طهارته، وإذا صلى كان مؤدياً لصلاته بيقين.

١- المسائل الناصريات للشيخ المرتضى «ره»: المسألة السادسة.

٢- هو الشيخ الصدوق «ره» في كتابه الهداية حيث قال: ولا بأس أن يتوضأ بماء الورد للصلاة ويغتسل به من الجنابة.

٧- مسألة: اذا كان معه إنا آن، وفي احدهما نجاسة، ولا يعلمه بعينه، واخبره عدل: ان النجس واحد منها ذكره، هل يجوز له استعمال شئ منها، وقبول شهادة هذا الشاهد في ذلك ام لا؟

الجواب: لا يجوز له استعمال ذلك، ولا واحد منها ايضاً، ولا قبول قول هذا الشاهد، فيما شهد به من ذلك، لأنه لا دليل عليه، والمعلوم نجاسة احدهما من غير تعيين، وايضاً فإنه لا يحصل له بقول الشاهد الآ غلبة الظن، وذلك لا يعول على مثله مع العلم.

٨- مسألة: اذا كان الماء في موضع، وقصد المكلف الى الطهارة منه، فاخبره انسان بأنه نجس، هل يجوز له استعماله في ذلك، او قبول قول الغير المخبر له بنجاسته، او لا يجوز له ذلك؟

الجواب: يجوز له استعماله، ولا يلزمه قبول قول المخبر له بنجاسته، لأن المعلوم، كون الماء على اصل الطهارة، الآ ان يعلم ان فيه نجاسة، وبقول هذا المخبر لا يحصل العلم، ولا دليل ايضاً يفضي الى العلم بقبول قوله.

٩- مسألة: اذا كان معه إنا أن يعلم طهارتها، فشهد شاهدان بان احدهما نجس او جميعها، هل يجب عليه قبول قولهما في ذلك او لا؟

الجواب: لا يجب عليه قبول قولهما، لمثل ما تقدم.

١٠- مسألة: اذا كان معه إنا أن طاهران، فشهد شاهدان بأن النجاسة، وقعت في واحد منها بعينه، وشهد آخران: بان النجاسة وقعت في الآخر، هل يلزمه قبول قولهما فيما شهدا به او لا؟

الجواب: لا يلزمه قبول شهادتهما فيما شهدا به، لأن الماء عنده على اصل الطهارة، على ما قدمناه.

١١- مسألة: اذا كان معه مقدار من الماء، لا يكفيه لطهارته، ومعه ماء ورد فزاد منه عليه، حتى صار مقداراً يكفيه للطهارة، أيجوز له استعماله في ذلك ام لا؟

الجواب: يجوز له استعماله ان لم يكن سلبه اطلاق اسم الماء، وان كان

قد سلبه ذلك ، لم يجز له استعماله، وكان عليه التيمم للصلاة ان كان قد تضيّق وقتها.

١٢- مسألة : اذا تظهر لوضوء او غسل بماء مظهر، من آنية ذهب او فضة، هل تكون الطهارة صحيحة اولاً؟

الجواب : طهارته صحيحة، وان كان محظوراً عليه استعمال هذه الأنية، لأنّ التهيّ عام في استعمالها في اكل وشرب وطيب وغير ذلك ، فكما لا يتعدى التهيّ في استعمالها الى المأكول والمشروب، فكذلك لا يتعدى الى الطهارة.

١٣- مسألة : اذا كان له يدان على مفصل واحد او ذراع واحد، او كانت له اصابع زائدة، وكان ذلك : من المرفق الى اطراف الأصابع، هل يجب عليه غسل ذلك اولاً؟

الجواب : يجب عليه ذلك ، الآ ان يكون فوق المرفق، فانه لا يجب عليه، لأن الله تعالى اوجب عليه الغسل من المرفق الى اطراف الأصابع.

١٤- مسألة : اذا قطع بعض رجله، هل يجب عليه المسح على الباقي ام لا؟

الجواب : يجب عليه ذلك ، لأنّه انما امر بالمسح عليهما الى الكعبين، فان كانت مستأصلة بالقطع من الكعبين، فقد سقط عنه هذا الفرض.

١٥- مسألة : اذا كان المتوضّئ امرأة، وكان لها لحية، هل يجب عليها ايصال الماء في الوضوء الى ما تحتها اولاً؟

الجواب : لا يجب عليها ذلك ، لأنه لا فرق بينها وبين الرجل في ذلك ، فكما لا يجب عليه ايصال الماء الى ما تحتها، فكذلك لا يجب على المرأة.

١٦- مسألة : اذا توضّأ وصلى الظهر ولم يحدث بعد ذلك ، ثم توضّأ وصلى العصر، ثم ذكر أنّه ترك عضواً من اعضاء الطهارة، ولم يعلم من اى الطهارتين هو؛ هل يكون جميع الصلاتين صحيحاً ام لا؟ او تكون احديهما صحيحة والأخرى غير صحيحة؟

الجواب : صلاة العصر صحيحة على كلّ حال، وعليه اعادة الظهر بطهارة

مجددة، لأن العضو المتروك ان كان من الطهارة الأولى، فطهارة الثانية صحيحة، وبصحتها صحّت صلاة العصر، وان كان من الطهارة الثانية، فطهارة الأولى صحيحة، وبصحتها صحّت الصلاتان جميعاً، وأما عليه إعادة الظّهر بطهارة مجددة، ليكون مؤدياً لها بيقين.

١٧- مسألة: اذا تَوَضَّأَ وصَلَّى الظّهر [ولم يحدث بعد ذلك] (١)، ثم تَوَضَّأَ وصَلَّى العصر، ثم ذكر أنّه كان قد احدث عقيب احدى الطهارتين من قبل ان يصلى، هل تكون طهارته وصلاته صحيحة ام لا؟

الجواب: ليس ذلك صحيحاً، وعليه ان يتَوَضَّأَ ويعيد الصلاتين جميعاً، لأنّه يجب عليه اداء ذلك بيقين، واذا فعل ما ذكرناه، كان متيقناً لذلك، ومع الأول، لا يكون متيقناً له (٢).

١٨- مسألة: اذا كان محدثاً وتَوَضَّأَ وصَلَّى الظّهر، ثم احدث وتَوَضَّأَ وصَلَّى العصر، ثم علم أنّه ترك عضواً من اعضاء الطهارة، ما الجواب عن ذلك؟

الجواب: هذه المسألة جارية مجرى المسألة التي تقدمتها، والجواب عنها كالجواب عنها.

١٩- مسألة: اذا تَوَضَّأَ وصَلَّى الظّهر، ثم تَوَضَّأَ وصَلَّى العصر، ثم تَوَضَّأَ وصَلَّى المغرب، وفعل هكذا بعد ذلك في كلّ صلاة الى صلاة الغداة، ثم ذكر بعد ذلك أنّه احدث عقيب واحدة من هذه الطهارات قبل ان يصلى، ما حكمه؟

الجواب: اذا كان هذا حكمه، كان عليه الوضوء واعادة جميع هذه الصلوات، لأنّه لم يؤدّ واحدة منهن بيقين، لأنّ حدثه ان كان عقيب وضوء الظّهر، كانت صلاة الظّهر غير صحيحة، وباقي الصلوات صحيحة. وان كان عقيب وضوء العصر، كانت صلاة العصر غير صحيحة، وما قبلها وما بعدها من الصلاة

١- ما بين المقوفتين موجود في نسخة — د.

٢- ولا يخفى أنّه إن أتى بأربع ركعات بقصد ما في اللّمة بطهارة مجددة كان متيقناً لذلك، فلا يحتاج الى اعاتنها جميعاً نعم يجب عليه اعادة الجميع ان اختلفتا في العدد كالمغرب والعشاء.

صحيح، وهكذا القول الى آخرها، فليست منها واحدة الا وهو مؤد لها بغير يقين، وذلك لا يجوز. (١)

٢٠- مسألة: اذا توضأ وهو مسلم، ثم ارتد وعاد بعد ذلك الى الاسلام، قبل ان يحدث ما ينقض الوضوء، هل يكون وضوءه صحيحاً ام لا؟
الجواب: وضوءه صحيح، وصلاته به ماضية، لأن الارتداد ليس من نواقض الطهارة.

٢١- مسألة: اذا توضأ وخرج منه بول أو غائط من الطهارة، من موضع من جسده غير السيلين، هل ينقض ذلك وضوءه ام لا؟
الجواب: اذا كان ذلك من دون المعدة، انتقض الوضوء بذلك، وان كان فوق المعدة لم ينقض به، لأن قوله تعالى: «اوجاء احد منكم من الغائط» (٢) عام في ذلك، وكذلك الأخبار الواردة في ان الغائط ينقض الوضوء (٣)، ولا يوجب مثل ذلك فيما يكون من فوق المعدة، لأنه لا يسمى غائطاً.

٢٢- مسألة: اذا كان جنباً وغسل رأسه، ثم احدث حدثاً ينقض الوضوء، هل يعيد غسل رأسه ام يبنى عليه؟
الجواب: يبنى على غسل رأسه، ولا يحتاج مع ذلك الى وضوء، لأن في اصحابنا من ذهب الى أنه يعيد غسل رأسه، ولا يبنى عليه (٤). وفيهم من ذهب الى أنه يبنى ويتوضأ للصلاة (٥)، وهذان القولان غير صحيحين، أما إيجاب إعادة لغسل الرأس، فيبطل، لأنه لا شبهة في أنها ينقض الطهارة الصغرى،

١- ولا يخفى ما فيه لأنه ان توضأ وأتى بالصبح والمغرب وأربع ركعات بقصد ما في الذمة مرددة بين الظهر والعصر والعشاء غيراً فيها بين الجهر والأخفات لكان مؤدياً جميعها يقين.

٢- النساء: ٤٣

٣- الوسائل ج ١ ص ١٧٧ ب ٢ ابواب نواقض الوضوء احاديث الباب.

٤- هو مختار الشيخ في المبسوط ج ١ ص ٢٩-٣٠. وكذا في النهاية حيث قال في الآخر: وإن احدث وجب عليه إعادة جميع الغسل.

٥- هو خيرة المرتضى نقله عنه المحقق في المعبر ج ١ ص ١٩٦.

لَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ الْكُبْرَى، وَلَا يَنْقُضُ بَعْضُ الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى، وَغَسَلَ الرَّاسَ هَاهُنَا مِنَ الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى، فَلَا يَنْقُضُ هُنَا بِمَا يَنْقُضُ الصَّغْرَى.
وَأَمَّا الْقَوْلُ: بَأَنَّهُ يَنْبَى عَلَى ذَلِكَ وَيَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ. فَيَبْطُلُ أَيْضًا، لِأَنَّ الْغَسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، كَافٍ فِي اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ بِهِ، وَلَا يَفْتَقِرُ مَعَهُ إِلَى وَضْءٍ يَسْتَبِيحُهَا بِهِ. (١)

٢٣- مسألة: إذا كان كافراً وتيمم أو توضأ، ثم أسلم، هل يكون تيممه صحيحاً وكذلك وضوءه أم لا؟

الجواب: تيمم هذا ووضوءه غير صحيحين، لأن ذلك عبادة يفتقر في صحتها إلى التنية، وذلك لا يصح ممن هو كافر.

٢٤- مسألة: إذا تيمم وهو مسلم، ثم ارتد وعاد إلى الإسلام، هل يكون تيممه صحيحاً أو فاسداً؟

الجواب: إذا عاد إلى الإسلام قبل أن يحدث ما ينقض الطهارة كان التيمم صحيحاً، على ما قلناه فيما مضى في الوضوء.

٢٥- مسألة: إذا كان جنباً ووجب عليه التيمم لأستباحة الصلاة، فتيمم، ثم أحدث ما ينقض الوضوء، ووجد من الماء ما يكفيه لوضوءه دون غسله، ولم يتوضأ، هل يجب عليه إعادة التيمم أم لا؟

الجواب: عليه إعادة التيمم، لأنَّ حكم الجنابة باقٍ على ما كان عليه.

٢٦- مسألة: إذا أراد التيمم فنوى به رفع الحدث، هل يكون التيمم صحيحاً أم لا؟

الجواب: لا يكون هذا التيمم صحيحاً، لأنه يجب عليه أن ينوى به استباحة الصلاة، وهذا لم يفعله، ولأنَّ التيمم لا يرفع حدثاً كان ذلك الحدث ناقضاً للطهارة الصغرى أو الكبرى.

٢٧- مسألة: إذا تيمم ونوى أن تيمم بدلاً من الوضوء، وكذلك أن كان جنباً فنوى أن تيمم بدلاً من الغسل، هل يصح ذلك، ويجوز له استباحة

١- في المسألة أقوال مختلفة من أراد الأطلاع عليها مع أدلتها فليرجع إلى المجموعة المتمة برسائل الشهيد الثاني ص ٣٤.

الصلاة به أم لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، ولا تستبيح به الصلاة، لأن النية الواجبة عليه ما حصلت، وهي أن ينوي استباحة الصلاة به على ما تقدم ذكره.

٢٨- مسألة: إذا كان مصلوباً، أو في أرض نجسة، ولا يقدر على تراب طاهر يتيمم به، ما حكمه في الصلاة؟

الجواب: حكمه أن يؤخر الصلاة، إلى أن يقدر على ما يتيمم به أو يتطهر به، وفي أصحابنا من قال: يصلى، فإذا قدر على ذلك، أعاد الصلاة (١). والأول أظهر، لأن الصلاة أوجبت (٢) عليه بشرط كونه متطهراً، فمن لا يقدر على هذا الشرط، فينبغي أن يؤخرها إلى أن يقدر عليه، وإن صلى وأعاد الصلاة إذا تمكن من ذلك، كان ذلك جائزاً. وكذلك القول في المحبوس والمقيد والمشدود بالرباط.

٢٩- مسألة: إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين، هل يجب عليه تيمم أم لا؟

الجواب: لا يجب ذلك عليه، لأن الأمر بالتيمم، يتعلق بما قد عدمه هذا المكلف، فقد سقط الفرض عنه، فإن مسح ما بقي بعد القطع استحباباً، كان جائزاً.

٣٠- مسألة: إذا أزال عن بدنه أو ثوبه شيئاً من النجاسات، بمائع غير الماء المظهر، هل يزول حكم النجاسة عما كان عليه، أم لا؟

الجواب: لا يزول حكم النجاسة عما كان عليه، ولا يجوز له الصلاة أيضاً، وهو كذلك، وقد كان شيخنا المرتضى «ره» يذهب إلى جواز ذلك (٣). وهذا غير صحيح، لأن إجماع الطائفة على خلافه في ذلك.

٣١- مسألة: إذا كان معه ثوبان، فعلم أن أحدهما طاهر والآخر نجس

١- قاله الشيخ في المبسوط ج ١ ص ٣١.

٢- بصيغة المجهول.

٣- الناصريات للسيد المرتضى المسألة الثانية والعشرون - واستدل عليه بعموم قوله تعالى: «وثيابك فطهر» المذتر: ٤.

ولا يعلم الظاهر من التجسس على التعيين، هل يجوز له استباحة الصلاة في شيء منها أم لا؟

الجواب: يصلّي هذا الإنسان الصلاة في كلّ واحد منها. وفي الناس من ذهب الى أنّه لا يصلّي في واحد منها، وإذا لم يقدر على غيرهما، صلّى عرياناً (١). وهذا غير صحيح، لأنّه إذا صلّى الصلاة في كلّ واحد منها، فقد تيقّن برأته ذمته من الصلاة في واحد منها، وليس في الآخر نجاسة فيقال: أنّها تتعدّى الى جسده، حتّى يجري القول في ذلك مجرى الأثائن الذين قدّمنا ذكرهما.

٣٢- مسألة: إذا اغتسل من الجنابة وهو كافر، ثمّ أسلم، هل عليه إعادة الغسل أم لا؟

الجواب: عليه إعادة الغسل، لأن ذلك طهارة تفتقر في صحتها الى التّية، وذلك لا يصح مع الكفر.

٣٣- مسألة: إذا اغتسلت المرأة الكافرة من الحيض أو الاستحاضه أو النفاس، ثمّ أسلمت، هل تجب عليها إعادة ذلك الغسل أم لا؟

الجواب: الجواب عن هذه المسألة كالجواب عن المسألة المتقدمة لها سواء.

٣٤- مسألة: إذا عمل الكافر - سواء كان كفره أصلياً أو ارتداداً، أو كان كافراً ملّة - ثوباً أو صبغته أو غسله، هل تجوز الصلاة فيه أم لا؟

الجواب: هذا الثوب يكون نجساً فلا تجوز الصلاة فيه حتّى يغسل، لأن الكافر نجس.

٣٥- مسألة: إذا رأت المرأة الدّم ثلاثة أيام متفرقة من جملة العشرة إيام، ما الحكم في ذلك، وهل هي حيض أم لا؟

الجواب: أنّها بحكم الحيض، وفي أصحابنا من يقول: بانها غير حيض، لأنّها غير متوالية (٢). والأول أظهر، لأنّه لا خلاف بيننا في أن كلّ دم تراه المرأة

١- حكى ابن القدامة في المغني ج ١ ص ٧٥ عن المزني وأبي ثور. القول بعدم جواز الصلاة في شيء منها. وقوّاه الخليلي في الررائر وافق به على ما حكى عنه في هـ مش المبسوط ج ١ ص ٣٩ فلاحظ.

٢- هو خيرة الشيخ في المبسوط لاحظ ج ١ ص ٤٢.

في العشرة أيام — وان كان ذلك في أيام متفرقة بعد الثلاثة الأيام المتوالية — فهو حيض لأنه من جملة العشرة، وإذا كانت هذه حيضاً مع تفرقها — لأنها من جملة العشرة — فكذلك يجب فيما قلناه.

فان قيل: هذا يلزم عليه ان يكون اليوم او اليومان حيضاً وان انقطع الدم بعد ذلك فلم تره اني تمام العشرة. قلنا: هذا قد دل الدليل على انه غير حيض، فقلنا به لذلك، لأنه لا خلاف فيه، فما اخرجناه من تلك الجملة الآ بدليل، ولولاه لقلنا به، وان قيل بالثاني — لأن الاحتياط يقتضيه — كان جائزاً.

٣٦- مسألة: اذارت المرأة الدم ثلاثة أيام، وانقطع سبعة أيام، ثم رأت ثلثة أيام، هل يكون الأول حيضاً ام لا؟ وكذلك الثاني؟

الجواب: الثلاثة أيام الأولى حيض، لأنها من جملة العشرة، والثانية غير حيض، لأن الدم حدث فيها بعد تمام العشرة.

٣٧- مسألة: اذارت المرأة الدم اقل من ثلاثة أيام، ورأت الظهر الى تمام العشرة، هل يكون ذلك حيضاً ام لا؟

الجواب: لا يكون ذلك حيضاً، لأن الحيض لا يكون اقل من ثلاثة أيام.

٣٨- مسألة: اذارت المرأة الدم اقل من ثلاثة أيام، ثم رأت بعد ذلك يوماً فيوماً الى تمام العشرة، ما الذي هو حيض من ذلك؟

الجواب: يكون الجميع حيضاً، وقد تقدم ذكر الوجه في الأيام المتفرقة. وعلى مذهب من قال من اصحابنا: بان الثلاثة أيام يجب كونها متوالية، لا يكون حيضاً. (١)

٣٩- مسألة: اذا كانت عادة المرأة في مجيء الحيض خمسة أيام في كل شهر، فرأته فيها، ورأته قبل ذلك خمسة أيام وانقطع، ورأته خمسة أيام بعدها وانقطع، ما الحيض من ذلك؟

الجواب: الحيض من ذلك هو الأيام التي هي أيام العادة، والباقي غير حيض، لأن إضافة الخمسة الأولى الى العشرة، ليس باولى من إضافة الخمسة

١- هو خيرة الشيخ في المبسوط لاحظ ج ١ ص ٤٢. واختار في النهاية ص ٢٦ - عدم اشتراط التتابع - كما في المتن.

الأخيرة اليها، واذا لم يكن على ذلك دليل، وجب القضاء بالعادة، لأنه المجمع عليه، دون ما لا دليل عليه.

٤٠- مسألة: اذا كانت عادة المرأة خمسة ايام، فرأت الدم خمسة ايام قبلها، اورأته خمسة ايام بعدها وانقطع، ما الحيض من ذلك؟

الجواب: هذه العشرة، ايام حيض، لأن أكثر مدة الحيض، عشرة ايام.

٤١- مسألة: اذا رأت المرأة الدم عقيب الولادة ساعة، وانقطع ولم ترمنه شيئاً الى تمام العشرة، ما حكمها؟

الجواب: هذا الدم يكون نفاساً، لأنه ليس لقليل النفاس حد.

٤٢- مسألة: اذا رأت المرأة الدم عقيب الولادة، ثم انقطع، ورأته ايضاً دفعةً أخرى، او أكثر منها قبل خروج العشرة ايام، ما حكم ذلك؟

الجواب: جميع ذلك يكون نفاساً، لأنه حادث في العشرة ايام، وهى أكثر ايام النفاس كهى في الحيض.

٤٣- مسألة: اذا كانت المرأة حاملاً بولدين فولدتها، وخرج الدم عقيب الولادة بكّل واحدٍ منها، هل يكون الاعتبار في أول النفاس بالولد الأول او الثانى وكذلك في أكثر النفاس؟

الجواب: الاعتبار في أول النفاس بالولد الأول، ويستوفى أكثر النفاس من وقت الولادة للثانى، لأن اسم النفاس يتناول ذلك.

٤٤- مسألة: اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة، هل يجب عليها الغسل ام لا؟

الجواب: لا يغسل عليها، لأن الأجماع حاصل على وجوب الغسل عليها اذا خرج منها الدم، وفي وجوب ذلك عليها اذا لم يخرج الدم عند الولادة، يحتاج فيه الى دليل، ولا دليل عليه، ولأن الأصل براءة الذمة، ويجاب الغسل فيه يحتاج الى دليل، وايضاً فالنفاس مأخوذ من النفس، وهو الدم، واذا لم يخرج دم، لم يصح القول بحصول النفاس.

٤٥- مسألة: اذا خرج من المرأة عقيب الولادة ماء بغير دم اصلاً، هل

يجب عليها غسل أم لا؟

الجواب: القول في جواب هذه المسألة، كالقول في المسألة التي تقدمتها.

٤٦- مسألة: إذا خرج من المرأة الدم قبل خروج الولد، هل يكون ذلك

نفاساً أم لا؟

الجواب: لا يكون ذلك نفاساً بغير خلاف.

٤٧- مسألة: إذا استشهد انسان وهو جنب، هل يجب غسله أم لا؟

الجواب: لا يجب غسله، لأنه لا دليل على ذلك.

٤٨- مسألة: إذا وجبت عليه الطهارة، وهو متمكن من فعلها بنفسه،

هل يجوز ان يتولّاها غيره أم لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك، ولا يجزئه الآ مع التولية لها بنفسه، لقوله تعالى:

«إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية» (١) فامرنا بان

نكون غاسلين وماسحين، والظاهر يقتضى تولّى الفعل حتّى يستحق التسمية،

لأن من طهر غيره. لا يسمى غاسلاً ولا ماسحاً في الحقيقة، ولأن اجماع الطائفة

على ما ذكرناه، ولأنّ الحدث متيقن واذا تولّى ازالته بنفسه، فقد تيقن براءة

ذمته، وليس كذلك اذا تولّاها غيره مع تمكنه من فعله بنفسه.

٤٩- مسألة: اذا كان على وضوء، ثم رأى مذيّاً او ودياً، هل ينتقض

وضوءه بذلك أم لا؟

الجواب: لا ينتقض وضوءه بذلك، لأن الأصل براءة الذمة، ويفتقر في

اثبات ذلك من نواقض الطهارة الى دليل شرعى ولا دليل عليه، ولأن اجماع

الطائفة ايضاً عليه.

باب مسائل تتعلق بالصلاة :

٥٠- مسألة : صلاة الصبح من صلاة الليل او النهار؟

الجواب : هذه الصلاة من صلاة النهار، لقوله تعالى: «واقم الصلاة طرفي النهار» (١) ولا خلاف في ان المراد بذلك ، صلاة الفجر والعصر، ولما كانت صلاة الفجر تقام بعد طلوع الفجر الى قبل طلوع الشمس، كان ذلك دالاً على انّ هذا الوقت طرف النهار، ولأنّ اجماع الطائفة عليه ايضاً.

٥١- الصلاة الوسطى ما هي؟

الجواب : الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر، لأنّ اجماع الطائفة حاصل عليه، واجماعها حجة. واستدلال من يذهب الى أنّها غير صلاة الظهر بقوله تعالى: «وقوموا لله قانتين» (٢) لا يتوجّه علينا منه فساد، لأنّ القنوت عندنا جائز في كل صلاة.

٥٢- مسألة : هل تجوز الصلاة في المكان المغصوب ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، سواء كان المصلي هو الغاصب او غيره، لأنّ الأصل في المنع من ذلك ، كونه مغصوباً وهو كذلك على الوجهين جميعاً.

٥٣- مسألة : اذا امر مالك الموضع غيره بالدخول الى ملكه، ثم ناه عن

المقام فيه، فاقام فيه ولم يخرج وصلى، هل صلاته صحيحة ام لا؟

الجواب: هذه الصلاة غير صحيحة، لأنها تصرف في الملك الذي يعلم أن صاحبه يكره تصرف غيره فيه، ولا يختاره. (١) والصلاة تصرف فيه بغير شبهة. ولا يلزمنا على هذا فساد الصلاة في اراضي القرى والبساتين وما اشبه ذلك، لأن العادة جارية بان مالك ذلك لا يكره من احد الصلاة فيه. فان قيل: فلو ناه عن الصلاة في موضع معين، او في الجميع، ما يكون حكمه؟ قلنا: اذا كان الأمر على ذلك، فالأصل يقتضى أنه ان صلى بعد نهي، ولم يكن الوقت يضيق عليه، لم تصح صلاته، إلا أنه يبعد ان ينهى مالك الحقوق او اراضي الضيعة غيره عن ذلك.

٥٤- مسألة: اذا كان محبوساً في مكان مغصوب، ولا يمكنه الخروج منه، هل تجوز صلاته فيه ام لا؟
الجواب: صلاته فيه جائزة، لأنه مضطر الى ذلك بفقد التمكّن من الخروج منه.

٥٥- مسألة: اذا ناه المالك عن المقام في ملكه، وتشاغل بالخروج في طريقه وصلى، هل تصح هذه الصلاة ام لا؟
الجواب: هذه الصلاة لا تصح اذا كان الوقت متسعاً، فان كان قد تضيق كانت جائزة، لأنه انما قدم فرض الله تعالى على فرضه، مع تشاغله بالخروج، لأنه مضطر الى ذلك مع تضيق الوقت، ومع اتساعه فهو غير مضطر، فلا تصح صلاته، ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلى بعده.
٥٦- مسألة: اذا اضطر الى الصلاة فوق الكعبة، هل تكون صلاته صحيحة ام لا؟

الجواب: اذا اضطر الى الصلاة، كانت صلاته صحيحة، بان يصلى مستلقياً على ظهره، ليكون مستقبلاً للبيت المعمور الذي في السماء (٢).
٥٧- مسألة: اذا صلى واقفاً على طرف الحائط بحيث لا يلقى مقابله جزء

١- في نسخة: ولا يجتازه.

٢- الوسائل ج ٣ ص ٢٤٨ ب ١٩ ابواب القبلة ح ٢.

من البيت، هل تصح صلاته أم لا؟

الجواب: هذه الصلاة لا تصح، لأن المصلّي لها على هذا الوجه، يكون مستدبر القبلة، وذلك لا يجوز.

٥٨- مسألة: اذا انهدمت الكعبة، هل تجوز الصلاة اليها أم لا؟

الجواب: الصلاة الى ذلك جائزة، لأنّ المكلف متعبّد بالصلاة الى جهتها.

٥٩- مسألة: اذا كانت جماعة في سفينة، وهم مزدحون فيها، فكان

لواحد منهم موضع يتمكّن فيه من الصلاة قائماً، وليس للباقي ذلك، ما حكمهم في الصلاة؟

الجواب: يصلي الواحد في موضعه، ثم يجلس بعد ذلك مجتمعاً فيه ثم يصلي بعده آخر، وبعد الآخر آخر، كذلك الى آخرهم ان كان الوقت متسعاً، فان كان قد تضيق، صلّوا جلوساً في مواضعهم، ولا ينظر احد منهم صلاة الآخر قائماً، ثم يصلي. فان لم يكن فيهم احد له موضع يتمكّن فيه من الصلاة قائماً، صلّوا كلّهم جلوساً.

٦٠- مسألة: الجماعة اذا كانوا كلّهم عراة، ولواحد منهم ثوب، ما

حكمهم في الصلاة؟

الجواب: اذا كان الوقت متسعاً، صلى صاحب الثوب فيه، واعاره الآخر فصلّى فيه، ودفعه الآخر الى غيره ليصلي فيه، ثم كذلك الى آخرهم. فاذا كان الوقت قد تضيق صلّوا عراة.

٦١- مسألة: اذا كان مع المكلف ثياب كثيرة، يعلم أنّ فيها واحداً

طاهر، والباقي نجس، ولا يعلم الطاهر على التّعين، ما حكمه في الصلاة فيها؟

الجواب: ان كان الوقت متسعاً صلى في كل واحد منها الصلاة بعينها،

فان كان متضيّقاً صلى عرياناً، لأنّ ذلك ها هنا فرضه.

٦٢- مسألة: اذا كان معه ثوبان، يعلم أنّ احدهما طاهر، والآخر نجس،

ولا يتميّز له الطاهر منها، ما حكمه في الصلاة فيها؟

الجواب: يصلي في كل واحد منها الصلاة بعينها، لأنّه اذا فعل ذلك

كان مؤدياً لها بيقين. وقد تقدم ذكر هذه المسألة. (١)

٦٣- مسألة: إذا أراد الصلوة وعلى قلنسوته أو تكتته نجاسة، هل يجوز له ذلك أم لا؟

الجواب: يجوز له ذلك، لأنه مما لا تتم الصلاة به منفرداً. ولأن أجماع الطائفة عليه.

٦٤- مسألة: إذا كانت معه قارورة مشدودة الرأس برصاص أو غيره، وفيها نجاسة، ثم صلى وهي في كفه، أو في جيبه، هل تصح صلاته أم لا؟
الجواب: لا تصح صلاته، لأنه يكون حاملاً للنجاسة وهو في الصلاة، وذلك لا يجوز، ولا يلزم ذلك على القلنسوة والتكة إذا كانت فيها نجاسة، لأننا إنما اجزنا الصلاة في ذلك، لأنه الظاهر من الطائفة.

٦٥- مسألة: إذا كانت له عمامة، على طرفها الواحد نجاسة، فجعل الطرف الآخر على رأسه، والقي الطرف الآخر وبقاها على الأرض وصلى، هل تصح صلاته كذلك أم لا؟

الجواب: صلاته كذلك صحيحة، لأنه ليس بحامل لما فيه نجاسة.

٦٦- مسألة: إذا سلم المكلف في الصلاة بعد الركعتين الأولتين ناسياً، ثم تكلم متعمداً، وذكر أنه صلى ركعتين، هل ينى على ما تقدم من الركعتين، أو يعيد الصلاة؟

الجواب: ينى على ما تقدم من صلاته. وفي أصحابنا من قال (٢): يعيدها. والبناء على ما قدمناه هو الصحيح، لأن الاحتياط يقتضيه.

٦٧- مسألة: إذا قطع الإنسان اذن غيره، فالصقها المجتئى عليه بالدم فالتصقت في الحال، هل تصح صلاته، وهي كذلك أم لا؟

الجواب: لا تصح صلاته، لأنه يكون قد صلى وعليه نجاسة، لأن القطعة

١- في رقم المسألة التاسعة والعشرين.

٢- نسه في الحدائق ج ٩ ص ١٢٧ إلى إبي الصلاح الحلبي وإلى الشيخ في النهاية ولم نجده في الثاني واليك عبارة الحلبي في الكافي ص ١٢٠ «فتى تعمّد المصلّى فعل شيء من هذه فسدت صلاته».

أتى الصقها هي بعد الأبانة ميتة، والميتة نجسة، فتجب ازالتها ثم يصلى .

٦٨- مسألة : ائى الأوقات افضل للصلاة؟

الجواب : افضل الأوقات للصلاة أولها لقوله (ص) لأم فروة: افضل الأعمال عند الله تعالى الصلاة فى أول وقتها (١) . ولقوله (ع) ايضاً لأبن مسعود وقد سأله عن افضل الأعمال، فقال (ع): الصلاة فى أول وقتها (٢) ولأن إجماع الطائفة على ذلك .

٦٩- مسألة : وهل تنعقد الصلاة بغير «الله اكبر» من الفاظ التكبير

ام لا؟

الجواب : لا تنعقد الا بلفظ «الله اكبر» دون غيره من الفاظ التكبير، لأن الصلاة قد ثبتت فى ذمة المكلف، واذا عقدها بالذى ذكرناه، فقد تيقن برأته ذمته مما لزمها من ذلك . وليس كذلك اذا عقدها بغير ما ذكرناه، ولأن إجماع الطائفة عليه ايضاً. وايضاً قوله (ص) لرفاعة بن مالك : لا يقبل الله صلاة امرء حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة، ويقول: «الله اكبر» (٣) وهذا نص فيما ذكرناه.

٧٠- مسألة : اذا سجد على كور العمامة (٤)، هل تصح صلاته ام لا؟

الجواب : لا تصح صلاته اذا سجد على ذلك ، لأنها لا تصح الا بسجوده على سبعة اعظم، وهى: الكفان، والركبتان، وابها ما الرجلين، والجهة. وانما قلنا ذلك ، لما رواه ابن عباس «ض» من قوله: امر رسول الله (ص) ان يسجد على سبعة اعظم: اليدين، والركبتين، والقدمين، والجهة (٥). ومن سجد على كور العمامة، فلم يسجد على الجهة. ولأن إجماع الطائفة ايضاً على ما ذكرناه.

١- سنن أبى داود ج ١ ص ١١٥ ح ٤٢٦ - كتاب الصلاة.

٢- صحيح مسلم ج ١ كتاب الأيمان ص ٦٣.

٣- فتح البارى لأبن حجر العسقلانى ج ٢ ص ١٧٢ والمضى لأبن قدامة ج ١ ص ٤٠٥.

٤- الكون: دور العمامة. مجمع البحرين.

٥- سنن الداريمى ج ١ ص ٣٠٢ كتاب الصلاة باب السجود على سبعة اعظم (مع اختلاف قليل).

٧١- مسألة: اذا رُفِعَ (١)، وهو في الصلاة، فاصاب الدم موضعاً من جسده او ثوبه، فغسل ذلك، هل يكون ذلك قاطعاً لصلاته بما فعله ام لا؟
الجواب: ان كان انحرف عن القبلة، او التفت يميناً او شمالاً او تكلم بما يفسد الصلاة، كان قاطعاً لها، وعليه الأعادة، وان لم يكن منه شيء من ذلك، يبنى على ما تقدم، ولا يعيد.

٧٢- مسألة: اذا سَلَّمَ عليه غيره، وهو في الصلاة، فردَّ عليه، هل يكون قاطعاً لصلاته ام لا؟

الجواب: ان كان قال في الرد عليه: «وعليكم السلام» فقد قطع الصلاة، لأنه يكون متكلماً بما ليس من الصلاة. وان كان قال: «سلام عليكم» لم يقطع ذلك الصلاة، لأنه يكون متكلماً بما هو من الصلاة، وهو لفظ القرآن. (٢)

٧٣- مسألة: اذا صَلَّى اربع ركعات، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ اربع سجعات: عن كل ركعة سجدة، هل تجب عليه اعادة الصلاة ام لا؟
الجواب: عليه اعادة الصلاة، لان كل سهو يعرض في الركعتين الأولتين، تجب منه اعادة الصلاة.

٧٤- مسألة: اذا ترك اربع سجعات، ولا يعلم موضعها، هل تجب عليه اعادة الصلاة ام لا؟

الجواب: عليه الأعادة، لمثل ما قدمناه في المسألة المتقدمة، لأنه لا يأمن من ان يكون ما ترك منها من الركعتين الأولتين.

٧٥- مسألة: اذا ترك ثلاث سجعات، ولا يعلم موضعها، هل تجب عليه اعادة الصلاة ام لا؟

الجواب: عليه الأعادة، لمثل ما تقدم في المسألة المتقدمة على هذه المسألة.

١- الرُفْعُ: خروج القدم من الأنف.

٢- قال في العروة الوثقى: لو قال المسلم: عليكم السلام، فالأحوط في الجواب ان يقول: سلام عليكم بقصد القرآنية او بقصد الدعاء. المسألة: ١٨ من مسائل مبطلات الصلاة. انتهى. والمسألة اختلافية من اراد تفصيلها فليرجع إلى جواهر الكلام ج ١١ ص ١٠٠ وفي مستمسك العروة ج ٦ ص ٥٥٨ استدلل على تعيين الجواب بـ «عليكم السلام» من جهتين فلاحظ.

٧٦- مسألة: اذا ترك سجدين من ركعتين ولا يعلم من ايتهما هي، هل تجب عليه الأعادة ام لا؟

الجواب: عليه الأعادة بمثل ما قدمناه، لأنه لا يأمّن من ان تكونا من الركعتين الأولتين، او الثالثة، او الرابعة.

٧٧- مسألة: اذا ترك سجدة واحدة، ولا يعلم من اي الركعات هي، هل تجب عليه الأعادة ام لا؟

الجواب: عليه الأعادة، لمثل ما قدمناه، لأنه لا يأمّن ان تكون من الركعتين الأولتين.

٧٨- مسألة: الموضع الذي يختص بسجتي السهو، هل هو قبل التسليم او بعده؟

الجواب: موضع ذلك بعد التسليم، وذهب بعض اصحابنا الى أنها، ان كانتا لتقصان، كانتا قبل التسليم، وان كانتا لزيادة، كانتا بعد التسليم (١). والذي ذكرناه اولى، لأنه الأظهر والأكثر بين الطائفة.

٧٩- مسألة: المسافر اذا احرم في السفينة بصلاة مقيم، ثم سارت السفينة، هل يجب عليه التقصير ام لا؟

الجواب: لا يجب عليه التقصير، لأنه لم يخف عليه اذان مصره، ولم يتوار عنه جدران مدينته، لأن كل واحد منها، اوهما شرط في ذلك.

٨٠- مسألة: المسافر اذا سافر الى بلد، وللبلد طريقان، احدهما اقرب اليه من الطريق الآخر، والأقرب لا يجب فيه التقصير، فسافر في الأبعد منها. لغرض له من ذلك، اولغير غرض، هل يلزمه التقصير ام لا؟

الجواب: يلزمه التقصير، لأن الذي يدل على التقصير، عام فيه ذلك.

٨١- مسألة: اذا سهى المسافر، فصلى اربعا، هل تجب عليه الأعادة

ام لا؟

١- والقائل بهذا التفصيل هو ابوعل للاحظ جواهر الكلام ج ١٢ ص ٤٤١. ونقل كلامه الى على في هامش المبوط ج ١ ص ١٢٥ ونقل العلامة (قد) هذا التفصيل عن ابن الجنييد للاحظ المختلف ص ١٤٢.

الجواب : عليه الأعادة، لأنّ صلاة المسافر اذا عرض فيها السهو، كانت باطلة، واذا بطلت كانت عليه الأعادة. وفي اصحابنا من يقول: بأنّ السهو في صلاة السفر لا يوجب الأعادة والأول هو الأظهر والأكثر بين اصحابنا، وعليه العمل. وهؤلاء وان ذهبوا الى ما ذكرناه عنهم، فإنهم يقولون في هذه المسألة: انّ عليه الأعادة، لأنه قد زاد في الصلاة. والأعادة واجبة عليه على المذهبين جميعاً.

٨٢- مسألة: اذا جلس الإمام يوم الجمعة على المنبر، وباع من تحبب عليه الجمعة، في هذا الوقت شيئاً، هل ينعقد البيع ام لا؟

الجواب : لا ينعقد البيع، لأنّه منهي عنه، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه (١).

٨٣- مسألة: اذا صلى رجلان، وصلى خلفها آخر ونوى الأيتام بهما، هل تصح صلاته ام لا؟

الجواب : لا تصح صلاته، لأنّ الأيتام والأقضاء بائنين لا يجوز.

٨٤- مسألة: اذا نوى ان يقتدى بواحد من اثنين بين يديه بغير تعيين له، هل تجوز صلاته ام لا؟

الجواب : لا تصح صلاته، لأنّه اذا لم يعرف امامه لم يمكنه الاقتداء به.

٨٥- مسألة: اذا اجتمع جنازة صبي وامرأة وخشي ورجل، كيف يترتبون للصلاة، اذا اريدت الصلاة عليهم مرة واحدة؟

الجواب : اذا كان الصبي ممّن تحبب الصلاة عليه، قدمت المرأة الى القبلة، ثم الخنثى، ثم الصبي، ثم الرجل، وإن كان الصبي ممّن لا تحبب الصلاة عليه، قدم هو أولاً الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه، لأنّ عليه اجماع الطائفة، لأنّه هو السنة، على ما ورد الخبر به بتقديمها أولاً. (٢)

٨٦- مسألة: اذا شدّ المصلي كلباً بجبل، وكان طرف الحبل معه، او

١- ان التهي في المعاملات انما يقتضي الفساد اذا تعلق بذات المعاملة كالنهي عن البيع العزوي والزبوي واما اذا تعلق بعنوان خارج عنها ولقد ذلك العنوان مع بعض مصاديقها فلا يقتضي الفساد فلا تكون المعاملة باطلة فظهر ان ما في المتن من هذا القيل فلا يكون فاسداً.

٢- الوسائل ج ٢ ص ٨٠٨ ب ٣٢ من ابواب صلاة الجنازة.

وقف عليه، هل تصح صلاته أم لا؟

الجواب: صلاته صحيحة، لأنَّ ما يقطع الصَّلاة، ليس هذا من جملته.

٨٧- مسألة: إذا سهى المصلي في صلاة الكسوف، هل تجب عليه اعادةها

أم لا؟

الجواب: هذه المسألة، لا نص لأصحابنا فيها، إلا أنها وإن كانت

كذلك، فتجب عليه اعادةها، لأنَّ هذه الصلاة قد تعلقت بذمة المكلف، فيجب

عليه أن يؤديها بيقين. وإذا اعادةها، فقد تيقن براءة ذمته منها، وإذا لم يعدها عند

سهوه منها، لم يكن على يقين من ادائها.

باب مسائل تتعلق بالزكاة :

٨٨- مسألة : اذا كان عند انسان من الأبل ست وعشرون، ومضت

ثلاث سنين، ما الذى يجب عليه؟

الجواب : يجب عليه بنت مخاض للسنة الأولى، ثم ينقص (١) النصاب الذى يجب فيه بنت مخاض، فيجب عليه فى السنة الثانية خمس شياة، ثم ينقص النصاب عما يجب عليه فى ذلك، فيجب عليه اربع شياة، فيجتمع عليه فى ذلك بنت مخاض وتسع شياة.

٨٩- مسألة : اذا كان عنده خمس من الأبل، ومضت عليه ثلاث سنين،

هل يجب عليه اكثر من شاة واحدة اولا؟

الجواب : لا يجب عليه اكثر من شاة واحدة، لأن الشاة استحققت بها فقي اقل من خمسة، فلا يجب عليه شىء منها.

٩٠- مسألة : اذا كانت البقرة معلوفة، او عاملة (٢) فى بعض الحول

وسائمة فى البعض الآخر، هل تجب عليه فيها زكاة ام لا؟

الجواب : الحكم فى ذلك بالأغلب، فان كان الأغلب هو التسوم، حكم فيه بذلك، وان لم يكن هو الأغلب، لم يحكم بذلك فيها.

٩١- مسألة : اذا كانت البقرة معلوفة، او عاملة فى بعض الحول، وسائمة

١- وفى نسخة: ينقض وكذا فيما بعد.

٢- عاملة: هى التى يستقى عليها ويمرث - مجمع البحرين.

في البعض الآخر، وكان ذلك فيها متساوياً، هل تجب فيها زكاة أم لا؟
 الجواب: فيها الزكاة، لأن الاحتياط يقتضى ذلك . فان قيل: بأنه ليس فيها زكاة، كان قوياً، لأن الأصل براءة الذمة، والقول بذلك يفترق فيه الى دليل، ولأن الشرط مما تجب فيه الزكاة من ذلك، حول الحول عليه مع كونه سائماً، وهذا غير حاصل في ذلك .

٩٢- مسألة: اذا كان عنده من الغنم او غيرها ما يبلغ التصاب، وذكر أنه وديعة عنده، هل يقبل قوله أم لا؟ وهل يجب عليه في ذلك يمين أم لا؟
 الجواب: قوله في ذلك مقبول، ولا يلزمه على ذلك يمين، لأن أمير المؤمنين عليه السلام امر ساعيه في الصدقات: بان يجعل الأمر في ذلك الى اربابها، ولم يأمره بيمين في ذلك . (١)

٩٣- مسألة: اذا كان عنده اربعون شاة، فلما حال عليها الحول، ولدت واحدة، ولما حال عليها الحول الثاني، ولدت واحدة، ولما حال عليها الحول الثالث، ولدت واحدة، ما الذي يجب عليه في ذلك ؟

الجواب: الذي يجب عليه في ذلك ثلاث شياة، لأن الحول الأول حال عليها، وهى اربعون شاة، فوجبت فيها شاة، فلما ولدت الواحدة تمت من الرأس اربعين شاة، فلما حال عليها الحول الثاني، كان قد حال على الأمهات والسخل الحول، وهى اربعون، وجبت فيها شاة اخرى، فلما ولدت تمت اربعين، فلما حال عليها الحول وجب عليه فيها ثلاث شياة.

٩٤- مسألة: اذا كان عنده مائة شاة وواحدة، ومضت ثلاث سنين، ما الذى يجب عليه في ذلك ؟

الجواب: الذى يجب عليه في ذلك ، سبع شياة، لأنه يجب عليه في السنة الأولى ثلاث شياة، وفي كل سنة شاتان، لأن المال الثانى والثالث قد نقص عن المائتين وواحدة، فلم يجب عليه اكثر من شاتين ايضاً. وينبغى ايضاً أن يحكم فيه

الوسائل ج ٦ ص ٨٨ ب ١٤ من ابواب زكاة الانعام احاديث الباب ومستدرک الوسائل ج ١ ص ٥١٦ ب ١٢ من ابواب زكاة الانعام احاديث الباب.

كذلك بالغاً ما بلغ المال وبقي منه ما بقي .

٩٥- مسألة : اذا كان عنده من المواشى ما يبلغ النصاب، فغصب

ذلك ، ثم عاد اليه قبل حول الحول، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان الأمر على ذلك ، استأنف بها الحول، سواء كانت

عنده سائمة وعند الغاصب معلوفة، او كانت عنده معلوفة وعند الغاصب سائمة،
لأنه يراعى في المال امكان التصرف فيه طول مدة الحول، وهذا غير متمكن من
ذلك .

٩٦- مسألة : اذا كان المكلف في بلاد الشرك ، وله مال في بلاد

الأسلام، هل تجب عليه زكاة ام لا؟

الجواب : لأتجب عليه زكاة، فان زكاه سنة واحدة استحباباً، كان جائزاً

وان مرّت عليه سنون، لأن امكان التصرف فيه غير حاصل له. ولقولهم (ع):

لأزكاة في المال الغائب. (١)

٩٧- مسألة : اذا وجبت عليه زكاة، وتمكّن من الأداء، وكان في بلده

مستحقّ لها، فحملها الى بلد آخر وهلكت، هل يجب عليه ضمانها ام لا؟

الجواب : عليه ضمانها، لأنّ اجماع الطائفة عليه، ولأنّه بالتمكّن من الأداء

وحصول المستحقّ به يلزمه الضمان.

٩٨- مسألة : اذا وجبت عليه زكاة، وتمكّن من الأداء، ولم يكن في

بلده من يستحقّها، وحملها الى بلد آخر وهلكت، هل يجب عليه ضمان ام لا؟

الجواب : لأضمان عليه، لأنّ اجماع الطائفة عليه، ولأنّه مع عدم المستحقّ

غير متمكن من الأداء.

٩٩- مسألة : ما يتولد من الغنم والظبي، هل فيه زكاة ام لا؟

الجواب . اذا كان ما يتولد من ذلك يسمى غنماً كانت فيه الزكاة، لأنّ

رسول الله (ص) قال: في سائمة الغنم الزكاة (٢)، وهذا الاسم يتناول ذلك

١- الوسائل ج ٦ ص ٦١ ب ٥ من ابواب من تجب عليه الزكاة احاديث الباب.

٢- سنن البيهقي ج ٤ كتاب الزكاة ص ١٠٠.

فتجب فيه الزكاة.

١٠٠- مسألة: اذا كان عنده اربعون شاة، واستأجر بها اجيرا بشاة، هل تجب عليه فيها زكاة ام لا؟
الجواب: لا زكاة عليه في ذلك، لأن النصاب قد نقص بدفع الشاة الى الأجير.

١٠١- مسألة: المكاتب اذا كان عنده مال، هل تجب عليه زكاة ام لا؟
الجواب: اذا كان مشروطا عليه، وكان معه نصاب، لم تكن عليه زكاة، لأنه يعد بحكم الرق لايملك شيأ، ولابد من مراعات الملك في ذلك، فان كان غير مشروط عليه، وتحرر منه بمقدار ما ادى، وكان معه نصاب بحصته من الجزية، كانت عليه فيه الزكاة، لأنه مالك له على كل حال.

١٠٢- مسألة: اذا كان عنده نصاب، ومات في بعض الحول، وانتقل هذا النصاب الى وارثه، هل تجب عليه فيه الزكاة ام لا؟
الجواب: لا يلزم الوارث الزكاة عن ذلك، لأنه لم يحل الحول عليه في ملكه، وعليه ان يستأنف الحول، فاذا حال الحول على هذا النصاب كانت عليه الزكاة.

١٠٣- مسألة: اذا دفع من وجبت عليه الزكاة، ذلك الى مستحقها، ولم ينوبها في حال الدفع الزكاة، هل يكون ذلك مجزيا عنه ام لا؟
الجواب: لا يكون ذلك مجزيا عنه، وعليه اخراجها بهذه النية، لأن الأعمال بالتيات، كما قال رسول الله (ص) (١). وايضاً قوله تعالى: «وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» (٢). والأخلاص لا يكون الا بالنية، وايضاً فانه اذا نوى فلا خلاف في ان ذلك يجزى عنه، وليس كذلك اذا لم ينو.

١٠٤- مسألة: اذا كان معه مأتا درهم او غيره من النصاب فقال: لله علي ان اتصدق بمأة من المأتين، او بالنصف من نصاب غيرها، وحال الحول،

١- الوسائل ج ١ ص ٣٤- ب ٥ ابواب مقدمة العبادات ج ٦ و ١٠.

٢- البينة: ٥.

هل عليه في ذلك زكاة ام لا؟

الجواب: لا زكاة عليه في ذلك ، لأنه بالتأخر قد خرج بعض النصاب بذلك قبل ان يحول الحول عليه من ملكه، ولما حال الحول عليه، لم يحل وهو مالك لجميع النصاب.

١٠٥- مسألة: اذا كان عنده مأتان، وحال الحول عليهما، ووجبت الزكاة عليه فيها، فتصدق بجميعهما، هل سقط عنه فرض الزكاة ام لا؟

الجواب: لا يسقط ذلك عنه فرض الزكاة عليه فيها، لأن اخراج الزكاة عبادة وقربة، ويفتقر في اخراجها كذلك الى نية الوجوب، واخراجها على وجه المقدم ذكره متعمر من نية الوجوب، فلا يكون ذلك مجزيا عنه.

١٠٦- مسألة: اذا كان للأنسان مملوك غائب يعلمه حياً، هل تجب عليه

فطرته ام لا؟

الجواب: الفطرة عنه تلزم سيده، لأن الخبر وارد عن النبي (ص) باخراجها عن نفسه وعن مملوكه (١) والخبر يتناول ذلك .

١٠٧- مسألة: اذا كان العبد لأثنين، هل تجب عليها جميعاً الفطرة عنه

ام لا؟

الجواب: يجب عليها ذلك بحصة ما لكل واحد منها منه، لأن الأخبار الواردة في ذلك تتضمن باخراج الأنسان عن عبده، وهي عامة في ذلك (٢)، وايضاً فالاحتياط يقتضيه.

١- الوسائل ج ٦ ص ٢٢٧ باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة احاديث الباب.

٢- الوسائل ج ٦ ص ٢٢٨ باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة احاديث الباب. وقال المحقق في المعتبر ج ٢ ص ٦٠٠: لو كان عبد بين اثنين فزكاته عليها وبه قال الشافعي والحد ... لنا ما روي عن ابن عمر قال فرض رسول الله (ص) الصدقة على كل حر وعبد ممن يؤمنون.

باب مسائل تتعلق بالصّوم

١٠٨- مسألة: اذا صام الإنسان يوم الشّك بنية أنّه من شهر رمضان، هل يجزيه ذلك ام لا؟

الجواب: لا يجزيه ذلك، لأنّه ممّا نهى عن صومه على هذا الوجه، والتهى يقتضى فساد المنهى عنه.

١٠٩- مسألة: اذا كان محبوساً او اسيراً، وهو بحيث لا يعلم شهر رمضان من جملة شهور السنة على التعيين، ما الذى يجب عليه؟

الجواب: يصوم شهراً، فان وافق ذلك شهر رمضان، اجزأه، وان كان بعد شهر رمضان، كان مجزياً عنه، وان كان قبله، كانت عليه الأعادة، لأنّ صومه بعده يقع موقع القضاء، وهذا لا يجوز قبله مطلقاً.

١١٠- مسألة: اذا جامع قبل طلوع الفجر، ثم طلع الفجر وهو مخالط، ما حكمه؟

الجواب: يجب عليه التّخلص ممّا هو فيه، ويغتسل ويؤتمّم صومه، ولا شيء عليه، لأنّه لم يتعمّد ذلك فى زمان الصّوم.

١١١- مسألة: اذا قلّد غيره فى أنّ الفجر لم يطلع، وكان قد طلع، ثم تناول ما يفطره، ما حكمه؟

الجواب: يجب عليه القضاء، لأنّه مكلف لمراعات ذلك، وكشفه بنفسه اذا كان متمكناً من ذلك.

١١٢- مسألة: اذا طعنه غيره، فوصل ألسنان الى جوفه، هل يفطر بذلك

ام لا؟

الجواب: لا يفطر، لأن ذلك حدث به من غير قصد منه اليه، وهو الاختيار، ولا اختيار له في ذلك.

١١٣- مسألة: اذا طعن بنفسه، فوصل ما طعنها به الى جوفه، هل يفطر

ام لا؟

الجواب: يفطر، لأن ذلك حدث عن قصده وتعمده.

١١٤- مسألة: من اقدم على فعل ما يوجب عليه الكفارة في اول النهار،

ثم تجدد له الأسفر، او حدث به مرض يجوز له معه الإفطار، هل تجب عليه كفارة عن ذلك ام لا؟

الجواب: تجب الكفارة عليه، لأنه اقدم على ذلك، وتعمده في الزمان الذي ليس له ان يقدم عليه، ولا ان يتعمده في مثله.

١١٥- مسألة: اذا افطر متعمدا في نهار شهر رمضان، من غير عذر يبيح له

ذلك، وسئل: هل عليه في ذلك حرج ام لا؟ فقال: (لا) (١) ما الذي يجب عليه؟

الجواب: اذا سئل عن ذلك، فقال: لا حرج على في ذلك، كان عليه

القتل، وان قال: على فيه حرج، عززه الأمام بغليظ العقوبة، فان اقدم على ذلك ثلاث مرات او اكثر، عزز فيها دفعتين، وقتل بعد ذلك.

١١٦- مسألة: اذا اكره زوجته على الجماع، هل تجب عليها الكفارة

ام لا؟

الجواب: اذا اكرهها على ذلك، لم تجب الكفارة عليها، بل يجب ذلك

على الزوج، فتكون عليه كفارتان: الواحدة عنه، والاخرى عنها، لأن ذلك حدث عن قصده واختياره له.

١١٧- مسألة: اذا اكره من لا يحل له وطؤها على الجماع هل تلزمه كفارتها، كما لزمته في وطئه لزوجه ام لا؟
الجواب: هذه المسألة فيها خلاف بين اصحابنا، والأظهر أنه تلزمه كفارتها، لأن الاحتياط يقتضيها.

١١٨- مسألة: اذا نذر صوم يوم معين، ووافق ذلك شهر رمضان، هل يجوز سومه بنية النذر ام لا؟

الجواب: لا يصح صومه له نذراً، اذا كان حاضراً او في حكم الحاضر. لأن صوم شهر رمضان ممن هذا حكمه، لا يصح عن غيره، ولا يصح الآ عنه.

١١٩- مسألة: اذا نذر صوم يوم معين، ووافق ذلك شهر رمضان، وكان مسافراً، فصامه بنية النذر، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: يصح له ذلك، لأن صوم شهر رمضان لا يجب عليه، فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان، وقد وردت الرواية بأنه لا يجوز الصوم الواجب في السفر (١)، وعلى ذلك، لا يصح هذا الصوم جملة، والأحتياط يقتضى ما ذكرناه أولاً.

١٢٠- مسألة: اذا نذر أنه ان تمكن عن وطئ من لا يحل له وطؤها، او قتل من لا يحل له قتله، كان عليه صوم، هل يلزمه هذا الصوم اذا تمكن من ذلك ام لا؟

الجواب: لا يجب عليه هذا الصوم، لأنه قبيح، من حيث أنه نذر في معصيته، والصوم أنما يقع صحيحاً بان يتقرب به الى الله تعالى، والقبيح لا يتقرب به الى الله سبحانه.

١٢١- مسألة: اذا نذر صوم يوم معين، فوافق ذلك اليوم، يوم عيد، هل يجب عليه القضاء ام لا؟

الجواب: لا يجب عليه ذلك، وذهب بعض اصحابنا الى ان القضاء يجب

عليه، وكان يقول: ان علق النذر بيوم العيد فقط فلا قضاء عليه، وان علقه بغير ذلك، ووافق يوم العيد، كان عليه القضاء (١).

وعندى أنه لا فرق بين الموضعين، لأن يوم العيد عندنا جميعاً، ليس بزمان يصح انعقاد النذر عليه، واذا كان كذلك، فلو كان القضاء يجب عن افطاره لهذا اليوم، لكان ممّا يصح صومه، وقد علمنا خلافه، وايضاً فإن القضاء يتبع وجوبه في وجوب المقضى، فاذا كان كذلك، وكان يوم العيد لا يصح صومه، لم يجب القضاء عنه. فان قيل: فلحائض والمسافر يجب عليهما قضاء اليوم الذى تحيض فيه الحائض، ويسافر فيه المسافر، وان كان لا يصح صومه. قلنا: الفرق بين الأمرين، ان اليوم الذى ذكرته كان يصح صومه: بان لا تكون الحائض حاضت فيه، وكذلك المسافر، وليس كذلك يوم العيد، لأنه لا يصح صومه على كل حال، فافترق الأمران.

١٢٢- مسألة: اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان ذكره من سفره، فقدم هذا الانسان ليلاً، هل يجب عليه هذا الصوم ام لا؟

الجواب: لا يلزمه ذلك، لأنه شرط صوم يوم، واذا قدم ليلاً، فالشرط لم يحصل، واذا لم يحصل شرطه، لم يلزمه الصوم.

١٢٣- مسألة: اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عينه من سفره، فقدم في بعض نهار ذلك اليوم، هل يجب عليه الصوم ام لا؟

الجواب: ان كان قدوم الانسان حصل قبل الزوال، ولم يكن التأذّر تناول ما يفطر، كان عليه الصوم، وان كان قدم بعد الزوال، لم يجب عليه صومه ولا قضاؤه، لأن بعض النهار لا يكون صوماً.

١٢٤- مسألة: اذا كان كافراً واسلم في بعض شهر، اوفى بعض يوم من ايامه، هل يجب عليه القضاء لما فاته ام لا؟

الجواب: لا يجب عليه القضاء لما فاته، لأنه لا خلاف في ان الكافر

لا يجب عليه قضاء ما فرط فيه في أيام كفره، وأما بعض اليوم، فإنه يمك في باقي نهاره عن تناول ما يفطر عليه، على وجه التأديب.

١٢٥- مسألة: اذا كان معتكفاً، وزوجته كذلك وجامعها، ما حكمها

في ذلك؟

الجواب: ان وطأها ساهياً أوناسياً، لم يكن عليه شيء، وكذلك المرأة، فان كان هو ساهياً أوناسياً، وليست المرأة كذلك، لم تجب عليه الكفارة، وكانت عليها الكفارة عن نفسها، فان تعمداً جميعاً الجماع في نهار الصوم، كانت على كل واحدٍ منها كفارتان: كفارة للصوم، وكفارة للأعتكاف.

فان اكرهها على ذلك، وكان اعتكافها بامر، لم تلزمها كفارة، بل تنتقل كفارتها بالأكره اليه، فتكون عليه اربع كفارات. وان كانت معتكفة بغير اذنه، لم يلزمه غير كفارتين عن نفسه، وان كان الوطى ليلاً، كانت عليه كفارة واحدة للأعتكاف، فان طأعته المرأة الى ذلك، كانت عليها ايضاً كفارة واحدة، فان اكرهها على ذلك، وكان اعتكافها باذنه، كانت عليه كفارتان، ولم يلزمها شيء.

١٢٦- مسألة: اذا كان معتكفاً وباع شيئاً او اشتراه، هل يصح بيعه او

شراؤه، أولاً يصح؟

الجواب: لا يصح بيعه ولا شراؤه، لأنه متهي عن ذلك، والتهي يقتضى

فساد المتهي عنه (١).

١٢٧- مسألة: اذا كانت مأذنة المسجد خارجة منه، وبينها وبينه فسحة

وفضاء، هل يجوز للمعتكف الخروج من المسجد اليها ليؤذن فيها، ام لا يجوز له الخروج منه؟

الجواب: يجوز له ذلك، ولا يبطل اعتكافه، لأن الأخبار عندنا، واردة

بالحث على الأذان (٢)، وليست متضمنة لتفصيل ذلك من غيره، فوجب حملها

١- وقد ذكرنا فيما سبق تعليقة في هامش المسألة رقم ٨٢ فراجع.

٢- الوسائل ج ٤ ص ٦٣٩ ب ١٦ من ابواب الأذان والأقامة احاديث الباب.

على عمومها.

١٢٨- مسألة: اذا كان ممتن تتعين عليه اقامة الشهادة، وخرج من المسجد ليقمها، هل يبطل بذلك اعتكافه ام لا؟
الجواب: لا يبطل اعتكافه بذلك، لأن الأصل جوازه، ولا دليل يفضي الى العلم بالمنع منه فيقال به، وايضاً قوله سبحانه: «ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا» (١) ولم يتضمن تفصيلاً للمعتكف من غيره.

١٢٩- مسألة: اذا كان معتكفاً ثم ارتد، هل يبطل اعتكافه ام لا؟
الجواب: اذا كان اسلامه عن كفر اصرى ثم ارتد، فقد صار بالارتداد كافراً، وحكم بنجاسته، ولا يجوز له المقام في المسجد، ولا تصح العبادة منه، وذلك مناف للأعتكاف. وان كان اسلامه اصلياً ثم ارتد، فهذا يقتل على كل حال، ولا يصح اعتكافه، مع كونه ايضاً محكوماً بنجاسته، لأجل كفره. على أنه ينبغي على اصولنا - في ان الكفر لا يتعقب الأيمان - أن نحكم بان اسلامه المتقدم على الارتداد، لم يكن صحيحاً، واذا لم يكن صحيحاً لم يصح اعتكافه على كل حال.

١٣٠- مسألة: اذا سكر وهو معتكف، هل يبطل اعتكافه ام لا؟
الجواب: يبطل اعتكافه، لأن الأعتكاف هو اللبث المتداول لعبادة مخصوصة، فاذا سكر، فقد فسق، وخرج بسكره عن كونه لابثاً معتكفاً في المدة المذكورة للعبادة ومستمراً عليها، وذلك ينقض الحقيقة في كونه معتكفاً.

باب مسائل تتعلق بالحج :

١٣١- مسألة : اذا احرم المستأجر في الحج عمن استأجره، ثم اراد نقل الأحرار الى نفسه، هل يجوز له ذلك ام لا؟

الجواب : لا يصح هذا الثقل، فان مضى على هذه التية لم يقع حجّه الآ عمن بدأ بنيته، لأنّ صحة نقل ذلك يفتقر فيه الى دليل، ولا دليل يقتضى علماً بذلك .

١٣٢- مسألة : اذا ارتد عن الإسلام، وقد كان حج قبل ارتداده، ثم عاد الى الإسلام بعد ذلك، هل يجب عليه الحج ام لا؟

الجواب : يجب عليه الحج، لأنّ اسلامه الأول، لم يكن عندنا صحيحاً، لأنّه لو كان صحيحاً لما جاز تعقّب الكفر له، على ما قدمناه، فيلزمه من اعادة الحج ما ذكرناه.

١٣٣- مسألة : اذا عقد على امرأة النكاح، ولم يعلم هل كان العقد في حال الأحرار او الأحلال، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : الاحتياط يقتضى تجديد العقد، لأنّه لا يأمن ان يكون قد وقع في حال الأحرار، وذلك لا يجوز.

١٣٤- مسألة : اذا اختلف الرجل والمرأة في العقد، فقال الرجل: عقدت وانا محل، وقالت المرأة: بل كنت محرماً، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : القول في ذلك، قول الرجل، لأنّه اعلم بنفسه، والمرأة مدعية

لكونه محرماً، فعليها البيّنة. ولا يجب عليه ذلك، لأنّها مقرة بالعقد له، وادّعت عليه ما يبطله، وهى مفتقرة فى دعواها الى البيّنة، ومتى ادّعت المرأة أنّها كانت محرمة، وانكر الرجل ذلك، كان الحكم ما تقدّم، فان قال الرجل: كنت محرماً، وقالت المرأة: بل كنت متحلاً، كانت على الرجل البيّنة، لأنّه مقرر لها بالعقد، ومدّع لما يفسده، ليسقط عن نفسه صداق النكاح، وغيره من مستحقّات العقد.

١٣٥- مسألة: اذا استأجر اثنان رجلاً ليحتجّ عنهما، هل يصحّ ذلك

أم لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك عنهما جميعاً، ولا عن واحد منهما، لأنّ حجة واحدة لا تجوز عن اثنين، فان حجّ عن احدهما، فليس الواحد اولى بها من الآخر، لأنّها جميعاً استأجراه ليحتجّ عنهما، فان افرد احدهما بالحجة لم تصح، لما ذكرناه، فان اراد الأجير نقلها الى نفسه لم يصح، لأنّه مانواها عن نفسه، ونقلها لا دليل عليه.

١٣٦- مسألة: اذا احرم قبل الميقات، واصاب صيداً، هل يجب عليه جزاء او قيمته، او لا يجب عليه شيء؟

الجواب: لا يجب عليه شيء، لأنّ احرامه وقع من غير الميقات، ومن شرط صحّته ان يقع من الميقات.

١٣٧- مسألة: اذا استأجر وهو صحيح، متمكن من ينوب عنه فى حجة الاسلام، هل تكون هذه مجزئة عنه أم لا؟

الجواب: لا تجزى هذه الحجة عنه، لأنّ الأجماع حاصل على ذلك.

١٣٨- مسألة: اذا مات وكانت حجة الاسلام قد وجبت عليه، وعليه

دين، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: ان كان ما خلفه فيه الكفاية للجميع، حجّ عنه، وقضى عنه الدين ايضاً، فان فضل بعد ذلك شيء كان ميراثاً، وان لم يفضل من ذلك شيء، فلا ميراث، وان كان ما خلفه لا يتسع لذلك، قسم بينها، لأنّها دينان قد وجبا عليه، وليس احدهما اولى من الآخر، وان قلنا: بتقديم الحج، لأنّ حقّ الله سبحانه اولى من حقّ غيره، كان جائزاً.

١٣٩- مسألة: اذا كانت عليه حجتان: حجة الأسلام، وحجة بالأنذر، وحج واحدة، هل تكون مجزئة عن الأخرى ام لا؟

الجواب: لا يجزى عنها، لأنّها فرضان قد وجبا عليه، احدهما غير الآخر، ويجب عليه اداء كلّ واحد منها بنية تخصّه، وايضا فان القول ها هنا بالإجزاء شرع، ويفتقر في اثباته الى دليل، ولا دليل عليه.

١٤٠- مسألة: هل يجوز ان ينعقد الأحرام بالحج او عمرة متمتع بها الى الحج، في غير اشهر الحج (١)، ام لا يجوز ذلك الآ فيها؟

الجواب: لا يجوز ذلك الآ فيها، لأنّه لا خلاف في أنّ ذلك، ينعقد في هذه الأشهر، وليس لمن ادعى انعقاده في غيرها دليل، ولأنّ اجماع الطائفة حاصل على ذلك.

١٤١- مسألة: كيف يجوز القول: بان اشهر الحج هي ما ذكرتموه، وهذه اللفظة لا تقع الآ على ثلاثة او اكثر، وعندكم أنّها ليست اكثر من شهرين وعشرة ايام؟

الجواب: انّ الحج لا يصح انعقاده الآ في هذين الشهرين والعشرة ايام من الشهر الثالث، فاذا كمل فيها فما وقع الآ في ثلاثة اشهر.

١٤٢- مسألة: اذا وجب عليه الهدى، هل يجوز له اخراجه قبل يوم التهر ام لا؟

الجواب: لا يجوز له ذلك، لأنّ الأجماع حاصل على أنّه اذا اخرجه يوم التهر كان مجزياً عنه، وليس على جواز اخراجه قبل ذلك دليل.

١٤٣- مسألة: هل ينعقد الأحرام بمجرد التية ام لا؟

الجواب: لا ينعقد الأحرام بمجرد التية، ولابدّ في انعقاده من ان يضاف الى مجرد التية التلبية او التقليد او الأشعار او سياق الهدى، لأنّ ما ذكرناه يجمع على صحته، وليس على ما خالفه دليل، وعليه ايضاً اجماع الطائفة.

١٤٤- مسألة : اذا حكم على المحرم العاقد للنكاح ببطلان العقد، هل يحتاج في التفرقة بين الزوج والزوجة الى طلاق ام لا؟
 الجواب : لا يفتقر في التفرقة بينها الى طلاق، بل التفرقة كافية في ذلك ، لأن صحة الطلاق فرع على ثبوت العقد، واذا لم يثبت، لم يصح ان يطرأ الطلاق عليه، وايضاً فالتهى قد ورد بذلك ، وهو دال على فساد المنهى عنه (١)، وايضاً فاجماع الطائفة حاصل على ذلك .

١٤٥- مسألة : اذا جعل البيت في طوافه على يمينه، هل يكون مجزئاً له ام لا؟

الجواب : لا يجزئ ذلك ، لأنه خلاف لما فعله رسول الله (ص) فإنه قال: خذوا عني منا سلككم (٢) وايضاً فطريقة الاحتياط تقتضى ما ذكرناه، وجماع الطائفة ايضاً عليه.

١٤٦- مسألة : هل ركعتا الطواف واجبتان ام لا؟

الجواب : ركعتا الطواف واجبتان لقوله سبحانه: « واتخذوا من مقام ابراهيم مصلًى » (٣). فامر بالصلاة عند مقام ابراهيم، والأمر الشرعى يقتضى الوجوب، وتقتضيه ايضاً طريقة الاحتياط.

١٤٧- مسألة : ادسعى، هل يجوز له ترك الصعود على الصفا والمروة ام لا؟

الجواب : يجوز له ذلك ، وان كان الأفضل الصعود عليها لقوله سبحانه: « فلأجناح عليه ان يطوف بها » (٤) وقد ورد عن كافة المفسرين أنه تعالى اراد الطواف بينهما، ومن انتهى في طوافه اليها، فقد طاف بينهما، وايضاً فعل ذلك

١- لأن في النكاح شائبة العبادة وقد اشتهر ذلك في ألسنة الفقهاء (رض) والظاهر أن المراد منه أنه قد تصرف الشارع في مسألة الزواج ابناً ونفياً بحيث قد صار بمنزلة الفترعات الشرعية كالعبادات لا أنه عمل عبادى يحتاج فيه الى قصد القرية.

٢- عوالى اللثام ج ٤ ص ٣٤ ح ١١٨ من طبعة الحديثة.

٣- البقرة: ١٢٥.

٤- البقرة: ١٥٨.

اجماع الطائفة.

١٤٨- مسألة : اذا سعى بين الصفا والمروة سبعاً، وكان في الشوط السابع عند الصفا، هل تجب عليه الأعادة ام لا؟

الجواب : عليه اعادة السعى من أوله، لأنّه اذا كان في السابع عند الصفا، فقد بدأ بالمروة، والأبتداء بذلك لا يجوز، ولأن الاحتياط يقتضى ما ذكرناه، لأنّه اذا استأنفه من أوله، تيقن براءة ذمته، وعلى ذلك اجماع الطائفة ايضاً.

١٤٩- مسألة : اذا كان اصلع او اقرع، ليس على رأسه شعر، هل يجب عليه امرار موسى على رأسه بدلاً من الحلق ام لا؟

الجواب : لا يجب عليه ذلك، وأنها هو مستحب له، ولأن الأصل براءة الذمة، وإيجاب ذلك عليه، يفقر الى دليل، ولا دليل في الشرع عليه، ولأن اجماع الطائفة على ما ذكرناه.

١٥٠- مسألة : اذا فاته الوقوف بعرفات، ووقف بالمشعر، هل يكون ذلك مجزياً له ام لا؟

الجواب : يكون ذلك مجزياً له في صحّة حجّته، لأن اجماع الطائفة حاصل عليه.

١٥١- مسألة : اذا كانت الحصاة قد رمى هو بها او غيره، هل يجوز له ان يرمى بها ام لا؟

الجواب : لا يجوز له ذلك، وعليه الرمي بغير هذه الحصاة، لأن طريقة الاحتياط تقتضى ذلك، واجماع الطائفة عليه.

١٥٢- مسألة : هل يجوز الرمي ايام التشريق قبل الزوال، او لا يجوز الا بعد الزوال؟

الجواب : الرمي في الايام المذكورة، لا يجوز الا بعد الزوال، لأن الاحتياط يقتضى ذلك، من حيث أنّه اذا فعل ذلك، فلا خلاف في اجزائه، وليس كذلك اذا فعله قبل الزوال، ولأن اجماع الطائفة عليه.

١٥٣- مسألة : اذا نسى واحدة من الحصاة، ولم يعلم من اتى الجمار

هى، ما حكمه فى ذلك ؟

الجواب : اذانسى ذلك على الوجه المذكور، كان عليه ان يرمى كل واحدة من الجمار الثلاثة بحصاة، لأن الاحتياط يقتضى ما ذكرناه، وايضاً اجماع الطائفة عليه.

١٥٤- مسألة : اذا رمى الجمرة الواحدة بسبع حصيات فى دفعة واحدة،

هل يجزئ ذلك عن الرمي بها مفترقا، او يعتد بواحدة، او لا يعتد بشيء؟
الجواب : عليه ان يعتد بواحدة، لأن الاحتياط يقتضى ذلك، ولأن اجماع الطائفة ايضاً عليه.

١٥٥- مسألة : اذا رمى مافاته بنية يومه، قبل رميه بالأمس، هل يجزئ

عن يومه، او عن امسه، او لا يجزئ عن واحد منها؟
الجواب : لا يجزئ ذلك عن واحد منها، لأنه يجب عليه الترتيب فى ذلك، والاحتياط يقتضى ما ذكرناه، واجماع الطائفة ايضاً عليه.

١٥٦- مسألة : اذا كان ولياً لصبي، فاحرم بالصبي، فهل نفقته الزائدة

على نفقته بالحضر، واجبة على الولي دون مال الصبي، او تجب فى مال الصبي دون مال الولي؟

الجواب : هذه الزائدة تجب على الولي دون مال الصبي، لأن الولي هو المدخل له فى ذلك، وهو مما لا يجب عليه، والقول: بأنها تجب فى مال الصبي يفترقه الى دليل، ولا دليل عليه.

١٥٧- مسألة : اذا وطأ فى الفرج قبل الوقوف بعرفات، هل يفسد حجّه

بذلك ام لا؟

الجواب : هذا يفسد حجّه بلا خلاف، وعليه المصنّى فى حجّه، واعادة

الحج من قابل، وتلزمه مع اعادة الحج بدنة، لأن الاحتياط يقتضيه، وعليه اجماع الطائفة.

١٥٨- مسألة : اذا وطأ، وهو صبي، عامداً، فى الفرج قبل الوقوف

بعرفات، هل يفسد بذلك حجّه، وتتعلق به كفارة، ويلزمه الحج من قابل، ام لا

يفسد حجّه، ولا يلزمه ذلك ؟

الجواب : هذه المسألة فيها وجهان: أحدهما ان نقول: متى حملنا ذلك على انّ عمد الصبيّ وخطأه سواء، لم يفسد بذلك حجّه، ولا تتعلق به كفارة. وان لم نقل بذلك، وقلنا: بأنّه عمد، حملناه على عموم الأخبار (١) في من وطأ عامداً، فسد حجّه، ولا يلزمه القضاء، لأنّه غير مكلف، ووجوب القضاء، لا يتوجّه إلا الى المكلف. وهذا الوجه الثاني اقوى من الأول.

١٥٩- مسألة: اذا وطأ قبل الوقوف بالمشعر او بعده في الفرج، هل يجب عليه شيء أم لا؟

الجواب : اذا وطأ قبل الوقوف بالمشعر، كان حكمه حكم من وطأ قبل الوقوف بعرفات. وقد تقدّم ذلك، واما وطأه بعد الوقوف بالمشعر، فلا يجب عليه في ذلك شيء غير البدنة، لأنّ كل من قال: بأنّ الوقوف بالمشعر من اركان الحج، قال بما ذكرناه، وجماع الطائفة ايضاً عليه.

١٦٠- مسألة: اذا نحر ما يجب عليه في الحلّ، وفرق اللحم في الحرم، هل يجزيه ذلك، او لا يجزيه؟

الجواب : لا يجزيه ذلك، لقوله تعالى: «ثُمَّ مَحَلَّهَا الى البيت العتيق» (٢)، وايضاً فطريقة الاحتياط تتناول ما ذكرناه، وايضاً عليه اجماع الطائفة.

١٦١- مسألة: اذا نحر ما يجب عليه نحره في الحرم، وفرق لحمه في الحلّ، هل يجزيه ام لا؟

الجواب : لا يجزيه ذلك، لأنّه اذا نحره في الحرم، وفرق اللحم في الحرم، فلا خلاف في اجزائه، وليس كذلك اذا نحره في الحرم وفرق اللحم في الحلّ، والاحتياط يتناول ما ذكرناه.

١٦٢- مسألة: المستأجر في الحج، اذا احصر، او مات قبل الأحرار، هل يستحق اجرة ام لا؟

١- الوسائل ج ٩ ص ٢٥٥ ب ٣ من ابواب كفارات الأستمتاع احاديث الباب.

٢- الحج: ٣٣.

الجواب: يستحق من الأجرة بحساب ما قطع من المسافة، لأنه إذا كان مستأجراً في أفعال الحج، وكان ذلك لا يمكنه إلا بقطع المسافة، فهو مستأجر على ذلك، فله من الأجرة بحساب ما ذكرناه.

١٦٣- مسألة: إذا استأجر غيره ليحج عنه متمتعاً، فتحج عنه قارناً او مفرداً، هل يعتد بذلك للأجير ام لا؟

الجواب: لا يعتد بذلك، وحجة التمتع باقية في ذمته، لأنه إذا حج قارناً او مفرداً، فلم يأت بما استوجره عليه، وإذا لم يأت به والى غيره، لم يعتد له به، ولأن الاحتساب والأعتداد له بذلك، يفترق الى دليل، ولا دليل في الشرع عليه.

١٦٤- مسألة: إذا استأجره على ان يحج عنه قارناً او مفرداً، فتحج عنه متمتعاً، هل يعتد له بذلك ام لا؟

الجواب: هذا صحيح، ويعتد له بذلك، لأنه اتى بالتأية عنه بالأفضل.

١٦٥- مسألة: إذا قال: من يحج عني فله عشرة، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: يصح ذلك، فمن حج عنه كانت العشرة له، لأن قوله بما ذكرناه، شرط وجزاء محض، ولا يمنع من ذلك مانع، فوجب القول بصحته.

١٦٦- مسألة: إذا اصاب المحرم صيداً وغاب عنه فلم يعلم له حالاً، هل

يلزمه جزاء ام لا؟

الجواب: يلزمه الجزاء، لأن الاحتياط يقتضى ذلك، وعليه أيضاً إجماع الطائفة.

١٦٧- مسألة: إذا ذبح صيداً وهو محرم، هل يجوز للمحل اكله ام لا؟

الجواب: لا يجوز اكله لأحد من الناس، وهو بحكم الميتة، لأن الاحتياط يتناول ذلك، وعليه أيضاً إجماع الطائفة.

١٦٨- مسألة: إذا اصاب طائراً وهو على غصن من شجرة، واصلها في

الحرم، والغصن في الحل، هل عليه الضمان ام لا؟

الجواب: عليه الضمان، لأن الاحتياط يقتضى ذلك، وعليه أيضاً إجماع

الطائفة.

١٦٩- مسألة : اذا احرم ومعه صيد، هل يزول ملكه عنه ام لا؟

الجواب : ما معه من الصيد، يزول ملكه بالأحرام عنه، وما هو من ذلك في بلده او منزله، لا يزول ملكه عنه، اما الأول، فلأن إجماع الطائفة عليه، واما الثاني فيفتقر في زوال الملك عنه الى دليل، ولا دليل في الشرع عليه.

١٧٠- مسألة : ما يتوالد بين ما يجب فيه الجزاء وبين ما لا يجب ذلك

فيه مثل حمار الوحش والحمار الأهلي والضبع والذئب، هل يجب فيه الجزاء ام لا؟

الجواب : لا يجب ذلك فيه، لأن الأصل براءة الذمة، والقول بوجوب الجزاء في ذلك، يفترق في صحته الى دليل، ولا دليل عليه في الشرع.

١٧١- مسألة : اذا نذر هدياً بعينه، هل يزول ملكه عنه ام لا؟ او يجوز له

بيعه واخراج بدله ام لا؟

الجواب : اذا نذر هدياً بعينه، زال ملكه عنه، ولم يصح تصرفه فيه ببيع ولا غيره، ولا اخراج بدله، لأن الاحتياط يقتضي ما ذكرناه، وثبتت شيء مما ذكرناه فيه، يحتاج الى دليل، ولا دليل على ذلك .

١٧٢- مسألة : اذا رمى وهو محل في الحل صيداً، رأسه في الحرم، وقوائمه

في الحل، فقتله، هل عليه الجزاء ام لا؟

الجواب : عليه الجزاء، لأن طريقة الاحتياط تقتضي ذلك، وعليه إجماع الطائفة ايضاً.

١٧٣- مسألة : اذا ضرب صيداً حاملاً ما الحكم فيه؟

الجواب : اذا ضرب صيداً حاملاً، فلا يخلو من ان يكون لم يؤثر بضرته فيه ولا في الجنين قتلاً ولا جرحاً، او يكون اثر فيه شيئاً من ذلك، فان لم يؤثر فيه ولا في الجنين، فليس عليه شيء، وان كان اثر فيه وفي الجنين: بان تكون الأم القت الجنين حياً ومات، وماتت الأم بعد ذلك، كان عليه جزاء المثل عن الأم، وجزاء المثل عن الجنين صغيراً، وإن القت الأم الجنين وعاشت، ومات الجنين، كان عليه الجزاء عن الجنين دون الأم، وان عاش الجنين وماتت الأم، كان عليه

الجزء عن الأم دون الجنين، وإن القت الأم الجنين ميتاً، كان عليه ما ينقص من قيمة الأم، فينظر في قيمتها حاملاً وبين قيمتها غير حامل بعد الأسقاط، ويلزمه ذلك في المثل. هذا كله إذا لم يكن أثر بضربه في الأم شيئاً، فإن كان قد أثر فيها جرحاً، كان عليه بحسب ذلك. كل ذلك لقوله تعالى: «فجزاء مثل ما قتل من النعم» (١)، ولأنه بالجرح ضامن الأرض.

١٧٤- مسألة: إذا بات عن منى، ما حكمه؟

الجواب: إن بات عنها ليلة، كان عليه دم، فإن بات عنها ليلتين، كان عليه دمان، فإن بات عنها الليلة الثالثة، لم يكن عليه بها شيء، لأن له النفر الأول، والنفر الأول يكون في اليوم الثاني من أيام التشريق بغير خلاف.

١٧٥- مسألة: إذا تكرر منه الوطأ في الفرج، هل تتكرر عليه الكفارة

بتكرره أم لا؟

الجواب: إذا تكرر منه ذلك تكرر الكفارة عليه، لأن الاحتياط يقتضى ذلك، فإن قيل: إن الجماع الأول قد أفسد الحج به، وما بعده لم يفسده، قلنا: الحج وإن كان قد فسد بالأول، فحرمته باقية، ولهذا وجب المضي في الحج، وضح تعلق الكفارة به فيما يستقبل (٢) من ذلك.

١- المائدة: ٩٥.

٢- وفي نسخة: «يستقل» بدل «يستقبل».

باب مسائل تتعلق بالجهاد :

١٧٦- مسألة : اذا كان عليه دين، هل يجوز له الخروج الى الجهاد

ام لا؟

الجواب : اذا كان عليه دين فليس يخلو من ان يكون حالاً او مؤجلاً، فان كان حالاً لم يجرله الخروج حتى يقضيه، لأنه حق قد وجب عليه التخلص منه، فان خرج كان مغرراً بالحق، لأنه يطلب الشهادة بالخروج الى الجهاد (١)، فان اذن له صاحب الحق جاز له ذلك . وان كان مؤجلاً جاز له الخروج، لأنه قبل الأجل، ممن لم يجب عليه حتى يلزمه التخلص منه، وقد قيل: ان لصاحب الحق منعه، والظاهر، الأول. هذا اذا لم يتعين الجهاد، فان تعين واحاط العدو بالبلد او بالمكان، وجب على الكل الجهاد والدفع، ولم يكن لأحد المنع من ذلك في هذه الحال.

١٧٧- مسألة : اذا كان له ابوان، هل يجوز لهما منعه من الجهاد ام لا؟

الجواب : يجوز لهما منعه من ذلك ما لم يتعين الجهاد، على ما قلناه، والأصل في ان لهما ما ذكرناه ما روى عن الرسول (ص) من ان رجلاً جائه فقال له: يا رسول الله أجاهد فقال له: ألك ابوان؟ فقال: نعم، فقال: ففيها فجاهد (٢).

١- وفي نسخة: بطلت الشهادة ... والظاهر انه تصحيف.

٢- الوسائل ج ١١ ص ١٢ ب ١٢ ابواب جهاد العقوح ١ (مع تفاوت) وعوالى اللثالى ج ٢ ص ٢٣٨.

١٧٨- مسألة: اذا نزل الأمام بالجيش في الغزو على بلد، هل له حصره، والمنع لمن يريد الخروج منه من الكفار، او دخوله اليه (١) ام لا؟
الجواب: له ذلك، لقوله تعالى: «واحصروهم» (٢)، وكما فعل رسول الله (ص) فانه حاصر اهل الطائف.

١٧٩- مسألة: اذا تترس المشركون بالأطفال، هل يجوز قتلهم، بالرّمى او غيره، اولا يجوز ذلك؟

الجواب: اذا كانت الحرب ملتحمة (٣) جاز رمى المشركين وقتلهم وضربهم، من غير قصد الى قتل الأطفال، بل يكون القصد الى من خلفهم، فان ادى ذلك الى قتل الأطفال، لم يكن على القاتل لهم شيء، لانه لو لم يفعل ذلك لبطل الجهاد. وان لم تكن الحرب قائمة، لم يجوز رميهم ولا قتلهم بغير الرّمى، لانهم غير مكلفين.

١٨٠- مسألة: اذا امنّت المرأة لأحد من الكفار، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب: يصح ذلك، لأنّ رسول الله (ص) قال لأُمّ هاني بنت ابي طالب، وقد اجارت (٤) رجلا من المشركين يوم «فتح مكة»: اجرنا من اجرت، وامنا من أمنت. (٥)

١٨١- مسألة: هل يجوز أمان الصبى لأحد من الكفار ام لا؟

الجواب: أمان الصبيان للكفار لا يصح، لانهم غير مكلفين.

١٨٢- مسألة: اذا اغتر كافر بصبى غير مراهق، فأمنته، ما حكمه؟

الجواب: اذا أمنته من هذه صفته، كان الأمان غير صحيح، لانه أمان من غير مكلف، الا انه لا يعرض للكافر بسوء، حتّى يرد الى أمانه، ثم يصير حربا، لانه حصل مع المسلمين بشبهة، واذا كان حصوله كذلك، لم يجوز التعرض له بغدر

١- وفي نسخة — د: والمنع لمن يريد الخروج منهم من الكفار او دخولهم اليه.

٢- التوبة: ٥.

٣- الملتحمة: الوقعة العظيمة في الفتنة والمراد قيام الحرب.

٤- اجاره: انقذه من هرب اليه وامنه.

٥- بحار الأنوار ج ٢١ ص ١٣١.

ولا غيره.

١٨٣- مسألة: اذا تجتس انسان لأهل الحرب، وحمل اليهم اخبار المسلمين، هل يجوز قتله بذلك ام لا؟
الجواب: لا يجوز قتله بذلك، لأنَّ «حاطب بن ابى بلتعنة» كاتب اهل «مكة» باخبار المسلمين، فلم ير رسول الله (ص) قتله بذلك (١). غير انَّ الأمام يعزّره على ذلك، وله العفو عنه.

١٨٤- مسألة: اذا تزوّج حربى بحربىة، وماتت بعد دخوله بها، ثم اسلم الزوج بعد ذلك، ودخل اليها، ثم لحقه وارثها وطالبه بالمهر، هل يجب على الزوج دفعه اليه ام لا؟

الجواب: لا يجب على هذا الزوج دفع هذا المهر الى الوارث، لأنَّ الوارث من اهل الحرب، ولا امان لهم على اهل الحرب الذين الوارث منهم على هذا المهر.

١٨٥- مسألة: اذا كانت الحرب قائمة، فاهدى حربى من صفه شيئاً الى مسلم، هل يكون هدية او غنيمة؟
الجواب: هذا يكون غنيمة، لأنَّ الحربى انما فعل ذلك خوفاً من اهل الصف.

١٨٦- مسألة: اذا ملك الذمى عرصه، واراد ان يبنى فيها داراً، هل يجوز له رفع بنائه على بناء المسلمين ام لا؟
الجواب: لا يجوز له رفع بنائه ذلك على بناء المسلمين، وان ساوى بينه وبين بناء المسلمين كان عليه ان ينقصهم عن ذلك، لقول رسول الله (ص): «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه» (٢)، ولأنَّ اجماع الطائفة على ذلك ايضاً، وكذلك اذا كانت الدار قديمة فانهدمت ثم اراد بناءها.

١٨٧- مسألة: اذا انفذ الأمام جيشين مختلفين الى موضعين، وامر على

١- بحار الأنوار ج ٢١ ص ٩٣.

٢- الوسائل ج ١٧ ص ٣٧٦ ب ١ ابواب موانع الأثر ج ١١

كلّ واحد منها اميراً، وغنم كلّ واحد من الجيش غنيمة، هل يشترك الجيشان في ذلك ام لا؟

الجواب : هذان الجيشان لا يشتركان في ذلك ، بل يكون لكلّ جيش ما غنمه، لأنّهما جيشان مختلفان، وجهة كل واحدة منها غير جهة الأخرى، فان اتّفقا ان يجتمعا في موضع واحد، وتقاتلا في جهة واحدة معاويغها، فان الغنيمة يشتركان فيها، لأنّهما قدصارا على هذه الصّفة جيشا واحداً.

١٨٨- مسألة : اذا ستر الأمام جيشاً الى جهة، وجعل عليه اميراً، ثم رأى الأمير من الصّلاح انفاذ سرّيته، فانفذها، وغنمت، هل تكون الغنيمة للسّرية وحدها، او يشاركها الجيش في ذلك ؟

الجواب : هذه الغنيمة للسّرية وللجيش جميعاً يشتركان فيها، لأنّهما جيش واحد، وكذلك القول، لو انفذ سرّيتين في جهتين وغنمت السّريتان، ان الكلّ يشتركان في ذلك ، لأنّهم جيش واحد.

باب مسائل تتعلق بالبيع :

١٨٩- مسألة : اذا باع الأنسان شيئاً، كان المشتري قد رآه قبل العقد، ولم يره في حال العقد، وكان ممّا يتلف أولاً يتلف، هل يصح بيعه ام لا؟
الجواب : هذا البيع ماض اذا وجده المشتري كما رآه. فان خالف ذلك ، كان مخيراً بين امضاء البيع وقسحه، لقول الله سبحانه: «واحلّ الله البيع وحرّم الربوا» (١)، فاباح ما يتناوله اسم البيع، وهذا بيع، والمنع منه يحتاج الى دليل، ولا دليل في الشرع عليه.

١٩٠- مسألة : اذا باع شيئاً على ان يسلمه الى ستة اشهر، هل يصح هذا البيع ام لا؟

الجواب : هذا البيع صحيح، للآية التي تقدم ذكرها، ولأن المنع منه، يفتقر الى دليل.

١٩١- مسألة : اذا ملك الشّفيع المبيع، وانتزعه من يد المشتري، هل له خيار المجلس ام لا؟

الجواب : ليس له خيار المجلس، لأنّ هذا الخيار إنّما يثبت بالبيع (٢) والشّفيع إنّما يأخذ ذلك بالشّفعة، لا بالمبيع، والحاق ذلك بالمبيع، يفتقر الى دليل، ولا دليل شرعى عليه.

١- البقرة: ٢٧٥.

٢- وفي نسخة: في البيع.

- ١٩٢- مسألة: اذا باع شيئاً بشرط، مثل ان يقول: بعثك الى سنة او شهر، فان رددت على الثمن، والآ فالمبيع لى، هل يصح ذلك ام لا؟
- الجواب: هذا صحيح، فاذا رد عليه المال، وجب عليه رد الملك، فان جازت المدة، ملك بالعقد الأول، وأما كان كذلك لقوله (ص): الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمنع منه كتاب او سنة (١). ومن ادعى المنع من ذلك، فعليه الدليل، ولا دليل عليه، ولأن إجماع الطائفة عليه ايضاً.
- ١٩٣- مسألة: اذا باع شيئاً غير معين بثمن معين، ولم يقبضه، ولا قبض الثمن، وفارق البائع والمشتري، من يستحقه منها؟
- الجواب: المشتري احق بهذا البيع الى ان يمضى ثلاثة ايام، فان مضت ولم يحضر الثمن، كان البائع احق به بعد ذلك، وهو مخير بين فسخ البيع، وبين المطالبة بالثمن، لأن إجماع الطائفة على ذلك.
- ١٩٤- مسألة: اذا باع غيره شيئاً بشرط الخيار، ولم يعين اجلًا ولا وقتًا، بل اطلق ذلك اطلاقاً، هل يصح له الخيار ام لا؟
- الجواب: الخيار يصح ثلاثة ايام، فاذا مضت الثلاثة، لم يكن له خيار، لأن إجماع الطائفة عليه.
- ١٩٥- مسألة: اذا شرط البائع على المشتري قبل العقد ان لا يثبت بينها خيار بعد العقد، هل يصح ذلك الشرط ام لا؟
- الجواب: يصح ذلك، ويلزم العقد بنفس الأيجاب والقبول، لأن الأصل جواز هذا الشرط، ولا مانع يمنع منه، وعموم الأخبار يتناولها (٢)، ومن ادعى المنع منه، فعليه الدليل.
- ١٩٦- مسألة: اذا اشترى مملوكاً ثم اعتقه في مدة الخيار، ومضت هذه المدة، وتم البيع، هل يصح هذا العتق ام لا؟

١- ذكره ابن زهرة في الغنية ص ٣٩ والجوامع الفقهية ص ٥٨٧ ونقله الشيخ الأعظم الأنصاري عنه لاحظ مكاسب

الشيخ ص ٢٧٧ - في مبحث الشروط في ضمن العقد -

٢- المؤمنون عند شروطهم الوسائل ج ١٥ ص ٣٠ ب ٢٠ ابواب المهورح ٤.

الجواب: عتق هذا المملوك صحيح، لما روى عنهم صلوات الله عليهم من أنّ المشتري اذا تصرف في المبيع بطل خياره (١) وهذا المشتري قد تصرف في المبيع بالعتق، فيجب لزوم البيع له، واذا لزمه، فقد تمّ عتقه عند تمام البيع.

١٩٧- مسألة: اذا اكره المتبايعان، او واحد منهما على التفريق بالأبدان، على وجه يتمكّنان او احدهما من الفسخ والخيار، فلم يفعل ذلك ولا احدهما، هل يبطل بذلك خيارهما ام لا؟

الجواب: يبطل خيارهما او خيار احدهما، لأنّه اذا كان متمكّناً من الفسخ والأمضاء، فلم يفعل حتّى حصل الأفتراق، دلّ ذلك على الأمضاء.

١٩٨- مسألة: اذا باع مملوكين، وشرط مدة الخيار (٢) في واحدٍ منهما، من غير تعيين، ما الحكم فيه؟

الجواب: الحكم في ذلك، أنّه اذا لم يتعيّن من شرط الخيار فيه منها، واهم ذلك، كان البيع فاسداً، لأنّه مجهول بغير خلافٍ، فان عيّن ذلك في احدهما، ثبت الخيار فيما عيّن فيه، وبطل فيما لم يعيّنه، لأن قوله ص: المؤمنون عند شروطهم، (٣) يتناول ذلك، لأنّه شرط، ومن ادعى بطلان ذلك، فعليه الدليل.

١٩٩- مسألة: اذا هلك المبيع في مدة الخيار بعد القبض، هل ينقطع الخيار ام لا؟

الجواب: لا ينقطع الخيار، لأنّ الأصل ثبوته، والقول بانقطاعه، يفتقر الى دليل، ولا دليل في الشرع عليه.

٢٠٠- مسألة: اذا قال المشتري للبائع: بعني بكذا، فقال البائع: بعتك

هذا، هل ينعقد البيع ام لا؟

الجواب: لا ينعقد البيع بذلك، وانما ينعقد بان يقول له المشتري بعد

١- لاحظ الوسائل ج ١٢ ص ٣٥٠ باب ٤ من ابواب الخيار احاديث الباب.

٢- وفي نسخة: مدة من الخيار.

٣- الوسائل ج ١٥ ص ٣٠ ب ٢٠ ابواب المهورح ٤.

ذلك : قبلت او اشتريت، لأن ما ذكرناه مجمع على ثبوت العقد، وصحته به، وليس كذلك ما خالفه، ومن ادعى ثبوته وصحته بغير ما ذكرناه، فعليه الدليل، وايضاً فالأصل عدم العقد، وعلى من يدعى ثبوته الدليل.

٢٠١- مسألة : اذا دفع قطعة الى بقل او سقاء، وقال له : اعطني بقلأ او ماءً، فاعطاه، هل يكون ذلك بيعاً في الحقيقة ام لا؟

الجواب : هذا ليس ببيع في الحقيقة، لأنه ليس فيه إيجاب ولا قبول، وإنما هو اباحة، ولأن العقد حكم شرعي، ولا دليل يدل على ثبوت العقد هنا، وعلى من يدعى ذلك الدليل.

٢٠٢- مسألة : اذا باع ثمرة، وتسلمها المشتري، ثم هلك، او هلك بعضها بحاجة، هل ينفسخ البيع ام لا؟

الجواب : لا ينفسخ العقد بذلك، لأن العقد قد ثبت، وعلى من يدعى الفسخ في جميع المبيع او في بعضه، الدلالة، ولا دلالة عليه.

٢٠٣- مسألة : اذا قال البائع لأثنين : بعتكما هذا العبد بمأة او بالف، فقال احدهما : قبلت نصفه بخمسين، او بخمس مأة، هل يصح العقد ام لا؟

الجواب : هذا العقد غير صحيح، لأنه لا دليل على صحة ثبوته في حصة هذا القابل، وايضاً فان قبوله لما ذكر في المسألة غير مطابق للأيجاب.

٢٠٤- مسألة : اذا اشترى جارية على أنها بكر، فوجدت ثيباً، هل له ردها ام لا؟

الجواب : ليس له ردها، لأن الأصل صحة العقد، واثبات ذلك عيباً يفتقر فيه الى دليل شرعي، ولا دليل في الشرع عليه. (١)

٢٠٥- مسألة : اذا اشترى مملوكاً، فكان المملوك يبول في الفراش، صغيراً كان او كبيراً، هل يجوز له الخيار فيه ام لا؟

الجواب : لا خيار له في ذلك، لأن الأصل صحة العقد، واثبات ذلك

١- نعم لو اشترط البكارة فالتخلف يوجب خيار تخلف الوصف ولعل عبارة المصنف ناظرة اذا لم يذكر الشرط في متن العقد بل كان في نية المشتري لاحظ الوسائل ج ١٢ ص ٤١٨ ب ٦ ابواب احكام العيوب.

عيباً، يفترق الى دليل شرعى، ولا دليل عليه فى الشرع.

٢٠٦- مسألة: اذا اشترى جارية، فوجدها مغنية، او عبداً فوجده

كذلك هل له الخيار فيه ام لا؟

الجواب: لا خيار له فيه، لأن الأصل صحة العقد، وعلى من يدعى على ان ذلك عيب يقتضى الرد، الدليل، ولا دليل، وايضاً فان العلم بالغناء غير محرم، وانما المحرم، اظهار صنعته واستعماله، وبالعلم لا يجب الرد.

٢٠٧- مسألة: اذا ابتاع مملوكاً ثم قتله، وعلم انه كان معيباً، هل له

الرجوع على البائع بالأرش ام لا؟

الجواب: اذا كان ذلك العيب يوجب الرد، كان له الأرش، ومن ادعى سقوطه، كان عليه الدليل، ولا دليل فى الشرع عليه.

٢٠٨- مسألة: اذا كان له مملوك، فجنى المملوك على غيره، وباعه مولاه

بغير اذن من المجنى عليه، هل يصح بيعه ام لا؟

الجواب: اذا كانت هذه الجناية توجب القود، لم يصح بيعه، لأنه قد باع منه ما لا يملكه، لأن ذلك حق للمجنى عليه، وان كانت توجب الأرش، صح بيعه، لأن رقبته سليمة من العيب، واذا التزم سيده الأرش عن الجناية، صح بيعه، لأنه لا وجه بعد ذلك يفسده، ومن ادعى فساده، فعليه الدليل، ولا دليل على ذلك.

٢٠٩- مسألة: اذا اختلف البائع والمشتري فى قدر الثمن، فقال البائع:

بعتك بمائة، وقال المشتري: بخمسين، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: ان كان المبيع قد تلف، كان القول، قول المشتري مع يمينه، وان كان سالماً، كان القول، قول البائع مع يمينه، لأن اجماع الطائفة على ذلك. وايضاً قوله (ص): البينة على المدعى واليمين على من انكر (١)، والمشتري مدعى عليه وهو المنكر، لأنها قد اتفقا على العقد وانتقال الملك، والمشتري معترف بذلك ويذكر: ان الثمن خمسون، والبائع يدعى عليه مائة، فيجب ان يكون القول

قول المشتري، وليس يلزمنا مثل ذلك مع بقاء المبيع، لأن القول حينئذٍ قول البائع، لأنه لو تركنا وظاهر الخبر، لقلنا به. لكن المروى عن الأئمة صلوات الله عليهم: أن القول قول البائع (١)، فحملناه على أنه إذا كان مع بقاء السلعة، وما يرويه المخالف مما يقتضى الخلاف لما ذكرناه، اخبار آحاد لا تقتضى علماً.

٢١٠- مسألة: إذا باع انسان (٢) غيره شيئاً بثمن في الذمة، فقال البائع: لا أدفع المبيع حتى أقبض الثمن، وقال المشتري: لا أدفع الثمن، حتى أقبض المبيع، ما حكمها في ذلك؟

الجواب: إذا جرى الأمر بين المتبايعين على ذلك، وجب على الحاكم ان يجبر البائع على دفع المبيع الى المشتري، ويسلمه اليه. ثم يأمر المشتري (٣) بعد ذلك، بدفع الثمن الى البائع، لأن الثمن إنما يستحق على المبيع، فيجب تسليمه أولاً، ليستحق الثمن عليه.

٢١١- مسألة: إذا باع عبداً مطلقاً، فخرج خصياً، هل له الخيار أم لا؟
الجواب: إذا خرج العبد المذكور خصياً، كان للمشتري الخيار، لأن مطلق العبد يقتضى سلامة الأعضاء والأطراف، والخصى ليس كذلك، فللمشتري الخيار كما ذكرناه.

٢١٢- مسألة: إذا ادعى «عمرو» عبداً في يد «زيد»، وأقام البيّنة بانه له اشتراه من «زيد». وأقام زيد البيّنة أنه له وأنه هو الذى اشتراه من «عمرو». ما الحكم في ذلك؟

الجواب: الحكم في ذلك، أن البيّنة بيّنة الخارج، وهو «عمرو»، لقولهم (ع): البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٤) والمدعى عليه ها هنا هو «زيد»، لأن العبد في يده.

١- الوسائل ج ١٢ ص ٣٨٣ ب ١١ أبواب احكام العقود ح ١ - ٢

٢- وفي نسخة: من غيره.

٣- وفي نسخة: ثم يأمر المشتري بعد ذلك بدفع به الثمن الى البائع - وما في المتن هو واضح.

٤- الوسائل ج ١٨ ص ١٧١ ب ٣ أبواب كيفية الحكم واحكام الدعوى ح ٢ و ٥

٢١٣- مسألة: اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن، فقال المشتري: بغي

هذين العبدین بمائة، وقال البائع: بل هذا العبد بمائة. ما الحكم في ذلك؟
الجواب: الحكم في ذلك، انّ القول في ذلك، قول البائع مع يمينه، لقولهم (ع): اذا اختلف المتبايعان، فالقول قول البائع (١).

٢١٤- مسألة: اذا ابتاع عبداً، وعلم بعد ذلك انه مأذون له في التجارة، وعليه دين، هل يكون له خيار في رده ام لا؟

الجواب: ليس له خيار في ذلك، لأنّ دين التجارة، يكون في ذمته، ولا يتعلّق برقبته ولا يباع فيه، وانما يطالب به اذا اعتق، وملك مالاً، واذا كان كذلك، لم تلحق المشتري منه مضرة، واذا لم يلحقه ذلك، لم يكن فيه له خيار.

٢١٥- مسألة: اذا اشترى انسان من آخر، مملوكين، ووجد بها عيباً، غير انّ احدهما مات، هل يجوز له الردّ او الأرش، وما الحكم في ذلك؟
الجواب: لا يجوز له ردّ الباقي، فاما الأرش فانه يستحقّ ذلك، لأنّ ردّ جميع ذلك لا يمكنه.

٢١٦- مسألة: اذا باع من غيره شيئاً، وقبض ثمنه، ثم ادعى على المشتري فيما قبضه منه زيفاً (٢)، وانكر المشتري ذلك، ما حكمه؟
الجواب: اذا ادعى البائع ذلك، كان القول، قول المشتري مع يمينه، وكانت على المدعى (٣) البيّنة، لأنّه يدعى عليه انه قبضه منه زيفاً، فعليه البيّنة في ذلك، والأصل انه قبضه جياداً.

٢١٧- مسألة: اذا اشترى انسان مملوكاً، وقطع عنده طرف من اطرافه، ثم وجد به عيباً قديماً، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: يجب لهذا المشتري الأرش، فاما رده فلا يصح، لأنّ حكم الردّ ها هنا يسقط بالأجماع.

١- صحيح الترمذی ج ٣ ص ٥٧٠ كتاب البيوع باب ما جاء اذا اختلف اليعان ح ١٢٧٠

٢- درهم زيف: ردة، - مجمع البحرين -

٣- وفي نسخة: على البائع.

٢١٨- مسألة : هل يجوز بيع الحمل في بطن امه ام لا؟
الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنه لا يعلم هل هو ذكر او انثى ، ولا يقدر على تسليمه الى المشتري ، ولا يعلم امكانه .

٢١٩- مسألة : هل يجوز بيع الذابة ، على انها تحمل ، ام لا؟
الجواب : لا يجوز بيعها بهذا الشرط ، لأنه مما لا يعلمه .
٢٢٠- مسألة : اذا باع الذابة على انها تحمل ، فوافق ذلك ، هل يكون البيع ماضياً ام لا؟ وهل يكون للمشتري الخيار ام لا؟

الجواب : اذا وافق ذلك ، كان البيع ماضياً ، ولم يكن للمشتري خياراً ، لأن الشرط قد حصل ، فان لم تحمل كان مخيراً بين الأضواء والفسخ .

٢٢١- مسألة : هل يجوز ان يبيع جارية او بهيمة حاملة ، ثم يستثنى الحمل لنفسه ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، لأن الحمل يجري مجرى عضو من اعضائها ، وكما لا يجوز ان يبيعها ثم يستثنى عضواً منها ، فكذلك الحمل .

٢٢٢- مسألة : اذا كان كافراً ، وله اب مسلم ، فاشتري اباه المسلم ، هل ينعتق عليه ام لا؟

الجواب : لا ينعتق عليه ، لأن الكافر لا يملك المسلم ، والعق لا يكون الا فيما يملك .

٢٢٣- مسألة : اذا اشترى شيئاً ولم يقبضه ، ثم رهنه ، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : يصح ذلك ، لأنه مالك له بالعقد .

٢٢٤- مسألة : اذا اشترى انسان من غيره مملوكاً بقميص ، وقبض المملوك ولم يسلم القميص وتلف ، وباع المملوك ، هل يصح له ذلك ام لا؟

الجواب : يصح بيعه ، لأنه قد قبضه وانتقل ضمانه اليه ، واذا باعه وسلمه الى المشتري ، وتلف القميص الذى فى يد البائع ، انفسخ البيع ، ووجب عليه قيمة المملوك لبايعه ، لأنه غير قادر على اعادته بعينه ، فجرى مجرى المستهلك .

٢٢٥- مسألة: هل يجوز ان يسلم في ثوب على صفة خرقة احضرها

ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ، لأنه يجوز في الخرقة ان يهلك ، فيصير مجهولاً. (١)

٢٢٦- مسألة: اذا اسلف في مخيض، هل يجوز ذلك ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ، لأن فيه ماء، لأن الزبد (٢) لا يخرج إلا بالماء، فلا يمكن المعرفة بمقدار اللبن.

٢٢٧- مسألة: هل يجوز ان يسلف به في القَرَّ ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ، لأن دوده فيه، وهو غير مقصود. ولا فيه مصلحة، لأنه ان ترك فيه افسده، لأنه يقرضه ويخرج منه، وان كان يا بساً ومات الدود فيه، لم يجز بيعه ايضاً، لأنه ميتة.

٢٢٨- مسألة: هل يجوز بيع الترياق ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ، لأن فيه لحم الأفاعى، واذا قتلت كانت نجسة بلا خلاف، وبيع ذلك والسلف فيه ايضاً لا يجوز.

٢٢٩- مسألة: اذا اسلف في شيء فقال له غيره قبل قبضه: شاركني

في نصفه بنصف الشمن، او ولّني جميعه بجميع ذلك ، او نصفه بنصف الشمن، هل يجوز ذلك ام لا؟

الجواب: الشركة والتولية اذا كانت على الوجه المذكور قبل القبض للمتسلف فيه غير جائزة، لأن رسول الله (ص) نهى عن بيع ما لم يقبض وقال: من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره (٣). واراد قبل القبض، لأنه اذا قبضه، صح ذلك فيه بغير اشكال.

٢٣٠- مسألة: اذا قال المسلم اليه لمن اسلم: زدني شيئاً حتى اقدم لك

ذلك ، هل يجوز ام لا؟

١- ربما الصحيح ان تهلك بالتأنيث لا التذكير وكذلك تصير بالتأنيث ايضاً.

٢- الزبد: زبد السمن ... وهو ما خلص من اللبن اذا مخض - لسان العرب.

٣- سنن ابى داود ج ٣ ص ٢٧٦ كتاب البيوع ج ٣٤٦٨

الجواب : لا يجوز ذلك بغير خلافٍ .

٢٣١- مسألة : هل يجوز السلف في الجوهر مثل: اللؤلؤ والياقوت

والزبرجد والفيروزج والعقيق وما يجري مجرى ذلك ، ام لا يجوز؟

الجواب : لا يجوز السلف في ذلك ، لأنه ممن يتباين تبايناً شديداً في صغرٍ وكبرٍ وصفاءٍ وتدويرٍ وغير ذلك ، ولا ينضبط بصفةٍ ، وما كان كذلك فلا يجوز السلف فيه .

٢٣٢- مسألة : هل يجوز السلف في النبل المعمول (١) ام لا؟

الجواب : لا يجوز السلف في ذلك ، لأنه من الأدوات المجموعة من خشبٍ وحديدٍ وریشٍ وما يلف عليه ايضاً ، ولا يمكن ضبط ذلك بصفةٍ ، وما كان كذلك ، فلا يجوز السلف فيه .

٢٣٣- مسألة : هل يجوز السلف في قصب السكر، خرمأ (٢) او عددأ، او

لا يجوز ذلك ؟

الجواب : لا يجوز السلف فيه على هذا الوجه ، لأنه يتباين في كبره وصغره ، ولا ينضبط بصفةٍ ، ولا يجوز السلف فيه الاً وزناً .

٢٣٤- مسألة : اذا اختلف المسلم والمسلم اليه في قدر الثمن ، او قدر

المبيع ، اوفى الأجل ، اوفى مقداره ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : الحكم في ذلك ، ان القول في جميعه الاً الثمن ، قول البائع مع يمينه ، وفي الثمن ، قول المشتري مع يمينه ، ان لم تحضرهما بيته ، لأن البائع مدع على المشتري في ذلك ، والمشتري مدعى عليه في الثمن ، فان اتفقا على الأجل وقدره واختلفا في انقضائه : فقال المشتري : قد انقضى الأجل ، ووجب لي ما اسلفت فيه ، وقال البائع : لم ينقض ذلك ، ولا وجب لك ما ذكرته ، كان القول ، قول البائع مع يمينه ان لم يحضر بيته ، لأن الأصل بقاء الأجل ، وعلى من يدعى انقضائه البيته .

١- الثل : الهام العربية جمع البحرين .

٢- اي مجموعاً ومشدوداً بعضه الى بعض .

٢٣٥- مسألة : اذا امر انسان مملوكاً لغيره بان يتتاع نفسه له من سيّده، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب : لا يصح ذلك ، لأنّه لا يملك من نفسه شيئاً فيكون وكيلاً في ذلك ولا غيره.

٢٣٦- مسألة : اذا قال: اشتريت منك احد هذه الممالك بكذا، او احداً من هذين المملوكين بكذا، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب : لا يصح ذلك ، لأنّه مجهولٌ.

٢٣٧- مسألة : اذا باع من انسان ثوباً او عبداً وهرب المشتري قبل دفع الثمن الى البائع، ما حكمه؟

الجواب : اذا هرب هذا المشتري فلا يخلو من ان يكون هربه بعد حجر عليه وتفليس، اولاً يكون كذلك ، فان كان بعد الحجر، كان البائع مختيراً في عين ماله بفسخ البيع، واذا لم يكن هربه بعد حجر، اثبت البائع ذلك عند الحاكم، ثم ينظر الحاكم، فان وجد لهذا المشتري مالاً غير المبيع، وفاه منه، وان لم يجد ذلك ، باع المبيع ووفاه في ثمنه، وان كان الثمن مساوياً لما له برأ المشتري من ثمن ما اشتراه، وان كان اقل من ذلك ، بقى الباقي عليه، اذا رجع طالبه به، وان كان اكثر، يقدم الحاكم، ويحفظه له، فاذا عاد دفع اليه.

٢٣٨- مسألة : اذا كان لرجلين مملوكان، لكل واحد منها واحد بانفراده، فباعهما من انسان بثمان واحد، هل يصح ذلك البيع ام لا؟
الجواب : لا يصح ذلك ، لأنّ هذا العقد بمنزلة عقدين، لأنّها العاقدان، وثمان كل واحد منها مجهولٌ، لأنّه ينقسط على قدر قيمتهما، وذلك مجهول، والثمن اذا كان مجهولاً، بطل العقد، وليس يرجع علينا مثل ذلك في المملوكين اذا كانا لواحد، وباعهما بثمان معلوم، لأنّ ذلك يصح عندنا، لأنّه يكون عقداً واحداً، وأما لم يصح الأول من حيث كانا عقدين، فافترق الموضعان.

باب مسائل تتعلق بالرهن :

٢٣٩- مسألة : هل يجوز اخذ الرهن على مال الكتابة ام لا يجوز؟

الجواب : الكتابة ان كانت مشروطا فيها، فلا يجوز اخذ الرهن على المال المتعلق بها، لأنّ للعبد الأمتناع، واذا امتنع من هذا المال، كان لسيدّه رده الى الرق، وعلى هذا لا يحتاج الى الرهن، وايضاً فللعبد اسقاطه عن نفسه متى شاء، فهو غير ثابت في الذمة، واذا لم يكن ثابتاً لم يصح اخذ الرهن عليه.

٢٤٠- مسألة : اذا استأجر انساناً اجارة متعلقة بعينه: مثل ان يستأجره

ليعمل له بنفسه عملاً، او يخدمه، هل يجوز له اخذ الرهن على ذلك ام لا؟
الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنّ الرهن أنّا يؤخذ على حق ثابت في الذمة، وهذا غير ثابت في ذمة الأجير، وأنّما هو متعلق بعينه، ولا يقوم عمل غيره بمقام فعله.

٢٤١- مسألة : اذا استأجر انساناً على عمل في ذمته: مثل أن يخطط له

خياطة، او غير ذلك ممّا يجري هذا المجرى، هل يجوز له اخذ الرهن عليه ام لا؟
الجواب : يجوز ذلك ، لأنّه ثابت في ذمته، لا يتعلق بعينه فله ان يخطط بنفسه او بغيره، واذا هرب جاز بيع الرهن، واستيجار غيره بذلك ، ليحصل له العمل.

٢٤٢- مسألة : اذا قال لغيره: رهنك كذا على ان تقرضني ديناراً او

درهماً في غد، هل ينقذ الرهن ام لا؟

الجواب: لا ينعقد ذلك الرهن، لأنَّ الرهن أنَّه ينعقد بعد لزوم الحق، وهذا قبل لزومه، فلا يصح انعقاده.

٢٤٣- مسألة: اذا كان في سفينة، فقال لأنسان: الق متاعك في البحر، وعلى ضمان قيمته، هل يصح ذلك، ويلزمه الضمان أم لا؟
الجواب: يصح ذلك ويلزمه الضمان، لأنَّه يكون بدل ما له، ويكون غرضه التخفيف، وسلامة النفوس.

٢٤٤- مسألة: اذا اذن الراهن للمرتهن بقبض الرهن، ثم جن، او اغمى عليه، هل يجوز للمرتهن قبض الرهن ام لا يجوز؟
الجواب: يجوز له قبضه، لأنَّ ذلك لزمه بالأيجاب والقبول.

٢٤٥- مسألة: اذا اذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن، هل يجوز له الرجوع عن هذا الأذن، ومنعه من قبضه ام لا؟
الجواب: لا يجوز ذلك، لأنَّ الأيجاب والقبول، اوجب قبض الرهن، فله قبضه على كل حال، ولا يجوز للرَّاهن ذلك.

٢٤٦- مسألة: اذا رهنه شيئاً ثم خرس الرَّاهن، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: الحكم فيه، أنَّه اذا كان هذا الرَّاهن يحسن الكتابة، او يعقل الإشارة، فكتب او اشار بالأذن جاز، لأنَّ ذلك يقوم مقام التطق، وان كان لا يحسن الكتابة، ولا يعقل الإشارة، لم يجز للمرتهن قبض الرهن، لأنَّه يفتقر في ذلك الى رضاه، ولا سبيل له الى ذلك، وكان على وليه تسليم الرهن الى المرتهن، لأن بال عقد قد وجب ذلك.

٢٤٧- مسألة: اذ أجر الرَّهن من صاحبه، او اعاره، فكان ذلك قبل قبض الرهن او بعده، فهل ينفسخ الرهن ام لا؟

الجواب: ليس للمرتهن التصرف في الرهن، فلا يجوز له ان يوجره ولا يعيره، فان فعل ذلك لم ينفسخ الرهن، لأنَّ استدامة القبض ليست شرطاً في الرهن. وان استحققت اجرة بذلك، فهي للرَّاهن، وليس للمرتهن فيها شيء.

٢٤٨- مسألة: اذا رهن جارية، واقربأه وطأها، فظهر بها حمل، اولم

يظهر، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا ظهر بهذه الجارية حمل، وولدت لأقل من ستة اشهر من وقت الوطأ، فان الولد مملوك ، ولا يلحق به، لأنه لا يجوز ان يكون من الوطأ الذى اقربه، ونسب ولد هذه الجارية لا يثبت الا من وطأ يقربه، من غير خلاف، فان ولدته لستة اشهر، او اكثر، الى تسعة اشهر، كان الولد حرأ، وثبت نسبه منه، ورهن الجارية ثابت، لا يخرج بذلك عنه عندنا.

٢٤٩- مسألة : اذا رهن عند غيره مملوكأ، فضربه المرتن فوات، هل تجب

عليه قيمته ام لا؟

الجواب : ان كان الراهن اذن له في ضربه، لم تجب عليه قيمته، لأنه اتلفه باذنه، وان لم يكن الراهن اذن له في ضربه، كانت عليه القيمة.

٢٥٠- مسألة : اذا رهن جارية، وقبضها المرتن، هل له وطأها ام لا؟

الجواب : لا يجوز له ذلك بغير خلاف، لأنه رتباً احبلها، فنقصت قيمتها،

او ماتت عند الولادة.

٢٥١- مسألة : اذا كان الخمر ممأ لا يصح تملكها بغير خلاف، فما

القول فيها ان رهنها فانقلبت في يد المرتن خلاأ، هل يصح مع ذلك رهنها اولأ يصح فان لم يصح، فهل يكون ملكأ للراهن او للمرتن اولها جميعاً؟

الجواب : اذا رهن خمرأ لم يصح ذلك ، لأن صحة الرهن تتبع الملك ، والخمر ليست مملوكأ، ولا يصح رهنها، فان رهنها وانقلبت خلاأ في يد المرتن، كانت ملكأ للذى انقلبت في يده خلاأ، ولم يجز ان يكون ملكأ للراهن، ولا ان يكون شريكأ للأخر فيها، لأنه لما رهنها، لم يرهن ما هو ملك له، فلا يصح عودها الى ملكه لما انقلبت خلاأ.

٢٥٢- مسألة : اذا رهنه عصيراً فانقلب في يد المرتن خمرأ، هل يصح

بقائها رهناً ام لا؟ فان قلت: يصح بقائها رهناً، قيل لك : كيف يصح ثبوت الرهن في الخمر، وقد خرجت عن الملك ، وان قلت: لا يصح، قيل لك : فما القول ان عادت خلاأ؟

الجواب : اذا رهنه عصيراً، فقد رهنه ما يتملك ، بغير خلافٍ، واذا انقلب في يد المرتهن خيراً، فقد خرج بذلك عن ملكه، واذا عادت خلاً عاد ملكه كما كان في حال الأرتهان، وثبت كونه رهناً، لأن الرهن يتبع الملك .
والفرق بين هذه المسألة، والمسألة التي تقدمتها، أنه لما كان رهنها خيراً، كان رهنها لما ليس ملكاً له على حال من الأحوال، فاذا عادت خلاً لم يعد بذلك الى ملك ، كان له على حال، فاذا رهن العصور فقد رهن ما هو ملك له، فاذا عاد خيراً ثم عادت خلاً، فقد عادت على (١) ما كان عليه من الملك ، وثبت كونه رهناً.

٢٥٣- مسألة : اذا اختلف المتراهنان: فقال المرتهن: ارسلت رسولك برهن عندي بمائة، وقد فعل، وقال الراهن: ما اذنت الا في خمسين، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : القول في ذلك ، قول الراهن مع يمينه، لأن الأصل أنه لم يرهن، فان شهد (٢) الرسول لأحدهما، لم تقبل شهادته، لأنه شهد على فعل نفسه، واذا شهد كذلك ، لم تقبل شهادته.

٢٥٤- مسألة : اذا كان في يده قميص، فقال: هو رهن عندي رهنته، او رهنه رسولك باذنك ، وقال الآخر: ما رهنته، ولم أذن في رهنه، وإنما رهنت العبد، او اذنت في رهنه، وقد قتلته (١) وعليك قيمته، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : القول قول الراهن مع يمينه بالله في القميص، والقول قول المرتهن في العبد، لأن الأصل في القميص أنه غير مرهون، والأصل برائة ذمة المرتهن مما يدعيه الراهن من قيمة العبد.

٢٥٥- مسألة : اذا اختلفا في عبد وقميص: فقال الراهن: العبد رهن عندك ، والقميص وديعة، وأنا مطالب لك برء القميص. وقال المرتهن: بل القميص رهن عندي، والعبد وديعة، وليس لك مطالتي برء القميص، ما

١- وفي نسخة: عادت الى ما كان.

٢- وفي نسخة: واذا شهد.

الحكم بينها في ذلك ؟

الجواب : الحكم بينها في ذلك ، أنّ العبد بوجود المرتن لكونه رهناً ، قد خرج من الرهن ، وأما القميص فهو يدعى رهنه ، وصاحبه ينكر ذلك ، والقول قول الراهن مع يمينه ، لأنّ الأصل أنّه غير رهين ، وعلى المرتن البينة فيما ادّعاء .

٢٥٦ - مسألة : إذا كان له على غيره مال الى اجل ، فرهنه رهناً على ان يزيده في الأجل ، هل يجوز ذلك ام لا ؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، والحق ثابت الى الأجل المضروب له كما كان ، والزيادة في الأجل لا تنصح ، لأنّه لا دليل على ذلك ، فيقال بصحته .

٢٥٧ - مسألة : إذا اختلفا في الرهن ، او اتفقا فيه واختلفا في مقدار الحق : فقال المرتن : رهنتي عبدين . وقال الراهن : رهنتك احدهما ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا على ما ذكر ، كان القول قول الراهن مع يمينه ، لأنّ الأصل أنّه لم يرهنه العبد الثاني . وان اتفقا في الرهن ، فقال المرتن : رهنتها عندي على مائة ، وقال الراهن : بل رهنتها على خمسين ، كان القول قول الراهن ايضاً مع يمينه ، لأنّ الأصل أنّه لم يرهنه فيما زاد على ما اقر به .

٢٥٨ - مسألة : اذا كان له على غيره دين فرهنه بذلك داره ، وجعلت في يد المرتن ، ثم اختلفا ، فقال الراهن : ما سلّمته اليك رهناً ، وأنها استأجرتها ، او غصبها متى ، او استأجرها متى انسان وانزلك فيها ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : الحكم فيه ، أنّ القول قول الراهن مع يمينه ، لأنّ الأصل عدم الأذن والرّضا بتسليم ذلك رهناً .

٢٥٩ - مسألة : اذا قال انسان لآخر : من ردّ مملوكي فله دينار ، هل يجوز له اخذ الرهن على ذلك ام لا ؟

الجواب : اما بعد ردّ المملوك ، فيجوز اخذ الرهن عليه ، لأنّه يأخذه على ما قد استحقّه ، واما قبل الرد فلا يجوز ، لأنّ الرهن انما يؤخذ على ما يستحقّه المرتن ، وقبل الرد لم يستحق شيئاً ، ولا يجوز اخذ الرهن على ذلك .

٢٦٠- مسألة: اذا جنى المملوك جناية، عمداً او خطأ، هل يصح رهنه

ام لا؟

الجواب: لا يصح رهنه، لأنّ جنايته ان كانت عمداً، فقد استحقّه المجتنب عليه بها، وان كانت خطأ تعلّق الأرش برقبته.

٢٦١- مسألة: اذا اتفق المتراهنان على ان يكون الرهن على يد عدل،

ووكّل الراهن العدل في بيعه عند حلول الحق، ثمّ جنى انسان على الرهن جنايةً، اوجبت اخذ القيمة منه، وجعلت عند العدل عوضاً عن الرهن، وحلّ اجل الحق، هل يجوز للعدل بيع القيمة المذكورة ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك، لأنّ الراهن أنّها وكله في بيع نفس الرهن، ولم يوكّله في بيع غيره، وايضاً فبيع هذه القيمة يفتقر فيه الى دليل، ولا دليل على ذلك.

باب مسائل تتعلق بالضمان :

٢٦٢- مسألة : اذا كان عليه دين مؤجل، فضمنه عنه انسان بامر، ثم مات هذا الضامن في الحال، او قبل حلول الأجل، فهل يحل المال في تركة الضامن، او يصير به الى الأجل؟

الجواب : اذا مات هذا الضامن حلّ هذا الدين في تركته، وكان لصاحب الحق مطالبة وارثه بذلك ، وليس لهذا الوارث الرجوع على المضمون عنه بذلك ، حتى يحل الأجل، لأنّ الدين مؤجلٌ عليه، ولا تجوز مطالبته به قبل حلوله.

٢٦٣- مسألة : اذا اشترى انسان من غيره ارضاً، وضمن الباع للمشتري قيمة ما يحدثه في هذه الأرض من غرس وبناء وقال: بالغ ما بلغ، او قال: من درهم الى الف، او من دينار الى مائة. هل يجوز ذلك ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنّه مجهول وضمان ما لم يجب، وما كان من الضمان كذلك ، فهو غير صحيح، وهذا متى شرطه في نفس البيع او مدة الخيار، بطل البيع. وان شرطه بعد انقطاع الخيار لم يؤثر في البيع.

٢٦٤- مسألة : اذا قال لغيره: تكفل بفلان، فإنّ له خصماً بلا ذمة (١)، فتكفل به، فهل تكون الكفالة على المأمور بها، او على الأمر؟
الجواب : الكفالة ها هنا على المأمور بها، لأنّ الأمر غير مكره للمأمور، واذا

كان كذلك ، فما تكفل به الآ باختياره، فكانت عليه لأعلى الأمر.

٢٦٥- مسألة: اذا تكفل بدين رجل، ثم ادعى الكفيل انّ المكفول له قد ابرأ المكفول به من الدين، وأنه قد برأ من الكفالة، وانكر المكفول له ذلك ، ما الحكم فيه؟

الجواب: الحكم فيه، انّ القول قول المكفول له مع يمينه، وعلى الكفيل البيّنة، لأنّه مدّع، والأصل بقاء كفالاته، فان حلف ثبتت كفالاته على الكفيل، وان نكل عن اليمين، ردّت على الكفيل، فاذا حلف برأ من الكفالة ولم يبرأ المكفول به، لأنّه لا يضح ان يتبرأ بيمين غيره، وأنّا يحلف الكفيل على ما يدعى عليه من الكفالة.

٢٦٦- مسألة: اذا كان له على رجلين مائة درهم، على كلّ واحد منهما خمسون درهماً، فقال له انسان آخر: تكفّلت لك ببدن احدهما، هل يضح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يضح ذلك ، لأنّ ذلك مجهول.

٢٦٧- مسألة: اذا كان له على رجلين مائة درهم، على كلّ واحدٍ منهما خمسون درهماً، فقال له انسان آخر: تكفّلت لك ببدن «زيد» على انّى ان جئت به، والآ فأنا كفيل بـ «عمرو» هل يضح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يضح ذلك ، لأنّه لم يلتزم احضار «زيد» ولم يقطع به، والكفالة توجب الأحضار والتسليم من غير تخيير، فلم تصح الكفالة بـ «زيد» ولا تصح بـ «عمرو» ايضاً فاتّه علّقها بشرط، وهو ان لم يأت بـ «زيد» والكفالة لا تجوز ان تتعلق بشرط.

٢٦٨- مسألة: اذا قال الكفيل للمكفول له: تكفّلت ببدنه ولا حقّ لك عليه، وانكر المكفول له ذلك ، ما الحكم فيه؟

الجواب: القول، قول المكفول له مع يمينه، لأنّ الظاهر صحة الكفالة، والكفيل مدّع لما يبطلها.

٢٦٩- مسألة: اذا تكفل اثنان لأخر ببدن انسان، وسلّمه الواحد منها

الى المكفول له، هل تبرأ ذمة الآخر من الكفالة ام لا؟

الجواب : لا تبرأ ذمة الآخر عن ذلك ، لأنه لا دليل عليه.

٢٧٠- مسألة : اذا تكفل انسان ببدن آخر لأثنين، وسلّمه الكفيل الى

احدهما، هل تبرأ ذمته من حق الأخرام لا تبرأ ذمته؟

الجواب : لا تبرأ ذمته من حق الآخر، وبرائته من ذلك ، يحتاج فيها الى

دليل، ولا دليل على ذلك .

٢٧١- مسألة : اذا تكفل انسان لغيره بآخر، ثم تكفل آخر ببدن الكفيل،

ثم تكفل ببدن الثالث رابع، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : يصح ذلك ، لأن الكفيل الأول تكفل ببدن من عليه الحق،

وتكفل الثانى ببدن الكفيل وعليه حق للمكفول له من حق الكفالة، فصح

التكفيل به، وبالجملة فإن من تكفل ببدن من يجب عليه حق مستقر لأدنى، فإن

كفاله صحيحة.

٢٧٢- مسألة : اذا ضمن انسان لغيره عن آخر، مائة درهم، وضمن

المضمون عنه عن الضامن ذلك ، هل يصح هذا الضمان ام لا؟

الجواب : لا يصح ذلك ، لأنه ليست فيه فائدة، وايضاً فإن المضمون عنه

اصل للضامن، والضامن فرع، ولا يجوز ان يصير الأصل فرعاً، والفرع اصلاً.

باب مسائل تتعلق بالشركة :

٢٧٣- مسألة : اذا اراد اثنان الشركة واخرج احدهما دراهم، وأخرج الآخر دنانير، هل تصح الشركة في ذلك ام لا؟

الجواب : لا تصح الشركة في ذلك ، لأنها مالان متميزان ولا يختلطان، ومن حق الشركة اختلاط المالين، وايضاً فإن المال الذى يصح اختلاطه، فإنه لا خلاف في صحة الشركة فيه، وليس كذلك ما لا يختلط.

٢٧٤- مسألة : اذا كان مال الشركة متساوياً، هل يجوز للشريكين التفاضل في الربح ام لا؟ واذا كان مال الشركة متفاضلاً، هل يجوز ان يتساويا في الربح ام لا؟

الجواب : لا يجوز شىءٌ من ذلك ، لأنه اذا كان المال متساوياً، كان الربح بينها كذلك ، واذا كان متفاضلاً، كان الربح بينها بحسبه، وانما قلنا ذلك ، لأنه لا خلاف في صحة الشركة مع ذلك ، وليس كذلك خلافه.

٢٧٥- مسألة : اذا كان بينها شىءٌ، فباعاه بضمن معين، وكانت لكل واحدٍ منها مطالبة المشتري بحقه، فاذا اخذ حقه منه، فهل تكون للشريك الآخر شركة فيه ام لا؟

الجواب : للشريك الآخر مشاركة شريكه فيما قبضه من حقه، لأن المال الذى في ذمة المشتري، غير متميز، فكل جزء يحصل منه، فهو بين الشريكين.

٢٧٦- مسألة : اذا كانت الدار وقفاً على قوم، وارادوا قسمتها، هل يجوز

لهم ذلك ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك، لأن الحق لهم وللذى بعدهم، ولا يجوز لهم تميز حقوق غيرهم، والتصرف فيها بانفسهم.

٢٧٧- مسألة: اذا شارك اثنان لسقاء على ان يكون من احدهما حمل ومن الآخر راوية (١)، واستقى (٢) فيها، على ان ما يرثع يكون بينهم، هل يصح ذلك ام لا، وما الحكم فيه؟

الجواب: هذه الشركة غير صحيحة، لأن من شرط صحة الشركة اختلاط المال، وهذا المال لم يختلط، فلم تصح الشركة فيه، ولا يصح ايضاً ان يكون اجارة، لأن الاجرة فيها غير معلومة، فاذا كان كذلك، كان ذلك معاملة فاسدة، واستقى السقاء وباع الماء وحصل الكسب في يده، كان ذلك للسقاء، ورجع صاحب الحمل والراوية عليه باجرة المثل.

٢٧٨- مسألة: اذا امر انسان غيره بان يصطاده صيداً، فاصطاده بنية انه للأمر، هل يكون لمن اصطاده، او للأمر؟

الجواب: هذا الصيد لمن اصطاده دون الأمر، لأنه المنفرد بحيازته، وجرى مجرى الماء المباح في انه يملكه بالحيازة، وفي الناس من اعتبر التية في ذلك، والصحيح ما ذكرناه.

٢٧٩- مسألة: اذا كان بين اثنين الفادرهم، لكل واحد منها الف، فاذا احدهما للآخر في التصرف في المال على ان يكون الربح بينهما نصفين، هل يكون ذلك شركة في الحقيقة ام لا؟

الجواب: لا يكون ذلك شركة، ولا قراضاً ايضاً، لأنه لم يشترط على نفسه العمل، فمن هاهنا امتنع ان يكون شركة، ولم يشترط له جزء من الربح، فلهذا امتنع ان يكون قراضاً، وليس بعد ذلك الا ان يكون ذلك، بضاعة سأل احدهما الآخر التصرف فيها. ويكون الربح فيها له.

١- الراوية: الأبل الحامل للماء جمع البحرين.

٢- وفي نسخة: واستقر فيها وما في المتن هو الصحيح والمراد: قام بعمل السقى.

٢٨٠- مسألة: اذا كان بين رجلين ثلاث مائة مشتركة بينهما، لأحدهما مائة، وللآخر مأتان، واذن صاحب المأتين للأخر في التصرف في المال، على ان يكون الربح بينهما نصفين، وان يعمل هو ايضاً معه، هل تكون الشركة صحيحة ام لا؟

الجواب: هذه الشركة لا تصح، لأنها شرطاً بينهما التساوى في الربح مع اتفاضل في المال، وهذا لا يجوز، فان لم يشترط العمل على نفسه، كانت هذه الشركة، شركة قراض، فيكون قد قارضه على مأتين له، على ان يكون له من ربحه الربع، فينقسم الثلاث مائة ستة اسهم، يكون لصاحب المائة منها سهمان بحق ماله، ويكون له سدس بشرط صاحب المأتين، وهو سهم واحد، وذلك التسدس هو ربع ثلثي جميع الربح، فيكون الربح بينهما نصفين على هذا الوجه، وليس فيه بعد ما ذكرناه اكثر من ان تكون هذه الشركة قراضاً بمال مشاع مختلط بمال المقارض.

٢٨١- مسألة: اذا ادعى واحد من الشريكين على صاحبه خيانة معلومة، مثل ان يقول له: خنتني في درهم، او دينار، او خمسة، او اقل من ذلك او اكثر، وبين الخيانة، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا ادعى احد الشريكين ذلك، سمعت دعواه، وكان القول قول المدعى عليه الخيانة، في أنه لم يخنه بذلك مع يمينه، لأنه أمين، والأصل أنه لم يخن، وأنه على أمانته، وعلى المدعى، البيّنة على ما ادعاه.

٢٨٢- مسألة: اذا ادعى احد الشريكين هلاك مال الشركة او بعضه، وانكر شريكه ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: القول قول المدعى في هلاك المال مع يمينه، لأنه أمين.

٢٨٣- مسألة: اذا اشترك اربعة نفر في زراعة ارض، وكانت الأرض لواحد منهم، وللآخر الفدان (١)، وللآخر البذر (٢) وللآخر العمل. واشتروطوا

١- الفدان بالتخفيف: الألة التي يحرق بها - لسان العرب.

٢- وفي نسخة: البر - وكذا في يأتي -

على ان يكون الزرع فيما بينهم، هل تصح هذه الشركة ام لا؟
 الجواب: هذه الشركة غير صحيحة، لأن الشركة انما تصح في الأموال التي تختلط ولا تتميز بعد الاختلاط، وهي ايضاً وان لم تكن شركة صحيحة فليست اجارة، لأن مدتها واجرتها مجهولتان، ولا هي ايضاً مضاربة، لأن المضاربة انما تصح على رأس مال، يرجع اليه عند المفاضلة، واذا لم تكن صحيحة في شيء مما عدناه، كانت معاملة فاسدة، واذا كانت كذلك، كان الزرع لصاحب البذر، لأنه عين ماله، الا انه نمى وزاد، ولصاحب الأرض، عليه اجرة مثل ارضه، وكذلك لصاحب الفدان الرجوع عليه بمثل اجرة فدان، وللعامل ايضاً الرجوع عليه بمثل اجرة عمله.

٢٨٤- مسألة: هل يصح الغصب في الشيء اذا كان مشاعاً، او يمتنع ذلك، لأجل انه مشاع؟

الجواب: ليس يمتنع كون هذا الشيء مشاعاً من الغصب، لأنه لا يمتنع ان يغصب انسان ذلك، بان يمنع صاحب هذا الشيء من التصرف فيه، وان لم يمنع الشريك الآخر من التصرف في الباقي.

باب مسائل تتعلق بالوكالات

- ٢٨٥- مسألة: اذا ادعى الوصى الأنفاق على اليتيم، ما الحكم فيه؟
الجواب: الحكم في ذلك، ان القول، قول الوصى مع يمينه، لأنه تتعذر عليه ها هنا اقامة البيّنة على سائر ما ينفقه: من قليل وكثير.
- ٢٨٦- مسألة: اذا ادعى الوصى تسليم المال الى اليتيم بعد بلوغه، وانكر اليتيم ذلك، ما الحكم فيه؟
الجواب: الحكم في ذلك، انّ القول، قول اليتيم مع يمينه، وعلى الوصى البيّنة على ما ادّعاه، من تسليم المال، لأن الله سبحانه قال: «فاشهدوا عليهم» (١)، فامرنا بالأشهاد، ولو كان الوصى مقبول القول، لما امر بالأشهاد، ولأطلق الدّفع، كما قال [سبحانه] في ردّ الوديعة: «فليؤدّ الذی أؤتمن امانته» (٢). ومفارقة هذه المسألة، المسألة التي تقدمتها، انما هو من حيث ان تلك تتعذر على الوصى اقامة البيّنة على جميع ما ينفقه في كلّ حال، لأنّ ذلك يكثر ويقلّ ويتكرّر في حال دون حال، وليس مثل ذلك في هذه المسألة، لأنّ تسليم جميع المال في دفعة واحدة، لا تتعذر فيه اقامة البيّنة عليه.
- ٢٨٧- مسألة: اذا ادعى الوكيل تلف المال، وانكر الموكّل ذلك، ما

الحكم فيه؟

الجواب: الحكم في ذلك، أنّ القول، قول الوكيل مع يمينه اذا كان وكيلاً بغير جعل، لأنّه أمين، وقد تلف ظاهراً وباطناً، وتتعذر عليه اقامة البيّنة على ذلك.

٢٨٨- مسألة: اذا ادعى الوكيل ردّ المال الذي تسلّمه من الموكل، وانكر الموكل ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا ادعى الوكيل ذلك، وكان وكيلاً بغير جعل، كان القول، قوله مع يمينه، لأنّه تسلّم المال لمنفعة غيره لألمنعة نفسه، وجرى في ذلك مجرى من يدعى ردّ الوديعة على صاحبها، وان كان هذا الوكيل وكيلاً بجعل، كان القول قول الموكل، لأنّ الوكيل قبض المال للأنّتفاع بالجعل، ويجرى هذا مجرى المرتهن اذا ادعى ردّ الرهن على صاحبه، وقد ذكر في ذلك، أنّ القول، قول الوكيل، والذي ذكرناه أقوى.

٢٨٩- مسألة: اذا ادعى الحاكم او امينه تلف الأمانة، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: أنّ القول، قولها مع يمينها، لأنّ ذلك قد يتلف ظاهراً وباطناً وتتعذر عليها اقامة البيّنة عليه.

٢٩٠- مسألة: اذا ادعى الحاكم او امينه ردّ الأمانة الى اليتيم بعد بلوغه، وانكر اليتيم ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: الحكم فيه أنّ القول، قول اليتيم مع يمينه، وعليها البيّنة، لأنّها ادعى اداء الأمانة الى من لم يأتّمها فيها، ويجرى هذا مجرى من يدعى ردّ الوديعة على ورثة المودع، ومن يدعى ردّ ثوب طارت به الريح الى داره، الى صاحبه، فانه لا يقبل قولهم في ذلك، لأنّهم يدعون ردّ امانة، لم يأتّمهم صاحبها عليها.

٢٩١- مسألة: اذا كان للأنسان على آخر مال، وطالبه بتسليمه اليه، فقال: لا اسلمه اليك الا بان تُشهد على نفسك بالتسليم، هل يجب ذلك ام لا؟

الجواب: اذا كان الذي عليه المال ممتن يقبل قوله في التلف والردّ مثل

الوكيل بلا جعلٍ والمودع مع من هوامين له، فليس له الأمتناع من الرد ولا المطالبة بالأشهاد، ومتى آخر الرد وهذه صفته، كان عليه الضمان، لأنّه غير محتاج الى الأشهاد، لأنّ أكثر ما فيه، ان يدعى عليه المال، واذا ادعى هو الرد، كان القول قوله مع يمينه، فسقط دعواه عن نفسه بقوله، واذا لم يكن محتاجاً الى الشهادة، فليس له ان يمتنع من رد المال. وان كان ممّن لا يقبل قوله في الرد، مثل الوكيل بجعل، والمرتهن، فإنّه ان لم تكن عليه شهادة بتسليم المال، لم تكن له المطالبة بالأشهاد، وكان عليه التسليم، لأنّ أكثر ما فيه، ان يدعى عليه المال، واذا كان كذلك، كان له ان يقول: ليس لك عندى شيء، فيكون القول، قوله مع يمينه، فسقط دعواه بقوله. وان كانت له عليه بالتسليم شهادة، كان له الأمتناع من الرد، والمطالبة بالأشهاد.

٢٩٢- مسألة: اذا ادعى الموكل على وكيله أنّه طالبه برّد المال الذي له في يده، وامتنع من الرد مع تمكّنه منه، فهو ضامن، وانكر الوكيل ذلك وقال: ما طالبتى برّده، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: القول في ذلك، قول الوكيل مع يمينه، لأنّ الخيانة ادعت عليه، والأصل أمانته، فان حلف كان على امانته، وان كان المال قد هلك فلا ضمان عليه، وان نكل عن اليمين، ردّت على الموكل، فان حلف انه طالبه به فامتنع من الرد مع التمكن منه، كان عليه الضمان، وهكذا الحكم ان اقام عليه البيّنة بذلك، فان الضمان ايضاً يلزمه.

٢٩٣- مسألة: اذا سلّم الموكل الى وكيله مالاً، وامره بان يقضى به دين «زيد» عليه، فادعى الوكيل أنّه قضاه، وانكر صاحب الحق ذلك ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا كان الأمر على ذلك، كان القول، قوله مع يمينه، لأنّ الأمين يدعى ردّ الأمانة على من لم يأتّمه، فلم يقبل قوله، كالوصيّ اذا ادعى تسليم مال اليتيم اليه، فان حلف صاحب الحق، سقطت دعوى الوكيل، وكانت له مطالبة الموكل بالمال، وبعد ذلك ينظر في مطالبة الموكل للوكيل بالمال، فان

كان الوكيل قضاء بحضرته، لم يكن له الرجوع اليه به، لأنّه هو المفرط في ذلك دون الوكيل، وان كان قضاء مع غيبته، كان له الرجوع على الوكيل به، لأنّه فرط في تركه الأشهاد عليه بذلك، سواء صدّقه الموكل أو كذّبه، لأنّه يقول مع التصديق: أنا امرتك بأن تقضى ذلك قضاءً مبرأً ولم تفعل، فعليك الضمان.

فأما إذا صدق صاحب الحق الوكيل في القضاء، ثبت القضاء وبرأ الموكل من الدين، ولم تجزله مطالبة الوكيل به، لأنّه امره بأن يقضى عنه قضاءً مبرأً، وقد فعل ذلك.

٢٩٤- مسألة: إذا وكل انسان غيره، فقال له: وكلتك في كل كثير وقليل، هل يصح هذا التوكيل ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأنّ فيه ضرراً عظيماً، لأنّه ربّما لزم الموكل بالعقود ما لا يمكنه الوفاء به، فيؤدّى الى ذهاب ما له، مثل ان يعقد له النكاح في حال على اربعة نسوة، ويطلقهن عليه قبل الدخول بهنّ، فيجب عليه ان يغرم لكل واحدة منهن نصف المهر، ثم تزوجه باربعة نسوة أخرى، ويفعل مثل الأول، ثم كذلك حتّى يستأصل ما له، ومثل ان يشتري ما لأحاجة به اليه، من اراض وعقار، وغير ذلك من انواع التصرف، لأنّه اطلق ذلك في التوكيل، فيتناول الأذن ساير ما يضره وما ينفعه، وإذا تضمن العقد مثل هذا الغرر، كان فاسداً، ولم يصح ثبوته على حال.

٢٩٥- مسألة: إذا اذن السيد لعبده في التصرف في ما له، ثم اعتقه، او باعه، هل يبطل هذا التوكيل (١) ام لا؟

الجواب: ليس هذا توكيلاً في الحقيقة، وأما هو استخدام في حق الملك، فاذا اعتقه او باعه، زال الملك، واذا زال الملك، بطل الاستخدام المتعلق به.

٢٩٦- مسألة: إذا وكل الرجل زوجته في بيع او غيره ممّا عدا النكاح، ثم طلقها، هل تبطل الوكالة ام لا؟

الجواب: لا تبطل وكالة هذه المرأة بالطلاق، لأنّ الطلاق ليس يمنع من

ابتداء الوكالة، ولا يمنع استدامتها، وإذا لم يمنع من ذلك، كانت وكالتها ثابتة وان طَلَّقت.

٢٩٧- مسألة: إذا وكل إنسان غيره في المطالبة بحق له على «زيد»

فمات «زيد»، هل للوكيل مطالبة ورثته بالمال أم لا؟

الجواب: إن كان الموكل قال لهذا الوكيل: وكلتك في قبض حقي من «زيد»، لم تكن له مطالبة الورثة بذلك، وإن كان قال له: وكلتك في قبض حقي الذي على «زيد» كانت له مطالبة الورثة، لأن ذلك من المطالبة بحقه الذي كان على «زيد» الميت.

٢٩٨- مسألة: أذ وكله في ابتياع سلعة بمأة، كان ابتياعه صحيحاً إذا

ابتاعها بالمأة، فما القول إن ابتاعها بأقل أو أكثر من ذلك؟

الجواب: إذا ابتاعها بالمأة، كان ابتياعه صحيحاً، لأنه فعل ما أمر به، فإن ابتاعها بأكثر، لم يصح، لأنه خالفه على وجه يضربه، وهذا لا يجوز، وإن ابتاعها بأقل من ذلك، كان الأبتياح صحيحاً، لأنه زاده نفعاً، ولأن الأذن في الأبتياح بالمأة، يتضمن الأذن بالأبتياح بأقل منها، لأنه انفع له، واعدود عليه، وإن أمره بان يبتاعها بمأة ونهاه عن ابتياعها بخمسين، فإن ابتاعها بمأة، كان صحيحاً، وإن ابتاعها بأقل من المأة، وأكثر من الخمسين، كان جائزاً، لأن الأمر في المأة يتضمن الأمر فيما دونها، وإن ابتاعها بخمسين، لم يصح ذلك، لأنه خالف صريح لفظه، وابتاع ما نهى عن ابتياعه به، وإن ابتاعها بأقل من خمسين، لم يصح، لأن نهيه عن ابتياع ما بخمسين، يتضمن التهي عن ابتياعها بأقل من خمسين وقد ذكرت صحة ذلك، لأنه دون المأة، وصريح التهي يتناول الخمسين، دون ما هو أقل منها. والذي ذكرناه هو الصحيح.

٢٩٩- مسألة: إذا وكل غيره في بيع مملوك بمأة، فباعه بمأة وقصص، ما

القول في ذلك؟

الجواب: البيع صحيح، لأنه زاده نفعاً، كما أنه لو باعه بمأتين، وقد ذكر أن ذلك لا يصح، لأنه باعه بمجنسين مختلفين، والأمر له يتضمن بيعه بمجنس واحد.

والذى قدّمناه هو الصحيح.

٣٠٠- مسألة: اذا وكل غيره بأن (١) يبتاع له مملوكاً بثوب، فابتاعه

بنصف الثوب، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: يصح ذلك، لأنّه زاده نفعاً وخيراً، كما لو امره بان يبتاعه بعشرة دنانير، فابتاعه بخمسة دنانير.

٣٠١- مسألة: اذا وكل غيره في ابتياع مملوكين، واطلق ذلك، ما

الحكم فيه؟

الجواب: اذا وكل بذلك فابتاعها صفقة واحدة، كان ذلك صحيحاً، وان ابتاعها صفقتين، كل واحد منها صفقة، صح ذلك ايضاً، لأنّه لم يعين واطلق.

٣٠٢- مسألة: اذا وكل غيره في ابتياع مملوك، فابتاعه صفقتين، هل

يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأنّه اذا ابتاع بصفقتين، حصلت له الشركة، وهذا عيب.

٣٠٣- مسألة: اذا ذكر انسان أنّه وكيل لـ «زيد» الغائب. واقام على

ذلك شاهداً واحداً، فهل يصح ذلك، بان حلف مع الشاهد، او ان اقام مع الشاهد امرأتين، فشهدوا له بذلك، هل يصح ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأنّ اليمين مع الشاهد، لا يقبل في الوكالات مثل الوصية، وانما يقبل في الأموال، ولا يقبل فيها ايضاً الشاهد مع امرأتين، لمثل ما ذكرناه، ولأنّه لا دليل عليه.

٣٠٤- مسألة: اذا ادعى انسان أنّه وكيل لـ «زيد» الغائب، واقام على ما

ادّعه شاهدين، فشهد احدهما بأنّه وكلّه، وشهد الآخر بانه وكلّه الا أنّه عزله، هل يحكم له بصحة الوكالة ام لا؟

الجواب: لا يحكم له بذلك، لأنّ الشاهد الواحد لم تثبت له وكالة ثابتة

في الحال، وكان وجود شهادته كعدمها في أنه لا تأثير لها.

٣٠٥- مسألة: اذا ادعى أنه وكيل لـ «زيد» الغائب، وشهد له بذلك شاهدان، وحكم الحاكم له بصحة الوكالة، ثم ان الشاهد الواحد قال: بأنه عزله بعد ان وكله، هل تثبت له الوكالة او تبطل؟

الجواب: لا تبطل وكالته، بل هي ماضية، ولا يقبل ما قاله هذا الشاهد، لأنه ابتداء الرجوع عن الشهادة بعد حكم الحاكم بها، ولو قال ذلك قبل حكم الحاكم، لم يحكم له، لأنه رجع قبل الحكم، ولا يجوز للحاكم ان يحكم بعد الرجوع عن ذلك.

٣٠٦- مسألة: المسألة المتقدمة، اذا شهد أحد الشاهدين أنه وكله يوم السبت، وشهد الآخر أنه وكله يوم الأحد، هل تثبت الوكالة ام لا؟

الجواب: لا يجوز الحكم بالوكالة بهذه الشهادة، لأنها شهادة على عقد، ولم يتفقا على عقد واحد، ولا يجري هذا، مجرى شهادتهما اذا شهد احدهما أنه اقربانه وكله يوم السبت، وشهد الآخر بأنه اقربانه وكله يوم الأحد، لأن هذه الشهادة صحيحة من حيث أنها شهادة على اقراره، والشهادة على الأقرار لا تكون الا متفرقة، لأن المشهود عليه، لا يكلف الحضور الى الشهود، فيقر بين ايديهم دفعة واحدة.

٣٠٧- مسألة: المسألة المتقدمة، اذا شهد احدهما أنه وكله في التصرف، وشهد الآخر أنه اذن له أو سلطه في التصرف في ما له، هل تثبت الوكالة بذلك ام لا؟

الجواب: الوكالة لا تثبت بذلك، لأن الشاهدين لم يحكما لفظ العقد، واختلافهما في الأداء في اللفظ غير مؤثر في الشهادة.

٣٠٨- مسألة: اذا ادعى انسان أنه وكيل «زيد» الغائب في استيفاء حقه من «عمرو»، فقال «عمرو»: قد عزلك موكلك، وانكر الوكيل ذلك، هل تسمع هذه الدعوى من «عمرو»؟ وهل يلزمه يمين ام لا؟

الجواب: لا تسمع هذه الدعوى على الوكيل، ولا يمين عليه في ذلك، لأن

الذى عليه الحق، يدعى عليه العزل على الموكل، والتّياية في اليمين لا تجوز، ولا تجرى في ذلك مجرى قوله: انت تعلم ان موكلك عزلك، لأنّه اذا قال له ذلك، فتجب له مطالبته باليمين، لأنّ ذلك دعوى عليه، وليست دعوى على الموكل، وتفارق دعوى العزل، لأنّها دعوى على الموكل دون الوكيل، كما قدّمناه.

٣٠٩- مسألة: اذا ثبتت عند الحاكم وكالة وكيل في استيفاء حق موكله من «عمر». وكان الموكل له غائباً، فادّعى من عليه الحق: ان الموكل ابرأه، او قضاه الحق، وانكر الوكيل ذلك، هل تسمع هذه الدّعى على الوكيل، وهل يلزمه يمين ان طالبه من عليه الحق بها ام لا؟

الجواب: لا تسمع هذه الدّعى على الوكيل، لأنّ سماعها يقتضى بطلان الوكالة في استيفاء الحقوق، لغيبة الموكل، فما من خصم يطالبه الوكيل بالمال الا ويدعى مثل ذلك، حتّى يسقط المطالبة بالحق عن نفسه، ولا يلزم الوكيل اليمين ان طالبه من عليه الحق بها، لأنّه لو اقر بالقضاء او الأبراء لم يثبت اقراره، فان ادّعى أنّه يعلم ذلك، وانكر توجهه، توجهت اليمين عليه، وتكون واقعة منه على نقي العلم بما ادّعاه عليه.

باب مسائل تتعلق بالأقرار:

٣١٠- مسألة: اذا قال «زيد» «لعمرو»: أليس لي عليك مائة دينار، او الف درهم؟ فقال له: نعم، هل يكون ذلك اقراراً له بالمال ام لا؟
الجواب: لا يكون ذلك اقراراً بالمال، لأنّ الجواب في هذا الموضع وما يجرى مجراه، لا يكون الا ببلى، لقوله سبحانه: «الست بربكم قالوا بلى» (١)، و«نعم» هاهنا يكون انكاراً، لأن تقدير ذلك، لست بربنا، فتقدير قول «عمرو» في جوابه ما سئل عنه، ليس لك على شىء.
٣١١- مسألة: اذا اقر اقراراً مبهاً، مثل ان يقول لغيره: لك على شىء، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اقر على هذا الوجه، كان اقراره صحيحاً، ويرجع في تفسير ذلك اليه، فهما فتره به الزم القيام به لخصمه، وان لم يفسر، قلنا له: ان فسترت، والآ جعلناك ناكلاً ورددنا اليمين على خصمك، فان حلف الزمناك القيام بما حلف عليه، وان لم يفسر رددنا اليمين على خصمه، فان حلف الزمناه، وان نكل عن اليمين صرفاً جميعاً.

٣١٢- مسألة: المسألة بعينها، ان فسر—لا يصح تملكه، مثل الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير، وما جرى مجرى ذلك، هل يقبل منه ذلك ام لا؟

الجواب : لا يقبل منه هذا التفسير، ويطالب بتفسير ما يصح تملكه، لأن لفظ الأقرار لفظ التزام، والخمر وما جرى مجراها مما لا يلتزمه احد لغيره.

٣١٣- مسألة : المسألة بعينها، ان فسر ذلك بما لا يتمول في العادة، مثل قشر جوزة اولوزة، او ما اشبه ذلك، هل يقبل تفسيره ام لا؟
الجواب : لا يقبل منه ذلك، لأنه اقرب بلفظ الألتزام، والمذكور مما لا يتمول في العادة، ولا يجب لأحد على غيره.

٣١٤- مسألة : المسألة بعينها، اذا فسر بما يملك، واختلفا في المقدار او الجنس، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا فسر ذلك بمقدار، مثل ان يقرّ بدينار، وكذّبه المقر له، ويقول له : اكثر من ذلك، فالقول، قول المقرّ مع يمينه، فان حلف سقطت الدّعى، وان لم يحلف، ردّت اليمين على المقرّ له، فان حلف حكم له بذلك .
واما الجنس فانه اذا فسر ذلك مثل ان يقول : لك علىّ دراهم، وكذّبه المقرّ له ويقول : بلى لى عليك دنانير، فانه يبطل اقراره بالدراهم، لأنه اقرب بما لا يدّعيه، وهو مدع للدنانير عليه، فيكون القول، قوله مع يمينه، فاذا حلف سقطت الدّعى، وان لم يحلف، ردّت اليمين على المدّعى، فاذا حلف ثبت له ما يدّعيه.

٣١٥- مسألة : اذا قال : «لزيد» علىّ مال، وفسر ذلك بجلود الميتة، او السّرجين، او ما جرى مجرى ذلك، هل يصح الأقرار بالمال المبهم وما فسر به ام لا؟

الجواب : اذا قال : له علىّ مال، كان اقراره صحيحاً، وقبل تفسيره له بالقليل والكثير من المال بغير خلاف، فان فسر به ذكر في المسألة، لم يقبل منه هذا التفسير، لأنّ ذلك لا يتناول اسم المال، ولا يسمّى به، ولا يجرى مجرى قوله : له علىّ شيء، لأنّ اسم شيء يشتمل على المال وغيره، واسم المال لا يتناول الا بما يتمول دون ما لا يتمول.

٣١٦- مسألة : اذا اقر لغيره فقال : له علىّ اكثر من مال «زيد»، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : الحكم في ذلك ان ينظر مال «زيد» فيلزم هذا المقر بمبلغه، ويرجع في تفسير ذلك اليه، فان فسرته بمثله لم يقبل منه ذلك ، لأنّ لفظ اكثر في اللغة، يقتضى الزيادة على ذلك .

٣١٧- مسألة : اذا اقر لغيره فقال: له على اكثر من مال «زيد» عدداً،

ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : ان اقر بانه عرف مال «زيد»، وانه الف في العدد، وجب عليه ذلك المبلغ وزيادة، ويقبل قوله في تفسير هذه الزيادة ولو فسرّها بحجة واحدة، بغير خلاف، وان كان مال «زيد» الفاً وقال: ما كان عندي بانه الف، وانما اعتقدت انه عشرة واردت بالزيادة درهماً واحداً، كان القول في ذلك ، قوله، فان ادعى المقر له: انّ المال الف، واقام بذلك بينة، لم يجب عليه اكثر من غير احد عشر درهماً، حسب ما فسرّه، لأنّ مبلغ مال «زيد» لم يعرف حقيقته، لأنّ المال ظاهر وباطن، وقد تملك الانسان مالاً كثيراً في الباطن، ويعتقد فيه انه قليل المال، فدعواه وشهادة البينة تجريان مجرى واحدة في جواز ان يكونا صادقين او كاذبين، او يكونا صادقين، ويكون كاذباً، لأن حقيقة مبلغ المال لا يعرفها الا صاحبه، وربما خفى على غيره، فلذلك لا يحكم الا بما اقر به من المقدار الذي اعتقده، ويكون القول قوله مع يمينه في الزيادة، متى ادعاها المقر له.

٣١٨- مسألة : اذا اقر انسان لغيره بالف مبهم، فقال: له على الف، ما

الحكم فيه ؟

الجواب : اذا اقر كذلك ، لزمه لمن اقر له الف، ويرجع في تفسير ذلك اليه، فمهما فسرّه به ممّا يملك ، قبل فيه قوله، ولو كان تفسيره بالحبوب.

٣١٩- مسألة : اذا قال: له على الف درهم، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اقر بذلك ، كان عليه الف درهم، لأنه فسر الف بالإضافة الى الدرهم، وكذلك يجري الأمر اذا قال: له على مائة درهم، او عشرة دنانير (١)، وما اشبه ذلك .

٣٢٠- مسألة: اذا اقر فقال: له على مائة وخمسون درهماً، هل يكون عليه

مائة وخمسون درهماً؟ او يكون عليه خمسون درهماً، ويرجع في تفسير المائة اليه؟

الجواب: اذا اقر كذلك، لزمه مائة وخمسون درهماً، لأنه قدميز العددين

معاً بقوله: «درهماً»، فقول من يقول: «درهماً»، يكون تفسيراً لخمسين دون المائة

وان المائة مبهمة، ليس بصحيح، لأننا لو قلنا بأن ذلك يكون تفسيراً للثاني الذي

هو الخمسون، لقي الأول بلا تفسير، وذلك لا يجوز، ولا يجرى ذلك مجرى قوله:

له على الف ودرهم، لأن قوله: «ودرهم»، معه حرف عطف وهو «الواو» ولا

يجوز ان يكون تفسيراً للألف، لأن المفسر لا يكون هكذا.

٣٢١- مسألة: اذا اقر وقال: له على الف ودرهمان، هل يلزمه الكل

من الدراهم اولاً؟

الجواب: اذا قال ذلك لم يلزمه من الدراهم غير درهمين، ويرجع في تفسير

الألف اليه، وجرى ذلك مجرى ما قدمناه من قوله: الف ودرهم، لأنه يفيد مع

حرف العطف زيادة في العدد، ولا يقبل التفسير.

٣٢٢- مسألة: اذا قال: له على درهم والف، ما الذي يجب عليه؟

الجواب: اذا قال ذلك، وجب عليه درهم والف، ويرجع في تفسيره

لألف، اليه، على ما قدمناه، كما لو قال: له على الف ودرهم، لافرق بين ان

يقدم المعلوم على المجهول، او يقدم المجهول على المعلوم.

٣٢٣- مسألة: اذا قال: له على درهم ودرهم الآ درهماً، ما الذي يلزمه

من ذلك؟

الجواب: الذي يلزمه من ذلك، درهم واحد، لأن الاستثناء اذا تعقب

جلاً معطوفاً بعضها على بعض بالواو، فإنه يرجع الى الجميع، واذا رجع الى

الجميع الذي هو درهم ودرهم خرج بالاستثناء درهم، فكان مقراً بدرهم، ومن

لا يقول بالذي ذكرناه، يوجب عليه درهمين.

٣٢٤- مسألة: اذا قال: له على مائة الآ درهمان، او قال: له على مائة

الآ درهمين، هل يجب عليه ذلك من الوجهين جميعاً ثمانية وتسعون درهماً ام لا؟

الجواب : لا يجب عليه ذلك من الوجهين جميعاً، وإنما يجب عليه ذلك من الوجه الأول، لأنّه اذا قال: له علىّ مائة الآ درهمان، كان اقراراً بمائة درهم ودرهين، لأن «الآ» بمعنى واو العطف، واذا قال: مائة الآ درهين، كان اقراراً بشمانية وتسعين، لأن المعنى: له علىّ مائة غير درهين.

٣٢٥- مسألة: اذا قال: له عندي قميص في منديل، او قال: له عندي تمر في جراب (١) هل يكون ذلك اقراراً منه بالمنديل والجراب ام لا؟

الجواب: اذا قال ذلك، كان اقراراً بالقميص والتمر دون المنديل والجراب، لأنّه يحتمل في منديل او جراب لي واذا احتمل ذلك لم يلزم من اقراره الآ ما هو اليقين دون ما يشك فيه، لأنّ الأصل برائة الذمة الآ ان يتبين فيقول: منديل وجراب له.

٣٢٦- مسألة: اذا قال: غصبتك طائراً في شبكة او قفص (٢) هل يكون غاصبا في الشبكة او القفص ام لا؟

الجواب: جواب هذه المسألة مثل المسألة المتقدمة لها، وكذلك كل ما يجري هذا المجرى.

٣٢٧- مسألة: اذا قال: لك علىّ كذا، هل يلزمه شيء أم لا؟

الجواب: اذا قال ذلك واطلق، كان عليه كما لو قال: له علىّ شيء، ويرجع في تفسير ذلك اليه فيها فتره به ممّا يملك قبل منه (٣) دون ما لا يملك ولا ينتفع به، وان لم يطلق بل قيده بالدرهم، ونصب فقال: كذا درهماً، كان عليه درهم واحد، لأنّه اخرجه مخرج التفسير، كأنه لما قال «كذا» قيل له: فتره، قال: اعني درهماً، فكان تفسيراً لكذا، فان رفع فقال: [درهم]. كان عليه (٤) درهم واحد، يكون معناه كذا هو درهم، اي الذي اقررت به درهماً، وان كسر فقال: درهم، كان عليه دون الدرهم، وباتى شيء فتره قبل

١- الجراب بالكسر: وعاء من إهاب شاة يوعى فيه الحب والدقيق ونحوهما يجمع البحرين.

٢- القفص: شيء يتخذ من قصب او خشب للطير. لاحظ لسان العرب ج ٧ ص ٧٩.

٣- وفي نسخة: فيها فتره ممّا يملك فيلزمه دون...

٤- ما بين المعقوفين من نسخة أخرى.

منه، لأنّه يحتمل ان يريد بعض درهم كان عليه، لأنّ «كذا» عبارة عن البعض وعن الجملة، وذهب بعض الناس الى أنّه يجب عليه درهم واحد، والصحيح ما قدّمناه، للأحتمال الذي ذكرناه.

٣٢٨- مسألة: اذا أقر لغيره بعشرة ممالك الآ واحداً، هل يكون ذلك

اقراراً بالتسعة ام لا؟

الجواب: اذا أقر بذلك فقال: هؤلاء الممالك لفلان الآ واحداً، صحّ الأقرار بالتسعة، لأنّ جهالة الاستثناء لا تمنع من ذلك، وعليه تعيين المقرهم، لأنّ حقّ الغير تعلّق بهم، وهو مخير بين ان يعين التسعة، او يعين الواحد الذي هو له، لأنّه اذا عيّن احدهما او ميزه، تعيّن الآخر وتميّزوا.

٣٢٩- مسألة: المسألة بعينها، اذا عيّن واحداً لنفسه، وصدّقه المقر له او

كذّبه، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا صدّقه في ذلك فلا كلام، وان كذّبه كان القول، قول المقر مع يمينه، لأنّه اعلم بما أقربه وبما استثناه، لأنّه في يده، فيجب ان يكون القول، قوله مع يمينه.

٣٣٠- مسألة: اذا قال: غصبت هذه الدار من «زيد» وملكها

«لعمرو» ما الواجب عليه؟

الجواب: الواجب عليه تسليم الدار الى المغصوب منه، لأنّه أقر له باليد، وللآخر بالملك، وقد يكون في يده حقاً وان كان ملكها لغيره، مثل ان يكون في يده رهنا او اجارة.

٣٣١- مسألة: اذا قال: له عندى الف درهم عارية، هل يقبل منه

ذلك ام لا؟

الجواب: يقبل منه ذلك، ويكون ذلك مضموناً، لأنّ الدراهم والدنانير مضمونة في العارية بغير شرط. [أما قلنا: بغير شرط، لأنّ الأمامية لا ترى العارية مضمونة في غير الذهب والفضة الآ ان يشترط ضمانها] (١).

٣٣٢- مسألة: اذا قال: لك عندى (١) الف درهم ان شأت، هل يكون ذلك اقراراً لا؟

الجواب: لا يكون ذلك اقراراً، لأن الأقرار اخبارٌ عن حَقٍّ واجبٍ، وما كان واجبا عليه قبل اقراره، لا يجوز ان يعلق وجوبه بشرطٍ مستقبلٍ.

٣٣٣- مسألة: اذا قال: لك على الف درهم، ان شهد لك شاهدان، هل يكون ذلك اقراراً ام لا؟

الجواب: جواب هذه المسألة، مثل جواب المسألة المتقدمة.

٣٣٤- مسألة: اذا قال: ان شهد لك شاهدان على بالألف، فهما صادقان، هل يلزمه الأقرار بالف ام لا؟

الجواب: اذا قال ذلك لزمه الأقرار بالألف فى الحال، لأن الشاهدين اذا صدقا فى شهادتهما عليه بالألف، فالحق واجب عليه، شهدا او لم يشهدا.

٣٣٥- مسألة: اذا كان فى يده مملوك فأقر به «لزيد»، وصدقه «زيد» على اقراره. وأقر العبد بنفسه «لعمرو»، وصدقه «عمرو» على اقراره، هل الصحيح اقرار السيد او اقرار العبد؟

الجواب: اقرار السيد هو الصحيح دون اقرار العبد، لأن يد السيد ثابتة على العبد، لأنه ملكه، ويد العبد ليست ثابتة على نفسه، لأنه لا يملك لنفسه، ولأن اقرار العبد اقرار بمال السيد عليه، ولا يقبل هذا الا اذا صدق السيد المقر له.

فاما ان كذبه، انعتق العبد، لأن الذى كان فى يده أقر بأنه ليس له، والذى أقر له به قد انكر، وأقرار العبد لم يَصَحْ، فما ثبت عليه ملك لأحد، فينبغى ان يكون معتقاً، وقد ذكر أنه يبق رَقاً، والصحيح ما ذكرناه.

٣٣٦- مسألة: اذا ادعى انسان على غيره بأنه مملوكه، وانكر المدعى عليه ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا كان الأمر على ذلك، كان القول، قول المدعى عليه مع

يمينه، لأن الظاهر من حاله، الحرية، فان لم ينكر ذلك وأقر بما ادعاه من الرق، ثم ادعى أنه اعتقه، وانكر السيد ذلك، كان القول، قول السيد مع يمينه، لأن الأصل أنه لم يعتقه.

٣٣٧- مسألة: اذا التقط انسان لقيطاً ورباه، ثم أقر الملتقط بأنه مملوك

«لزيد»، هل يقبل هذا الأقرار منه ام لا؟

الجواب: لا يقبل هذا الأقرار منه، لأن الظاهر من اللقيط الحرية.

٣٣٨- مسألة: اذا قال: له عندي درهم ودرهم. او قال: درهم ودرهم

ودرهم. او قال: درهم ثم درهم. او قال: درهم ثم درهم ثم درهم، فما الذي يجب عليه من ذلك؟

الجواب: اما قوله: له عندي درهم ودرهم، فإنه يلزمه درهمان، لأن الثاني

معطوف على الأول بواو، وكذلك القول في الثلاثة.

والقول في قوله: درهم ثم درهم، كالقول في درهم ودرهم، وان كانت

لفظة «ثم» تقتضي المهلة، لكن لا معنى لها هاهنا. والقول في الثلاثة مع لفظة

«ثم»، مثل القول في الثلاثة مع لفظ العطف بالواو، ويجرى هذا المجرى القول

بأن له على درهم، فدرهم للتعقيب، ولا معنى له هاهنا. وفي الناس من قال يلزمه

درهم واحد، والذي قلناه هو الظاهر الأصح.

٣٣٩- مسألة: اذا قال: له على درهم لأبل درهمان، او قال: قفيز

حنطة لأبل قفيزان، ما الذي يلزمه من ذلك؟

الجواب: الذي يلزمه من ذلك درهمان، ومن الحنطة قفيزان. لأن

«لأبل» للأضراب عن الأول والاقتصار على الثاني.

٣٤٠- مسألة: اذا قال: له على قفيز حنطة لأبل قفيز شعير، ما الذي

يلزمه من ذلك؟

الجواب: الذي يلزمه هاهنا، قفيز حنطة وقفيز شعير، لأنه أقربجنس آخر،

ولا يقبل منه نقي الأول.

٣٤١- مسألة: اذا كانت بين يديه جملتان حاضرتان من دراهم، فقال

مشيراً إليها: «لزيد» على أحدهما، أو عيّنهما ثم قال: لأبل هذه الأخرى، ما الذى يلزمه من ذلك؟

الجواب: اذا قال ذلك لزمته الجملتان معاً، ولم يصح رجوعه، لأنّ احدى الجملتين لا تدخل فى الأخرى، ولا يلزم على ذلك لوقال: له على عشرة لأبل عشرون، لأنّ العشرة داخلة فى العشرين اذا لم تكن معيّنة.

٣٤٢- مسألة: اذا قال يوم الخميس: «لزيد» على درهم من ثمن مملوك، وقال يوم الجمعة: له على درهم من ثمن قميص، ما الذى يلزمه من ذلك؟

الجواب: الذى يلزمه درهمان، لأن ثمن المملوك، غير ثمن القميص، وليس يجزى ذلك مجرى قوله اذا اطلق ذلك من غير اضافة الى السبب، لأنّ ذلك يحتمل التكرار، وهذا لا يحتمل التكرار، وكذلك اذا اضاف لكل واحد من الأقرايين الى سبب، غير السبب الذى اضاف الآخر اليه.

٣٤٣- مسألة: اذا قال: «لزيد» على درهم لأبل درهم، ما الذى يلزمه؟

الجواب: الذى يلزمه درهم واحد، لأنّه امسك ليستدرك، ثم تذكر أنّه ليس عليه الا ذلك.

٣٤٤- مسألة: اذا قال: له على عشرة لأبل تسعة، ما الذى يلزمه؟

الجواب: الذى يلزمه عشرة، لأنّه نقى درهماً من العشرة، على غير وجه الاستثناء، ولم يقبل منه ذلك، ولا يجزى هذا مجرى قوله لوقال: له على عشرة الا درهماً، فى أنّه يقبل منه، لأنّ للتسعة عبارتين: احدهما بلفظ التسعة والأخرى بلفظ العشرة واستثناء الواحد، فبأيهما اتى فقد اتى بعبارة التسعة، وليس كذلك قوله: على عشرة لأبل تسعة، لأنّه اقر بالعشرة ثم رجع عن بعضها فلم يصح رجوعه، يوضح ما ذكرناه، أنّه لوقال: على دينار الا درهم، صحّ ذلك واستثنى قدر الدرهم، ولوقال: له على دينار لأبل درهم، لزمه الدرهم والدينار جميعاً.

٣٤٤- مسألة: اذا قال: «لزيد» على من الدرهم الى العشرة، ما الذى

يجب عليه من ذلك ؟

الجواب : الذى يجب عليه تسعة، لأن الأول داخل فيه، لأن «من» لأبتداء الغاية، والغاية لا تدخل فيه، وفي الناس من قال: تلزمه ثمانية، والذي ذكرناه أصح من ذلك .

٣٤٥- مسألة: اذا قال لغيره: هذه الدار او هذا البيت لك هبة او عارية، او هبة سكنى، ما الحكم فيه؟

الجواب : اذا قال له ذلك، كان له اخراجه منها من اى وقت اراد، لأن ذلك اقرار بعارية وهبة، منفعتهما ما سكنه فقد قبضه، وما لم يسكنه، لم يقبضه، فله الرجوع اى وقت اراد، كما قدمناه.

٣٤٦- مسألة: اذا قال: «لزيد» على من مالى الف او مائة، هل يكون ذلك اقراراً ام لا؟ وهل له تفسيره لما اراد ام لا؟

الجواب : اذا قال ذلك لم يكن هذا الاطلاق اقراراً، لأنه اضاف هذا المال الى نفسه، وجعل له منه الفاً او مائة، وهذا يقتضى ان يكون هبة، لأن ما له لا يكون لغيره الا على هذا الوجه. وله تفسيره بالهبة.

٣٤٧- مسألة: اذا قال: «لزيد» الميت على حق، وهذا ولده وهذه امرأته، واوجبتم عليه دفع الحق اليهما، من حيث اقربائه لا يستحقه غيرهما، فما جوابكم اذا قال: «لزيد» الميت على حق وهذا الطفل ولده، وهذا وصيه، هل ترون (١) دفعه اليهما ام لا؟ ما الجواب عن ذلك ؟

الجواب : اما الأول فلا شبهة فى صحة تسليم ما اقرببه الى ولد الميت وزوجته، لأقراره بأنه لا يستحق له غيرهما، واما الثانى، فلا يجوز التسليم الى الوصي، لأنه لا يأمن من انكار الطفل عند بلوغه لكونه وصياً له، فاذا انكر ذلك سمع منه، ويجوز تسليمه الى الحاكم، لأن له على الطفل ولاية، لا يمكنه انكارها، وولاية الوصي لا تثبت الا ببيّنة.

٣٤٨- مسألة: اذا كانت لأنسان مملوكة، فوطأها رجلٌ، واختلفا، فقال

سيدها للرجل: بعثتها والجارية مملوكة لك ، وعليك ثمنها. وقال الرجل: زوجتيها والجارية لك ، وعلى مهرها، ما الحكم بينهما في ذلك ؟

الجواب: اذا اختلفا على الوجه المذكور، كان كل واحد منها مدعياً على الآخر عقداً ينكر دعواه عليه، ولكل واحد منها ان يحلف وينفي يمينه ما يدعيه الآخر عليه، فان حلف السيد أنه ما زوجها، وحلف الواطى أنه ما اشتراها، عادت الجارية الى سيدها، لأن الواطى اذا حلف أنه ما اشتراها، فسقط الأبتياع، واذا حلف السيد انه ما زوجها سقط النكاح، فان حلف سيدها أنه ما زوجها ونكل الواطى عن اليمين، ردت اليمين على السيد فيحلف أنه باعها منه، فاذا حلف على ذلك ثبتت الجارية في الحكم ملكا للواطى، ولزمه الثمن لسيدها، لأنه قد اثبت يمينه أنه ابتاعها منه. وان حلف الواطى أنه ما ابتاعها ونكل سيدها عن اليمين ردت اليمين على الواطى، فيحلف أنه تزوجها فتثبت الزوجية فترجع الى سيدها بالملك لرقبتها، فاذا زال النكاح بينها وبين الواطى، جاز حينئذ لسيدها وطأها. هذا فالحكم بالظاهر. واما في الباطن فهو على ما يعلمه من نفسه، فان كان صادقاً في دعواه لم يجز له وطأها ايضاً الا على الوجه الذى يحل معه وطأ مثلها.

٣٤٩- مسألة: اذا ادعى «زيد» على «عمرو» مالا في مجلس الحكم، فقال «عمرو»: لا أقر ولا أنكر، او قال: لا ادرى ما يقول. او قال: انا مقر او منكر، هل يكون ذلك جواباً صحيحاً ام لا؟ وما الحكم فيه؟

الجواب: اذا ذكر ذلك بين يدي الحاكم، لم يكن جواباً صحيحاً، وكان على الحاكم ان يقوله له: ان اجبت بجواب صحيح، والّا جعلتك ناكلاً، ورددت اليمين على خصمك، فان لم يجب بجواب صحيح، وهوان يقول: انا مقرّ. أو أنا منكر، جعله الحاكم ناكلاً، ورد اليمين على خصمه. وأما جعل ناكلاً، لأنه لو اجاب بجواب صحيح، وامتنع من اليمين لجعل ناكلاً، واذا امتنع من الجواب واليمين، فاولى ان يكون ناكلاً. وأما لم يكن قوله: «ولا أقر ولا انكر» جواباً صحيحاً، لأحتماله ان يريد أقر فيما بعد، او أقر بوحداية الله تعالى، وكذلك

قوله: «لَا انكر» يحتمل لَانكر وحدانية الله تعالى، أولاً انكر فضلك . وإذا كان ذلك محتملاً لم يصح الجواب به حتى يجيب بما يزول معه الاحتمال ممّا قدمنا ذكره.

وقوله: «لَا ادري ما يقول». أنّها لم يكن جواباً صحيحاً، لأنّه اعلم بما يقول خصمه، وكيف يقول لَا ادري به.
وقوله: «انا مقرّ او منكر» أنّها يجري مجرى ما تقدّم، في أنّه ليس بجواب صحيح، لثل ما ذكرناه في الوجدانية وغيرها.

٣٥٠- مسألة: اذا قال: «لزيد» علىّ مائة، ثمّ سكت ثمّ قال: من ثمن مبيع لم اقبضه. او قال: له علىّ مائة من ثمن مبيع، ثمّ سكت ثمّ قال: لم اقبضه، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا قال الأول لم يقبل منه ما ادّعاه من المبيع، لأنّه اقرب بالمائة وفسر ذلك بما يسقط اقراره. واما الثاني فلا يجري مجرى الأول، لأنّه اذا قال: له علىّ مائة من ثمن المبيع، ثمّ سكت ثمّ قال: لم اقبضه، قبل ذلك منه، لأنّ قوله بعد السكوت: «لم اقبضه» غير مناف للأقرار الأول، لأنّه قد تكون عليه مائة دينار ثمناً، ولا يلزمه تسليمها حتى يقبض المبيع، ولأنّ الأصل عدم القبض.

٣٥١- مسألة: اذا شهد على انسان شهود باقراره، ولم يقولوا: هو صحيح العقل، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: تصح الشهادة بذلك، لأنّ الظاهر صحة اقراره، ولأنّ الظاهر ايضاً ان الشهود لا يتحملون الشهادة على من ليس بعاقل، فان ادّعى المشهود عليه بالأقرار، أنّه اقرّ وهو مجنون، وانكر المقرّ له ذلك، كان القول، قوله مع يمينه، لأنّ الأصل عدم الجنون، ولأنّ الشهود يشهدون على ظاهر الحال، فيجوز ان يخفى جنونه، ويكون المقرّ له عالماً بذلك .

٣٥٢- مسألة: اذا قال: له علىّ درهم في عشرة، كم يكون للمقرّ له؟
الجواب: ان اراد بما ذكره ضرب الحساب، وجبت عليه عشرة دراهم، لأنّ واحداً في عشرة، عشرة، وان لم يرد ضرب الحساب، لم يلزمه غير درهم

واحد، لأنه يكون معناه له درهم في عشرة دراهم لي، ويجرى ذلك مجرى ما قدّمناه في القول له قيص في منديل.

٣٥٣- مسألة: اذا قال: له عندي درهم ودرهمان، كم يجب عليه؟

الجواب: تجب عليه ثلاثة دراهم، لأن الدرهمين معطوفان على الدرهم، فاذا كان قد عطف الدرهمين على الدرهم، وكان من حق المعطوف، ان يكون غير معطوف عليه، لزمه ما ذكرناه.

٣٥٤- مسألة: اذا ادعى على صبي البلوغ، وانكر الصبي ذلك ما

حكمه؟

الجواب: على المدعى لبلوغ الصبي، البيّنة بما ادّعاه، فان لم تكن له بيّنة، لم يلزم الصبي يمين، وكان القول في ذلك، قوله، لأن الزامه اليمين يؤدى الى نفيها واسقاطها عنه، لأنه اذا حلف أنه صبي، وحكم له بالصبي، بطلت يمينه، لأن يمين الصبي غير صحيحة، وكلما ادى اثباته الى نفي لم يكن لأثباته معنى يعول عليه.

٣٥٥- مسألة: اذا اقر انسان لمملوك غيره بمال، هل يصح ذلك الأقرار

ام لا؟ وان صح فهل يكون اقرار للمملوك او لسيده؟

الجواب: هذا الأقرار صحيح، وهو اقرار لسيّد المملوك، لأن المملوك

لا يصح ان يكون له مال بالأكتساب او غيره، فاذا ثبت ذلك، كان لسيده.

٣٥٦- مسألة: اذا هلك انسان وخلف ابناً، فاقر هذا الأبْن باخ له من

أبيه، ثم اقر جميعاً بثالث، ثم انّ الثالث أنكر نسب الثاني، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اقر جميعاً بثالث ثبت نسب الثالث، واذا أنكر الثالث

الثاني، لم يثبت نسبه، لأنه لم يشهد له اثنان بذلك، والثالث قد شهد له اثنان، فيصح بذلك نسبه، ولم يصح للثاني، والمال الموروث يكون بين الأول والثالث، ويأخذ الثاني من الأول الذي اورثه (١)، ثلث ما بقي في يده، لأنه مقربه وبغيره.

٢٥٠- مسألة: اذا هلك وترك أخاً وزوجة، فاقرت الزوجة بابن

لزوجها المتوفى، وانكر الأخ، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اقرت الزوجة بهذا الأبن، وانكره الأخ لم يثبت نسبه، وأما المال الموروث، فإنه ان كان في يد الأخ لم تأخذ الزوجة منه الآ الثمن، لأنه القدر الذى تدعيه، وان كان في يدها لم يأخذ الأخ الآ ثلاثة ارباعه. لأنه القدر الذى يدعيه، لأنه يقول: أنه ليس لزوجها ابن، فيبقى في يدها الربع، وهى مدعية لنصفه، لأنها تقول: انّ لزوجها ابناً، فيكون نصف هذا الربع وهو الثمن، لها، والباقي ترده على الذى ادعت أنه ابن زوجها.

٣٥٠- مسألة: اذا هلك انسان، وخلف ابنين، وأقر الواحد منها باخ،

وانكره الآخر، هل يثبت نسبه ام لا؟ فان قلتم: يثبت، قيل لكم: هذا خلاف مذهبكم، لأن عندكم، لا يثبت نسبه الآ بشهادة اثنين، فان قلتم: لا يثبت، قيل لكم: فان مات المنكر وورث اخوه جميع المال، هل تجب عليه مقاسمة الذى اقربه ام لا؟ وان خلف المنكر ابناً فوافق عمه فيما اقربه، من اخيه الذى أنكره أبوه، هل يثبت نسبه ام لا؟

الجواب: اذا ورث الأخ جميع ما خلفه اخوه وجبت عليه المقاسمة لمن اقربه وليس له جحده بعد ذلك، فاذا لم يكن له جحده بعد اقراره به كما ذكرناه، لزمه ان يقاسمه المال، فأما (١) ثبوت نسبه لموافقة ابن المنكر له فصحيح، لأن الأخ اذا كان قد اقربه، وشهد ابن اخيه له بمثل ذلك، فلا بد من ثبوت التسبب والميراث له، لأنها اثنان، وقد شهدا له بذلك.

٣٥٩- مسألة: اذا هلك وترك ابنين احدهما قاتل، ما الحكم فيه وفي

الأخر ان أقر باخ وانكره الآخر؟

الجواب: اذا ترك ابنين احدهما قاتل، كان المال كله للذى ليس بقاتل، وان أقر الذى صار له الميراث باخ له آخر غير القاتل، كان عليه ان يقاسمه المال، لأنه مقرّ بنسبه، وان انكره القاتل لم يكن لأنكاره هاهنا تأثير، وان اقربه لم يثبت

نسبه، لأنّه لا يجوز ان يرث من هذا الميراث شيئاً.

٣٦٠- مسألة: اذا هلك انسان وترك ابنين، احدهما كافر والآخر

مسلم، ما الحكم فيه وفي الآخر ان اقر باخ وانكره الآخر؟

الجواب: اذا ترك ابنين احدهما كافر والآخر مسلم، كان المال للمسلم

دون الكافر. فان اقر احدهما باخ وآخر وكان المقر هو المسلم، كانت عليه مقاسمة

المال، لأنّه أقرببه، وان كان المقر به هو الكافر، لا يثبت نسبه، لأنّه لا يجوز ان

يرث من هذا الميراث شيئاً، وان انكره لم يكن لأنكاره هاهنا تأثير.

٣٦١- مسألة: اذا اقر الوارث بوارث آخر هو اولى منه، كيف حكمه؟

الجواب: اذا اقر بوارث غيره، هو اولى منه، كان عليه ان يدفع جميع المال

اليه، لأنّه أقرببه.

٣٦٢- مسألة: اذا اقر بوارث آخر يكون ثالثاً له وللذى أقرببه، كيف

يكون حكمه؟

الجواب: اذا اقر بذلك، كان عليه ان يغرم له مثل الميراث، لأنّه أقرببه.

٣٦٣- مسألة: المسألة بعينها اذا اقر بهذا الذى هو ثالث له وللذى أقرببه

وجحده المقر له أولاً، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان كذلك، كان عليه ان يغرم له الميراث، كما قدمناه،

واما جحده للذى أقرببه أولاً، فلا يصح جحده له بعد الأقرار به.

٣٦٤- مسألة: اذا اقر للميت بزواج، كيف حكمه؟

الجواب: اذا اقر بذلك كان عليه ان يدفع اليه مقدار ما كان يجب له

من سهمه.

٣٦٥- مسألة: المسألة بعينها اذا اقر بزواج آخر، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا اقر بذلك كان اقراره باطلاً، لأن الزوجين هاهنا

لا يتعدّان، فان كذب نفسه في الأقرار الأول، كان عليه ان يغرم للثاني سهمه،

ولا سبيل له على الأول.

٣٦٦- مسألة: اذا اقر الولد بزوجة للميت، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب : اذا اقر بذلك كان عليه ان يدفع اليها ثمن ما كان في يده.

٣٦٧- مسألة : المسألة بعينها واقر بعد ذلك بزوجة ثانية، هل يجب عليه

ان يدفع اليها شيئاً ام لا؟

الجواب : يجب عليه ان يدفع اليها نصف ثمن ما في يده.

٣٦٨- مسألة : المسألة بعينها، واقر بعد ذلك بزوجة ثالثة وبعد الثالثة

اقر برابعة وبعد الرابعة اقر بخامسة، ما الحكم فيهن؟

الجواب : اذا اقر بعد ذلك بثالثة، كان عليه ان يدفع اليها ثلث ثمن ما

في يده، فاذا اقر بعد ذلك برابعة، كان عليه ان يدفع اليها ربع ثمن ما في يده،

فاذا اقر بعد ذلك بخامسة، كان اقراره بها باطلاً، وان انكر واحدة ممن كان اقر

بها منهن، كان انكاره باطلاً، ووجب عليه ان يغرم للتي اقر بها بعد ذلك ما

يجب لها، وان لم ينكر واحدة منهن، كان اقراره، بالخامسة باطلاً، على ما قدّمناه.

٣٦٩- مسألة : اذا اقر باربع زوجات في وقت واحد، ما الحكم فيهن؟

الجواب : اذا كان كذلك، كان لجميعهن عليه الثمن، ويكون بينهن

بالسوية.

باب مسائل تتعلّق بالعارية :

٣٧٠- مسألة : اذا استعار انسان بهيمة اوسيفاً او ما اشبه ذلك ، وضمنه ، ثم رده الى ملك صاحبه ، مثل اعادة البهيمة الى الأصطبل ، او السيف الى بيته ، ولم يتسلم ذلك الى صاحبه ولا الى وكيله ، هل يبرأ من الضمان باعادة ذلك الى ملكه كما ذكرناه ام لا؟

الجواب : لا يبرأه ذلك من الضمان ، لأنّ الضمان انعقد بينه وبين صاحب ذلك ، فليس يبرأ منه الاّ بتسليمه اليه او الى وكيله ، وايضاً فإنّ الأصل شغل الذمة بالعارية ، وبرائته من ذلك تفتقر الى دليل .

٣٧١- مسألة : اذا كان راكباً بهيمة ، واختلف هو ومالكها : فقال الراكب لصاحبها : انت اعرتنيها عارية مضمونة . وقال صاحبها : بل اكريتها متى ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا على ما ذكر ، كان القول ، قول الراكب مع يمينه ، وعلى صاحبها البيّنة ، لأنّه يدعى اجرة الركوب ، فان حلف راکبها اسقط الدّعى عن نفسه ، وان نكل عن اليمين ردّت على صاحبها ، فان حلف قضي له بالأجرة ، لأنّ اليمين مع النكول بمنزلة الأقرار والبيّنة ، وفي الناس من ذهب الى ان القول ، قول صاحبها مع يمينه (١) . فان لم يحلف سقط حقّه ، ولا تردّ على الراكب اليمين .

٣٧٢- مسألة: اذا استعار انسان من غيره شيئاً، فأجره او اعاره لأخر، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا تصح اجارة العارية ولا اعارتها، فاما الإجارة، فإن المستعير لا يملك منافعتها بعقد الأجارة، واما اعارتها فلاّته أنّها اذن له صاحبها في الانتفاع بها، على وجه مخصوص، فليس له غير ذلك .

٣٧٣- مسألة: اذا كانت لأنسان جارية، هل يصح له ان يعيرها للأستمتاع بها ام لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ، لأن البضع لا يستباح بالاستعارة وانما يستباح بعقد او ملك ، فان قيل: فعندكم أنّه يجوز بلفظة الأباحة، قلنا: هذا وان كان عندنا كذلك ، فالمراد به العقد، ومتى عرى من العقد لم يصح.

٣٧٤- مسألة: اذا كانت في يده مزارعة ارض لغيره، واختلفا: فقال صاحب الأرض: اكريتها، وقال الزارع: بل أعرتها، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب: اذا اختلفا كذلك ، كان القول، قول الزارع مع يمينه، وعلى صاحب الأرض البيّنة، لأنّه يدعى الكرى.

٣٧٥- مسألة: اذا كان انسان، راكب بهيمة لغيره، واختلف هو ومالكها، فقال المالك: غصبتها، وقال الراكب: اعريتها، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب: الحكم فيه، أنّ القول، قول الراكب مع يمينه، لأن الأصل براءة الذمة، وعلى المالك البيّنة على ما ادّعاه من الغصب، لأن دعواه لذلك (١)، تتضمن دعوى الضمان للبيمة، ولزوم الأجرة لراكبها بركوبه لها.

باب مسائل تتعلق بالوديعة :

٣٧٦- مسألة : اذا تعدى المودع فى الوديعة ضمنها، فاذا ردها الى حرزها، هل زال عنه بذلك الضمان ام لا؟

الجواب : لا يزول الضمان عن المودع بذلك ، لآنه قد ضمن بالتعدى، واشتغلت ذمته بالضمان، وزوال الضمان بردها الى الحرز، دون ردها الى صاحبها او وكيله، يفتقر فيه الى دليل، ولا دليل.

٣٧٧- مسألة : اذا شرط المودع على المودع ان تكون الوديعة مضمونة، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : اذا شرط المودع ذلك ، كان الشرط باطلاً، ولا يثبت ضمانها بهذا الشرط، لقول رسول الله (ص): ليس على المستودع ضمان (١)، ولم يفصل، ولآنه لا خلاف فيما ذكرناه الا من العنبري (٢) وخلافه غير معتدبه، لآسما على اصلنا فى الأجماع.

٣٧٨- مسألة : هل للمستودع ان يسافر بالوديعة من غير عذرا ام لا؟
الجواب : ليس له ان يسافر بها، لآن عليه حفظها. واذا سافر بها فآنه

١- المستدرك ج ٢ ص ٥٠٦ ب ٤ كتاب الوديعة ج ١ وسنن البيهقى ج ٦ ص ٢٨٩ كتاب الوديعة.

٢- هو: عبيدالله بن الحسن بن الحصين العنبري من تميم قاض من الفقهاء العلماء بالحديث من اهل البصرة. قال ابن حبان: من ساداتها فقهاً وعلماء. وآلى قضاءها سنة ١٥٧ هـ وعزل سنة ١٦٦ وتوفى فيها. لاحظ الأعلام تأليف خيرالدين الرزكل ج ٤ ص ١٩٢.

يحفظها في موضع لم تجر العادة بحفظ الودائع فيه، لأن الطريق يحدث فيه الخوف، فإذا هلك مع ذلك كان عليه ضمانها، وايضاً فقد لزمه حفظها على الوجه الذي جرت العادة بحفظ الودائع عليه، والقول بجواز السفر بها، يفتقر في صحته الى دليل، ولأدليل. وايضاً فإن الطريق اذا كان يحدث فيه الخوف والخطر، فالأحتياط يقتضى ترك السفر بها، فان لم يحتط عليها بترك ذلك وهلك، كان عليه الضمان.

٣٧٩- مسألة: اذا اودع انسان عند غيره حيواناً ولم يأمره بسقيه ولا اطعامه، ولأنها، هل يجب عليه اطعامه وسقيه ام لا؟

الجواب: يجب عليه ذلك، لأن من المعلوم بالعادة، ان الحيوان متى منع من ذلك تلف، واذا أدى منعه من ذلك الى هلاكه، كان الأحتياط يقتضى ان ينفق على ذلك. ولأن نفقة المودع عليها ليست ضائعة، لأنه يرجع بها على مالك الوديعة.

٣٨٠- مسألة: اذا اودع عند غيره صندوقاً، عليه قفل، وامره بان لا ينام عليه، ولا يزيده قفلاً آخر مع القفل الذى هو عليه، ففعل ذلك او شيئاً منه، هل يلزمه ضمان ذلك ام لا؟

الجواب: اذا فعل المودع ذلك او شيئاً منه، لم يجب عليه ضمان، لأنه اضاف اليه حرزاً آخر، وزاد في التحرز عليه تحرزاً، وبالعكس في ذلك، وهذا يجزى مجرى قوله اذا اودعه وديعة، وامره ان يضعها في قاعة داره (١) فوضعها في بيت واغلق عليها بابه، وجعل عليه قفلاً، في أنه لا ضمان عليه لو هلك.

٣٨١- مسألة: اذا اودعه حنطة او شعيراً او دراهم او دنائير، فخلطها بما لا يتميز منه، مثل ان خلط الحنطة بحنطة والشعير بشعير والدراهم بالدنانير بدراهم ودنائير مثلها، هل عليه ضمانها ام لا؟

الجواب: عليه ضمانها، لأنه تعدى فيها بخلطها بما لا يتميز منه، ولا يمكن اخذ المال بعينه منه.

٣٨٢- مسألة: اذا اودع عند غيره دنائير او دراهم، فانفقها المودع ولزمه بذلك الضمان، فردّ مكانها عوضها، هل يزول عنه الضمان ام لا؟

الجواب: لا يزول عنه الضمان، لأنّ ذمته قد اشتغلت به في حال انفاقه للمال بغير خلاف، وزواله برّد العوض الى مكانه يفتقر فيه الى دليل، ولا دليل.

٣٨٣- مسألة: اذا كانت الوديعة عند انسان، وادّعاها اثنان، فقال المودع: لست اعلم صاحبها بعينه، وادّعى كلّ واحدٍ منها أنّه عالم بذلك، هل يجب عليه يمين واحدة بأنّه لا يعلم لأَيّهما هي، او لكلّ واحد يمين؟

الجواب: ليس يلزمه غير يمين واحدة بأنّه لا يعلم لأَيّهما هي، لأنّ في ضمن هذه اليمين، أنّه لا يعلم أيّهما صاحبها، ولا وجه ليمين اخرى، ولأنّ الأصل برائة الذمّة وإيجاب يمين اخرى يفتقر في صحته الى دليل، ولا دليل.

٣٨٤- مسألة: المسألة بعينها، اذا حلف المودع واخرجت الوديعة من يده، وبذل كل واحد من الأثنين المدّعين لها اليمين بانها له، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: اذا كان الأمر على ذلك، استعملت القرعة بينها، فن خرج اسمه سلمت اليه، او تقسم بينها نصفين.

٣٨٥- مسألة: اذا اودع وديعة في شئ عُمِشْدود، او كيس مختوم، فقطع المودع الخيط، او كسر الختم، او خرق الكيس، او الشّد، هل يلزمه الضمان ام لا؟

الجواب: يلزمه ضمان جميع الوديعة، لأنّه بما فعله قد هتك الحرز. وان كان التخريق فوق الشّد لم يلزمه غير الأرش لما نقص من خرقه الكيس او الشّد، وان كان تحت الشّد، كان عليه ضمان جميع الوديعة، سواء اخذها او لم يأخذها.

٣٨٦- مسألة: اذا اودع عند غيره وديعة غير محرزة، مثل ان يناوله من يده دنائير او دراهم، او تكون في صينية (١)، او ما جرى مجرى ذلك، فاخذ المودع منها ديناراً او درهماً، هل يلزمه ضمان الجميع ام لا؟

الجواب: ليس يلزمه ها هنا غير ضمان ما اخذه دون غيره، لأنّه لم يتعدّ في

- الباقى، ولا هتك له حرزاً، بل هو على ما كان عليه، فلا يلزمه ضمانه.
- ٣٨٧- مسألة: اذا كان المودع لا يلزمه ضمان الوديعة فى ذهب ولا حريق ولا غريق ولا ما يجرى مجرى ذلك، فما القول فيه ان هلك، وادعى هو ان هلاكها كان بشئ من ذلك، وهل يقبل قوله فيما ادعاه من ذلك ام لا؟
- الجواب: لا يقبل قوله فيما ادعاه، بل تلزمه اقامة البينة على هلاكها بما ذكره، لأن الوجوه التى ادعى هلاك الوديعة بها لا تخفى، ويمكن اقامة البينة عليها. وكلمها لا يخفى ويمكن ان تقام عليه البينة، تلزمه اقامة البينة عليه، وانما يكون القول، قوله مع يمينه فى الموضع الذى تتعذر عليه اقامة البينة، مثل ان يدعى انه غصب ذلك او سرق، او تلف من يده.
- ٣٨٨- مسألة: اذا كانت عنده وديعة، فادعى ردها على صاحبها، وانكر صاحبها ذلك، ما الحكم فى ذلك؟
- الجواب: القول، قول المودع مع يمينه له، لأنه امينه.

باب مسائل تتعلق بالغصب :

٣٨٩- مسألة : اذا جنى انسان على حمار القاضى ، جناية لا تسرى الى نفسه ، هل يستوى هو وحمار الخطاب او الزبال ، او ما جرى مجرى ذلك ، فى ارش العيب ام لا ؟

الجواب : الحماران فى ذلك سواء ، وليس لحمار القاضى فى ذلك مزية على حمار غيره ، لأن الأصل براءة الذمة ، والقدر الذى ذكرناه متفق على لزومه ، وعلى من يدعى الزيادة على ذلك ، الدليل .

٣٩٠- مسألة : اذا غصب انسان جارية لغيره ، فزادت فى يده ، بصنعة او سمن او تعلم قرآن ، وازداد بذلك ثمنها ، ثم ذهب ذلك فى يده ، مثل ان تكون نسيت الصنعة او القرآن ، او هزلت بعد السمن حتى عادت على ما كانت عليه وقت الغصب ، هل عليه ضمان ذلك ام لا ؟

الجواب : على الغاصب ضمان هذه الزيادة ، لأنها حدثت فى يده مضمونة ، واذا زالت وهى فى يده ، كان عليه الضمان .

٣٩١- مسألة : اذا غصب جارية حاملاً فاسقطت ، او حايلًا فحملت عنده ، ونقص ذلك من ثمنها ، هل عليه ضمان ذلك ام لا ؟

الجواب : عليه ضمان ما نقص ، لأن ذلك حدث عنده مضموناً ، كما قلناه فى المسألة المتقدمة على هذه المسألة سواء .

٣٩٢- مسألة : اذا غصب جارية تساوى مائة ، وسمنت فصارت تساوى

الفأ، وتعلّمت القرآن، او صنعة، فصارت تساوى الفين، ثم هزلت فعادت الى ما كانت، ما الذى يجب عليه؟

الجواب: الذى يجب على الغاصب، ردها الى مالکها مع الف وتسع مائة، لأن ذلك زيادتان، يضمن كل واحدة منها على الأفراد فاذا اجتمعتا ضمنتا.

٣٩٣- مسألة: اذا غصب جارية سميّة قيمتها لفرط سمنها مائة، فهزلت وحسنت، فصارت تساوى الفأ (١)، ولم ينقص من قيمتها شىء، ما الذى يجب عليه؟

الجواب: الذى يجب عليه ردها الى مالکها على ما هى عليه، ولا يلزمه غير ذلك، لأنه لم ينقص منها شىء له قيمة فيضمن ذلك.

٣٩٤- مسألة: اذا غصب جارية قيمتها الف، فسمنت فعادت الى مائة، ثم هزلت فصارت تساوى الألف، ما الواجب عليه؟

الجواب: الواجب عليه ردها الى مالکها بجاهها، ولا يلزمه غير ذلك، لأنه لم ينقص منها ما له قيمة فيضمنها، كما قلناه فى المسألة المتقدمة.

٣٩٥- مسألة: اذا غصب مملوكاً يساوى مائة، فخصاه فصار يساوى الفين، ما الحكم فيه؟

الجواب: عليه رده الى مالکها، ويرد معه قيمة الخصيتين، لأنه ضمان مقدر.

٣٩٦- مسألة: اذا غصب جارية بكرةً او ثيباً ووطأها، وأنت بولد، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: اذا ووطأها وهما جاهلان بالتحريم، مثل ان يكونا قريبى عهد بالأسلام، او لبعدهما عن ديار الإسلام ويعتقدان الملك بالغصب، فإنه لأحد عليهما لقول النبى (ص): ادروا الحدود بالشبهات (٢) والمهر واجب على الواطى، لأنه وطأ بشبهة، فان كانت بكرةً، كان عليه عشر قيمتها. وان كانت ثيباً، لم

١- وقى نسخة: الفين.

٢- عوالى اللئال ج ٣ ص ٥٤٥ باب الحدود ج ١

يلزمه غير المهر، وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد، لأن المنافع تضمن بالغصب، فاما الولد، فيلحق بنسبه (١) بالواطي، لأنه احبلها بوطاً شبهة، فيكون الولد حراً، واذا وضعته كان عليه ما نقصت بالوضع، لأنها مضمونة باليد الغاصبة، ولأن سبب التقص منه، فلزمه ضمان ذلك، واذا وضعته، كانت عليه قيمته، لأنه كان من حقه ان يكون مملوكاً لسيدها، فاذا حرزناه كانت عليه قيمته ووقت التقويم، يوم يسقط فيه حياً، لأنه الوقت الذي حال بين السيد وبين التصرف فيه، لأنه قبل ذلك لم يملك التصرف فيه.

وان وضعته ميتاً، لم يكن عليه ضمان، لأنه لا يعلم حياً قبل هذا، ولأنه ما حال بينه وبين سيده في وقت التصرف.

وان كانا عاقلين بالتحريم، كان عليها الحد، لأن ذلك منها زناً، فان كانت بكرأ، كان عليه عشر قيمتها وهو ارش البكارة، لأنه اتلف عليه جزءاً، وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد.

وان اكرهها، كان عليه المهر، لأن المكرهه لها المهر عندنا، وان كانت طاويعته، لم يكن لها مهر، لأنها زانية، وان حملت وأت بولد، لم يلحق به التسب، لأنه عاهر، لقول النبي (ص): وللعاهر الحجر (٢)، ولأنها حملت من زناً، واذا وضعت الولد، كان عليه ما نقصت بالولادة، وان وضعته حياً كان مملوكاً مغضوباً في يده مضموناً، وان كان قائماً رده، وان كان تالفاً، كانت عليه قيمته اكثر مما كانت من وقت قيمة الوضع الى وقت التلف (٣)، وان وضعته ميتاً، لم تلزمه قيمته.

وان كانت هي عالة بالتحريم وهو جاهل واکرهها على ذلك، الحكم فيه كما لوكانا جاهلين وقد تقدم ذلك، وان طاويعته فالحكم فيه كالحكم في كونها جاهلين الآ في الحد وسقوطه عنها ولزوم المهر، فان كانت جاهلة وهو عالم، فالحكم فيه كما لوكانا عاقلين الآ في سقوط الحد عنها ولزوم المهر.

١- وفي نسخة: فيلحق بشبهة بالواطي

٢- عوالي اللئالي ج ٢ ص ١٣٢ ح ٣٥٩

٣- وفي نسخة: كانت عليه قيمته اكثر ما كانت قيمته من وقت الوضع الى وقت التلف.

٣٩٧- مسألة: اذا غصب انسان ثوباً، وشقّه نصفين، وتلف احدهما، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا فعل الغاصب ذلك، كان عليه ردّ ما بقى من الثوب، وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمته الى وقت التلف، لأنّه لو اتلف جميعه، كانت قيمته عليه اكثر ما كانت قيمته الى وقت التلف، فان كان الثوب ممّا لا ينقص بالشق، كالثياب الغليظة، ردّ الباقي وقيمة التالف، فان كان الثوب ممّا ينقص بذلك كالدبيق والمسرب وما اشبه ذلك، كان عليه ردّ الباقي وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمته الى وقت الشق وما ينقص بالشق، لأنّ نقصانه بذلك كان بجنأيته عليه، ولذلك يضمن كلا الأمرين.

٣٩٨- مسألة: اذا غصب عصيراً، فصار خمرأ، ثم عاد بعد ذلك خلاً، ما الذى يلزمه؟

الجواب: الذى يلزمه ردّ ذلك، ولا يلزمه غيره، لأنّه عين المال المغصوب.

٣٩٩- مسألة: اذا غصب غيره خفين، قيمتهما عشرة، وتلف احدهما، فصارت قيمة الباقي ثلاثة، ما الذى يجب عليه؟

الجواب: الذى يجب على الغاصب ردّ الخف الباقي الى المالك، ويردّ معه سبعة: منها قيمة التالف خمسة، ومنها اثنان لنقصان التفرقة.

٤٠٠- مسألة: اذا غصب ارضاً لغيره وغرس فيها، ما الذى يجب عليه

من ذلك؟

الجواب: يلزمه نقل ما غرسه فى الأرض منها، وردّها الى مالكها فارغة، لقول النبىّ (ص): ليس لعرق ظالم حق (١)، وتلزمه اجرة مثلها من وقت قبضها الى وقت ردّها الى مالكها، لأنّ المنافع تضمن بالغصب، ويلزمه ما ينقص الأرض بقلع ما ابنته فيها، وتسويتها كما كانت، لأنّ ما يفسده منها بذلك انما فسد بجنأيته.

- ٤٠١- مسألة: اذا غصب جارية وهلك في يده، واختلف هو ومالكها في قيمتها، وقال سيدها: مائة، وقال الغاصب: خمسون، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: القول في ذلك، قول الغاصب مع يمينه، لأن الأصل براءة النعمة، ولقول النبي (ص): البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه (١)، والغاصب منكّر، والقول قوله مع يمينه، وعلى سيدها البيّنة، لما ذكرناه.
- ٤٠٢- مسألة: اذا غصب غيره شيئاً واختلفا، فقال المالك: غصبتى عبداً او جارية، وقال الغاصب: بل غصبتك ثوباً، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: القول، قول الغاصب مع يمينه، لمثل ما قدّمناه قبل هذه المسألة، ولأنّ الغاصب معترف بما لا يدّعيه المدعى، وهو الثوب، وهو ينكر ما ادّعى عليه به من العبد او الجارية، فالقول قوله، كما ذكرناه، وعلى المدعى، البيّنة على ما يدّعيه من العبد او الجارية.
- ٤٠٣- مسألة: اذا غصب غيره جاريةً وهلك في يده، واختلف هو ومالكها، فقال الغاصب: كانت جنماً او برصاء، وقال المالك: بل كانت سليمة من العيوب، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: القول في ذلك، قول المالك مع يمينه، لأنّ الأصل السلامة، والغاصب مدّع لخلاف الظاهر، فعليه البيّنة.
- ٤٠٤- مسألة: المسألة بعينها، اذا اختلفا فيها، فقال المالك: كانت تقرأ القرآن، او كانت صانعة، وانكر الغاصب ذلك، ما الحكم فيه.
الجواب: القول قول الغاصب مع يمينه، لأنّ الأصل، ان لا قراءة ولا صناعة، وعلى مالكها البيّنة، لأنّه مدّع لذلك.
- ٤٠٥- مسألة: اذا غصب غيره مالاً «بطرايلس الشام» واجتمع به في «مكة»، هل تجوز له مطالبته به ام لا؟
الجواب: اذا كان هذا المال ممّا لا مؤنة في نقله، كما تدنانير والدراهم، فإنّه لا مؤنة بمجرى العادة في نقلها، كانت له مطالبته بالمال، وان كان ممّا في

نقله مؤنة، وله مثل كالحبوب والأدهان، وكانت القيمتان في البلدين سواء، كانت له مطالبته بذلك بالثقل، لأنّه لا مَضْرَة عليه في ذلك، وإن كانت القيمتان مختلفتين، فالحكم فيما له مثل وفيما لا مثل له سواء. فللمغصوب منه اما ان يأخذ من الغاصب «بمكّة» قيمته «بطرابلس» وأما ان يترك ذلك حتّى يستوفيه منه «بطرابلس» من الغاصب، لأنّ في النقل مؤنة والقيمة مختلفة، وليست له المطالبة بالفضل.

٤٠٦- مسألة: اذا غصب من غيره ثوباً وزعفراناً، وصبغ الثوب بذلك

الزعفران، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا فعل الغاصب ذلك، كان المغصوب منه مخيراً، بين ان يأخذه كذلك، وبين ان يعتبر فيه التقويم، وان اراد اخذه على ما هو عليه، كان له ذلك، لأنّه رضى به، نقص او لم ينقص، فان اعتبر التقويم، فقوم، فلم يزد ولم ينقص، مثل ان تكون قيمة الثوب عشرة، وقيمة الزعفران عشرة، وكان الثوب بعد الصبغ يساوى عشرين، لم يكن للمغصوب منه شىء غير ذلك، وان نقص فصار ذلك مثلاً يساوى خمسة عشر، فعليه ضمان ما ينقص، لأنّه نقص بفعله. وان زاد فصارت قيمته ثلاثين، كانت الزيادة للمالك، وليس للغاصب منها شىء، لأنّها آثار افعاله لا اعيان امواله.

٤٠٧- مسألة: اذا غصب غيره عسلاً وشيرجاً (١)، او سمناً ودقيقاً،

وعقد ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: القول في هذه المسألة، كالقول في المتقدمة لها سواء.

٤٠٨- مسألة: اذا غصب غيره نقرة فضربها دراهم، او حنطة فطحنها، ما

الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا فعل الغاصب ذلك، كان عليه ردّ ذلك الى المالك، لأنّها عين ما له، ولا يلزمه ردّ ما نقص.

٤٠٩- مسألة: اذا غصب غيره خشبة، فنشرها الواحاً، ما الذى يجب

عليه في ذلك ؟

الجواب : اذا فعل ذلك ، كان عليه ردّ الألواح الى المالك ، لأنّها عين ماله، وان نقصت قيمة الخشب بذلك ، كان عليه ارش النقص، وان لم ينقص لم يكن عليه شيء، واذا زادت القيمة كانت للمالك .

٤١٠- مسألة : اذا غصب من غيره شاة، وامر غيره بنجها، فنجها، هل له مطالبة الأمر بها، او الذابح، او بها جميعاً؟

الجواب : ان شاء مالك الشاة أخذها مذبوحةً، كان له ذلك (١)، وله ما بين قيمتها حيّة ومذبوحة، ويطالب بذلك من شاء منها، وان طالب الغاصب، كان له ذلك ، لأنّه سبب الذبح، وان طالب الذابح، كان ذلك ايضاً له، لأنّه باشر الذبح بنفسه، وان طالب الغاصب، لم يكن له رجوع على الذابح بشيء، لأنّ الذابح انما نجحها له، وان طالب الذابح، كانت للذابح مطالبة الغاصب بذلك ، لأنّه ناب في ذلك عنه، وكانت يده يدنيابة عنه في ذلك .

٤١١- مسألة : اذا غصب غيره طعاماً، واطعمه غيره، ما الحكم فيه؟

الجواب : اذا كان الأكل له مالكة، وهو عالم به، برأت ذمة الغاصب منه، وان كان الأكل له غير مالكة، كان للمالك ان يضمن من شاء منها، وان ضمن الغاصب، كان له ذلك ، لأنّه حال بينه وبين ماله، وان طالب الأكل، كان له ذلك ، لأنّه اكل مال غيره بغير حق، ولأنّه ايضاً قبضه من يدضامنة.

٤١٢- مسألة : اذا غصب غيره حطباً، وقال له المفصوب منه: اسجربه

التنور (٢)، واخبر الخبز به، هل يزول الضمان عن الغاصب له ام لا؟

الجواب : ضمان ذلك لازم له، ولا يزول الضمان عنه بلاخلاف.

٤١٣- مسألة : اذا فتح انسان مراح الغنم (٣) فخرجت منه ودخلت

زرعاً فافسدته، هل ضمان الزرع على الذى فتح المراح، او على مالك الغنم؟

الجواب : ضمان ذلك على فاتح المراح بلاخلاف.

١- وفي نسخة: ان شاء مالك الشاة اخذها مذبوحةً، اخذها وكان له ذلك .

٢- اسجر التنور: اوقده.

٣- المراح بالضم: مأوى الغنم والبقر والأبل، من الراحة.

٤١٤- مسألة : اذا حلّ راوية، او رأس زق (١) فانهرق ما فيه، ما الحكم

في ذلك ؟

الجواب : اذا كان الّذى في الراوية اوفى الزّرق مائعاً كالدهن والخّل وما اشبه ذلك ، وكان خروجه بحلّه، مثل ان يكون قد القى على الأرض، وليس يمسكه غير الشّد، كان عليه الضمان بغير خلاف، لأنّه خرج بفعله، وان جرى بعد الحلّ بسبب كان منه، مثل ان يكون مشتدّاً (٢) معتدلاً، فلما حلّ جرى بعضه، فحَفَفَ هذا الجانب وثقل جانب الآخر، فوقع واندفق، او نزل ما جرى الى تحته، فلانت الأرض (٣)، ومال الزّرق فوقع، فاندفق ما فيه، كان عليه الضمان ايضاً، لأنّه بسببه.

وان اندفق بعد حلّه بفعل، حدث، مثل ان يكون مشتدّاً فحلّه، فقي كذلك محلّولاً على ما كان عليه، وحدث ما حرّكه، من زلزلة او ريح، فوقع فاندفق، فان السّبب يسقط حكمه، لأنّه قد حصلت مباشرة وسبب غير ملج (٤)، فسقط حكم ذلك بغير خلاف.

وان كان ما فيه جامداً، كالعسل والسمن والدقيق، وكان الزّرق او الراوية على صفة، لو كان ما فيه مائعاً لم يخرج وبقي بحاله، فذاب ما فيه واندفق بسبب آخر، لم يكن عليه ضمان، وان كان على صفة لو كان ما فيه مائعاً خرج ثم ذاب بحرارة الشمس، وخرج، كان عليه الضمان، لأنّ خروجه بسبب كان منه، لأنّه حلّ الزّرق او الراوية، ولم يحدث بعد الحل مباشرة من غيره، وأنما ذاب بحرارة الشمس، واذا لم يحدث فعل بعد حلّه، كان خروجه بسبب فعله.

٤١٥- مسألة : اذا ادخلت شاة رأسها في قدر باقلائي، ولم يمكن اخراجها

منه، هل يقطع رأسها ام لا؟

الجواب : اذا كانت يد صاحب هذه الشاة عليها، ذبحت ولم يكسر القدر،

١- الزاوية: هي المزايدة من جلد فيها الماء وكذا الزّرق، مع تفاوت بينها.

٢- في بعض النسخ: مستنداً وكذا فيها يأتي.

٣- لان: ضد غلظ

٤- مخفف ملجئ، والسبب الملجئ ما يترتب عليه السبب لأهالة.

لأنّ التفريط في ذلك من صاحبها، ويجرى ذلك مجرى مباشرته هو لادخال رأسها في القدر في أنّه يجب ما ذكرناه، لأنّ التفريط منه. وإن لم تكن يده عليها، وكان الباقلائي مفراطاً، مثل ان وضع القدر في الطريق، فإنّ القدر يكسر، ولا ضمان على صاحب الشاة في كسره، لأنّ التفريط من جهته.

وإن لم يكن واحد منها مفراطاً، مثل ان تكون الشاة سائرة لنفسها في الطريق، وقد ترك الباقلائي القدر في ملكه، ومّرت الشاة بالقدر، فادخلت رأسها فيه، فإنّ القدر يكسر، والضمنان على صاحب الشاة، لأنّه كسر لأستصلاح ما له (١).

٤١٦- مسألة: اذا كان للأنسان فصيل، فدخل داراً، وبقى فيها حتّى كبر، وصار لا يمكن خروجه من باب هذه الدار الآ بهدمه، ما الحكم فيه؟
الجواب: ان كان التفريط في ذلك من صاحب الدار مثل ان غصبه، وادخله داره، وبقى فيها حتّى صار كبيراً، وجب هدم الباب واخراجه (٢)، وكان ضمان الهدم على صاحب الدار، لأنّ التفريط من جهته. وإن كان التفريط من صاحب الفصيل، مثل ان يكون هو ادخله فيها، فضمنان هدم الباب عليه، لأنّ التفريط منه، ولأنّ هدم الباب لمصلحة ملكه.
وإن لم يكن واحد منها مفراطاً، كان الضمان في هدم الباب على صاحب الفصيل، لأنّ هدمه يكون لمصلحة ملكه.

٤١٧- مسألة: اذا حصل في محبرة (٣) انسان دينار لغيره، ولم يمكن اخراجه الآ بكسرها، ما الحكم فيه؟
الجواب: جواب هذه المسألة، كالجواب عما تقتلها، في التفريط وغيره سواء.

٤١٨- مسألة: اذا دخل سارق حرزاً، فذبح به شاة، قيمتها دينار (٤)،

١- وفي نسخة: شاته.

٢- وفي نسخة: لأخراجه.

٣- المحبرة: موضع الحبر الذي يكتب به.

٤- وفي نسخة: دراهم.

فلما ذبحها صارت تساوى درهمين، ثم اخرجها، ما حكمه فى القطع وغيره؟
الجواب: اذا اخرجها وهى تساوى درهمين، لم يكن عليه قطع، لأن القطع، أنها يجب باخراج نصاب، او قيمة ذلك، وهذا أخرَجَ (١) ما قيمته اقل من النصاب، فلا قطع عليه، واما الباقي ففى ذمته، ولا تقطع ايضاً بما يكون فى ذمته.

٤١٩- مسألة: اذا غضب فحلاً من الضأن، فانزاه (٢) على شاة لنفسه، ما الحكم فى الولد، وفى نقص الفحل ان لحقه نقص بذلك، وهل يستحق على ذلك اجرة ام لا؟

الجواب: اذا فعل الغاصب ذلك، كان الولد لصاحب الشاة، لأن الولد يتبع الأم، فاما نقص الفحل ان لحقه نقص من الضراب، فضمان ذلك على الغاصب، لأنه حدث بتعديته، فاما الأجرة، فساقطة، لأن النبى (ص) نهى عن كسب الفحل (٣).

٤٢٠- مسألة: اذا غضب شاة، فانزى عليها فحلاً لنفسه، واتت بوليد، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: اذا فعل ذلك، كان الولد لصاحب الشاة، على ما قلناه قبل هذه المسألة. وان كان الفحل قد لحقه بالضراب نقص، لم يكن على مالك الشاة من ذلك شيء، لأنه حدث بتعدى نفسه (٤)، وما كان كذلك فلا يصح ان يرجع به على غيره.

٤٢١- مسألة: اذا ادعى انسان داراً فى يد غيره، فاعترف ذلك الغير له بدار مبهمه ولم يعيّن، ومات قبل ان يعيّن، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: اذا ادعى ذلك، واعترف له المدعى عليه بدار مبهمه، ومات قبل ان يعيّن، قيل لو ارثه: بين انت الدار، فاذا امتنع ولم يبين، قيل للمدعى:

١- وفى نسخة: اخراج ما

٢- نرى الفحل على الأنثى: وثب عليها وركبها.

٣- الوسائل ج ١٢ ص ٧٧- ب ١٢- ابواب ما يكتب به ح ٣: نهى رسول الله (ص) عن عيب الفحل.

٤- وفى نسخة: بتعديته صاحبه.

بَيِّنَ انتِ الدَّارَ، فَان عَيِّنِ دَاراً، وَقَالَ: هَذِهِ هِيَ الَّتِي ادَّعَيْتَهَا، وَهِيَ الَّتِي أَقْرَأَ بِهَا الْمُتَوَفَّى. سَأَلَ الْوَارِثَ عَنْ ذَلِكَ، فَان صَدَّقَهُ، سَلِمَتِ الدَّارُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَصَدِّقْهُ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْوَارِثِ مَعَ يَمِينِهِ، فَإِذَا حَلَفَ سَقَطَ تَعْيِينُ الْمَدْعَى فِي الدَّارِ الَّتِي عَيَّنَهَا، وَقِيلَ لِلْوَارِثِ: إِنْ أَنْتِ بَيَّنْتَ الدَّارَ الَّتِي أَقْرَأَ بِهَا أَبُوكَ، وَالْأَحْبَسْتُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ذَلِكَ.

٤٢٢- مسألة: إِذَا غَضِبَ غَيْرُهُ مَمْلُوكاً، ثُمَّ أَعَادَ إِلَى مَالِكِهِ وَهُوَ عَوْرٌ، وَاخْتَلَفَا، فَقَالَ مَالِكُ الْعَبْدِ: أَصِيبْتُ عَيْنُهُ عِنْدَكَ. وَقَالَ الْغَاصِبُ: بَلْ عِنْدَكَ. وَكَانَ الْعَبْدُ حَيّاً، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

الجواب: إِذَا اخْتَلَفَا كَذَلِكَ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ، لِأَنَّهُ غَارِمٌ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتاً وَقَدْ دُفِنَ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ سَيِّدِهِ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَوْرٌ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ، الْأَصْلُ السَّلَامَةُ، حَتَّى يَعْرِفَ عَيْبٌ، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ سَيِّدِهِ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَيّاً، لِأَنَّ الْعَوْرَ حَاصِلٌ مَشَاهِدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ (١) حَتَّى يَعْرِفَ حَدُوثَهُ عِنْدَ الْغَاصِبِ.

٤٢٣- مسألة: إِذَا غَضِبَ غَيْرُهُ مَمْلُوكاً وَمَاتَ الْمَمْلُوكُ، ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْغَاصِبُ: رَدَدْتُهُ حَيّاً وَمَاتَ فِي يَدِكَ. وَقَالَ سَيِّدُهُ لِلْغَاصِبِ: بَلْ مَاتَ فِي يَدِكَ. وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَيِّنَةً، وَتَقَابَلَتِ الْبَيِّنَتَانِ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

الجواب: إِذَا تَقَابَلَتِ الْبَيِّنَتَانِ سَقَطَتَا وَبَقِيَ تَا عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ بَقَاءُ الْمَمْلُوكِ عِنْدَهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ رَدَّهُ إِلَى مَا لَكَهُ.

٤٢٤- مسألة: إِذَا غَضِبَ غَيْرُهُ عَبْدٌ قِيمَتُهُ الْف، فَزَادَ فِي يَدِهِ، فَصَارَ يَسَاوِي الْفَيْنَ، ثُمَّ قَتَلَهُ إِنْسَانٌ آخَرَ، وَهُوَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، هَلْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ الرَّجُوعُ بِالْأَلْفَيْنِ - الَّذِينَ هُمَا قِيمَةُ الْعَبْدِ - عَلَى الْغَاصِبِ، أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ، أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا؟

الجواب: لِلْسَيِّدِ الرَّجُوعُ بِقِيمَةِ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهَا، فَان رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ، رَجَعَ الْغَاصِبُ عَلَى الْقَاتِلِ، لِأَنَّ الضَّمَانَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَيْضاً.

- ٤٢٥— مسألة: اذا غصب غيره عبداً امرد، فنبتت لحيته، فنقص ثمنه، او كان رجلاً شاباً فايضت لحيته، او جارية ناهداً (١) فسقطت ثدياها، هل عليه ضمان ما نقص من ذلك ام لا؟
- الجواب: عليه ضمان ذلك، لأنه نقصانٌ حصل في يده، وايضاً فإن بالتزام ذلك تبرأ ذمته بيقين، فالأحتياط يقتضى الزامه ذلك.
- ٤٢٦— مسألة: اذا غصب لثلاثة رجال ثلاثة اجناس: عسل وشيرج ودقيق، وطبخ الجميع خبيصاً (٢)، ما الحكم في ذلك؟
- الجواب: اذا فعل ذلك، وجب ان يقوم كل واحدٍ من هذه الأجناس، ويبيع ويدفع ثمنه الى صاحبه، فان اراد الكل ذلك، اخذ كل واحدٍ منهم من هذا الخبيص بقيمة ماله.

١— نهدت الجارية: ارتفع وكعب ثدياها.

٢— الخبيص: الطعام المعروف.

باب مسائل تتعلق بالشفعة :

٤٢٧- مسألة : اذا كانت الشفعة (١) قد وجبت للشفيع، ولم يعلم بها حتى تقايلا، هل للشفيع ابطال الأقالة، ورد المبيع الى المشتري، واخذ ذلك بالشفعة ام لا؟

الجواب : للشفيع ذلك لأن حق الشفعة، ثبت على وجه لا يملك المتعاقدان اسقاطه.

٤٢٨- مسألة : اذا باع احد الشريكين شقصا له (٢) بشرط الخيار، وعلم الشفيع بذلك ، ثم باع نصيبه بعد العلم بما ذكرناه، هل تبطل شفيعته ام لا؟

الجواب : اذا كان كذلك ، فشفعة المذكورة تسقط هاهنا، لأنه انما استحقها بالملك ، واذا كان الملك الذى استحقها به قد زال بعد العلم بالبيع المذكور، لم تكن له شفعة.

٤٢٩- مسألة : اذا ادعى البائع البيع، وانكر المشتري وحلف، هل تثبت للشفيع شفعة ام لا؟

الجواب : الشفعة ثابتة هاهنا، وللشفيع اخذها من البائع، لأن البائع معترف بحقيقتين : الواحد منها عليه، وهو حق الشفعة، والاخر على المشتري، فلا يقبل قوله على المشتري، لأن الحق له. وقبلنا قوله للشفيع، لأنه حق عليه.

١- وفي نسخة: التلعة.

٢- الشقص: النصيب في العين المشتركة من كل شيء. مجمع البحرين.

٤٣٠- مسألة: اذا كان الشفيع وكيلًا في البيع للبائع، ووكيلًا في الشراء للمشتري، هل تسقط شفيعته لذلك ام لا؟

الجواب: لا تسقط شفيعته لكونه وكيلًا في ذلك، لأنه لا مانع من وكالته لهما، ولا دليل في الشرع يدل على سقوط حقه من الشفعة بذلك.

٤٣١- مسألة: اذا اشترى شقصا فيه عيب ولم يعلم به، وقبضه الشفيع منه بالشفعة، وهو عالم بالعيب، هل للمشتري رده على البائع بالعيب، او مطالبته بالأرض ام لا؟

الجواب: ليس للمشتري شيء من ذلك، بعد قبض الشفيع للشقص بالشفعة، لأنه قد خرج عن ملكه، وليس للشفيع الرد، لأنه دخل على العلم بالعيب.

٤٣٢- مسألة: اذا اشترى شقصا، وقبض منه بالشفعة، فظهر بعد ذلك، أنّ الدنانير التي دفعها المشتري الى البائع ثمنًا للشقص، ليست للمشتري، بل هي لغيره، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في هذه المسألة، فليس يخلو الشراء من ان يكون بضمن معين، او بضمن في الذمة، فان كان بضمن معين، مثل ان يقول المشتري للبائع: بعني بهذه الدنانير، فالشراء لا يصح، لأن الأثمان عندنا كالتياب في أنها تتعين بالعقد، واذا كان الشراء لا يصح، بطلت الشفعة، لأن الشفيع انما يملك من المشتري ما يملك بعد صحة العقد ولم يملكها هنا شيئاً، لأن البيع لم يصح.

وان كان الشراء بضمن في ذمة المشتري، فهو والشفعة صحيحان ماضيان، ويأخذ المستحق الثمن، ويطالب البائع المشتري بالثمن، لأن الثمن في ذمته، فاذا دفع اليه ما لا يملكه، لم تبرأ ذمته، وكان البائع يطالبه بالثمن.

٤٣٣- مسألة: اذا اسقط البائع عن المشتري بعض الثمن، وانحط ذلك عنه، هل ينحط عن الشفيع ام لا؟

الجواب: اذا اسقط البايع عن المشتري ذلك (١)، لا يخلو من ان يكون قبل لزوم العقد، او بعده، فان كان قبل لزومه، مثل ان حظه عنه في مدة خيار المجلس او الشرط، كان ذلك خطأ من حق المشتري والشفيع، لأن الشفيع يأخذ الشقص (٢) بالثمن الذي استقر عليه العقد، وهذا هو الذي استقر العقد عليه.

وان كان هذا الخطأ، بعد انقضاء مدة الخيار ولزوم العقد وثبوته، لم يلحق بالعقد ويكون هبة مجدة من البايع للمشتري، ولا فرق في ذلك، بين حظ بعض الثمن او جميعه، ولا ينحط من الشفيع.

٤٣٤- مسألة: اذا اختلف شريكان في دار، ويدهما عليها، فقال الواحد منها للآخر: ملكى فيها قديم، وانت مبتاع لما في يدك الآن منها، وأنا استحقه عليك بالشفعة، وانكر الآخر، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا انكر هذا الخصم ما ادعى عليه به، كان القول، قوله مع يمينه، ولا يستحلف الآ على أنه لا يستحق ذلك عليه بالشفعة، ولا يستحلف على أنه ما ابتاعه، لأنه يمكن ان يكون اشتراه، فقد سقطت الشفعة بعد ذلك بعقد او غير عقيد، فلا يجب ان يستحلف الآ على ما ذكرناه.

ولواجاب، بأن قال: ما اشتريته، لم يحلف الآ على ما قدمناه، ولا يحلف على أنه ما اشتراه (٣).

٤٣٥- مسألة: اذا قبض الشفيع الشقص بالف، وثبتت للبايع بينة بان المشتري اشتراه منه بالفين. وقبضها منه، هل للمشتري الرجوع على الشفيع بالألف الآخر، ام لا؟

الجواب: ليس للمشتري الرجوع على الشفيع بشيء، لأنه اما ان يقول: اتنى اشتريتها بالف والأمر على ما قلت، او يقول: نسيت اتنى ابتعتها بالفين. فان قال بالأول، لم يكن له الرجوع عليه، لأنه يقول: البايع ظلمنى بالف، ولا ارجع بذلك على الغير. وان قال: ما اشتريت الآ بالفين الا اتنى نسيت، فاخبرت باتنى

١- وفي نسخة: اسقاط البايع.

٢- وفي نسخة: يأخذ من حق الشقص.

٣- وفي نسخة: ولا يحلف الآ على ما اشتراه.

اشترت بالف، لم يقبل ذلك منه، لأنه يدعى على غيره، كما إذا أقر بالفين، ثم قال: ما كان له على الآ الف وأنا نسيت فقلت: الفين، لم يقبل قوله على المقر له، لأنه يريد اسقاط حق غيره بهذا القول، فلا يقبل منه ذلك .

٤٣٦- مسألة: إذا كات الدار لأثنين، ويدكّل واحد منها على نصفها، فادعى انسان آخر على احدهما بما هو في يده، وقال: النصف الذى فى يدك ، لى فصالحت عليه بالف، هل تجب الشفعة للآخر ام لا؟

الجواب: لا تثبت عندنا هاها شفعة، لأنّ الصلح، عندنا ليس ببيع، ومن يقول: انه بيع يجوز ذلك (١)، ولا غرض لنا فى ذكر مذهب المخالف.

٤٣٧- مسألة: إذا اشترى انسان شقصا، ووجد به عيباً واراد رده على البايع، هل للشفيع منعه من ذلك ، ام لا؟

الجواب: اذا كان كذلك ، فللشفيع منع المشتري من الردّ بالعيب، لأن حق الشفيع اسبق، لأنه وجب بالعقد، وحق الردّ بالعيب بعده، لأنه وجب فى وقت العلم بالعيب، فان لم يعلم الشفيع بذلك حتى رده المشتري بالعيب، كان له ابطال الردّ، والمنع من الفسخ، لأنه تصرف فى ابطال الشفعة، كما قدمناه، واذا تقايلا، ثم علم بالعيب، انّ له ابطال الأقالة، فردّه الى المشتري.

٤٣٨- مسألة: اذا كانت الدارين شريكين، فقال الشفيع للمشتري: اشتر نصيب شريكى، فقد نزلت عن الشفعة وتركتها لك . ثم اشترى المشتري ذلك على هذا الشرط، هل تسقط شفعة الشفيع بذلك ام لا؟

الجواب: لا تسقط شفعة الشفيع بذلك ، وله المطالبة بها، لأنه انما يستحق الشفعة بعد العقد، فاذا عفا قبل ذلك لم يصح، لأنه يكون قد عفا عما لم يجب له، ولا يملكه، فلا يسقط حقه حين وجوبه بذلك .

٤٣٩- مسألة: الدار اذا كان نصفها طلقاً، ونصفها وقفاً، فباع مالك الطلق ذلك ، هل لأهل الوقف، الشفعة فى ذلك ام لا؟

الجواب: لَيْسَتْ لأهل الوقف فى هذا المبيع شفعة بلا خلاف.

٤٤٠- مسألة: اذا كان ثمن الشقص خمسين، فاشتراه بمأة، ثم اعطى البايع بدل المائة ما قيمته خمسون، وباعه اتياء بمأة، هل تثبت للشفيع بذلك شفعة ام لا؟

الجواب: لا تثبت هاهنا للشفيع شفعة، لأنه انما يأخذ بثمن الشقص لا يبدل منه (١).

٤٤١- مسألة: اذا كان الثمن جزافاً مشاراً اليه، وحلف المشتري أنه لا يعلم مبلغه، هل تصح الشفعة بذلك ام لا؟

الجواب: لا تثبت الشفعة هاهنا، لأن الثمن شيء لا يعلم مبلغه، وليس يمكن اخذ الشفعة بشيء مجهول.

٤٤٢- مسألة: اذا اشترى انسان من غيره شقصاً، من ارض او دار بمملوك، وقبض الشقص، ولم يسلم المملوك [هل للشفيع ان يأخذه منه بقيمة او بغير قيمة] (٢) كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: الحكم في ذلك، ان للشفيع الأخذ بقيمة المملوك، فان قبضه ثم هلك المملوك في يده، بطل البيع، ولم تبطل الشفعة في الشقص، ولزمت البايع قيمة الشقص وقت قبضه، ووجبت على الشفيع قيمة المملوك في الوقت الذي كان فيه بيعه، لأن ثمن الشقص اذا لم يكن له مثل، وجبت القيمة فيه في وقت البيع.

١- وفي نسخة: لا يبدل ثمنه.

٢- ما بين المعقوفتين موجود في النسخة الرضوية.

باب مسائل تتعلق بالمضاربة :

- ٤٤٣- مسألة : اذا دفع انسان الى حائك (١) غزلاً، فقال له: انسج ثوباً او إزاراً على ان يكون الفضل بيننا، هل يكون ذلك مضاربة صحيحة ام لا؟
الجواب : لا يكون ذلك مضاربة صحيحةً، لأن المضاربة لا تكون الا بالأثمان التي هي الدنانير والدرهم، ويختلط المالان. وانما قلنا هذا، لأنه لأخلاف في أنّ ما ذكرناه مضاربة صحيحة، وليس كذلك ما يخالفه، واذا دفع هذا الإنسان الى الحائك ما تضمنت هذه المسألة ذكره، كانت له اجرة مثله على ما عمله، ويكون الثوب او الإزار لصاحب الغزل، لأنه عين ما له.
- ٤٤٤- مسألة : اذا دفع الى غيره ثوباً، وقال له: بعه، فاذا قبضت ثمنه، فقد قارضتك عليه، هل يكون قراضاً صحيحاً ام لا؟
الجواب : لا يكون ذلك قراضاً صحيحاً، لأنه بمال مجهول، وانما قلنا ذلك ، لأنه لا يعرف كم قيمته في وقت العقد.
- ٤٤٥- مسألة : اذا دفع «زيد» الى «عمرو» الفين منفردين، فقال: احدهما قراض على ان يكون الربح من هذا الألف لي، وربح الآخر لك ، هل يكون ذلك قراضاً صحيحاً ام لا؟
الجواب : هذا قراض غير صحيح، لأن من حق القراض الصحيح، ان

يكون ربح كل جزء من المال بينهما، وليس هذا كذلك .

٤٤٦- مسألة : اذا خلط الفين وقال: ما رزق الله من فضل، كان لى

ربح الألف، ولك ربح الألف، فهل يكون ذلك ، صحيحاً ام لا؟

الجواب : هذا صحيح، لأنه يكون قد شرط له نصف الربح، لأن الألف

الذى شرط ربحه غير متميز، وأما يبطل، لو كان متميزاً، وليس كذلك .

٤٤٧- مسألة : اذا قارض العامل غيره، باذن صاحب المال، وشرط هذا

العامل على العامل الثانى، ان يكون الربح بينهم اثلاثاً: ثلث له، ولصاحب المال

الثلث، وللعامل الثانى الثلث، هل يصح هذا الشرط ام لا؟

الجواب : اذا اذن صاحب المال للعامل ان يقارض غيره، كان ذلك

جائزاً، ويكون وكيلاً له فى عقد ذلك مع العامل الثانى، ولا يكون له فى الربح

شئاً، بل يكون لصاحب المال وللعامل الثانى، فاما اذا اشترط الشرط المذكور فى

المسألة، لم يصح، وكان ذلك قراضاً فاسداً، لأن العامل الأول، شرط لنفسه من

الربح قسماً بغير زيادة مال ولا عمل، والربح فى القراض، لا يستحق الآجال او

عمل، وليس للعامل الأول واحد منها، فيصير جميع الربح بصاحب المال، وللعامل

الثانى اجرة مثله، لأنه عمل فى قراض فاسد، ولا يكون للعامل الأول شئاً، لأنه

لا عمل له فى ذلك .

٤٤٨- مسألة : اذا دفع الى غيره مالاً، وقال له: خذ هذا قراضاً على ان

ما يرزق الله تعالى من ربح، كان لك منه ما يشترطه «زيّد» لعامله، هل يصح

ذلك ام لا؟

الجواب : هذا يصح اذا كان هذان المتقارضان يعلمان مبلغ ما شرطه

«زيّد» لعامله، فاما اذا كان لايعلمان ذلك، فهو فاسد، لأنه لا يصح حتى يكون

نصيب كل واحد منها من الربح معلوماً عندهما.

٤٤٩- مسألة : اذا قال له: خذ هذا المال قراضاً، على ان يكون لك من

الربح ثلث منه وثلثا ما بقى، والباقى لى، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : هذا صحيح، لأن صاحب المال، اذا شرط ما ذكرناه، كان قد

شرط للعامل سبعة أوسع الربح، وشرط لنفسه تسعين، لأن أقل ما له ثلث وثلثا ما بقي من غير كسر، تسعة، فيكون للعامل الثلث منها، وهو ثلاثة، وتبقى ستة، له أيضاً ثلثاها: أربعة، فتصير سبعةً ويبقى تسعان لصاحب المال.

٤٥٠- مسألة: إذا دفع إليه الفأ للقراض بالتصف، فقال العامل: ربحت الفأ، ثم ادعى بعد هذا أنه غلط، أو خسر، أو تلف المال، ما الحكم فيه؟
الجواب: إذا اعترف بالربح، لزمه ما أقربه من ذلك، ولم يقبل رجوعه، لأنه إذا اعترف بربح، فقد اعترف بخمس مائة للغير، وحق الأدمى إذا ثبت بالأقرار، فلا يسقط بالرجوع، كسائر الأقرارات، فأمّا قوله: خسرت أو تلف المال، فإنه إذا ادعى ذلك، كان القول قوله مع يمينه بالرجوع، لأنه بادعائه ذلك لم يكذب نفسه، ولا يرجع في اقرار أقربه، وإنما أخبر بتلف الأمانة في يده، وكان القول قوله، كما قدمناه.

٤٥١- مسألة: إذا ابتاع العامل - مسلماً كان أو ذمياً - بالقراض خيراً أو خنزيراً، هل يصح ذلك أم لا؟

الجواب: لا يصح هذا الأبتياح من العامل، مسلماً كان أو ذمياً، لأنه ابتاع بالمال ما ليس بمال، كما لو ابتاع الدم أو الميتة، أو غير ذلك من المحرمات.
٤٥٢- مسألة: المسألة المتقدمة بعينها، إذا كان الأبتياح المذكور باطلاً، وانقد العامل الثمن، هل يكون عليه ضمان ذلك أم لا؟

الجواب: إذا انقد العامل ثمن ذلك، كان ضامناً له، لأن ابتياعه باطل، فلا يجوز له دفع الثمن بغير حق، وإذا فعل ذلك، كان متعدياً ولزمه الضمان، كما قدمناه.

٤٥٣- مسألة: إذا دفع إليه الفأ للقراض، وقال له: الربح في هذا المال بيننا، هل يصح ذلك أولاً يصح؟ لأن قوله: الربح بيننا، مجهول.
الجواب: هذا صحيح، ولا يكون ذلك مجهولاً، لأنه إذا قال له: الربح بيننا، فقد تساوى في إضافة الربح اليها، وذلك يفيد أنه نصفان، لكل واحد منها

التصف، ويجرى هذا مجرى قوله اذا قال: الدار الفلانية بنى وبين «زيد» في أنه يفيد ان لكل واحد منها التصف منها.

٤٥٤- مسألة: اذا احضر صاحب المال مائة دينار ومائة درهم، او الف درهم ومائة ثوب. وقال لغيره: خذ ايها شأت قراضاً بالتصف، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأنه ليس فيه تعيين لرأس المال، وتعين ذلك، شرط في صحة القراض، وهذا يجرى في الفساد، مجرى قوله في البيع اذا قال: بعثك هذا المملوك، او ما يجرى مجراه، باحد هذين الجنسين.

٤٥٥- مسألة: اذا ابتاع العامل ابنه او اباه بمال القراض، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا ابتاع العامل ابنه او اباه بمال القراض، انعتق منه بمقدار نصيبه من الربح، ان كان للمال ربح، واستسعى المعتق بطلبه الباقي منه لصاحب المال، وينفسخ القراض. هذا ان كان العامل معسراً، فان كان موسراً قوم عليه الباقي لصاحب المال، فان لم يكن للمال ربح، لم يصح ابتياعه، وعلى هذا اجماع الطائفة.

باب مسائل تتعلق بالمساقاة :

٤٥٦- مسألة : اذا ساق انسان غيره بالتصف، واشترط عمل صاحب المال مع المساق، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : هذه المساقاة عندنا باطلة، لأنها موضوعة على ان المال من صاحب المال، ومن العامل العمل، فاذا شرط العامل على صاحب المال العمل معه، كان ذلك باطلاً.

٤٥٧- مسألة : اذا ساق غيره مساقاة صحيحة، ثم هرب العامل، هل تبطل المساقاة ام لا؟

الجواب : اذا هرب هذا العامل، لم تبطل المساقاة، لأنها عقد لازم، وكلما كان عقداً لازماً كالأجارات والبيوع كلها، فإنها لا تبطل بالهرب.

٤٥٨- مسألة : اذا ساقاه على أنه ان سقى بماء السماء او بسيح (١)، كان له الثلث، وان سقى بالقرب والنواضح (٢) كان له التصف، هل تصح هذه المساقاة ام لا؟

الجواب : هذه المساقاة باطلة، لأن هذا العمل مجهول. غير معين، وايضاً فان نصيبه من الثمرة سهم غير معين، لأنه ما قطع عليه، والثمره هاهنا، كلها لمالك النخل، وللعامل اجرة مثله، لأنه لم يسلم له ما شرط له.

١- السح: الماء الجارى. مجمع البحرين.

٢- الناضح: البعير او الثور او الخمار الذى يسقى عليه الماء. وجمعه النواضح لسان العرب.

٤٥٩- مسألة: اذا ساقاه على ودى وهو صغار التخل على انه اذا اكبر وحمل، كان له نصفها ونصف الثمرة، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب: هذه المساقاة باطلة، لأن موضوع المساقاة على اشتراك صاحب المال والعامل في الفائدة، لأعلى ان يشتركا في الأصول، فاذا شرط الاشتراك في الأصول، بطل ذلك .

٤٦٠- مسألة: اذا كان صاحب المال اثنين، والعامل واحد، ثم اختلفوا وقت القسمة، فقال العامل: شرطنا لى التصف، فصدقه الواحد، وانكر الآخر ذلك وقال له: بل الثلث. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اختلفوا على الوجه المذكور، كان للعامل من نصيب الذى صدقه التصف (١)، فان كان المصدق له عدلاً، وشهد له بذلك، قبلت شهادته في ذلك . وكان عليه مع الشاهد اليمين، ويحكم له بذلك . وان لم يشهد له بذلك، او لم يكن عدلاً، كانت على العامل البيّنة، وعلى المالك الذى خالفه اليمين.

٤٦١- مسألة: اذا كان المالك اثنين والعامل واحد، وشرط العامل التصف من نصيب الواحد منها، والثلث من نصيب الآخر، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: هذا يصح اذا كان العامل عالماً بقدر نصيب كل واحدٍ منها، واذا لم يكن عالماً بذلك لم يصح، لأن علمه بما ذكرناه شرط في صحة هذا العقد.

٤٦٢- مسألة: اذا اختلف المالك والعامل، فقال المالك: شرطت لك الثلث، وقال العامل: بل التصف، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اختلف المالك والعامل، على الوجه المذكور في المسألة، كان القول، قول المالك مع يمينه، وعلى العامل البيّنة، لأن الثمرة كلّها للمالك النخل، لأنها نماء اصله، وانما يثبت للعامل في هذه الثمرة شيء بالشرط، فاذا ادعى شرطاً، كانت عليه اقامة البيّنة فيما ادّعاه، فان عدم ذلك، كان على

المالك اليمين.

٤٦٣- مسألة: المسألة بعينها اذا اختلفا على ما تقدم ذكره، واقام كل واحد منها البيّنة على ما يدّعيه، كيف الحكم في ذلك؟
 الجواب: اذا قامت البيّنة لكل واحد منها فيما يدّعيه، كانت بيّنة العامل هي المتقدمة على بيّنة المالك، لأنّ العامل هو المدّعى، فبيّنته يجب ان تقدم، لقول النبي (ص): البيّنة على المدّعى واليمين على المدّعى عليه (١)، والمالك هو المدّعى عليه، فعليه اليمين.

باب مسائل تتعلق بالأجارات وضمنان الأجير:

٤٦٤- مسألة: اذا قال الإنسان لغيره: استأجرك اليوم لتخيط ثوبى

هذا، هل تكون هذه الأجرة صحيحة ام لا؟

الجواب: هذه الأجرة غير صحيحة، لأنه ربما خاط قبل مضى النهار،

فيبقى بعض المدة بلا عمل، وربما لا يتم ذلك العمل بيوم، ويحتاج الى مدة أخرى، ولا يصح العمل بلامدة، وهذا باطل بلا خلاف

٤٦٥- مسألة: اذا استأجره على ان يقلع له ضرساً، ثم بداله فى ذلك،

هل تصح هذه الأجرة ام لا؟ وما الحكم فى ذلك؟

الجواب: الاستيجار فى ذلك جائز، لأنه لا مانع منه، فاذا استأجره فى قلع

ضرسه ثم بداله، فالقول فيه، ان كان الأثم باقياً، فالأجرة باقية، ولا سبيل له الى

فسخها. وينبغى ان يقال له: قد استأجرته على استيفاء منفعة، وانت متمكن

منها، فاما ان تستوفى منه ذلك، والا كانت الأجرة عليك، واذا مضت مدة

لا يمكنه فيها قلع ذلك. وكان الأثم قد زال، فإنه قد تعذر استيفاء المنفعة من جهة

الله سبحانه، لأنه لو اراد قلع ذلك لم يجز، والشرع يمنع من قلع السن الصحيح،

واذا كان كذلك، فقد انفسخت الأجرة.

٤٦٦- مسألة: اذا استأجر انسان غيره فى تحصيل خياطة خمسة ايام بعد

شهر، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن العمل يختلف بحسب اختلاف العامل، فى

نهضته وبطشه، وبلاذته، وتقصيره فاذا قدر المدة من غير ان تكون المدة معينة، كان في ذلك تفاوت شديدة ولم يصح ذلك كما ذكرناه.

٤٦٧- مسألة: اذا غصب الإنسان الذابة المستأجرة، ما الحكم في

ذلك؟

الجواب: اذا كان الغاصب لها هو المكترى، وهى في يد المكبرى، كان المكترى، كالمقايض للمعقود عليه، وان كان الغاصب لها، هو المكبرى، وهى في يد المكترى فامسكها حتى انقضت المدة، كان كالمثلث للمعقود عليه، وانفسخ العقد، وان كان الغاصب لها غيرهما، كان المكترى بالخيار بين فسخ العقد، والرجوع على المكبرى، وبين ان لا يفسخه، ويرجع على الغاصب باجرة المثل. وقد ذكر في ذلك وجه آخر (١)، وهو ان العقد ينفسخ ويرجع على المكبرى بالتسمى، والأول اقوى.

٤٦٨- مسألة: اذا استأجر مملوكاً، فابق، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا ابقى هذا المملوك، ثبت الخيار، ولم يبطل العقد، لأنه يرجع برجوعه، فان فسخ العقد، كان ذلك له، وان لم يفسخه وعاد المملوك قبل انقضاء المدة، ينفسخ العقد فيما مضى من وقت الأباق، ولم ينفسخ فيما بقى، وان كانت المدة قد انقضت قبل رجوع المملوك، فقد انفسخ العقد فيما فات من المنافع من وقت ابقائه الى وقت انقضائها.

٤٦٩- مسألة: اذا استأجر جملًا لحمل محمل، ثم اختلف هو والمكبرى:

فقال له صاحب الجمل: وسع قيد المحمل المقدم، وضيق قيده المؤخر، حتى ينحط مقدمه، ويرتفع مؤخره، لأنه اخف على جملى. وقال الراكب: بل وسع انت قيده المؤخر، وضيق قيده المقدم فان ذلك اسهل لى، واخف على نفسى، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اختلفا على الوجه المذكور، لم يلتفت الى قول واحد منها، وجعل القيد ان متساويين، فلا يكون المحمل مكبوباً، ولا مستلقياً الى الخلف،

لأنه اذا جعل كذلك ، لم تثبت المَضَرَةُ الَّتِي ارادها كل واحد منها من الآخر.
 ٤٧٠- مسألة : اذا استأجر بهيمة من غيره، فاختلفا: فقال المستأجر: اسير
 نهراً لأنه اصون للمتاع، وقال الموجر: بل تسير ليلاً، لأنه أخف على بهيمتي، ما
 الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا على الوجه المذكور، وكان قد استقر بينهما شرط في
 السير، امّا في الليل او النهار، وجب حمله على الشرط الذي استقر بينهما، وان لم
 يكن بينهما شرط في ذلك، وكانا قد اطلقا ذلك، نظر فيه، فان كان السير في
 تلك المسافة عادة في الليل او النهار، كان الأطلاق عائداً الى ذلك، وان لم تكن
 في ذلك عادة، كان العقد فاسداً، ويجرى في ذلك مجرى من اطلق الثمن،
 وكانت التقود مختلفة.

٤٧١- مسألة : اذا اخرج انسان روشنا (١) الى الطريق من داره،
 وهلك به شيء، او تلف، هل فيه ضمان ام لا؟

الجواب : اذا هلك شيء او تلف، بما ذكر في المسألة، كان على من
 اخرج ذلك، ضمان ما يهلك او يتلف بغير خلاف في ذلك .

٤٧٢- مسألة : اذا ضرب الرأئض (٢) دابة، فهلك من الضرب، هل
 عليه ضمانها ام لا؟

الجواب : اذا كان ضرب هذا الرأئض الدابة المذكورة، بخلاف عادة
 الرّواض في ضرب البهائم الَّتِي يروضونها — فإنّ لهم في ذلك عادة يروضونها في
 الركوب والحمل عليها لا تطاوع الآ (٣) بها — فعليه الضمان، لأنه متعمّد في ذلك .
 وان كان ضربه لها لأعن خارج العادة الَّتِي ذكرناها، فلا ضمان عليه.

٤٧٣- مسألة : اذا ضرب المؤدّب، الصبيّ للتأديب، فمات، ما الحكم في

ذلك ؟

١- الروشن: الكوة. لسان العرب.

٢- رضى الدابة رياضاً: ذللتها فالفاعل الرّائض. المصباح المنير.

٣- وفي نسخة: فإنّ لهم في ذلك عادة لا تطاوع في الركوب والحمل الآ بها...

الجواب : اذا ضرب المؤذّب، الصبيّ للتأديب الضرب المعتاد بعودة (١) فهلك الصبيّ، كانت عليه الدية في ماله مغلظة والكفارة، لأنّ ذلك، قتل شبيه العمد. وفي اصحابنا من قال: ان الدية على عاقلته، والأوّل هو الأظهر والأقوى.

٤٧٤- مسألة: اذا كانت لأنسان صبرتان من الطعام، الواحدة منها مشاهدة، والأخرى غير مشاهدة، فقال لغيره: استأجرتك لتحمل هذه الصبرة [كل قفيز] منه بدرهم، فمأزاد على الصبرة (٢) فبحساب ذلك، هل يصح هذا العقد ام لا؟

الجواب : اذا استأجر على الوجه المذكور في المسألة، كان العقد ماضياً في الصبرة المشاهدة دون الأخرى التي ليست مشاهدة، لأنّ شرط صحة العقد قد حصل في الواحدة منها، وهى المشاهدة لها، ولم يحصل في الأخرى، فصح في تلك المشاهدة، وبطل في الغائبة.

٤٧٥- مسألة: اذا استأجر من غيره قيصاً ليلبسه، فاتزره، هل عليه فيه ضمان ام لا؟

الجواب : اذا استأجر القميص ليلبسه فاتزره، كان عليه الضمان، لأنّ الأتزار أشدّ وابلغ في بلاه وتخريقه من لبسه ولم يشترط الأتزاره.

٤٧٦- مسألة: اذا استأجر دابة ليركبها، او ليحمل عليها مسافة معينة من «طرابلس»، مثل ان تكون المسافة الى ناحية «مصر» فسافر بها الى جانب «حلب» هل يصح عليه ضمانها ام لا؟

الجواب : اذا فعل ذلك كان عليه ضمان الدابة، لأنّه قد تعدّى ما وقع الشرط عليه، وقد قيل (٣): ان المسافتين إن كانتا متساويتين في السهولة والحزونة لم يكن عليه ضمان، والأوّل اصح.

٤٧٧- مسألة: اذا استأجر غيره لينقل ميتة، على ان يكون جلودها له،

١- العود من الخشب - مجمع البحرين - والعودان: منبر النبي (ص) وعصاه - لسان العرب -

٢- هكذا في النسخة الرضوية من دون ما بين المعقوفتين وفي المبسوط ج ٣ ص ٢٤٥: «كل قفيز منها بدرهم» ولكن في المطبوع من النسخة هكذا: لتحمل هذه الصبرة وما حملت فبحساب ذلك. والظاهر سقوطه من الأصل.

٣- هو قول اصحاب الشافعي - لاحظ المعنى لأبن قدامة ج ٥ ص ٣٩٥.

هل يجوز ذلك ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنّ جلود الميتة لا يجوز بيعها بغير خلافٍ .

٤٧٨- مسألة : اذا حبس انسان غيره، حرّاً كان المحبوس او مملوكاً،

فسرقت ثيابه، هل عليه ضمان ذلك ام لا؟

الجواب : عليه ضمان ذلك ، لأنّ الحبس سبب السرقة، واذا كان

كذلك ، كان عليه الضمان، كما ذكرناه.

٤٧٩- مسألة : اذا قال بخياط: ان خطت لى هذا الثوب اليوم فلك

درهمان، وان خطته فى غدٍ، كان لك درهم، هل يصح هذا العقد ام لا؟

الجواب : هذا العقد صحيح، لقول النبى (ص): المؤمنون (١) عند

شروطهم (٢)، ولأنّ الأصل جواز ذلك ، والمنع منه يفتقر فيه الى دليل شرعى، ولا دليل فى الشرع عليه.

٤٨٠- مسألة : اذا استأجر راعيا ليرعى له غنماً معينة، وهلكت، او

هلك بعضها، هل ينفسخ العقد بذلك ام لا؟ وان لم ينفسخ العقد، هل له ابدالها بغيرها ام لا؟

الجواب : اذا هلك الغنم كلّها، انفسخ العقد ولم يكن له ابدالها، لأنّ

العقد وقع على ما هو معيّن وهو الهالك ، فان هلك بعضها، انفسخ العقد فى

الهالك وبقى فيما لم يهلك منها ولم يبدّل الهالك بغيره، لمثل ما قدمناه، من أنّ العقد وقع على معيّن، واختص به، ولم يشترط فيه بدل ولا غيره.

٤٨١- مسألة : المسألة بعينها، اذا انتجت هذه الغنم، هل يجب على

الراعى رعى نتائجها ام لا؟

الجواب : لا يجب على الراعى رعى نتائجها ايضاً، لمثل ما قدمناه ايضاً، من

أنّ العقد قد وقع على غنم باعياها، واختص بها دون غيرها، ونتائجها غيرها، فلا يلزمه ذلك .

١- وفى نسخة: المسلمون... عوال اللثالى ج ٢ ص ٢٥٨- والوسائل ج ١٢ ص ٣٥٣ ب ٦ من ابواب الخيار ج ١ و ٢ وه

٢- الوسائل ج ١٥ ص ٣٠- ب ٢٠- ابواب المهور ج ٤

٤٨٢- مسألة : اذا استأجره ليرعى له غنماً، واطلق، ثم هلك او [هلك] بعضها، وونتجت، هل له ان يبدل ما هلك منها ام لا؟ وهل يجب على الرّاعى رعى ما نتجته ام لا؟

الجواب : اذا استأجره كذلك ، واطلق ولم يعين، كان على الرّاعى ان يرعى له ما جرت العادة بان يرعاه الواحد، فان كانت العادة مائة، كان كذلك ، وان كانت اقل او اكثر كان ذلك ، وان هلك او هلك شىء منها، كان لصاحبها ابدالها، فان نتجت كان على الرّاعى رعى نتاجها معها، لأنّ العادة جارية بان لا يفصل فى الرعى بين السّخال وامهاتها.

٤٨٣- مسألة : اذا استأجر كحالا ليداوى عينه، هل يجب الدّواء عليه ام على الكحال؟

الجواب : اذا استأجر كحالا لذلك ، كان الدّواء على المستأجر، فان شرط على الكحال ذلك ، كان صحيحاً، لأنّ العادة به جارية، وقد ذكر انّ ذلك لا يجوز مع الشرط (١)، والأول اصح.

٤٨٤- مسألة : اذا استأجر انساناً من غيره «حَمَاماً»، هل يجوز لصاحب «الحمام» ان يشرط على المستأجر النفقة على ما يتشعث (٢) منه ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنّه متى شرط عليه هذه النفقة كان قد شرط عليه نفقة مجهولة، وهذا لا يصح.

٤٨٥- مسألة : المسألة بعينها، ان اتفق ان يفعل ذلك ، ثم اختلفا فى مقدار النفقة، ما يكون الحكم فى ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا فى ذلك ، كان القول، قول المستأجر مع يمينه، لأنّه امين.

٤٨٦- مسألة : اذا استأجر انسان داراً، هل يجب عليه تنظيف الخلاء اذا امتلأ، والبالوعة اذا انسدت، او على مالك الدار؟

١- لاحظ المفتى لأين قدامة ج ٥ ص ٤٤٣ كتاب الإجارة.

٢- تشعث: حدث فيه خلل راجع لسان العرب.

الجواب : اذا استأجر الدار وكان الخلاء مملوئاً والبالوعة مسدودة، كان تنظيف ذلك واصلاحه على المالك، وان كان الخلاء امتلاً وانسدت البالوعة بعد استئجار المستأجر لها، كان عليه تنظيف ذلك وازالته، لأنه حصل بسبب من جهته، لأمن جهة غيره.

٤٨٧— مسألة : اذا استأجر داراً فانهدمت، او انهدم بعضها، او احترقت،

او احترق بعضها، هل يلزم المالك بنائها او اصلاح ما فسد منها ام لا؟

الجواب : اذا حدث في الدار شيء مما ذكر، لم يجبر مالكيها على اصلاحه او بنائه، بل يكون حينئذ الخيار للمستأجر في فسخ الإجارة او امضائها، لأن عقد الأجارة تناول عين الدار المستأجرة، فاذا بطلت لم يجزان يطالب المالك ببطلها.

باب مسائل تتعلق بالوقف والصدقة والهبة وما يلحق بذلك :

٤٨٨- مسألة : اذا وقف غلاماً وشرط ان تكون نفقته من كسبه، او في

شئ آخر واطلق، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : اذا شرط ذلك كان صحيحاً، وتكون نفقة الغلام في كسبه او

في غيره حسب ما يشترطه، وان اطلق كانت في كسبه، لأن الغرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه، وانما يمكنه ذلك ببقاء عين الوقف، وعينه انما تبقى بالتفقه، فيصير كانه قد شرطها في كسبه.

٤٨٩- مسألة : اذا كان المملوك وقفاً، وجنى، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا جنى هذا المملوك جنابة، وكانت جنابته جنابة عمد يوجب

القصاص، او خطأ يوجب المال. فان كانت جنابة عمد، وجب عليه القصاص، وان كانت قتلاً، قتل به وبطل الوقف فيه، وان كانت قطعاً قطع، وبقي الباقي وقفاً كما كان، وان كانت جنابة خطأ توجب المال، كان المال غير متعلق برقبته، لأنه انما تعلق برقبة من يباع فيه، فاما من لا يباع، فالأرض لا يتعلق بها، ويكون المال على بيت المال وقد قيل غير ذلك ، وهذا اقوى.

٤٩٠- مسألة : اذا كانت المملوكة وقفاً، هل يجوز تزويجها ام لا؟ وان

كان جائزاً فما الذى يفعل بمهرها؟

الجواب : تزويج هذه المملوكة جائز، لأنه عقد معاوضة على منفعتها، وهو

يجرى مجرى اعارتها، واما مهرها فهو للذى هى وقف عليه، لأن ذلك من كسبها،

وكسبها للموقوف عليه.

٤٩١- مسألة : اذا قال: تصدقت بكذا، هل يفيد ذلك ، الوقف ام لا؟
الجواب : لا يفيد ذلك الوقف، لأنه يحتمل صدقة التملك المطوع بها، كما يحتمل صدقة الوقف، ويحتمل أيضاً الصدقة المفروضة، فاذا اقترن بقريئة تدل على الوقف صح ذلك ، والقريئة ان يقول: وقفت، وهذا صريح في الوقف، او يقول: حبست او تصدقت صدقة موقوفة او محبسة او مُسَبَّلَةً او مؤبدة او محرمة، او يقول: صدقة لا تباع ولا تورث ولا توهب، فمع هذه الألفاظ كلها تنصرف الى الوقف.

٤٩٢- مسألة : اذا وقف المسلم وقفاً على كنيسة او بيعة (١) هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : هذا الوقف لا يجوز بغير خلاف، لأن هذه المواضع مدارس الكفر، وسب الأنبياء (ع) والمسلمين والوقف عليها وقف على معصية، وذلك لا يجوز.
٤٩٣- مسألة : اذا وقف وقفاً، وشرط ان يبيعه الواقف متى اراد، هل يصح الوقف ام لا؟

الجواب : لا يصح هذا الوقف، لأنه خلاف مقتضاه، لأن الوقف لا يباع، وهذا قد شرط بيعه، وذلك لا يجوز.

٤٩٤- مسألة : اذا وهب انسان شيئاً لغيره، ومات الواهب قبل قبضه، هل تبطل الهبة ام لا؟

الجواب : لا يبطل هذا العقد بموت الواهب قبل قبضه، كالبيع في أنه لا يبطل في مدة الخيار.

٤٩٥- مسألة : اذا قال لغيره في العمرى: هذه الدار لك عمرى ولعقبك ، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : هذا صحيح، لقول النبي (ص): اتما رجل اعر عمرى له ولعقبه فانها هي للذى يعطاها، لا ترجع الى الذى اعطاها، فإنه اعطى عطاء

١- وهى: معبد التصارى. والجمع: يبيع في قوله تعالى: «لهمت صوامع وبيع» الحج: ٤٠.

وقعت فيه المواريث (١)

٤٩٦- مسألة: اذا اطلق ايضاً في العمرى ولم يذكر العقب، فقال: هذه الدار لك عمرك، فاذا مت، رجعت الى، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب: اذا اعمار ذلك، كان صحيحاً، وتكون الدار للمعمر حياته، فاذا مات عادت الى المعمر او الى ورثته ان كان قدماء. وقد قال بعض الناس (٢)، بخلاف ذلك، والصحيح ما ذهبنا اليه، لأن العمل بين الطائفة به، وعليه الحجة.

١- سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٤ كتاب البيوع ج ٣٥٥٣ وعوالى اللئالى ج ٣ ص ٢٦٣ باب الوقف ج ١٥.

٢- وهو الشافعى حيث اختار في احد قوليه البطلان - لاحظ كتاب الخلاف ج ٢ ص ٢٣٥.

باب مسائل تتعلق باللقطة :

٤٩٧- مسألة : اذا اخذ لقطة، هل يجب عليه الضمان ام لا؟

الجواب : عليه ضمان ذلك ، لأنه اخذ مال الغير بغير حق.

٤٩٨- مسألة : المسألة بعينها، اذا اخذها ولزمه الضمان، ثم نسيها، هل

يزول عنه الضمان ام لا؟

الجواب : لا يزول عنه الضمان بذلك ، لأن ذمته قد اشتغلت به، ويحتاج في زواله الى دليل، ولا دليل عليه، وايضاً فهو يجري مجرى اذا سرق من غيره شيئاً، ثم القاه في منزله، في أنه لا ينفك عنه ضمانه، نسيه او لم ينسه.

٤٩٩- مسألة : اذا وجد انسان لقطة، ثم اخذها، ثم ضاعت منه، ثم

وجدها آخر فاخذها، هل يكون الأول اولى بها، ام الثاني؟

الجواب : الأول اولى بها من الثاني، لأن الأول لما اخذها استحق

التعريف باليد، والثاني اخذها بغير استحقاق.

٥٠٠- مسألة : اذا وجد انسان لقطة، وحضر آخر فوصفها، هل يجب

على الملتقط تسليمها اليه ام لا؟

الجواب : لا يجب على الملتقط تسليمها اليه الا ببيّنة: شاهدين او شاهد

ويمين. واما مع خلاف ذلك ، فلا يجب عليه التسليم، ويجوز تسليمها عند الوصف لها، اذا قام في قلبه انّ الواصف لها صادق الا ان ذلك ، لا يجب عليه، ولا يلزمه، من حيث انّ وجوب ذلك عليه، ولزومه له انما يكون مع البيّنة، وانما

قلنا: أنه لا يجب عليه تسليمها الآ بيّنة، لأنّه لا دليل يدل على وجوب ذلك عليه ولزومه له بغير البيّنة.

٥٠١- مسألة: اذا سلم اللقطة الى من يدّعيها بالبيّنة، وحضر آخر وادّعاها، واقام بذلك البيّنة، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: الحكم في ذلك، ان يقرع بينها، فمن خرج اسمه اخذها، لأنّ على ذلك، العمل بين الطائفة، وفيها الحجّة كما قتمناه.

٥٠٢- مسألة: انسان (١) ضاع له عبد بـ «الشام» فوجده «بمصر» وحضر سيّده عند قاضي «مكة» فقال له: ضاع لي عبد من صفته كذا، وحاله كذا، وذكر صفته، واقام بذلك شاهدين يشهدان بأنّه ضاع منه عبد، هذه صفته، ولم يعلم أنّه زال عن ملكه الى الآن، فلمّا ثبتت له هذه البيّنة عند قاضي «مكة»، سأله ان يكتب له كتاباً بذلك، الى قاضي «مصر»، يعرفه فيه بما ثبت عنده، فكتب له بذلك كتاباً حكماً، واصل الكتاب الى قاضي «مصر»، هل يجوز تسليم العبد اليه بهذا الكتاب ام لا؟

الجواب: لا يجوز تسليم العبد اليه بذلك، لأن الصفة قد تتفق وتشبهه، وتطابق ايضاً الصفة الصفة، فيجوز ان يكون ذلك عبداً آخر، ووافقت صفته لصفة هذا الآخر، فاذا حضر الشاهدان اللذان شهدا «بمكة» عند قاضي «مصر»، وحضر العبد فشهدا بان قالوا: نشهد بانّ هذا العبد لهذا الرجل، فيجب تسليمه اليه، لأنّ الشاهدين شهدا على عين، وشهادتهما في الأوّل على صفة، والصفة قد ذكرنا ما فيها.

٥٠٣- مسألة: هل يجوز لمن ضاع (٢) له متاع او شيء من الضوال ان يجعل لمن جاء به جعلاً ام لا؟

الجواب: هذا جائز لقول الله تعالى: «ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم»

(٣).

١- وفي نسخة: اذا ضاع له ...

٢- وفي نسخة: هل يجوز له ان ضاع له متاع ...

٣- يوسف: ٧٢

٥٠٤- مسألة : اذا ابق عبد لأنسان، فاحضره له انسان آخر، واختلفا، وقال الذى جاء به: شارطتى على جعل، وانا استحقته عليك، وقال الآخر: لم اشارطك على جعل. ما الحكم فى ذلك؟

الجواب : اذا اختلفا كذلك، كان القول، قول صاحبه مع يمينه، لأن الذى احضر يدعى احداث شرط، والأصل ان لا شرط، وعليه فى ذلك البيّنة، والآ كان القول قول الآخر مع ما قتمناه.

٥٠٥- مسألة : اذا كان لأنسان مملوكان آبقان، فقال لغيره: ان جئتى بمملوكى الفلانى كان لك على كذا. فجاء باحد المملوكين، واختلفا، فقال المالك : لم اشارطك على هذا، وأنا شارطتك على الآخر. وقال الذى جاء به: ما شارطتى الآ على هذا دون ذلك، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب : اذا اختلفا كذلك، كان القول، قول المالك مع يمينه، لأن الأصل ان لا شرط، كما قتمناه فى المسألة المتقدمة على هذه.

٥٠٦- مسألة : المسألة بعينها، اذا اختلفا، فقال المالك : شرطت لك نصف دينار، وقال الذى جاء بالمملوك : بل شرطت لى ديناراً، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب : اذا اختلفا فى القدر المشروط على ما ذكر فى المسألة، كان للذى جاء بالمملوك، اجرة المثل، مع يمين المالك، لأنه المدعى عليه.

٥٠٧- مسألة : اذا قال انسان: من جاء بمملوكى الأبق فله دينار، فن قولكم: أنه ان جاء به واحد فله الدينار، وان جاء به اثنان فلهما الدينار، وان جاء به الثلاثة فلهم الدينار، فما القول فيه اذا قال: من دخل دارى فله دينار، وقد دخلها واحد او اكثر، وهل يجرى ذلك بجرى ما تقدم فى الدينار المجهول لمن احضر الأبق ام لا؟

الجواب : أنا قوله فى المملوك الأبق بما ذكر، وأن عندنا أن الدينار يكون لمن جاء به، سواء كان الذى يجىء به واحداً او اكثر، وهو صحيح. وأما قوله فى الدار بما ذكره، أنه يلزمه لكل واحد دخل الدار ديناراً، بخلاف الرد فى المملوك.

والفرق بين المسألتين، ان مسألة الدار علق الاستحقاق فيها بالدخول، والدخول قد وجد من كل واحدٍ منهم، وهاهنا علق الأجرة بالرد وأنها يرده جميعهم فاستحق جميعهم الأجرة، لأنَّ السبب المطلوب، والغرض المقصود، حصل من جميعهم لا من كل واحدٍ منهم على الأنفراد، وليس مثل ذلك في مسألة الدار، لأنَّ السبب المطلوب والغرض المقصود، حصل من كل واحد منهم على الأنفراد، فبان الفرق بين ما ذكرناه.

٥٠٨- مسألة: اذا قال لغيره: ان جثتي بمملوكي الأبق، فلك عشرة دراهم، وقال للآخر: ان جثتي به فلك عشرون درهماً، وقال للآخر: ان جثتي به فلك ثلاثون درهماً، فوجده الثلاثة في دفعة واحدة، وجاؤابه في دفعة واحدة، هل يجب لكل واحدٍ منهم عليه ما سمّاه له ام لا؟

الجواب: اذا جاؤابه في دفعة واحدة على الوجه المذكور، كان لكل واحدٍ منهم ثلث ما سمّاه له، لأنّه عمل له ثلث العمل، فيكون لمن ستمى له عشرة ثلاثة وثلث، ولمن ستمى له عشرين، ستة وثلثان، ولمن ستمى له ثلاثين عشرة، لأنّهم جاؤابه في دفعة واحدة، على ما ذكرناه في المسألة المتقدمة، وأما كان كل واحدٍ منهم يستحق الأخذ بما ستمى له لوجاء به كل واحدٍ منهم على الأنفراد.

٥٠٩- مسألة: اذا قال: من احصر مملوكي الأبق، كانت له دابه او قيص، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: هذا لا يصح، لأنّه مجهول، فان احضره كانت له اجرة المثل، لأنّ هذا العقد فاسدٌ.

٥١٠- مسألة: اذا قال لغيره: ان احضرت مملوكي الأبق، كان لك على قيص، وقال لآخر: ان احضرته كان لك عشرون درهماً، [وقال لآخر: ان احضرته كان لك عشرة دراهم،] (١) فاحضره جميعهم في دفعة واحدة ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في المسألة، كان لمن ستمى له قيصاً

ثلث اجرة مثله، لأن المسمى له مجهول، ولكل واحد من الآخرين ثلث ما سُمي له، على ما قدمناه في المسألة المتقدمة، لأنهم جاؤا به في دفعة واحدة، ولأنه عمل ثلث العمل.

٥١١- مسألة: اذا قال لغيره: اذا احضرت مملوكي الأبق، كان لك على دينار: فاحضره هو وغيره، هل يستحق الدينار الذى سُمي له، او يشاركه الآخر فيه، او لا يستحق الذى سُمي له شيئاً؟

الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في المسألة، كان للذى سُمي له الدينار نصف دينار، لأن غيره احضره معه في دفعة واحدة، ولأنه عمل نصف العمل، واما الآخر فلا يستحق شيئاً، لأنه تطوع بذلك، فان طلب شيئاً، كان له نصف اجرة المثل.

٥١٢- مسألة: اذا وجد اثنان لقيطاً واختلفا في اخذه، وتشاحا عليه، كيف الحكم بينهما؟

الجواب: اذا تشاحا في ذلك، اقرع بينهما فيه، فن خرج اسمه، دفع اليه، لأن القرعة تستعمل عندنا في كل امر مشكل، ولا فرق في هذين الاثنين بين ان يكونا رجلين، او امرأتين، او رجلاً وامراً، وان كانا غير متساويين (١) مع كونها مسلمين مقيمين، دفع الى الأفضل منها، وان كان احدهما كافراً، والآخر مسلماً، وكان اللقيط ابواه كافرين. سلم الى الكافر، وان كان احد ابويه مسلماً سلم الى المسلم، فان كان احدهما مقيماً والآخر يريد السفر، سلم الى المقيم، اللهم الا ان يكون هذا المسافر يريد السفر به الى موضع له فيه حلة (٢) مرتبة او اهل او مصلحة تزيد على مصلحته مع المقيم، فانه يسلم اليه.

٥١٣- مسألة: اذا جنى اللقيط على غيره جناية وكان مسلماً، صغيراً او كبيراً جناية خطأ، ما الذى يحكم به في ذلك؟ (٣)

١- اى وان كان المتشاخا غير متساويين في الحرية والعبودية كأن كان احدهما حراً والآخر عبداً.

٢- الخلة: جماعة بيوت الناس والمنزل - لاحظ لسان العرب -

٣- وفي نسخة: كيف الحكم في الدية؟

الجواب : اذا جنى على غيره وكان مسلماً، صغيراً او كبيراً، جناية خطأ، كانت الدية على عاقلته، وهى بيت المال، لأنه لا عاقلة له سواه، ولأن نفقته فى بيت المال، ولأنه لو كان له مال ومات، لكان لبيت المال، وايضاً فإنه لا خلاف فيما ذكرناه. وان كانت الجناية عمداً وكان صغيراً فعنده وخطاؤه سواء فالدية فى بيت المال، وان كان كبيراً فالذى جنى عليه مختير بين ان يعفو منه او يقتص منه.

باب مسائل تتعلق بالوصايا :

٥١٤- مسألة : اذا كانت لأنسان بنت واحدة، فقال: اوصيت «لزید»

بمثل نصیب بنتی، ما الذى يجب «لزید»؟

الجواب : اذا اوصى بذلك ، كان «لزید» التّصف عندنا إن اجازہ الوارث، وان لم یجز ذلك ، كان له الثلث، لأنّ المال کلّه للبنت لو انفردت.

٥١٥- مسألة : اذا كان له ابنان، فقال: اوصيت «لزید» بمثل نصیب

احد ابني، ما الذى يجب له؟

الجواب : اذا اوصى على ما ذکر، كان للموصی له الثلث، ویكون المال بینهم اثلاثاً، لأنّ الموصی له مضافاً الى الأبین. (١)

٥١٦- مسألة : اذا كانت له تسعة بنین، فقال: اوصيت «لزید» بمثل

نصیب احد بنیّ، كم یكون للموصی له؟

الجواب : یكون للموصی له العشر، لأن البنین مع الموصی له عشرة، فیکون لكل واحد منهم العشر.

٥١٧- مسألة : انسان ترك ابنة وبنت ابنة واوصی بان قال: اوصيت

«لزید» مثل نصیب ولدی، ما الذى يجب له؟

الجواب : اذا اوصى كذلك ، وكان المال کلّه عندنا للبنت، النصف بالتّسمية والباقي بالرد، كان له مثل نصیبها، فصار لها النصف، وللموصی له

التصّف، فإن اجازت البنت الوصيّة اخذه، وإن لم تجزها كان له الثلث، لأنّ الوصيّة بأكثر من الثلث لا تجوز إلاّ بأن تجيزها الورثة.

٥١٨- مسألة: انسانٌ ترك بنتاً وبنت ابن واربع زوجات، وقال:

اوصيت «لزید» بمثل نصيب اقل وُرائی، ما الذى يجب للموصى له؟

الجواب: للموصى له سهم مما ذكره، هذه المسألة تصح من اثنين وثلاثين، للزوجات الثمن من ذلك: اربعة، لكل واحدة منهن سهم، وللموصى له سهم، لأن اقل نصيبه هنا نصيب الزوجة، وهو ربع الثمن: سهم واحد، وبقيت سبعة وعشرون للبنت، ولا شىء لبنت الابن، لأنها محجوبة بولد الصلب.

٥١٩- مسألة: اذا كان له ابن فقال: اوصيت «لزید» بنصيب ابني،

هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: هذا لا يصح، لأنّ قوله: نصيب ابني، كأنه قال: ما يستحق ابني، وما يستحقه ابنه لا يصح ان يستحقه غيره.

٥٢٠- مسألة: اذا كان لأنسان مملوكٌ لا مال له سواء، فاعتقه في مرضه

الذى مات فيه، ما حكمه؟

الجواب: الحكم فيه ان الورثة ان اجازت عتقه مضى، وإن لم تجزه بطل العتق في ثلثيه وصح في الثلث الباقي، ويكون الولاء في الثلث للمعتق، وينتقل الى عصبته.

٥٢١- مسألة: اذا اوصى لوارث بثلث ماله، واوصى لأجنبيّ بثلث

آخر من ماله، ثم قال: ان اجازت الورثة ذلك، فهو لكما، وإن لم تجزه فنصيب الوارث لهذا الأجنبيّ، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اجازت الورثة، الوصيّة للوارث والأجنبيّ، كان ذلك لهما، وإن لم تجزوها، كان للأجنبيّ الثلث، لأنه قد جعل الثلث له مطلق، وجعل نصيب الآخر ثلثه.

٥٢٢- مسألة: اذا اوصى انسان بحمل (١) امرأة فقال: ان كان الذى فى بطنها ذكراً فله ديناران، وان كان انثى فلها دينار، فولدت ولدين: احدهما ذكر، والاخر انثى، هل يكون لهما ما وصى به ام لا؟
الجواب: اذا وصى بما ذكر فى المسألة، فولدت المرأة ذكراً، كان له ديناران، وان أتت بانثى كان لها دينار، وان أتت بذكر وانثى، لم يكن لهما شيء من ذلك، لأنه لما قال: ان كان الذى فى بطنها كذا اراد كلاً فى بطنها ذكراً، وكلما فى بطنها انثى، فاذا كان كلما فى بطنها ذكراً وانثى، كان بخلاف ما اراد وشرطه، لأنه لم يكن كلاً فى بطنها انثى [او ذكراً] (٢) فوجب فيه ما ذكرناه. (٣).

٥٢٣- مسألة: المسألة بعينها اذا وصى بحمل هذه المرأة فقال: ان كان فى بطنها ذكر فله ديناران، وان كان فى بطنها انثى فلها دينار، فأتت بذكر وانثى، هل يجب لهما ذلك ام لا؟
الجواب: اذا وصى لها بذلك، واتت المرأة بذكر وانثى، كان لهما كلاً وصى به، من الدينارين للذكر والدينار للانثى، لأنه قال: ان كان فى بطنها ذكر، كان له كذا، وان كان انثى، فلها كذا، وقد كان ذكر وانثى، فوجب لهما ذلك، والفرق بين هذه المسألة والمسألة المتقدمة، ان فى تلك حيث قال: ان كان الذى فى بطنها ذكراً، اراد كلاً فى بطنها، على ما ذكرناه هناك، وفى هذه المسألة اراد ان كان ذكراً، فله كذا، وانثى فلها كذا، وقد كان ذلك، فبان ما ذكرناه.

٥٢٤- مسألة: اذا اوصى فقال: «لزيد» شطرمالى، ما الذى يجب له؟
الجواب: ان اوصى بذلك، كان للموصى له نصف المال، لأن هذه اللفظة فى العرف، معينين: احدهما التصف، والاخر الجهة، قال الله تبارك

١- وفى نسخة: لحمل امرأة.

٢- الاضافة منا ولا توجد فى الأصول التى عندنا وكتبناها لتستقيم العبارة.

٣- وفى نسخة: يوجب مثل ما ذكرناه.

وتعالى: «فويل وجهك شطر المسجد الحرام» (١)، والجهة في الوصية لا يصح ان تراد، فلم يبق الا التصف كما ذكرناه.

٥٢٥- مسألة: اذا اوصى فقال: «لزيد» من ماله بشيء، او بجزء، او

بسهم، او ببعض، ولم يعين ما سمي، ما الذي يجب للموصى له؟

الجواب: الذي يقتضيه الظاهر، انه متى اخرج الوصى للموصى له اى قدر كان، فقد انجز الوصية، لأن ذلك القدر المخرج، يتناوله في اللغة العربية والعرف الشرعى، اسم شيء وجزء وسهم وبعض. لكن قدر وى اصحابنا روايات (٢) بانه ان اوصى بشيء من ماله ولم يعين، كان ذلك السدس لقوله سبحانه: «ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين» الآية (٣) فخلق الله تعالى الإنسان من ستة اشياء، فالشيء واحد من ستة، واذا اوصى بجزء من ماله، كان ذلك السبع، لقوله سبحانه: «لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم» (٤)، واذا اوصى بسهم من ماله، كان الثمن لقوله تعالى: «انها الصدقات للفقراء والمساكين» (٥) حتى ذكر اصناف الثمانية، فن عمل بذلك، لم يكن به بأس.

٥٢٦- مسألة: اذا اوصى فقال لهم: اعطوا «زيداً» شاة من غنمى، ما

الحكم في ذلك؟

الجواب: ان لم يكن لهذا الموصى غنم، كانت هذه الوصية باطلة، لانه علقها بصفة ليست حاصلة، واذا كانت له غنم دفع اليه منها شاة.

٥٢٧- مسألة: المسألة بعينها، اذا اوصى فقال: اعطوه شاة من مالى، ما

الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اوصى بذلك، وكانت له ماشية، دفع اليه منها شاة، وان

١- البقرة: ١٤٤.

٢- الوسائل ج ١٣ ص ٤٤٣ - ٤٥٠ ب ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من ابواب احكام الوصايا الاحاديث الأبواب.

٣- المؤمنون: ١٢.

٤- الحجر: ٤٤.

٥- التوبة: ٦٠.

لم يكن له ذلك اشترى له من ماله شاة ودفعت اليه، ولم تبطل الوصية هاهنا لأجل ان ليس له غنم كما بطلت في المسألة الأولى، لأنه في الأولى علق الوصية بنفس الغنم، فاذا لم يكن له ذلك، كانت باطلة، وفي هذه علقها بالمال، والمال حاصل، فصح ما ذكرناه.

٥٢٨- مسألة: اذا اوصى فقال: ادفعوا الى «زيد» كلباً من مالى، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: اذا كانت له كلاب يصح الأنفاع بها، مثل كلاب الصيد او الماشية، دفع اليه من ذلك، وان كان من غير ذلك، كانت الوصية باطلة، لأن غير ذلك لا ينتفع به، وان لم يكن له ما ذكرناه كانت الوصية ايضاً باطلة. ولا يجوز ان علق ذلك بماله ان يشتري له كلب من ماله، لأن ابتياع الكلب محظور.

٥٢٩- مسألة: اذا اوصى بثلث ماله لأجنبي، وبثلث آخر لوارث، ولم تجز الورثة ذلك، لمن يكون الثلث منها؟

الجواب: اذا لم تجز الورثة ذلك، كان الثلث للذى ابتداء به أولاً، فان كان الأجنبي الأول، كان الثلث له، وبطل الثلث للوارث، وان كان الأول هو الوارث، كان الثلث له، وبطل الثلث للأجنبي، ولأن الوصية عندنا للوارث جائزة.

٥٣٠- مسألة: المسألة بعينها، اذا اوصى لهما بما ذكرناه، ولم يتعين الأول منها من الثانى، ما الحكم فى ذلك؟

الجواب: اذا لم يتعين الأول منها من الثانى، استعملت القرعة فيها، فنخرج اسمه اتة الأول، دفع الثلث اليه، ولم يدفع الى الآخر شيء، لأن القرعة تستعمل عندنا فى كل امر ملتبس.

٥٣١- مسألة: اذا قال: اعتقوا بثلث مالى رقاباً، كم يجب ان يعتق من الممالك؟

الجواب: اذا اوصى بذلك وجب ان يشتري بالثلث ثلاثة، ويعتقوا، لأن الثلاثة اقل الجمع، وان كان فى الثلث ثمن اكثر من ثلاثة، اشتروا به واعتقوا.

٥٣٢- مسألة: المسألة بعينها، ان كان في الثلث ثمن ثلاثة وزيادة لأتق بثمان رابع، كيف يفعل في ذلك؟

الجواب: اذا لم يكن في الثلث ثمن اربعة، فكان فيه ثمن ثلاثة وزيادة لأتق بثمان رابع، جعل الثمن في الاثنين اكثر، ولم يفضل من المال شيء.

٥٣٣- مسألة: اذا اوصى فقال لوارثه: اعتق عتني عبداً، ومات، واشترى الوارث عبداً من التركة واعتقه، فلما اعتقه ثبت على الموصى دينٌ يحيط بتركته، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان العبد اشتراه الموصى اليه بثمان في الذمة، كان شراؤه صحيحاً وعتقه، ويكون الثمن في ذمة الذي اشتراه، فان اخذ في ذلك شيئاً من نفس التركة، كان عليه ضمانه، وان كان اشتراه بعين التركة، كان الشراء والعتق باطلاً، لأنه لما مات انتقل حق الغرماء المستحقين للدين في ذمته الى تركته، وتعلق حقهم بها، واشترى العبد بشيء، قد تعلق به حق الغير كان الشراء باطلاً، وبطل العتق بذلك.

٥٣٤- مسألة: اذا اوصى بان يتخ عنه بعشرة دنانير من ثلث ما له، واوصى بما يبق من الثلث لأنسان، واوصى لأنسان آخر بثلث ما له، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اوصى بذلك، كانت الوصية بان يتخ عنه بالعشرة الدنانير— وما وصى به مما يبق من الثلث، صحيحين ماضيين لأن الوصية بالثلث جائزة، وقد وصى بذلك. وان كان قد وصى به من وجهين (١)، لم تصح الوصية (٢) بثلث آخر، لأن الوصية باكثر من الثلث لا تصح الا على الوجه الذي تثبت معه اجازة الورثة له.

٥٣٥- مسألة: المسألة بعينها، ولم تجز الورثة الوصية بالثلث الأخر، التبتت الحال في الذي وصى له ببقية الثلث والذي وصى له بالثلث ولم يعين

١- وفي نسخة: في وجهين.

٢- وفي نسخة: ولم تصح الوصية.

احدهما من الآخر، ما الذى يحكم فى ذلك ؟

الجواب : اذا كان الأمر على ذلك ، اقرع بينهما ، فن خرج اسمه له الباقي من الثلث ، دفعناه اليه .

٥٣٦- مسألة : اذا جمع بين عطية منجزة وعطية مؤخره دفعة واحدة ، ولم تخرجنا من الثلث ، كيف يفعل فيها ؟

الجواب : اذا جمع بين ذلك ، ولم تخرجنا من الثلث ، قدمت العطية المنجزة ، لأنها سابقة ، وتلزمه فى حق المعطى ، فيجب فيها ما ذكرناه من التقديم على المؤخره التى لم تلزمه .

٥٣٧- مسألة : اذا اوصى انسان بثلث ما له ، هل المعتبر فى ذلك ، حال الوصية او حال الموت ؟

الجواب : المعتبر فى ذلك حال الموت لأحال الوصية ، لأن الوصية تلزم بالموت دون حال الوصية ، فيجب ان يكون المعتبر هاهنا بما ذكرناه .

باب مسائل تتعلق بالفرائض :

٥٣٨- مسألة : ما الذى يستحق به الميراث؟

الجواب : الذى يستحق به الميراث، نسب وسبب، فالتسبب نسب الوالدين ومن يتقرب بها ونسب الولد ومن يتقرب به، والسبب الزوجية والولاء.

٥٣٩- مسألة : كم سهام المواريث؟

الجواب : سهام المواريث ستة وهى : النصف والرّبع والثلث والثلثان والثلث والسدس.

٥٤٠- مسألة : من المستحق للتصف؟

الجواب : الذى يستحق التّصف اربعة، وهم : البنت مع انفرادها، والأخت من جهة الأب والأم، والأخت من جهة الأب مع عدم الأخت من جهة الأب والأم، والزّوج مع عدم الولد وولد الولد، ذكراً كانوا او اناثاً وان نزلوا.

٥٤١- مسألة : من الذى يستحق الرّبع؟

الجواب : الذى يستحق الرّبع، الزّوج مع وجود الولد او ولد الولد، ذكراً كان او انثى، والزّوجة مع عدم الولد او ولد الولد.

٥٤٢- مسألة : من الذى يستحق الثمن؟

الجواب : الذى يستحق الثمن، الزّوجة مع وجود الولد او ولد الولد، ذكراً كان او انثى.

٥٤٣- مسألة : من يستحق الثلثين؟

الجواب : الذى يستحق الثلثين ثلاثة: البنات او مازاد عليهما من البنات، والأختان من جهة الأب والأم، والأختان من جهة الأب اذا لم تكن أختان ولا واحدة ولا اخ من جهة الأب والأم.

٥٤٤- مسألة : من يستحق الثلث؟

الجواب : الذى يستحق الثلث الأم مع عدم الولد، او ولد الولد، ومن يحجبها، من اخوين او اخ واختين او اربع اخوات من قبل الأب، او من قبل الأب والأم، والإبنان او مازاد عليهما من كلاله الأم.

٥٤٥- مسألة : من يستحق السدس؟

الجواب : الذى يستحق السدس، الأبوان وان عليا مع وجود الولد وولد الولد، والأم مع وجود من يحجبها، من الأخوة والأخوات، الذين قدمنا ذكرهم، والواحد من كلاله الأم، ذكراً كان او انثى.

٥٤٦- مسألة : هل يصح اجتماع التصف مع التصف في هذه السهام؟

الجواب : يصح ذلك ، بان يكون الوارث زوجاً واختاً من قبل الأم والأب، او من قبل الأب، فيأخذ الزوج النصف، وتأخذ الأخت التصف.

٥٤٧- مسألة :- هل يصح ان يجتمع التصف مع الربع؟

الجواب: يصح ذلك، بان يكون الوارث بنتاً وزوجاً، فيكون فرض البنت التصف، وللزوج الربع، وان يكون الوارث ايضاً اختاً لأب وأم اولأب مع زوجته (١)، فيكون فرض الأخت التصف وللزوجة الربع.

٥٤٨- مسألة : هل يصح ان يجتمع التصف مع الثمن؟

الجواب : يصح ذلك ، بان يكون الوارث بنتاً وزوجة، فيكون فرض البنت التصف وللزوجة الثمن.

٥٤٩- مسألة : هل يصح اجتماع ربع مع ربع؟

الجواب : لا يصح ذلك ، لأنه فرض الزوجين، ولا يصح اجتماعهما.

٥٥٠- مسألة: هل يصح اجتماع ربع مع ثمن؟

الجواب: هذه المسألة كأتى قبلها في أنها فرض للزوجين، ولا يصح اجتماعها.

٥٥١- مسألة: هل يصح اجتماع الثلثين مع الثلثين؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن من يستحق ذلك من الأخوات للأب والأم، أو للأب، لا يصح اجتماعهن في الميراث بمن يستحق ذلك من البنات لأن البنات احق بالميراث من الأخوات، ولأنهن لو اجتمعن معهن، لكانت المسألة تعول، والعول (١) عندنا باطل.

٥٥٢- مسألة: هل يصح اجتماع الثلثين مع الثلث؟

الجواب: يصح ذلك، بان تجتمع اختان أو مازاد عليهما من قبل الأب والأم، أو من قبل الأب، مع اثنتين أو مازاد عليهما من كلاله الأم، فيكون للأختين من قبل الأب والأم، أو من قبل الأب، أو مازاد عليهما، الثلثان، والثلث للثنتين، أو مازاد عليهما من كلاله الأم.

٥٥٣- مسألة: هل يصح اجتماع الثلثين مع السدس؟

الجواب: يصح ذلك، مثل ان تجتمع اختان أو مازاد عليهما من قبل الأب والأم، أو من قبل الأب، مع الواحد من كلاله الأم، فيكون للأختين أو مازاد عليهما من قبل الأب والأم، أو من قبل الأب، الثلثان، وللواحد من كلاله الأم السدس، والباقي يرد على الأختين أو مازاد عليهما من قبل الأب والأم.

٥٥٤- مسألة: هل يصح اجتماع الثلث مع الثلث؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن الثلث فرض الأم مع عدم الولد وولد الولد، وعدم من يحجبها، وفرض الأثنين أو مازاد عليهما من كلاله الأم، وقد قمتنا القول بأنه لا يصح اجتماع احد من هذه الكلاله مع الأم في الميراث، لأنها احق به منها.

١- العول: عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوى الفروض ولن تقصر إلا بدخول الزوج والزوجة وهو في الشرع ضد التعصيب الذى هو توريث العصبه ما فضل عن ذوى السهام... وهو عند الأمامية على الأب والبنات والبنات والأخوات للأب والأم أو الأب... مجمع البحرين.

اقول: من اراد الاطلاع على بطلان العول والتفصيل في ذلك فليرجع إلى روضة المقتب ج ١١ ص ١٩٣.

٥٥٥- مسألة: هل يصح اجتماع الثلث مع السدس؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأنها قد يكونان فرضين للأم اعلی وادنى، فالأعلى الذى هو الثلث، تستحقه مع عدم الولد وولد الولد، وعدم من يحجبها من الأخوة والأخوات، والأدنى الذى هو السدس تستحقه مع وجود من ذكرناه، فان فرضت عدمهم، كان فرضها الثلث دون السدس، وان فرضت وجودهم، كان فرضها السدس دون الثلث، وعلى هذا لا يصح لها اجتماع هذين الفرضين. وقد يكون السدس فرضها وفرض الأب، مع وجود الأولاد الذين ذكرناهم، وفرضها (١) مع عدم الأولاد ووجود من يحجبها وليس يصح اجتماع السدس الذى هو فرض الأب مع الثلث الذى هو فرضها، لأن الأب أنها يستحق السدس مع وجود الولد او ولد الولد، ومع وجود هؤلاء، تنتقل هى من الثلث الى السدس، وأما تستحق هى الثلث، مع عدم الأولاد، او عدم من يحجبها من الأخوة والأخوات، ومع ذلك لا يكون فرض الأب السدس، فلا يصح ايضاً اجتماع الثلث مع السدس، لأن الثلث وان كان يستحقه الأثنان، او مازاد عليها من كلاله الأم، والسدس يستحقه الواحد من هذه الكلاله، فانك ان فرضت وجود الأم مع وجود هذه الكلاله، كانت هى احق بالميراث منهم، وان فرضت وجود من يستحق الثلث من كلاله الأم مع استحقاق الأب للسدس لم يصح اجتماع ذلك، لأن الأب أنها يستحق السدس مع وجود الأولاد، والكلاله لا يصح اجتماعها فى الميراث مع الأولاد.

٥٥٦- مسألة: هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن هذه المسألة تعول، والعول باطل عندنا، والواجب ان يأخذ من فرضه النصف، وهو الزوج النصف، وتأخذ الأختان او مازاد عليها من الأب والأم، او الأب، الباقى. والنصف ايضاً قد يكون فرضاً للبنات، فلو فرض وجودها مع الأخوات الآتى ذكرناهن، لما صح اجتماع ذلك، لأن المسألة تكون قد عالت، ولأن البنات احق بالميراث من الأخوات والأخوة

ايضاً من ائى كلاله كانوا.

٥٥٧- مسألة: هل يصح اجتماع النصف مع الثلث؟

الجواب: يصح ذلك، مثل ان يجتمع اثنان او اكثر منها من كلاله الأم مع زوج، فيكون للزوج فرضه، وهو النصف، وللأثنين او مازاد عليها من هذه الكلاله فرضهم: الثلث، والباقي يرد عليهم دون الزوج. ومثل ان يجتمع اب وام وزوج، فيكون للزوج النصف، وللأم الثلث مع عدم من يحجبها، والباقي للأب. ومثل ان تجتمع اخت من قبل الأب والأم، او من قبل الأب مع اثنين او مازاد عليها من كلاله الأم، فيكون للأخت من قبل الأب والأم، او من قبل الأب النصف بالتسمية، وللأثنين او مازاد عليها من كلاله الأم الثلث بالتسمية ايضاً، والباقي يرد على الأخت من قبل الأب والأم، او من قبل الأب. ومثل ان يجتمع أم وزوج، فيكون للزوج النصف، وللأم الثلث، والباقي يرد على الأم.

٥٥٨- مسألة: هل يصح اجتماع النصف مع السدس؟

الجواب: يصح ذلك، مثل ان يجتمع اب وام وزوج، فيكون للزوج النصف، وللأم السدس مع وجود من يحجبها من الأخوة والأخوات، والباقي للأب. ومثل ان يجتمع واحد من كلاله الأم مع زوج، فيكون لهذا الواحد السدس بالتسمية، وللزوج النصف، والباقي يرد على الواحد من هذه الكلاله. ومثل ان تجتمع اخت لاب وام او لأب مع واحد من كلاله الأم، فيكون للأخت من قبل الأب والأم او من قبل الأب النصف، وللواحد من كلاله الأم السدس، ويرد الباقي على من كان من قبل الأب والأم، او من قبل الأب.

٥٥٩- مسألة: هل يصح اجتماع الربع مع الثلثين؟

الجواب: يصح ذلك، مثل ان تجتمع البنات او مازاد عليها من البنات مع زوج، فيكون للبنتين او البنات الثلثان، وللزوج الربع، والباقي يرد على البنتين او البنات. ومثل ان تجتمع الأختان او اكثر منها من الأخوات من قبل الأب والأم، او من قبل الأب مع زوجة، فيكون للأخوات المذكورات الثلثان، ويكون للزوجة الربع.

٥٦٠- مسألة : هل يصح اجتماع الربع مع الثلث؟

الجواب : يصح ذلك ، مثل ان يجتمع اب وام وزوجة ، فيكون للزوجة الربع ، وللأم مع عدم من يحجبها من الأخوات والأخوة الثلث ، والباقي يرد على الأب . ومثل ان تجتمع أم وزوجة ، فيكون للزوجة الربع ، وللأم الثلث ، والباقي يرد على الأم . ومثل ان يجتمع اثنان او مازاد عليهما من كلاله الأم وزوجة ، فيكون للزوجة الربع ، وللأثنين او مازاد عليها من هذه الكلاله الثلث ، والباقي يرد على الذي هو من هذه الكلاله .

٥٦١- مسألة : هل يصح اجتماع الربع مع السدس؟

الجواب : يصح ذلك ، مثل ان يجتمع ابوان ، او احدهما مع ولد او اكثر منه من الأولاد وزوج ، فيكون لكل واحدٍ منها السدس ، وان انفرد احدهما ، كان له السدس ، وللزوج الربع ، والباقي للأولاد ان كانوا ذكوراً ، او ذكورا واناثاً ، وان كان بنتاً واحدةً كان لها التصف وللأب والأم (١) السدس ، وللزوج الربع ، والباقي يرد على البنت والأبوين او احدهما . ومثل ان يجتمع ، اب وام وزوجة ، فيكون للأم السدس مع وجود من يحجبها من الأخوة والأخوات ، وللزوجة الربع ، والباقي للأب . ومثل ان تجتمع أم وزوجة ، فيكون للزوجة الربع ، وللأم الثلث والباقي يرد على الأم . ومثل ان يجتمع واحد من كلاله الأم مع زوجة ، فيكون للزوجة الربع ، وللواحد المذكور السدس ، والباقي يرد عليه ، دون الزوجة .

٥٦٢- مسألة : هل يصح اجتماع الثمن مع الثلثين؟

الجواب : يصح ذلك ، بان تجتمع البنات او اكثر منها من البنات ، مع زوجة ، فيكون للزوجة الثمن ، وللبنات الثلثان ، والباقي يرد على البنات .

٥٦٣- مسألة : هل يصح اجتماع الثمن مع الثلث؟

الجواب : لا يصح ذلك ، لأن الثمن ، إنما يستحق مع وجود الأولاد ، ومع وجود هم لا يثبت استحقاق الثلث ، لأنك ان فرضت استحقاق الأم ، فذلك لا يكون إلا مع عدم الأولاد ، وكذلك ان فرضت استحقاقها له مع عدم من

يحجبها من الأخوة والأخوات. وإن فرضت استحقاق الأثنين أو ما زاد عليها من كلاله الأم، فذلك أيضاً لا يصح الآ مع عدم الأولاد.

٥٦٤- مسألة: هل يصح اجتماع الثمن مع السدس؟

الجواب: يصح ذلك، مثل أن يجتمع الأبوان أو أحدهما مع الولد، أو ولد الولد، وزوجة، فيكون لأحد الأبوين السدس، وللزوجة الثمن، والباقي للأولاد، فإن كان الأولاد ذكوراً، أو ذكوراً وإناثاً، كان كذلك، وإن كان واحداً أنثى، كان لها النصف بالتسمية، وللزوجة الثمن، ولكل واحد من الأبوين السدس، والباقي يرد على البنت والأبوين أو أحدهما.

٥٦٥- مسألة: هل يمنع من الأثر شيء أم لا؟

الجواب: يمنع من الأثر الكفر والرق والقتل عمداً بغير استحقاق.

٥٦٦- مسألة: إذا مات إنسان، وخلف ابن بنت وبنت ابن، ما الذي

يستحقه كل واحد منها من الميراث؟

الجواب: الذي يستحقه ابن البنت الثلث، والذي تستحقه بنت الأبْن الثلثان، لأن كل واحدٍ منها يأخذ سهم من يتقرب به، والذي يتقرب به ابن البنت، أمه. والذي تتقرب به بنت الأبْن، أبوها، فلهذه الأم إذا اجتمعت مع أخيها الذي هو أبوهذه البنت، الثلث، وله الثلثان.

٥٦٧- مسألة: المسألة بعينها، إذا اجتمع معها زوج أو زوجة، كيف

يستحق الميراث؟

الجواب: إذا اجتمع معها زوج أو زوجة، كان للزوج الربع، أو للزوجة الثمن، ولبنت الأبْن ثلثا الباقي، ولأبْن البنت ثلث الباقي، وكذلك القول إذا أخذت الزوجة الثمن.

٥٦٨- مسألة: إذا مات وخلف بنت بنت، أو بنتي بنتين، كيف

تستحق الميراث (١)؟

الجواب: إذا خلف بنت بنت، كان لها فرض أمها، وهو النصف،

والباقى يرّد عليها، فان كان المخلّف بتي بنتين، كان لهما فرض من تقربان به، وهو الثلثان.

٥٦٩- مسألة : المسألة بعينها، اذا اجتمعت بنت البنت او بتي البنتين، وزوج او زوجة، كيف يكون الحكم فيهم في الميراث؟

الجواب : اذا اجتمع الزوج او الزوجة مع بنت البنت، كان له فرضه الربع ان كان زوجاً، واثنان ان كانت زوجةً، ولبنت البنت النصف فرض امها، والباقي يرّد عليها دون الزوج والزوجة.

وان اجتمع الزوج او الزوجة مع بتي البنتين، كان للزوج الربع، او للزوجة الثمن، ولبتي البنتين الثلثان فرض امهما، والباقي يرّد عليها، دون الزوج او الزوجة.

٥٧٠- مسألة : اذا مات وخلف اخاً لأب وام، واخاً لأب، هل يكون الميراث لهما او لأحدهما؟

الجواب : الميراث للأخ من الأب والأم، دون الأخ للأب، بغير خلاف بيننا.

٥٧١- مسألة : المسألة بعينها، اذا اجتمع معها اخ لأم، او اكثر منه، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب : للأخ من الأم السدس، ذكراً كان او انثى، والباقي للأخ من الأب والأم، لأنه اقوى بسببين، ويسقط الأخ من الأب بغير خلاف ايضاً. وان كان المخلّف من الأم اكثر من واحد، كان لهم الثلث، والباقي للأخ من الأب والأم.

٥٧٢- مسألة : اذا مات وخلف جدّه وجدّته من ابيه، او من امه، او من ابيه وامه، او احدهم مع اخوة واخوات، هل للأجداد والجدّات، او احدهم، ان يقاسموا الأخوة او الأخوات، او احدهم اولاً؟

الجواب : الأجداد والجدّات اذا اجتمعوا، او احدهم مع الأخوة والأخوات، او احدهم، قاسموهم المال، وجروا مجرى الأخوة والأخوات في

المقاسمة، لأنَّ درجتهم متساوية.

٥٧٣- مسألة: اذا اجتمع جدّ اب الميّت وجدّته من قبل ابيه، وجدّه وجدّته من قبل امّه، وجدّ ام الميّت، وجدّتها من قبل ابيها، وجدّها وجدّتها من قبل امها مع جدّ الميّت وجدّته من ابيه، وجدّتها من قبل امها، واخوة واخوات، من يقاسم الأخوة والأخوات منهم؟

الجواب: الذى يقاسم الأخوة والأخوات من هؤلاء الأجداد والجدّات، جد الميّت. وجدّته من ابيه، وجدّه وجدّته من امّه، ويسقط الباقيون، لأنَّ الألفى والأقرب الى الميّت يحجب الابدع عن الميراث، ويمنعه منه.

٥٧٤- مسألة: اذا كان له اربع زوجات مع الولد لم يدخل بهنّ، وطلّق واحدة منهنّ، وتزوّج اخرى، او كان قد دخل بهنّ، ومرض وطلق الواحدة طلاقاً رجعيّاً، وانقضت عدّتها، وتزوّج بالمذكورة ومات بينه وبين سنة (١)، ولم يتعين المطلقة من غيرها، ولا تزوّجت في مرضه، كيف حكهنّ في الميراث؟

الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في هذه المسألة، كان للتي تزوّجها، ربع الثمن مع الولد وثلاثة ارباع الثمن بين الثلاثة الباقيات والمطلقة التي لم تتميز من غيرها.

٥٧٥- مسألة: اذا مات وخلف عمّ ابيه وعمّته، وعمّ امّه وعمّتها، وخال ابيه وخالته، وخالة امّه وخالها، كيف الحكم في الميراث بينهم؟

الجواب: لعمّ الأب وعمّته وخاله وخالته الثلثان: يكون (٢) ثلثا الثلثين لهذا القم والقمة بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، وثلث الثلثين لهذا الخال والخالة بينهم بالسوية، فيكون ثلث الباقي من اصل المال لعمّ الأم وعمّتها وخالها وخالتها: لهذا العمّ والعمة النصف منهم (٣)، وهو سدس الأصل بينها بالسوية، والنصف الآخر، وهو سدس الأصل ايضاً بين هذا الخال والخالة بالسوية ايضاً.

١- وفي نسخة: ما بينه وبين سنة.

٢- وفي نسخة: ان يكون.

٣- وفي بعض النسخ «منها» والظاهر ان الصحيح: «منه» ومرجعه ثلث الباقي من اصل المال.

٥٧٦- مسألة: اذا مات وخلف خال ابن عمه، وعم ابن خاله، كيف الحكم في ميراثها؟

الجواب: لخال ابن العم نصيب ابن العم: الثلثان، ولعم ابن الخال نصيب ابن الخال: الثلث، لأن كل واحدٍ منها يأخذ سهم من يتقرب به، وهو ما ذكرناه.

٥٧٧- مسألة: اذا مات وخلف ولداً ختياً، ما الحكم فيه؟
الجواب: ان كان له ما للرجال وما للنساء، كان الأعتبار فيه بالمبال، فان سبق من الذكور، ورث ميراث الرجال، وان سبق من الفرج، ورث ميراث النساء، فان خرج البول منها جميعاً في حال واحدة، اعتبر بانقطاعه منها، فما انقطع منه أولاً حكم له به. فان كان انقطاعه في حال واحدة، ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة، وقد ذكر أنه تعد اضلاعه (١)، فان نقص احد الجانبين عن الآخر، حكم بأنه ذكر، وان تساوى حكم بأنه انثى.
وان لم يكن له ما للرجال وما للنساء، اعتبر حاله بالقرعة، فخرج، ورث عليه.

٥٧٨- مسألة: اذا مات مسلم، وكان له اولاد، بعضهم اسارى، وبعضهم غير اسارى، كم يكون ميراثه؟
الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في المسألة، كان ميراثه لجميع الأولاد بغير خلاف، الآ من التخعى (٢) وشريح (٣)، وخلافها غير معتد به، لاسيما على ما يقتضيه اصلنا في الأجماع.

٥٧٩- مسألة: اذا اسلم انسان، وكنا نحكم باسلام الولد تبعاً للأب، وان مات الأب واسلم الجد حكماً باسلامه لأسلام الجد، فما القول في ذلك ان كان الأب حياً واسلم الجد، هل يحكم باسلام الولد تبعاً له ام لا؟

١- الوسائل ج ١٧ ص ٥٧٤ ب ٢ من ابواب ميراث الختني.

٢- والظاهر هو: ابراهيم بن يزيد الفقيه المتوفى ٩٦ لاحظ الأعلام ج ٨ ص ١٥ تأليف: خير الدين - الزركلي.

٣- هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي المتوفى ٧٨ ولحق قضاء الكوفة وعمر طويلاً لاحظ الأعلام ج ٣ ص ١٦١ تأليف خير الدين الزركلي.

الجواب : اذا اسلم الجدة كما ذكر في المسألة، حكمنا باسلام الولد تبعاً له، لأنه لو ملكه لا يعتنق عليه.

٥٨٠- مسألة : اذا كانت الأم تحجب عن الثلث الى السدس باخوين، او اخ واختين، او اربع اخوات من قبل الأب والأم، او من قبل الأب، ولا يحجبها عنكم غير هؤلاء من الأخوة والأخوات، فهل يحجبها اولادهم اولاً؟
الجواب : لا يحجب الأم اولاد الأخوة والأخوات بغير خلاف.

٥٨١- مسألة : اذا كانت لأنسان مملوكة فزوجها عبداً، ثم اعتقها، فجاءت بولد، هل يكون الولد حراً ام لا؟

الجواب : هذا الولد حر، لأنه لاحق بالحرية بغير خلاف.

٥٨٢- مسألة : هل يستوى الجد والأخ في الولاء حتى يتقاسمان الميراث كذلك ام لا؟

الجواب : الجد والأخ يستويان في ذلك، لقول رسول الله (ص): الولاء لحمه كلحمه النسب (١)، وايضاً فإنها يدلان (٢) بالأب فيجب ان يستويا في ذلك، وايضاً فان في النسب يقاسم الجد والأخ فيجب في الولاء مثله.

٥٨٣- مسألة : اذا مات مولى (٣)، وخلف ثلاثة بنين، مات احد البنين وترك ابنين، ومات الثاني وترك ثلاثة بنين، ومات الثالث وترك ثمانية بنين، ثم مات المعتق، كيف الحكم بينهم في الولاء؟

الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر، كان الولاء بينهم اثلاثاً، يأخذ كل واحد منهم من البنين نصيب ابيه وهو الثلث، للخبر المقدم ذكره. ولو مات المولى لكان ولد كل ابن يأخذ نصيب ابيه بلا خلاف، فاذا كان حكم الولاء حكم النسب، كان هاهنا مثله.

٥٨٤- مسألة : اذا تزوج حرّ بامة، فجاءت بولد بستة اشهر او اكثر، هل

١- عوالى اللالى ج ٣ ص ٥٧

٢- كذا فى النسخة الرضوية والمراد منه يتقربان.

٣- وفى نسخة: مولاة

يثبت له الولاء أم لا؟

الجواب: لا يثبت له الولاء، لأنّ الولاء لمن اعتق، وهذا لم يعتق، ولأنّ الأصل أن لا ولاء، واثباته يفتقر فيه إلى ولا دليل.

٥٨٥- مسألة: انسان زوج مملوكته من عبد، ثم اعتقها، فجاءت بولد وكان الولد حراً بغير خلاف، وكان ولاء ولدها لمن اعتقها، فان اعتق العبد، هل يجزّ الولاء إلى مولى نفسه أم لا؟

الجواب: اذا اعتق العبد جزّ الولاء إلى مولى نفسه، لأنّ اجماع الصحابة عليه، وايضاً فاجماعنا عليه، وفيه الحجة.

٥٨٦- مسألة: اذا مات انسان، وخلف ورثة وامرأة حاملاً، كيف الحكم في الميراث؟

الجواب: يورث ميراث ذكرين، ويقسم الباقي في الوارث، ويضمنون، لأنّ العادة جارية بأن أكثر ما تحمله المرأة اثنان، ومازاد على ذلك شأد خارج عن العادة، ولتجوز ما ذكرناه قلنا بالضمان.

٥٨٧- مسألة: اذا اعتق انسان من غيره مملوكاً، هل يكون ولاؤه للمعتق عنه، أو للمعتق؟

الجواب: اذا كان المعتق اعتق المملوك بامر المعتق عنه، فالولاء للأمر له بالمعتق، وان كان عتقه بغير امره فالولاء له دون المعتق عنه، لقول رسول الله (ص): الولاء لمن اعتق (١)، والأمر بالمعتق معتق، كما أنّ الأمر بالطلاق والبيع وغير ذلك من العقود عاقد له.

٥٨٨- مسألة: اذا ماتت امرأة، وخلّفت ابني عم لها، احدهما زوج، كيف الحكم في الميراث؟

الجواب: لأبْن العم الذى هو الزوج النصف بالزوجية، والنصف الآخر يقسم بينهما، فيكون لهذا الزوج بالزوجية وبالتسبب نصف وربع، ويكون لأخيه

الذى ليس بزواج الربع الباقي.

٥٨٩- مسألة: اذا مات رجلٌ وخلف ابنتى عمّ، إحداهما زوجته، كيف حكم الميراث بينهما؟

الجواب: لبنت العم الربع بالزوجة، والباقي يقسم بينها وبين بنت العم الأخرى، فيكون لهذه الزوجة النصف والثلث، وللأخرى الربع والثلث الباقي.

٥٩٠- مسألة: اذا مات وخلف ابني خالة، احدهما اخ للأب، كيف حكم الميراث هاهنا؟

الجواب: حكم الميراث هاهنا، انّ المال لأبن الخالة الذى هو الأخ، بسبب الأخوة، لأبسبب أنّه ابن الخالة، ويسقط ابن الخالة الآخر.

٥٩١- مسألة: اذا مات انسان، رجلاً كان او امرأة، وخلف زوجاً وجده وجدته من قبل ابيه او جده وجدته من قبل امه، كيف ينقسم المال بينهم؟

الجواب: النصف للزوج او الربع للزوجة، والثلث للجد والجدة او لأحدهما من قبل الأم، والباقي للجد والجدة، او لأحدهما من قبل الأب.

٥٩٢- مسألة: اذا مات وخلف عمته لأب هى خالته لأم، وعمّة اخرى لأب، وخالة لأب وام، كيف يكون حكم قسمة الميراث هاهنا؟

الجواب: للعمتين من قبل الأب الثلثان، وللخالة من قبل الأم التى هى احدى العمتين من الأب السدس من الثلث، وللخالة الأخرى التى هى من قبل الأب والأم الباقي، وفى هذه المسألة انما يتصور فيها ما ذكرناه، بان ينقسم سهاماً نفرضها من ثمانية عشر سهماً، للعمتين من الأب الثلثان: اثنا عشر سهماً، لكل واحدة منها ستة اسهم، وللخالة من الأم التى هى احدى العمتين من الأب، سدس الثلث: سهم واحد، فيصير لها سبعة اسهم، وللخالة الأخرى التى هى من الأم والأب الباقي، وهو خمسة اسهم.

٥٩٣- مسألة: اذا كان الكافر لا يرث المسلم، فما القول ان مات الكافر وخلف ورثاً بعضهم مسلم، وبعضهم كافر، ثم اسلم الكافر؟

الجواب : اذا مات الكافر وخلف ذلك ، واسلم من كان كافراً ، كان له حقه من الميراث ان كان قد اسلم قبل القسمة ، فان اسلم بعد القسمة ، لم يكن له شىء .

٥٩٤- مسألة : اذا مات الكافر ، وخلف اولاداً صغاراً ، واخوة من قبل الأم ، واخوة من قبل الأب ، كيف الحكم في الميراث؟

الجواب : اذا مات الكافر ، وخلف المذكورين ، دفع الى الأخوة من الأم الثلث ، والى الأخوة من قبل الأب الثلثان ، وامر الحاكم الأخوة بان ينفقوا على الصغار بحسب ما ذكره ، فيكون على الأخوة من الأم ثلث النفقة ، وعلى الأخوة من الأب ثلثا ذلك ، فاذا بلغ الصغار واسلموا ، دفع الأخوة اليهم ما بقى بعد النفقة عليهم من المال ، وان لم يسلموا ، تصرف الأخوة ما بقى من المال في ايديهم لنفوسهم كيف شاؤا .

٥٩٥- مسألة : اذا كان المملوك مادام مملوكاً لا يرث حرّاً ، فما القول في حرّات وخلف مالاً وولداً مملوكاً ، او ولداً او اخوة او احداً من ذوى ارحامه كذلك ، ولا وارث له غير هذا المملوك ، فكيف يفعل بالميراث؟

الجواب : اذا كان هذا الميت قد خلف من ذكر في المسألة ، وجب ان يبتاع المملوك من تركته ، ويعتق ، ويدفع باقى المال اليه ، فان امتنع سيده من بيعه ، اجبر على ذلك ، ولم يكن لأمتناعه تأثير ، هذا اذا كان الممل يزد على ثمن المملوك ، فان لم يزد عليه وكان يفي بثمنه ، ابتيع به واعتق ايضاً ، وان كان ينقص عن ثمنه ولا يفي به ، لم يجب ابتياعه ، وكان المال لبنت المال . وقد ذكرانه يبتاع به ويستسعى (١) في الباقي ، فن عمل بذلك لم يكن بذلك بأش .

٥٩٦- مسألة : اذا مات الحر وخلف وارثين مملوكين ، يرث احدهما مع الآخر ، مثل الولدين ، او الوالدين او ما جرى مجرى ذلك من ذوى الأرحام ، ولم يخلف هذا الميت من الميراث الا ما يبتاع به واحد ، هل يجب ابتياع واحد دون الباقي ويعتق ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، ولا يشتري منهم احد، لأنَّ القدر الذي يستحق ينقص من الثمن (١) ، ويكون المال لبيت مال المسلمين.

٥٩٧- مسألة : من يستحق لدية المقتول؟

الجواب : الذي يستحق هو الأب والأم والأولاد والأخوة والأخوات ممن يتقرب الى المقتول من جهة الأب خاصة، ولا يستحقها اخ ولا اخت من جهة امه، ولا احد من ذوى ارحامها. والزوج والزوجة اذا لم يقتل احدهما الآخر، والمطلقة طلاقاً رجعيّاً ترث زوجها اذا قتل من دينه، كما ترث من تركته ما لم تخرج من عتتها، وكذلك الزوج اذا قتلت زوجته وهى فى عتتها، ورث من دينها، كما يرث من تركتها.

٥٩٨- مسألة : اذا وقع على جماعة، يرث بعضهم بعضاً، حائظ اودار او غرقوا او احترقوا فى وقت واحد، ولم يعلم تقدم موت احدهم على الآخر، كيف الحكم فى توريثهم؟

الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر فى هذه المسألة، وجب توريث بعضهم من بعض من نفس تركته، لأمّا يرثه الآخر، يقدم الأضعف فى استحقاق الميراث، ويؤخر الأقوى فى ذلك ، مثال ما ذكرناه: اب وابن، فنفرض ان الأبن مات أولاً، فيورث الأب منه سهمه: السدس مع الولد، والباقي للأبن، وهو اضعف منه، ويعطى ورثته الباقي. ثم نفرض ان الأب مات، فيعطى الأبن حقه منه، ولورثته الباقي.

ومثاله ايضاً زوج وزوجة، فيفرض موت الزوج أولاً، تورث الزوجة منه، لأنَّ سهمها فى الاستحقاق (٢) أقل من سهم الزوج، لأنَّ اكثر ما تستحقه المرأة الربع، واكثر ما يستحقه الرجل النصف، وهو اقوى حظاً منها، ودفع الى الزوجة حَقّها منه، ولورثته ما بقى، ثم يفرض أنّها ماتت، فيعطى الزوج منها حَقّه من نفس تركتها، لأمّا ورثته منه، ويدفع الى ورثتها الباقي.

١- وفى نسخة: من الثمن.

٢- فى بعض النسخ: فى استحقاقها.

فان فرضنا في هذه المسألة: في الأب الذي قدمنا ذكره، ان له وارثاً، الآ ان الولد المذكور اولى منه، وفرضنا ان للولد وارثاً له، الآ ان اباه اولى منه، فانه يصير ميراث الابن لورثة الأب، وميراث الأب لورثة الابن.

٥٩٩- مسألة: اذا مات انسان وخلف شخصاً له رأسان، او بدنان، على حقو واحد، هل يورث ميراث اثنين، او ميراث واحد؟ فان قلتم: يورث ميراث واحد، قيل لكم: كيف يورث ذلك، والشخص اثنان، وان قلتم: يورث ميراث اثنين، قيل لكم: كيف يورث ذلك، والبدن الذي عليه الرأسان، او الحقو الذي عليه البدنان، واحد، وبعد كيف يعلم بانه واحد او اثنان، حتى يورث على ما ذكرتموه؟

الجواب: هذا الشخص لا يورث ميراث اثنين، ولا ميراث واحد الا بعدان يعلم هل هو حيّان، او حيّ واحد، فان علم انه حيّان، ورث ميراث اثنين، وان علم انه حيّ واحد، ورث ميراث حيّ واحد. والطريق الى المعرفة بما ذكرناه هو: ان يترك هذا الشخص حتى ينام، ثم ينتبه احدهما، فان انتبه الاثنان، كان حيّاً واحداً، ورث ميراث واحد، وان انتبه احدهما ولم ينتبه الآخر، كان حيّين، ورث ميراث اثنين.

باب مسائل تتعلق بالتكاح :

٦٠٠- مسألة : اذا كان للمرأة وليان، اذنت لكل واحد منها في تزويجها، فزواجهما، ثم ادعى كل واحد منها ان عقده مقدم على عقد الآخر، وانها عالمة بذلك ، وانكرت ما ادعيا عليها من العلم، ولم تكن لأحد الوليتين بيّنة على ما ادّعاه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر، وادعى كل واحد منها عليها العلم بما ادّعاه وانكرت، كان القول، قولها مع يمينها أنّها لا تعلم ذلك ، لأنّ الأصل ان لا علم لها بذلك .

٦٠١- مسألة : المسألة بعينها، اذا انكرت أنّها عالمة بذلك ، ووجبت عليها اليمين بأنّها لا تعلم ذلك ، ونكلت عن اليمين، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا نكلت عن اليمين ردّت اليمين على الوليتين، فان نكلا جميعاً عن اليمين، او حلفا جميعاً، بطل العقدان، فان حلف الواحد دون الآخر، كان الحكم للذى حلف، لأنّه قد اثبت الحجة بما ادّعاه .

٦٠٢- مسألة : المسألة بعينها، اذا ادعى الوليان عليها بذلك ، واعترفت لكل واحد منها بما ادّعاه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اعترفت لكل واحد منها بما ادّعاه، بطل العقدان، لأنّ الجمع بينهما لا يصح .

٦٠٣- مسألة : اذا زوج الرجل اخته من رجل، ومات الزوج،

وإختلف الوارث والزوجة، فادّعى الوارث عليها، بأنّ اخاها زوّجها بغير امرها، فلاحق لها مع ذلك في الميراث، لأنّ نكاحها فاسدٌ، وادّعت هي، أنّ اخاها زوّجها بامرها، وأنها تستحق الميراث من الزوج، لأنّ نكاحها صحيحٌ، كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا على الوجه المذكور، كان القول، قولها مع يمينها، لأنّ الوارث مدّع خلاف الظاهر، لأنّ الظاهر في النكاح، أنّه على الصّحة.

٦٠٤- مسألة : اذا كان الزوج مجنوناً، وادّعت زوجته أنّه عنيّن، هل يصح ضرب اجل العنة له ام لا ؟

الجواب : لا يصح ذلك ، لأنّ هذا الأجل، أنّها يصح بعد ان ثبتت العنة، وليس تثبت الآ بقول الزوج، لأنّها ممّا لا تقوم البينة عليه، واذا كان هكذا، فثبوت عنته من جهته لا تصح، وان كان كذلك لم يصح ضرب هذه المدة له.

٦٠٥- مسألة : اذا كان الزوج عاقلاً، واعترف بأنّه عنيّن، وضرب له الأجل، وانتهى الأجل، وهو مجنون، هل تصح من زوجته الدّعوى عليه، والمطالبة بالفرقة له ام لا ؟

الجواب : لا تقبل دعوها، ولا تجوز الفرقة بينها، لأنّها ان كانت ثيباً، وادّعت أنّه لم يطأها في مدة الأجل، كان القول، قول الزوج مع يمينه، ومع كونه مجنوناً لا يمكن التوصل الى ما عنده فيها تدّعيه. واذا كانت بكراً وانكر الزوج وادّعى أنّها تمنعه من نفسها، ولا يتمكّن من وطئها، ويمكن ان يدّعى أنّه افتتضها، ورجعت عذرتها، وهذا مع امكانه لا يصح من المجنون، فلم يكن الى التفارقة بينها سبيل.

٦٠٦- مسألة : اذا كانت لأنسان ابنتان، اسم الواحدة منها «نعم» (١) وهي الكبيرة، واسم الأخرى «صفية» وهي الصغيرة، فقال لمن يريد التزويج باحدهما: زوّجتك بتي الكبيرة «صفية» او قال: زوّجتك بتي الصغيرة «نعم»، هل يصح النكاح ام لا ؟

الجواب: اذا قال ذلك، صح النكاح، لأن الكبيرة صفة لازمة، والأسم غير لازم، وكذلك القول في الصغيرة، لأن الصغيرة صفة لازمة، والأسم غير لازم.

٦٠٧- مسألة: اذا كانت له بنت واحدة، وقال له: زوّجتك بتي «صفية» واسمها «نعم»، هل يصح ذلك النكاح ام لا؟
الجواب: اذا قال ذلك صح النكاح، لأن بتي صفة لازمة، والأسم غير لازم.

٦٠٨- مسألة: اذا قال له: زوّجتك بتي، وله بنات، او قال: احدى ابنتي، هل يصح ذلك ام لا؟
الجواب: لا يصح ذلك، لأن العقد لم يتناول واحدة منها بعينها، ومن شرط صحته التناول لذلك.

٦٠٩- مسألة: اذا كانت له ابنتان صغيرة وكبيرة، واسم الكبيرة «نعم» واسم الصغيرة «صفية» فقال: زوّجتك بتي «نعم» ونوى الصغيرة، فقال الزوج: قبلت نكاح «نعم» ونوى الكبيرة، هل يلزم النكاح ام لا؟
الجواب: اذا قال ذلك، لزم العقد في الظاهر، لأتفاهها في الأسم، فكان الظاهر نكاح الكبيرة، لأنه في الباطن فاسد، لأن الولي أوجب الصغيرة، والزواج قبل نكاح الكبيرة، فقد قبل غير التي أوجبها الولي، هذا ان صدقه، فان لم يصدقه فالنكاح في الظاهر لازم.

٦١٠- مسألة: اذا تزوّج الرجل امرأة، واصدقها مملوكاً، فدبرته ورجعت في تدبيره، فطلقها الزوج قبل الدخول بها، ما الذي يحكم له فيه؟
الجواب: اذا كان الأمر على ذلك، كان له نصفه، لأن الرجوع في التدبير يصح، فالمملوك عين ما له.

٦١١- مسألة: المسألة بعينها، وطلقها قبل الدخول بها، والمملوك مدبر لم ترجع في تدبيره، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا كان كذلك، كان له الرجوع على المرأة بنصف قيمة

المملوك ، لأنه ليس له اخذ نصفه مع بقاء التدبير.

٦١٢- مسألة : المسألة بعينها، وطلقها قبل الدخول بها، والمملوك مدبر لم ترجع في تدبيره، ولم ياخذ الرجل النصف من القيمة الى ان رجعت في التدبير، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان كذلك ، كان له نصف عين المملوك ، وقد قيل : أنه يكون مختيراً بين اخذ نصف عينه، وبين اخذ نصف قيمته (١) ، والأول عندي أقوى، لأنه عين ما له.

٦١٣- مسألة : اذا اصدقها مملوكاً، فبان له أنه حر، كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر، كانت لها قيمة هذا الإنسان، لو كان مملوكاً، لأنه اصدقها شخصاً معيناً، فلما تمتعتا خريسته من التصرف فيه كانت لها قيمته.

٦١٤- مسألة : اذا قال : اصدقتك هذا الخل، فظهر خراً، كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان كذلك ، كانت عليه قيمة الخمر عند مستحليه، لأنه سمي لها الخل فبان أنه حر، فوجبنا القيمة.

٦١٥- مسألة : اذا قال لها : اصدقتك هذا الخمر، كيف يكون الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا سمي له الخمر وعينها، كان لها مهر المثل، لأنه سمي لها ما لا يجوز ان يكون مهرأ، فلم نوجب القيمة فيه، واوجبنا مهر المثل.

٦١٦- مسألة : اذا اختلف الزوج والزوجة، فقال الزوج : تزوجتك بالف دينار، وقالت الزوجة بل تزوجتني بالف دينار، بماذا يحكم في المهر من ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا كذلك ، وكانت لأحدهما بيّنة، حكم بالبيّنة، فان

لم تكن لأحدهما بيتة، كان القول، قول الزوج مع يمينه، لأنها قد اتفقا على الألف، وادعت الزوجة عليه الزيادة على ذلك، فكانت عليها البيّنة، فإذا لم يكن لها ذلك، كان القول قول الزوج كما ذكرناه.

٦١٧- مسألة: إذا شرط الزوجان خيار الثلاث في النكاح (١)، هل يصح ذلك أم لا؟

الجواب: إذا كانا شرطاً ذلك في أصل العقد، بطل النكاح، لأنه عقد يلزم بنفسه، فخيار الشرط لا يصح فيه، فإن كان ذلك في المهر، لم يبطل النكاح، وكان العقد صحيحاً، والخيار ثابتاً، والمهر لازماً، لقول رسول الله (ص): المؤمنون عند شروطهم (٢).

٦١٨- مسألة: إذا تزوج امرأة، على صداق عيّنه، ثم أنها قالت: لا أسلم نفسي حتى أقبض صداقي، هل يصح لها ذلك أم لا؟

الجواب: إذا كان الصداق مؤجلاً لم يكن لها منع نفسها من التسليم، لأن برضاها بتأجيل الصداق قد دخلت على الرضا بتسليم نفسها إلى الزوج قبل قبضه، فليس لها الأمتناع حتى تقبض الصداق، وكذلك إن كان قد دخل بها ولم يطأها وامتنعت (٣)، كان لها ذلك (٤)، فإن كان وطأها، لم يكن لها الأمتناع، ولها المطالبة بالمهر، وقد ذكر (٥) أنّ لها الأمتناع هاهنا أيضاً، وهو الأقوى.

٦١٩- مسألة: إذا وطأ الرجل زوجته فافضاها، ثم أراد جماعها بعد ذلك، هل يجوز له جماعها أم لا؟

الجواب: إذا كان الموضع قد اندمل بعد الأفضاء وبرء، كان له جماعها، وليس لها منعه، وإن لم يكن اندمل، لم يجوز له جماعها، وكان لها منعه إلى أن

١- أي ثلاثة أيام، كما صرح بذلك، الشيخ في الخلاف في مسألة الخيار في الصداق وقد حكى فيه أيضاً في مسألة شرط خيار الثلاث في النكاح عن أبي حنيفة أنه يبطل الشرط ويقض النكاح. لاحظ الخلاف ج ٢ ص ٣٧٥ وص ٤١٤.

٢- الوسائل ج ١٥ ص ٣٠ ب ٢٠- أبواب المهور ج ٤.

٣- وفي نسخة: وامتنعت.

٤- في العبادة غموض والظاهر سقوط «ما» من النسخ قبل «كان» فتكون العبارة: ما كان لها ذلك.

٥- نسيب الشيخ في الخلاف ج ٢ كتاب الصداق المسألة ٣٩ إلى أبي حنيفة، واختاره في البسوط ج ٤ ص ٣١٣.

تندمل وتبرء، لأنه لو مكنَّ من ذلك، لم يؤمن على الموضع الثلف، وان ينفق (١) ان كان لم يتم اند ماله وبرؤه.

٦٢٠- مسألة: المسألة بعينها، واختلفا، فقال الرجل: قد اندمل الموضع وبرء ولا خوف عليه، وقالت المرأة: لم يندمل ولم يبرء، وأنا اخاف الضرر، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اختلفا على الوجه المذكور، كان القول، قولها مع يمينها فيما ذكرته، لأنه ممَّا لا سبيل أن إقامة البينة عليه.

٦٢١- مسألة: هل يجوز للرجل ان يتزوج المرأة، على ان يكون صداقها عتقه اباها ام لا؟

الجواب: يجوز ذلك، اذا كان عن اختيارها، وينعتق الأب عليها عقيب العقد، لأنها ملكته بالعقد.

٦٢٢- مسألة: اذا كانت المرأة محجورا عليها، وتزوجها الرجل بصداق، هو ابوها، وقبل وليها ذلك، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن الولي أنها يتصرف فيما للمولى عليه فيه منفعة، وهذا لا نفع لها فيه، فلا يصح الصداق.

٦٢٣- مسألة: اذا اصدقها الزوج امها، وكان وليها ابوها، وقبل ابوها ذلك، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا فرق بين هذه المسألة وبين المتقدمة لها في ان يكون الولي اباها او غيره، والقول فيها واحد.

٦٢٤- مسألة: اذا اصدق الرجل المرأة إنائين، فانكسر الواحد منها، وطلقها قبل دخوله بها، وكان للمطلق قبل الدخول بها، الرجوع عليها بنصف الصداق، فبأي شيء يرجع عليها في ذلك؟

الجواب: اذا كان كذلك، يرجع عليها بنصف قيمة الموجود، ونصف قيمة المكسور، لأن جميعها هو الصداق، ولأن الرجوع بنصف الصداق، فوجب له

ذلك .

٦٢٥- مسألة : اذا تزوج الرجل امرأة على أنها مسلمة، فظهرت كافرة، كتابية كانت او غير كتابية، هل يصح العقد ام لا؟
الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر، كان العقد باطلاً، لأن نكاح الكفار عندنا باطل:

٦٢٦- مسألة : اذا تزوج اربع نسوة، فعن (١) عن واحدةٍ منهن ولم يعن عن الباقي منهن، هل يكون لها خيار في المقام معه والمفارقة له، وهل يضرب له اجل ام لا؟

الجواب : ليس لهذه خيار في ذلك ، ولا يضرب له اجل، لان العقد صحيح ثابت بالاتفاق، وتخييرها يفتقر في صحته الى دليل ولا دليل عليه .

٦٢٧- مسألة : اذا تزوج الرجل امرأة بمهر في السر، وعقد عليها في العلانية بمهر آخر مخالف للأول، ما الذي يلزمه منها، وما الصحيح منها؟
الجواب : العقد الصحيح والمهر الثابت اللازم هو العقد والمهر الأول، الذي عقده في السر، لأن العقد والمهر قد ثبت به، والثاني ليس بعقد صحيح لبطلان عقد لم ينفسخ في النكاح، واذا كان هذا العقد باطلاً فالمهر المعلق به كذلك .

٦٢٨- مسألة : اذا اختلف الرجل والمرأة في قبض المهر، فقال الرجل: قد اقبضتك صداقك ، وقالت المرأة: ما قبضته، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا، كان القول قولها مع يمينها، لقول رسول الله (ص): البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٢)، والزوج معترف بالمهر ومدع، لأنه قد اقبضه، فعليه البيّنة، فان لم تكن له بيّنة، كان عليها اليمين كما قدمناه .

٦٢٩- مسألة : اذا اصدقها مائة، ودفع اليها مائة، ثم اختلفا، فقالت الزوجة: قلت: خنيها هبة، او قالت: هدية، وقال الزوج: بل قلت: خنيها

١- من العنين.

٢- الوسائل ج ١٨ ص ١٧١ ب ٣- ابواب كيفية الحكم ج ٥ .

صداقاً، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا كذلك ، كان القول قول الزوج مع يمينه، ان لم تكن بيّنة، لأنها متفقان على أنّ المأة ملك الزوج، واختلفا في صفة انتقالها الى يدها، فكان القول، قول المالك ، وعلى من يدعى انتقالها اليه بسبب، البيّنة، فاذا لم تكن بيّنة، كان القول قوله، على ما قدمناه.

٦٣٠- مسألة : اذا اصدقها مملوكاً او نصفه، فوهبت له المملوك او النصف المذكور، وطلقها قبل دخوله بها، هل يصح له الرجوع عليها بشيء من ذلك ام لا ؟

الجواب : اذا طلقها قبل الدخول بها، كان له الرجوع عليها بالنصف ممّا اصدقها، فان كان المملوك ، كان نصفه، وان كان نصف المملوك ، كان نصفه وهو الربع، لأنّ الذي استحقته من العبد او نصفه، فقد وهبته، فاذا وهبته، فقد قبضته، واذا كانت هاهنا قابضة، وطلقها قبل دخوله بها، كان عليها الردّ ممّا قبضته.

باب مسائل تتعلق بالخلع :

٦٣١- مسألة : اذا اصدقها مائة، ثم خالعه قبل دخوله بها، فهل يسقط جميع الصداق او نصفه؟

الجواب : اذا خالعه كما ذكر في المسألة، سقط جميع الصداق، على ما نبينه، وذلك انّ الخلع عندنا، لا يكون الا بطلاقي، واذا كان كذلك، كان لقد طلقها قبل دخوله بها، واذا كان مطلقا لها كذلك، وجب الرجوع بنصف الصداق، واذا رجع عليها بذلك، استقر لها النصف و[اذا استقر لها النصف] (١) وسقط بالخلع، فلم يكن لها شيء، وبان بذلك سقوط الجميع.

٦٣٢- مسألة : اذا تخالعا واختلفا في التقدر او القدر او الجنس، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب : اذا اختلفا في شيء من ذلك، كان القول، قول الزوجة مع يمينها، لقول رسول الله (ص): البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٢)، والزوج هاهنا هو المدعى، لانه يدعى ما تنكره الزوجة، فكانت عليه البيّنة، فاذا لم تكن بيّنة، كان القول قول الزوجة، كما قدّمناه.

٦٣٣- مسألة : اذا تخالعا على الشرط، مثل ان يقول الزوج: ان اعطيتي

١- ما بين المقوفتين موجود في النسخة الرضوية ونسخة - د.

٢- الوسائل ج ١٨ ص ١٧١ ب ٣- ابواب كيفية الحكم ح ٥

كذا فانت طالق، هل يصح الخلع على ذلك ام لا؟
 الجواب: لا يصح ذلك، لأن الخلع عندنا طلاق، والطلاق لا يقع عندنا بشرط.

٦٣٤- مسألة: اذا كانت عنده جارية وهى حامل، فقال لزوجته: خالعتك على حمل هذه الجارية، هل يصح الخلع والطلاق ام لا؟
 الجواب: لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك، لأن العوض الذى هو الحمل مجهول، والمجهول لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق به، والقول بمهر المثل ووقوع الطلاق لا يصح، لأن الأصل ثبوت العقد وبرائة الذمة، وعلى من يدعى خلاف ذلك، الدليل، ولا دليل عليه.

٦٣٥- مسألة: اذا اختلعت الزوجة فى مرضها باكثر من مهر مثلها، هل يصح ذلك ام لا؟ فان صح فهل يكون ذلك من صلب مالها ام لا؟
 الجواب: الخلع بما ذكر فى هذه المسألة صحيح، لأن المرض لا يبطل المخالعة بمهر المثل او اكثر منه، ويكون ذلك من صلب مالها، لقوله سبحانه: «فلا جناح عليها فيما افتدت به» (١)، ولم يفرق بين حال المرض وغيره، فوجب حمله على عمومه الا ان يدل دليل.

٦٣٦- مسألة: اذا قالت المرأة لزوجها: طلقنى طليقة بمأة، فقال: انت طالق ثلاثاً بمأة، هل يقع بذلك طلاق ام لا؟

الجواب: اذا قال الزوج ذلك، طلقت المرأة بواحدة، وكان عليها المائة، لأن التلفظ بالطلاق الثلاث عندنا لا يقع منه الا طليقة واحدة، والزوجة لم تطلب منه الثلاث، فلا يلزم ذلك لو كان الثلاث يصح، وكيف وهو عندنا لا يصح.

٦٣٧- مسألة: اذا قالت له: طلقنى طليقة بمأة، فقال: انت طالق بمأة، وطالق وطالق، ما الذى يقع من ذلك؟

الجواب: الذى يقع من ذلك، هو الأولى، لأن العوض حصل فى مقابلتها،

والثانية والثالثة لم يقع منها شيء، لأنه طلقها بعد ان بانّت الزوجة بالأولى، وطلاق البائن باطل^(١).

٦٣٨- مسألة: اذا قالت له: طلقني بمأة، فقال لها: انت طالق وطالق، ولم يذكر المأة، كيف القول في ذلك؟

الجواب: القول في ذلك ان نقول، أنها طلقت بالمأة، فإن المأة في مقابلة الأولى، وكانت المرأة بائناً بها، ولم تقع الثانية ولا الثالثة، لمثل ما ذكرناه أولاً في المسألة المتقدمة، وان قال في مقابلة الثانية، كانت الأولى رجعية، ولم تقع الثانية ولا الثالثة، وان قال في مقابلة الثالثة، كانت هذه التغطية واقعة وبطلت الثانية والثالثة.

٦٣٩- مسألة: اذا قال لها: خالعتك على ما في هذا الظرف من الخل، فخرج خمرًا، هل وقع الخلع ام لا، فان وقع، فهل تقبض الخمر ام لا؟
الجواب: اذا قال لها ذلك، صح الخلع، لأنه في مقابلة ما يصح تملكه وبذله في ذلك، فاما اذا ظهر ان الخل خمر، فإن الواجب، قبض بدل الخمر خلًا، لأن الخل له مثل فيجب فيه ذلك.

٦٤٠- مسألة: اذا كانت له زوجتان، فقالتا له: طلقنا بمأة، فطلقها على الفور، ثم ارتدتا بعد ذلك، هل يصح ذلك ام لا؟ فان صح، كيف القول في كيفية قبض المأة منها؟

الجواب: اذا طلقها على ما ذكرنا، كان الطلاق صحيحًا، ووقع بائناً، والردة غير مؤثرة في ذلك، لأنها حدثت بعد ثبوت عقد الخلع، واما كيفية قبض المأة، فإنه يجب عندنا ان يقبض من كل واحدة منها النصف من ذلك.

٦٤١- مسألة: اذا قال لزوجته: طلقتك بمأة وانت ضامنة لذلك، وانكرت الزوجة ما ادعى به عليها، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: الحكم فيه، ان البينونة صحيحة، لأعتراف الزوج واقاره بذلك، واما ما ادعى به على الزوجة، فالقول قولها مع يمينها، لأنه يدعى عليها

عقد معاوضة، والأصل ان لا عقد، هذا اذا لم تثبت له بيّنة على دعواه، فان (١) تثبت له على ذلك بيّنة، حكم له بها.

باب مسائل تتعلق بالطلاق :

٦٤٢- مسألة : اذا قال الزوج لزوجته: انت طالق، ولم ينو الفرقة والبينونة، هل يقع الطلاق ام لا؟

الجواب : الطلاق عندنا لا يقع الا بنية، فتي تعزى من ذلك لم يقع، لقول رسول الله (ص): انما الأعمال بالنيات (١).

٦٤٣- مسألة : اذا قال لها: انت طالق ان قام «زيّد» او ان دخل «عمرو» الدار، هل يقع الطلاق ام لا؟

الجواب : اذا قال لها ذلك ، لم يقع طلاقه، لأنه علقه بشرط، وكلّ طلاق علق بشرط، فإنه عندنا لا يصح ولا يقع.

٦٤٤- مسألة : اذا قال لها: انت طالق ملأ البلد، او ملأ الدنيا، هل يقع الطلاق ام لا؟

الجواب : اذا كان على الشرائط، وقصد (٢) نية الفرقة، وقعت طلاق رجعية، وان لم يكن على ذلك لم يقع شيء، وكذلك لو قال لها: بالف طالق، او بما طالق، لأن الباب في ذلك كله، واحد.

٦٤٥- مسألة : اذا قال لها: ان بدئت بكلام فانت طالق، فقالت له: ان بدئت بكلام فعبدي حرّ، هل يقع طلاق وعنت ان بدء احدهما بصاحبه

١- الوسائل ج ١ ص ٣٤ ب ٥ ابواب مقدمة العبادات ح ١٠.

٢- وفي النسخة الرضوية: وحصلت نية الفرقة.

ام لا؟

الجواب: لا يقع هاهنا طلاق ولا عتق، لأنهما جميعاً عندنا لا يقعان بشرط، وذلك مشروط.

٦٤٦- مسألة: اذا قال لها: انت طالق طلاق الجرح والسنة، او طلاق الجرح، اولرضى فلان، هل يقع طلاق ام لا؟

الجواب: اما قوله: انت طالق طلاق الجرح والسنة او طلاق الجرح او لرضى فلان، فانه ان كانت النية حاصلة والشروط وقعت طلقة واحدة رجعية، وان لم يكن ذلك حاصلًا، لم يقع شيء، فان قال: اردت بقولي لرضى فلان، ان رضى فلان كان الطلاق ايضاً غير واقع، لأنه يكون بشرط، والطلاق عندنا لا يقع بذلك كما ذكرناه في غير موضع.

٦٤٧- مسألة: اذا قال لزوجته: انت طالق، وقال: اردت ان اقول: انت طاهر، او قال لها: طلقتك، وقال: اردت اقول: امسكتك، فسبق لساني بذلك، هل يقع (١) طلاق ام لا؟

الجواب: اذا قال ما ذكر في المسألة، قبل قوله في الحكم، والباطن فيما بينه وبين الله تعالى، لقول النبي (ص): الأعمال بالنيات (٢). وايضاً فاللفظ لا يكون مفيداً لما وضع له في اللغة الا بالنية والقصد، فاذا قال: ما نويت، قبل قوله.

٦٤٨- مسألة: هل يصح ان ينوى الرجل بقوله: انت طالق، اكثر من طلقة واحدة ام لا؟

الجواب: لا يصح ان ينوى بذلك اكثر من طلقة واحدة، وان نوى اكثر منها لم يقع غير الواحدة، لأن الأصل، بقاء العقد، ووقوع الواحدة بصريح الطلاق مع النية مجمع عليه، وما زاد على ذلك بغير الصريح، ليس عليه دليل (٣)، فصح

١- وفي النسخة الرضوية هل يصح طلاق

٢- الوسائل ج ١- ص ٣٤- ب ٥- ابواب مقدمة العبادات ح ٥

٣- وفي نسخة: وما زاد على ذلك وبغير الصريح ليس له عليه دليل.

ما ذكرناه.

٦٤٩- مسألة: رجل طلق زوجته طلقة رجعية، وارتبعا قبل انقضاء عدتها، ولم تعلم بالرجعة، فقصت عدتها وتزوجت رجلاً آخر، ثم حضر الزوج، وادعى أنه ارتبعا في عدتها، وثبت ذلك له، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا ثبت له ارتبعا قبل انقضاء عدتها، بطل نكاحها من الزوج الثاني، دخل بها ولم يدخل، لأنه تزوج بامرأة لها زوج، وذلك لا يجوز، وايضاً فلا خلاف أنه لو لم يدخل الثاني بها لردت على الأول، واذا ثبت له الرجعة ثبتت الزوجية، وبطل النكاح الثاني، كما قدمناه.

٦٥٠- مسألة: هل يصح الأيلاء من الذمي أم لا؟

الجواب: يصح ذلك منه لقول الله تعالى وتبارك: «للذين يؤلون من نسائهم» (١)، وهذا عام في الذمي والمسلم.

٦٥١- مسألة: اذا قال له رجل: فارقت زوجتك، قال: نعم، هل يقع

طلاق أم لا؟

الجواب: اذا قال ذلك حكم بطلقة واحدة، لأقراره بايقاعه بها، فان قال: أنا اردت بقولي «نعم» الأقرار بطلاق تقدم متى قبل هذه الزوجية، وصدقته المرأة، فالأمر على ما ذكره، وأن كذبت، كانت عليه البيّنة، لأن ذلك غير متعذر، وان لم تكن له بيّنة، كان القول قوله مع يمينه.

٦٥٢- مسألة: اذا كانت له زوجة، فقال له آخر: لك زوجة؟ فقال:

لا، هل يقع بذلك طلاق أم لا؟

الجواب: لا يقع بذلك طلاق، لأنه كاذب.

٦٥٣- مسألة: اذا قال لزوجته: انت طالق واحدة في اثنين، ما الحكم

في ذلك؟

الجواب: اذا قال ذلك، ونوى الطلاق، وقعت واحدة رجعية، كان عارفاً بالحساب والضرب، اولا يكون عارفاً بذلك.

٦٥٤- مسألة: اذا قال لها: انت طالق واحدة لاتقع عليك، هل يقع طلاق ام لا؟

الجواب: اذا قال ذلك لم يقع طلاق، لعدم النية منه لذلك.

٦٥٥- مسألة: اذا قال لها: انت طالق لا، هل يقع طلاق ام لا؟

الجواب: اذا نوى الأيقاع مع هذا القول، وقعت واحدة، وان قال: أنها اردت بقولي: «لا» أنه لا يقع، قبل قوله.

٦٥٦- مسألة: اذا قال لها: انت طالق طلقة، قبلها طلقة، هل يقع

بذلك طلاق ام لا؟

الجواب: اذا قال ذلك، وقعت طلقة واحدة رجعية مع النية لذلك، وقوله «قبلها طلقة» عندنا لغو لا تأثير له.

٦٥٧- مسألة: اذا قال لها: انت طالق نصف طلقة، او ربع طلقة، او

ثلث طلقة، او ما اشبه ذلك، هل يقع من ذلك طلاق ام لا؟

الجواب: لا يقع من ذلك شيء، لأن الطلقة لا تتبعض، ولأنه بقوله ذلك غير منو للطلاق، لما ذكرناه، وهو مذهب شيخنا «المرتضى» رحمه الله. وذهب الشيخ «ابوجعفر الطوسي» الى وقوع واحدة مع النية (١).

٦٥٨- مسألة: اذا قال لها: انت طالق ثلاثاً الا طلقة، هل يقع من

ذلك طلاق ام لا؟

الجواب: اذا قال ذلك، وقعت واحدة مع النية، لأن الاستثناء بغير مشية

الله تعالى لا يدخل عندنا في الطلاق، مشية الله تعالى اذا دخلته فانها تحله كما تحل الأقرار والأيمان والعق.

٦٥٩- مسألة: اذا قال لها: انت طالق طلقة لأبل طلقتين، ما الذي يقع

من ذلك؟

١- لم نجد في كتب الشيخ ما حكاه عنه، نعم قال الشيخ في المبوط ج ٥ ص ٥٨ «فان قال: انت طالق نصفاً وثلاثاً وسدساً ولم يزد على هذا ونوى بالأول الأيقاع وقعت واحدة» والعبارة ترمى الى ما اذا كانت الكسور وافية بالطلاق الواحد وهو غير ما ذكره المصنف حيث ان الكسور فيه جزء من الواحد وليست تمامه.

الجواب : إذا قال ذلك ، وكانت الشروط حاصلة ، وقعت طلاق واحدة رجعية ، فان قيل : أليس لو قال : لفلان على درهم لأبلى درهمان ، لزمه درهمان ؟ فما انكرتم من مثل ذلك فيما ذكره في الطلاق ، والآفا الفرق بينها ؟ قلنا : الفرق بين ذلك ، ان ايقاع الطلقتين في وقت واحد عندنا لا يصح ، ويصح ذلك في الأقرار.

٦٦٠- مسألة : رجل له زوجتان ، الواحدة اسمها «هند» ، والأخرى اسمها «نعم» فقال : يا «هند» ، وقالت له «نعم» : لبيك ، فقال : انت طالق ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان الأمر على ما ذكر ، سئل هذا الرجل عمن نواه ، فان قال : علمت ان «نعماً» اجابتي ، الا انتى وجهت الطلاق الى «هند» دون «نعم» ، قبل قوله ، وطلقت «هند» ولم تطلق «نعم» ، فان قال : لم اعلم ان التى اجابتي «نعم» ، وظننت انها «هند» ، فطلقت التى اجابتي ظناً متى بانها «هند» ، وقع الطلاق على «هند» ولم تطلق «نعم» ، لأن المدعى والقصد والنية منه الى من عيّنه ، والتى عيّنها وقصد ونوى طلاقها «هند» ، فوقع طلاقها دون أخرى.

باب مسائل تتعلق بالظهار واللعان :

٦٦١- مسألة : هل يصح من الكافر الظهار أم لا؟

الجواب : لا يصح منه ذلك ، ولا التكفير أيضاً ، لأنّ الظهار حكم شرعى ، والجاحد للشرع لا يصح ذلك منه ، ولا تصح منه الكفارة عن ذلك أيضاً ، لأنها عبادة تفتقر فيها الى نية القربة ، والكافر لا يصح منه مع كفره التقرب الى الله تعالى ، وإذا لم تصح الكفارة منه ، لم يصح الظهار منه ، لأنه لم يفرق بينها أحد.

٦٦٢- مسألة : هل يصح الظهار بالمملوكة أم لا؟

الجواب : يصح ذلك ، لقول الله تبارك وتعالى : «وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» (١) ، ولم يفرق بين مملوكة وغيرها.

٦٦٣- مسألة : اذا قال الرجل لزوجته : انت على كظهر امى ، ونوى

بذلك الطلاق ، هل يكون ذلك ظهاراً او طلاقاً؟

الجواب : لا يكون ذلك ظهاراً ولا طلاقاً ، لأنّ الطلاق عندنا ، لا يقع بشيء من الكنايات ، والظهار ايضاً لا يقع الا بالقصد اليه دون القصد الى غيره .

٦٦٤- مسألة : اذا كان زوج المرأة صبيّاً ، فقال لها : يا زانية ، هل يكون

ذلك منه قذفاً لها أم لا؟ فان لم يكن قذفاً ، فهل له ان يلاعن اذا بلغ أم لا؟

الجواب : لا يكون ذلك قذفاً ، ولا يجب عليه به حدّ ، لقول رسول

الله (ص): رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم (١). وأما اللعان عند بلوغه إذا اراده، فليس له ذلك، لأنَّ اللعان إنما يكون لتحقيق القذف، وقد بينا القول بأنَّه لا قذف له.

٦٦٥- مسألة: إذا أتى الملاعن بلفظ الحلف بدلاً من لفظ الشهادة في اللعان فقال: أقسم بالله، أو احلف بالله، هل يكون ذلك مجزياً له أم لا؟
الجواب: إذا أتى بذلك على ما ذكر، لم يكن مجزياً له، لأنَّه خلاف النص وذلك لا يجوز.

٦٦٦- مسألة: إذا كان المتلاعنان يعرفان الكلام بالعربية والعجمية فبأيتهما يوقعان اللعان؟

الجواب: إذا كانا يعرفان ذلك، أوقعا اللعان بالعربية دون العجمية، لأنَّها لفظ القرآن، ولا ينبغي مع الاختيار العدول عن ذلك، وإن كانا لا يعرفان العربية، أو أحدهما جاز حينئذٍ أن يوقعه (٢) من لا يعرفها بالعجمية.

٦٦٧- مسألة: إذا ولدت المرأة ولدين توأمين، أمّا في دفعة واحدة، أو ولدت أحدهما بعد الآخر، فهل لزوجهما، أن ينفي عنه أحدهما دون الآخر أم لا؟

الجواب: إذا كان الأمر على ذلك، وأراد نفي أحدهما لم يصح، بل إذا أقر بالواحد لحقه الآخر، ولم يجزله أن ينفيه عن نفسه، لأنَّها حمل واحد، والحمل الواحد لا يكون من اثنين، وإذا لم يكن من اثنين، وأقر بأحدهما لحق الآخر به، وإن أراد نفي الحمل جملة من غير إقرار بأحدهما دون الآخر، كان ذلك جائزاً.

٦٦٨- مسألة: إذا تزوج رجلٌ أمةً، واتت بولد، فقذفها ولاعنها، وبانت باللعان منه، ثم عادت إليه بالملك، هل يجوز له وطأها أم لا؟

الجواب: لا يجوز له وطأها بملك اليمين، لقول رسول الله (ص): المتلاعنان لا يجتمعان ابداً (٣).

١- الوسائل ج ١- ص ٣٢- ٤- أبواب مقدمة العبادات ح ١٠ (روى عن عبي (ع)) وبحار الأنوار ج ٥ ص ٣٠٣

من طبع الحديث وهو أيضاً عز علي (ع)

٢- وفي نسخة: لا يوقعها

٣- عوال اللال ج ٣ ص ٣٣٥

٦٦٩- مسألة : اذا قال رجل لزوجته : يا زانية، فقالت له : زנית بك ،
ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا قال لزوجته ما ذكر في المسألة، كان الزوج قاذفاً للزوجة،
لأن قوله : يا زانية، صريح في القذف، ولا يحتمل سواه، واما قول الزوجة : زנית
بك ، فليس بصريح في القذف، ولأنه يحتمل ثلاثة اوجه :
منها : القذف، ومعناه انها ارادت : أنك زנית في قبل عقدك النكاح
عليّ، فانت زان فانا زانية.

ومنها : ان تكون اقرت على نفسها بالزنا، من غير قذف لزوجها، ويكون
مرادها بذلك ، أنك وطئتني، وانت ظان بأنني زوجتك ، مع علمي بأنك
اجنبى، فكنت انا زانية، وانت غير زان.

ومنها : ان لا تكون اقرت بالزنا، ولا قذفته، بل ارادت الجحود والتقي،
كأنها قالت في مقابلة قوله لها : يا زانية : زנית بك ، تريد ما زנית انا. ولا انت،
مثل ان يقول القائل لغيره : تعديت، فيقول في مقابلة ذلك : تعديت معك،
ويقول لغيره : يا سارق، فيقول في مقابلة ذلك : معك سرقت، ومع احتمال
القول لما ذكرناه، لا يكون صريحاً في القذف، وعلى هذا يكون الزوج كما قدمناه
قاذفاً دون الزوجة، ويجب الحد عليه بذلك، ويرجع الى الزوجة فيما قالته.

فان قالت : اردت الوجه الأول، كانت مقرة بالزنا على نفسها، وقذفت
بالزنا، فيسقط عن الزوج حد القذف، ويلزمها باقرارها حد الزنا، ويجب عليها حد
القذف للزوج بقذفها له بذلك.

وان قالت : اردت الوجه الثاني، وهو : أن زנית انا ولم تزن انت،
كانت مقرة على نفسها بالزنا، ولم تقذف زوجها، فيسقط عن الزوج حد الزنا
باقرارها، ولا يلزمها حد القذف، لأنها ما قذفته، فان ادعى زوجها انها ارادت
قذفه، كان القول قولها مع يمينها، لأنها اعلم بما ارادته في نفسها، فان حلفت
سقطت دعواه، وان نكلت عن اليمين، ردت على الزوج، فان حلف تحقق القذف
عليها، ووجب عليها الحد.

فان قالت: اردت الوجه الثالث، الذى هو الجحود والنفي، فالحدّ قد وجب على الزوج بقذفه الآ أن يسقط بالبيّنة او باللعان، والمرأة ما اقرت بالزنا ولا بقذف، فلا يجب عليها حدّ زان ولا حدّ قذف، فان صدقها زوجها على ذلك، كان عليه الحدّ الآ أن يسقطه بالبيّنة، وان اكذبها وقال: أنّها ارادت القذف، كان القول قولها مع يمينها، فاذا حلفت سقطت دعواه، وان نكلت عن اليمين رددناها عليه، فان حلف تحقّق عليها بيمينه الأقرار بالزنا، وقذفها له، ويسقط عنه حدّ القذف، ويجب عليها حدّ القذف الآ أنّه لا يلزمها حدّ الزنا، لأنّه لا يجب بالنكول او اليمين.

٦٧٠- مسألة: اذا كان لرجل اربع زوجات، فقذفهنّ، ووجب عليه الحدّ، وكان له ان يسقطه باللعان، فهل يلاعن جميعهنّ في حال واحدة، او يلاعنهنّ مفردات؟

الجواب: اذا قذف الأربع، لم يجرله ان يلاعنهنّ دفعة واحدة، بل يلاعن كلّ واحدة منهنّ مفردة، لأنّ اللعان بيمين، واليمين لأيصّح في حقّ جماعة ان يتداخل، بغير خلاف.

٦٧١- مسألة: المسألة بعينها، ولم يقع منهنّ رضاً بان يبتدأ بواحدة منهنّ في اللعان، وتشاحن في ذلك، ما الحكم فيه؟

الجواب: اذا لم يحصل الرضا ممن يتقدم في اللعان، وحصلت المشاحة في ذلك، اقرع بينهنّ فن خرج اسمه منهنّ ابتداءً بملاعنتها.

٦٧٢- مسألة: اذا قذف الرجل زوجته بالزنا، ولم يلاعن، وحدّ على ذلك، ثمّ قذفها بذلك الزنا، فهل يجب عليه حدّ آخر أم لا؟

الجواب: لا يجب عليه حدّ آخر، لأنّ كذبه قد ثبت بالعجز عن البيّنة، والقذف انما يكون بان يحتمل الصدق والكذب، وهذا قد حكم بكذبه.

٦٧٣- مسألة: المسألة اذا قذفها بذلك ولاعنها، ثمّ قذفها ثانياً بذلك الزنا، هل يجب عليه حدّ أم لا؟

الجواب: لا يجب عليه حدّ، لأنّه بالللعان قد حكم بصدقه، والقذف انما

يكون، كما قُتِمناه، بان يحتمل الصدق والكذب.

٦٧٤- مسألة: اذا قذف الرجل امرأة، واختلفا، فقال الرجل للمرأة: قذفتك وانت صغيرة، فعلى التعزير، وقالت المرأة: بل قذفتني وانا كبيرة، فعليك الحد، ولم تكن لأحدهما بيّنة، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: اذا لم تكن لأحدهما بيّنة، كان القول قول الرجل مع يمينه، لأن الأصل الصغر، فاذا حلف لم يحّد بل يعزّر، ويعاد الى اللعان، فينظر فيه، فان كان القذف وقع منه وهى من الصغر في حدّ لا يوطؤ مثلها معه، كان تعزيره تعزيراً ادبياً، ولم يجز له ان يسقطه باللعان، وان كانت في حدّ يوطؤ مثلها معه، كان عليه التعزير، وعليه ان يلاعن ليسقطه به.

٦٧٥- مسألة: المسألة بعينها، وشهد للمرأة شاهدان: بأنه قد قذفها وهى كبيرة، وشهد للرجل شاهدان: بأنه قذفها وهى صغيرة، ما الحكم في ذلك؟
الجواب: اذا كانت البيّنتان مورختين تاريخاً مطلقاً، كان الحكم لبيّنة المرأة، لأنها اثبتت ما اثبتت البيّنة الأخرى وزيادة، فوجب تقليمها، لزيادتها، وان كان التاريخ تاريخاً واحداً، كانتا متعارضتين، وحكم في ذلك بالقرعة.

باب مسائل تتعلق بالعدد :

٦٧٦- مسألة : اذا لزمت الزوجة العدة بالطلاق، واستحقت السكنى لذلك ، فهل تستحقه في منزل الزوج او غيره؟
الجواب : اذا استحققت ذلك بالطلاق الذى تستحق به السكنى ، استحققت في منزل الزوج ، لقول الله سبحانه : «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ الْأَنْثَى مِنْ بُيُوتِهِنَّ إِلَّا بِرَأْسِهَا» (١) ، يعنى بذلك البيت الذى تسكنه المرأة ، وليس بملك لها ، بدليل أنه تعالى نهى عن اخراجها منه الا مع اتيانها «بفاحشة مبينة» ، والذى يكون ملكاً لها لا يجوز ان تخرج منه على حال .
٦٧٧- مسألة : المسألة وباع الزوج المنزل ، ما حكمها في تكيل عدتها فيه ، وفي بيعه؟

الجواب : اذا كانت الزوجة معتدة بالأقراء او بالحمل ، وباع زوجها المنزل لم يصح بيعه لذلك ، لأن مدة استحقاق البائع مجهولة ، واستثناء منفعة مجهولة في بيع لا يضح . وان كانت معتدة بالشهور ، فالبيع يصح ويجرى مجرى البيع مع الأجرة في أنه لا يفسدها عندنا ، فكما للمستأجر تكميل المدة ، فكذلك يكمل المدة مع المعتدة .

٦٧٨- مسألة : المسألة وباع الزوج وعليه دين ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كان عليه دين وباع المنزل، وكانت المطلقة قد استحققت السكنى وما حجر عليه، فهي احق بالسكنى (١) من صاحب الدين، لأن حقها يختص بعين المنزل، وحقوقهم لا يختص به.
وان كان قد حجر عليه ثم طلقت الزوجة واستحققت السكنى كانت هي كالغرماء، ولم تقدم عليهم، لأن حقهم مقدم على حقها، فيسوى بينهم وبينها لذلك .

٦٧٩- مسألة : اذا طلق الرجل زوجته، واستحققت السكنى في منزله المملوك، ومات المطلق قبل انقضاء عدتها، وورث الميث جماعة، وارادوا قسمة المنزل، هل يصح ذلك لهم ام لا؟

الجواب : لا يصح لهؤلاء الوراث قسمة ذلك الا بعد ان تقضى العدة، لأن المرأة استحققت السكنى في الدار على الصفة التي هي عليها، فليس لهم تغيير ذلك عما هو عليه الا بعد زوال استحقاقها بتقضي مدة عدتها.

٦٨٠- مسألة : اذا امر الرجل زوجته بالخروج الى بعض الأمصار، واطلق ذلك فخرجت، ثم اختلفا فقالت الزوجة: نقلتني، وقال الزوج: لا انتقلك، كيف القول في ذلك؟

الجواب : اذا اختلفا على ما ذكر، كان القول قول الزوج، ووجب عليها الرجوع الى المنزل فتعتقد فيه، لأن الأختلاف الحادث بينها اختلاف في نية الزوج، وهو اعلم بما اراده من ذلك .

٦٨١- مسألة : المسألة بعينها، ومات الزوج، واختلفت الزوجة مع الوارث، ما الجواب؟

الجواب : اذا كان الأمر على ذلك، كان القول قول الزوجة، لأنها والوارث قد تساويا في فقد العلم بما اراده الزوج، وظاهر قوله موافق لدعوى الزوجة، لأن قوله لها: اخرجني الى المصر الفلاني، ظاهره النقل (٢)، فوجب ما

١- وفي نسخة: فهي احق ما تسكن من صاحب الدين...

٢- وفي نسخة: ظاهره النقلة.

ذكرناه.

٦٨٢- مسألة : اذا ابتاع العبد المأذون له في التجارة بالدين جارية واستبرأت، هل يجوز لسيده وطؤها ام لا؟

الجواب : اذا كان على العبد دين لم يجزله وطؤها، لحق الغرماء، فان قضى الدين، جاز له ذلك، وان لم يكن على العبد دين، كان له وطؤها، لأنها مملوكة، ولم يتعلق بها حق الغير.

٦٨٣- مسألة : اذا باع الرجل جارية، ثم بان بها حمل، وادعى انه منه، هل تقبل دعواه، ويلحق به الولد ام لا؟

الجواب : ان صدقه المشتري فيما ادعاه، الحق به الولد، وانفسخ البيع، وان كذبه، وكان قد اقره في وقت البيع بوطأها، وأتت بالولد بعد الاستبراء لأقل من ستة اشهر، لحق الولد به وصارت الجارية أم ولده، وانفسخ البيع، وان أتت به، لأكثر من ستة اشهر من وقت الاستبراء، لم يلحق الولد به، بل يكون مملوكاً له، ثم يتأمل حاله، فان كان المشتري لم يطأها وأتت بالولد لأقل من ستة اشهر من وقت الوطأ، لم يلحق به، وان أتت به لستة اشهر او اكثر من ذلك، كان لاحقاً به، فتكون الجارية أم ولده، وان كان البائع والمشتري وطياها جميعاً، من غير ان يستبرء بها واحد منها، يستخرج واحد منها بالقرعة، فن خرج، الحق الولد به، وان كذب المشتري البائع، ولم يكن البائع اقر في وقت البيع بأنه قد وطأها، لم يقبل اقراره، لأن الملك قد انتقل الى المشتري في الظاهر، فلم يقبل قوله في اقراره فيما هو ملك لغيره.

باب مسائل تتعلق بالرضاع :

٦٨٤- مسألة : اذا كانت لرجل زوجة طفلة، لم تبلغ سنتين، وارضعتها امه في هذه المدة، هل ينفسخ العقد ويحرم على الزوج نكاحها ام لا؟
الجواب : اذا ارضعتها امه الرضاع المعتبر في التحريم في هذه المدة انفسخ العقد وحرم على الزوج نكاحها، لأنَّ امه اذا ارضعته بلبن ابيه، فكانت هي اخته من ابيه وامه، وان ارضعتها من غير لبن ابيه، كانت اخته لأمه، ولا يجوز ان يثبت كونها زوجة له، ولا يحل له نكاحها مع ذلك ، لأنَّه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ولا اشكال في أنَّ من كان بمنزلة من ذكرناه من النسب أنَّه يحرم نكاحه.

٦٨٥- مسألة : المسألة، وارضعتها زوجة ولده، هل ينفسخ نكاحها، ويحرم وطأها ام لا؟

الجواب : اذا ارضعتها بلبن ولده، انفسخ نكاحها، وحرم عليه وطؤها، لأنَّ يصير جدَّها، وتصير هي ابنة ابنه، وذلك معتر من الرضاع، لأنَّ مثله يحرم من النسب، وان ارضعتها من لبن غير ولده، كانت ربيبة ولده، وكان النكاح ثابت بحاله، لأنَّ له ان يتزوج بربيبة ولده.

٦٨٦- مسألة : المسألة، وارضعتها جدَّته، هل ينفسخ النكاح [ام

لا؟] (١) ويحل له وطؤها ام لا؟

الجواب : اذا ارضعتها جدته انفسخ النكاح، وحرّم وطؤها عليه، لأنها حينئذ تكون خالته، والحالته لا يجوز ذلك عليها.

٦٨٧- مسألة : المسألة، وارضعتها اخته، هل ينفسخ نكاحها ويحرم وطؤها عليه ام لا؟

الجواب : اذا ارضعتها اخته، حرّم عليه وطؤها، وانفسخ نكاحها، لأنها تصير بنت اخته، ويصير هو خالها، وهو ايضاً ممّا لا يثبت معه عقد، ولا يصح فيه وطؤ.

٦٨٨- مسألة : المسألة، وارضعتها زوجة اخيه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : ان كانت ارضعتها بلبن اخيه، صار هو عمّها وانفسخ التّكاح وحرّم الوطؤ، لأنّ القم لا يصح فيه ذلك مع بنت اخيه، وان كانت ارضعتها بغير لبن اخيه، لم ينفسخ التّكاح ولم يحرم الوطؤ، لأنها حينئذ تصير ربيبة اخيه، وله ان يعقد على من كان كذلك .

٦٨٩- مسألة : المسألة، وارضعتها زوجة ابيه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا كانت ارضعتها بلبن ابيه انفسخ التّكاح وحرّم الوطؤ، لأنها تصير اخته، ونكاح الأخت لا يجوز، وان كانت ارضعتها بلبن غير ابيه، لم ينفسخ التّكاح ولا يحرم الوطؤ، لأنها تصير ربيبة ابيه، وله ان يعقد التّكاح على من كان كذلك .

٦٩٠- مسألة : المسألة، وارضعتها زوجة خاله، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا ارضعتها زوجة خاله، لم ينفسخ النكاح ولا يحرم الوطؤ، لأنّ ذلك جائز له مع بنت الخال.

٦٩١- مسألة : المسألة، اذا ارضعتها زوجة عمّه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا ارضعتها زوجة عمه لم ينفسخ التّكاح ولا يحرم الوطؤ، لأنها تصير بذلك بنت عمّه، وذلك جائز له مع بنت العم.

٦٩٢- مسألة : المسألة، وارضعتها خالته، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا ارضعتها خالته لم يحرم الوطؤ ولم ينفسخ التّكاح، لأنها تصير

بذلك بنت خالته، وتزويج بنت الخالة جائز.

٦٩٣- مسألة: المسألة، وارضعتها عمته، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا ارضعتها عمته لم يفسخ النكاح ولم يحرم الوطؤ، لأنها حينئذ تكون بنت عمته ونكاحه لمن كان كذلك جائز.

٦٩٤- مسألة: اذا كانت له زوجتان: طفلة وكبيرة، فارضعت الكبيرة

الطفلة، ما الحكم في ذلك (١)؟

الجواب: فان كان كذلك، انفسخ نكاح الزوجتين جميعاً، لأنه يكون قد جمع بين الأُم وبنتها، وذلك لا يجوز، ولا يجوز له ان يعقد على الكبيرة ابداً عقد التكاح، لأنها بذلك قد صارت من امهات ازواجه، والصغيرة يحرم (٢) عليه العقد عليها ابداً، وان كان (٣) قد دخل بالكبيرة [والآ] (٤) فله ان يعاود العقد عليها في المستأنف

٦٩٥- مسألة: اذا كانت لرجل زوجتان، الواحدة منها كبيرة،

والأخرى صغيرة لم تتم سنتين، والكبيرة لها لبن من غيره، وطلقها جميعاً، وتزوج بها رجل آخر، ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: حكم هؤلاء ان يفسخ نكاحهما، لأن الزوج يصير بذلك جامعاً في النكاح بين امرأة وبنتها، وذلك لا يجوز، وتحرم الكبيرة على الأول والثاني ابداً، أما الأول، فلأنها تصير أم من كانت زوجته، وأما الثاني فلأنها تصير أم من هي زوجته، وذلك لا يجوز في التكاح.

وان كان الزوجان جميعاً دخل كل واحد منها بالكبيرة، حرمت الصغيرة عليها ابداً، لأنها بنت زوجته وذلك لا يجوز وان كان قد دخل بها احدهما دون الآخر، حرمت ابداً على الذي دخل بها دون الذي لم يدخل بها، وان كان لم

١- وفي نسخة: ما الحكم فيها.

٢- في المطبوع: «لا يحرم» وهو تصحيف.

٣- هكذا في جميع النسخ والظاهر زيادة «الواو».

٤- ما بين المعقوفين متا ولأبته منه كما هو ظاهر لمن لاحظ المبسوط ج ٥ ص ٢٩٨.

يدخل بها واحد منها، لم تحرم على واحد منها، وجاز لها ان يستأنفا العقد عليها. (١)

٦٩٦- مسألة: اذا كانت لرجل زوجة صغيرة لم تكمل سنتين، ولرجل آخر زوجة كبيرة، وطلق كل واحد منها زوجته، وتزوج كل واحد منها بزوجة الأخر، وارضعت الكبيرة الصغيرة، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: الحكم في ذلك ان الكبيرة تحرم على كل واحد من هذين الزوجين ابدأ، اما لنها تحرم على زوج الصغرى، فلأنها بذلك تصير ام زوجته، واما على زوج الكبرى، فأنها ام من كانت زوجته، وذلك في التكااح لا يجوز، واما الصغيرة، فالقول في تحريمها عليها، او على واحد منها، ان كانا جميعاً او واحدا منها دخل بالكبيرة، وفي فسخ نكاحها على من هى الآن زوجته على ما قدمنا في المسألة المتقدمة على هذه المسألة.

٦٩٧- مسألة: اذا ولدت المرأة من زنا، وارضعت بلبنها مولوداً لغيرها، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا ارضعت هذه المرأة بهذا اللبن مولوداً لغيرها، لم يثبت هاهنا حكم للرضاع، لأن النسب اذا لم يثبت لم يثبت الرضاع، وهذه المرأة لا تكون أما للذى ولدته شرعاً، ولا ترثه بحال، واما الزانى بها فليس اباً له شرعياً ايضاً، فلم يثبت بالرضاع حكم كما ذكرناه.

٦٩٨- مسألة: رجل جرى في ثديه لبن فارضع به مولوداً لغيره العدد المعتبر في التحريم، هل يكون لرضاعه هذا حكم أم لا؟

الجواب: لا حكم لهذا الرضاع، لأنه لا ينشر الحرمة، ولا خلق غذاء للمولود، فلم يثبت له حكم، وجرى مجرى لبن البهائم في ذلك.

٦٩٩- مسألة: اذا ظهر من ثدى ختنى، او من هو مشكل، لبن، فارضع به مولوداً، هل يكون له حكم أم لا؟

الجواب: لا حكم لذلك، لأن اللبن انما تكون له حرمة بان يكون لبن

ولادة، وأما ان كان، على غير ذلك ، فلا ينشر الحرمة، فلم يثبت للرضاع حكم.

باب مسائل تتعلق بالعتق والمكاتبة :

- ٧٠٠- مسألة : اذا اوصى انسان الى غيره فقال : ضع عن مكاتبي اكثر ما بقى عليه من مال المكاتبة ، فكم يجب وضعه عنه من هذا المال ؟
- الجواب : اذا اوصى بذلك ، وجب ان يضع عنه نصف ما عليه من مال المكاتبة (١) وزيادة على ذلك ، لأن أكثر الشئ نصفه وزيادة عليه .
- ٧٠١- مسألة : المسألة بعينها ، ان قال : ضع عنه اكثر ما بقى عليه ، ومثل نصفه ، كم يجب ان يضع عنه ؟
- الجواب : الذى يجب وضعه عنه نصف ورابع ما بقى وزيادة ، ونصف ذلك هو الربع وزيادة .
- ٧٠٢- مسألة : المسألة ، اذا اوصى فقال : ضعوا عنه اكثر ما بقى عليه ومثله ، كيف يكون الحكم فى ذلك ؟
- الجواب : اذا اوصى بذلك ، كان قد اوصى بزيادة على مال الكتابة ، فيجب ان يسقط عنه جميع الباقي ، لأن الباقي هو التصف وزيادة ، وتبطل وصيته بالزائد على ذلك ، لأنه قد اوصى بما لا يملك ، وذلك لا يجوز .
- ٧٠٣- مسألة : اذا قال : اسقطوا عن مكاتبتى من كتابته ما شاء ، فشاء اسقاط الكل ، هل يجوز له ذلك ام لا ؟

الجواب : اذا شاء اسقاط الكل لم يصح، وله ان يسقط منها مادام بقي منها شىء كائناً ما كان، وأما اسقاط الكل فلا يصح، لأن لفظة «من» تقتضى التبعيض، فلا يصح مع ذلك إلا ما ذكرناه.

٧٠٤- مسألة : اذا قال : اسقطوا عنه او سط نجومه، ما الحكم فى ذلك ؟

الجواب : قوله «اوسط» يقع على الأوسط فى العدد، والاوسط فى القدر، والأوسط فى الأجل. والأوسط فى العدد هو ان يكون النجوم ثلاثة، فيكون الثانى هو الأوسط. والأوسط فى القدر، هو ان يكتبه على نجم الى مائة ونجم الى مائتين ونجم الى ثلاث مائة، فيكون الثانى الذى هو المائتان، الأوسط. والأوسط فى الأجل، ان يكتبه على نجم الى شهر، ونجم الى شهرين، ونجم الى ثلاثة اشهر، فيكون النجم الذى الى شهرين، الأوسط، فالعمل اذا كان القول على ما يتعلق بالعدد او القدر او الأجل، على ما ذكرناه.

٧٠٥- مسألة : المسألة، ان اجتمع فى ذلك اوسط فى العدد وفى القدر

وفى الأجل، فعلى اى ذلك يكون العمل ان لم يحصل فيه تعيين؟

الجواب : اذا فرض ذلك، كان العمل بالقرعة، فما خرج، حكم له به.

٧٠٦- مسألة : اذا اتفق ان يكون فى العدد ما يكون زوجاً، مثل ان

يكون اربعة او ستة، ما يكون الحكم فى ذلك ؟

الجواب : اذا اتفق ذلك، كان الثانى والثالث هو الأوسط، وان كان

ستة، فالثالث والرابع هو الأوسط.

٧٠٧- مسألة : اذا قال لمملوكه : ان قتلت فانت حر لوجه الله، وهلك،

ثم اختلف المملوك والوارث، فادعى المملوك ان سيده هلك مقتولاً واحضر بيته شهدت له بذلك. وادعى الوارث، انه مات حتف انفه، واحضر بيته وشهدت بذلك، كيف الحكم بينهما فى ذلك ؟

الجواب : الحكم فى ذلك، ان تستعمل القرعة، فن خرج اسمه حكم

بيئته.

٧٠٨- مسألة : اذا قال لمملوكه : ان مت فى شهر «رمضان» فانت حر،

وقال لأخيه: ان مَيَّ في «شوال» فانت حرٌّ، ومات السيد، واختلف المملوكان،
فأثبت صاحب شهر «رمضان» بيّنة بأن سيّده مات في ذلك، واثبت صاحب
«شوال» بيّنة بأن السيد مات في شهره، كيف الحكم في ذلك؟
الجواب: الحكم في ذلك ان يقرع بينهما، فن خرج اسمه حكم ببيّنته.

باب مسائل تتعلق باليمين والحنث منها :

٧٠٩- مسألة : اذا كان انسان ساكناً في مسكن لغيره، وهما جميعاً فيه، فحلف فقال في يمينه: لا ساكنته، ثم اقام بعد هذا اليمين في المسكن، هل يحنث ام لا؟

الجواب : ان مضى من هذا الزمان مدة يمكنه الخروج من المنزل فيها ولم يخرج، فقد حنث، لأن الأستدامة كالأبتداء، فكأنه ابتداء المقام بعد يمينه وذلك مُقتضي للحنث.

٧١٠- مسألة : اذا كان الأنسان وغيره يسكنان في «خان» او غيره، وكل واحد منها في بيت مفرد (١)، فحلف احدهما لا ساكنته، هل يحنث ام لا؟
الجواب : هذا لا يحنث، لأنّ سكناهما في «الخانة» على الوجه المذكور، ليس بمساكنة، فان كانا في بيت واحد، او بيتين لأبواب لواحدٍ منها، لزم الحنث اذا لم يفعل.

٧١١- مسألة : اذا حلف وقال: لا دخلت هذه الدار، ثم جلس في سفينة، او على ماء، فحملة الماء فجري به الماء حتى دخل الدار، او اتى نفسه على الماء وجري الماء حتى صار في الدار، هل يلزمه الحنث على ذلك ام لا؟

الجواب : هذا يحنث، لأنّه دخلها باختياره، ويجري مجرى من ركب دابة وارسلها، فدخلت به الدار، فأنه يحنث، لأنّه دخلها باختياره.

٧١٢- مسألة: اذا كان لأنسان ثوبٌ هو رداءٌ، فحلف ان لا يلبسه، ثم جعله قيصاً فلبسه، هل يحنث ام لا؟

الجواب: اذا حلف على هذا الثوب ان لا يلبسه، فلا يخلو من ان يكون حلف على ذلك وهو رداءٌ، او حلف عليه بالأطلاق؟
فان كان حلف لا يلبسه وهو رداءٌ، ثم خاطه قيصاً ثم لبسه، لم يحنث، لأنه ليس باقياً على الصفة التي حلف على أنه لا يلبسه وهو عليها. وان كان حلف عليه بالأطلاق، ثم لبسه بعد ان خاطه قيصاً حنث.

٧١٣- مسألة: اذا حلف ان لا يدخل بيتاً على «زيد» فدخل «زيد» عليه، ولم يخرج الحالف من البيت بل استدام المقام فيه بعد دخول «زيد» عليه، هل يكون حائثاً ام لا؟

الجواب: لا يكون حائثاً، لأن استدامة مقامه في البيت بعد دخول «زيد» عليه، لا يجري مجرى الابتداء، لأنه لم يستدم ذلك عن دخول تعلق «زيد».

٧١٤- مسألة: اذا حلف أنه ان لا يدخل على «زيد» بيتاً، فدخل المسجد وهو فيه، هل يحنث ام لا؟

الجواب: لا يحنث، لأن اطلاق البيت يتضمن بيتاً فيسكن، والمسجد لا يسكن، فلا يحنث، على ما ذكرناه.

٧١٥- مسألة: اذا حلف: لا كلمت «زيداً» و«عمرواً» فكلم واحداً منهما، هل يحنث بذلك ام لا؟

الجواب: هذا يحنث، لأن ذلك منه يمينان، لأنه حلف ان لا يكلم «زيداً»، ولا يكلم «عمرواً»، وكانت «الواو» هاهنا نائبةً مناب تكرار الفعل، كأنه اراد ان يقول: والله لا كلمت «زيداً»، ولا كلمت «عمرواً» فقال: و«عمرواً».

٧١٦- مسألة: اذا حلف لا يأكل خبزاً، فزجه في الماء فشربه، هل يحنث بذلك ام لا؟

الجواب: لا يحنث بذلك، لأن اسم الأكل الحقيقي الذي هو مضغه،

ولو كره له (١)، وازدراجه (٢) مع ذلك لم يتناوله.

٧١٧- مسألة: اذا حلف لا يأكل لحماً، فاكل القلب، هل يحنث ام لا؟

الجواب: لا يحنث، لأن اسم اللحم لا يقع عليه، فلا يحنث بذلك.

٧١٨- مسألة: اذا حلف لا يأكل رطباً، فاكل منصفاً، هل يحنث بذلك

ام لا؟

الجواب: اذا اكل جميع التمرة (٣) اتى نصفها رطب ونصفها بسر، حنث،

لأنه يكون قد اكل رطباً وهو النصف من الرطب، وان اكل النصف الذى هو

بسر، لم يحنث، لأنه لم يأكل رطباً.

٧١٩- مسألة: اذا حلف لا يأكل بيسراً، فاكل منصفاً، هل يحنث

ام لا؟

الجواب: القول فى الجواب عن هذه المسألة، كالقول فى الجواب عن

المسألة المتقدمة عليها سواء.

١- اللوك : اهن المضغ - لسان العرب -

٢- الازد راد: البلع. وفي بعض النسخ: ازدواده.

٣- وفي نسخة: التمرة.

باب مسائل تتعلق بالصيد :

٧٢٠- مسألة : اذا ارسل انسان سهمه نحو صيد، وكانت الريح شديدة، فحملت الريح السهم، فوقع في الصيد فقتله، ولولا الريح لما وصل اليه، هل يجوز اكله ام لا؟

الجواب : يجوز اكله، لأن الأرسال الأول، له حكم الأباحة، فلا يعتبر الريح، لأن الاحتراز ليس بممكن فيه.

٧٢١- مسألة : المسألة، وارسل السهم ثم وقع على الأرض فطار فاصاب الصيد فقتله، هل يجوز اكله ام لا؟

الجواب : يجوز اكله، لأن حكم الأباحة للأول، على ما قلناه.

٧٢٢- مسألة : اذا علم المسلم كلباً، فاصطاده كافر، هل يحل اكل الصيد ام لا؟

الجواب : لا يحل اكله، لأن الاعتبار بالمرسل للكلب، والأرسال يفتقر الى التسمية، وهي لا تنصح من الكافر.

٧٢٣- مسألة : اذا علم الكافر كلباً، فاصطاده المسلم، هل يجوز اكل ذلك الصيد ام لا؟

الجواب : اذا كان الاعتبار بالمرسل على ما ذكرناه في المسألة المتقدمة على

هذه، حلّ اكله.

٧٢٤- مسألة: اذا رأى الإنسان في الليل شيئاً، فظنه حجراً او انساناً او خنزيراً وارسل كلبه، فبان بعد ذلك له، انه صيد يؤكل، وقد قتله، هل يحلّ اكله ام لا؟

الجواب: لا يحلّ اكل ذلك، لأنّه ما ارسله على صيد، واذا لم يرسله على ذلك، لم يحلّ اكله، على ما ذكرناه.

٧٢٥- مسألة: اذا اصطاد الكافر سمكاً، هل يحلّ اكله ام لا؟

الجواب: لا يحلّ (١) اكل ذلك، لأنّ صيد السمك، لا تراعى فيه التسمية، وانما تراعى في الذبح، واذا لم تراعى التسمية في ذلك، جاز ما ذكرناه.

باب مسائل تتعلق بالأطعمة :

٧٢٦- مسألة : اذا لم يجد المضطرمية فيأكل منها، ووجد طعاماً لغيره، ولم يقدر على ثمن ابتياعه منه، او قدر على ذلك ، وقال صاحب الطعام: لا ابيعه منه شيئاً، ولا ادفع اليه شيئاً منه ببذل ولا غيره، هل للمضطر، قتاله على ذلك ، ام لا؟

الجواب : له قتاله على ذلك ، لأن رفع المضار واجب بالفعل، ولقوله تعالى: «ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة» (١)، وقوله سبحانه: «ولا تقتلوا انفسكم» (٢) [لا سيما] (٣) وقد روى عن النبي (ص) قال: من اعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله (٤). وهذا اولى في الأعانة على قتله.

٧٢٧- مسألة : المسألة فان قاتل المضطر صاحب الطعام فقتله المضطر، ما حكمه في ذلك ؟

الجواب : اذا قتل المضطر صاحب الطعام، لم يلزم المضطر شيء، وكان دمه هدرأ، لأنه قتله بحق.

١- البقرة. ١٦٥

٢- النساء: ٢٩

٣- ما بين المقوفتين موجود في نسخة : - د

٤- مستدرک الوسائل ج ٣- ص ٢٥٠- ب ٢- ابواب القصاص في النفس ح ٤ وعوال اللئال ج ٢ ص ٣٣٣ وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٤.

٧٢٨- مسألة : المسألة، تقاتلا وقتل صاحب الطعام المضطر، ما حكمه في

ذلك ؟

الجواب : اذا قتل صاحب الطعام المضطر، كان عليه ضمانه، لأنه مقتولٌ ظلماً.

٧٢٩- مسألة : المسألة لم يقدر المضطر على قتال صاحب الطعام، ولا على

طعام للغير بابتیاع، ولا غير ذلك، وخاف تلف نفسه، هل يجوز له قطع بعض منه، ليأكله ام لا؟

الجواب : لا يجوز له ذلك، لأنّ الخوف مع قطع بعضه حاصل، والخوف لا يزول بالخوف.

٧٣٠- مسألة : اذا وجد المضطر، وهو محرم، ميتةً وصيداً حياً، ما الذى

يأكله منها؟

الجواب : يأكل الميتة، ولا يأكل الصيد، لأنه ان ذبحه، كان حكمه حكم

الميتة، فيأكل الميتة، ويترك الصيد.

٧٣١- مسألة : المسألة، ووجد صيداً مذبوحاً، هل يأكله او يأكل

الميتة؟

الجواب : يأكل الصيد ويفديه، ولا يأكل الميتة، لأنه بوجود الصيد

وضمنه للفداء، لا تحل له الميتة.

٧٣٢- مسألة : اذا وجد المضطر بالعطش بولاً وخرأً، ما الذى يجوز ان

يشربه منها؟

الجواب : اذا وجد ذلك، شرب البول، لأنه لا يسكر، ولا يلزم فيه حد،

فكان شربه لذلك اولى من الخمر.

٧٣٣- مسألة : اذا رمى انسان طائراً بسهم، فاصابه واصاب معه فرخاً

لم ينهض بعد، فقتلها، هل يجوز اكلها او واحد منها ام لا؟

الجواب : يجوز اكل الطائر منها، لأنه صيدٌ على كلّ حال، واما الفرخ

فلا يجوز اكله، لأنه ليس بصيد، وانما قلنا هذا، لأنه انما يكون صيداً اذا نهض

بنفسه، وملك جناحه، وهذه صفة لم تحصل للفرخ المذكور، فلا يجوز اكله على كل حال.

باب مسائل تتعلق بالسبق والرمى :

٧٣٤- مسألة : اذا اجتمع الراميان، فقال احدهما للآخر: ان نضلتى (١) فلك عشرة وتدفع الى قفيز حنطة او شعير او غيرهما، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : لا يصح ذلك ، لأنّ موضوع التّضال على أنّ التّاضل يأخذ، ولا يعطى شيئاً، وهذا قد شرط عليه اذا نضل ان يدفع ذلك ، وهو باطل.

٧٣٥- مسألة : اذا قال احدهما للآخر: ان سبقتك عشرة، على أنّك ان نضلتى فلك العشرة، ولا ارمى شهراً، ولا ارمى سنةً، اولاً ارمى ابداً اراد بذلك انفة هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك ، لأنّه شرط نقي ما ندب ورغب فيه (٢)، فكان فيه باطلاً، واذا بطل الشرط بطل التّضال.

٧٣٦- مسألة : اذا قال: ان نضلتى فلك عشرة الآ دانقاً، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب : هذا صحيح، لأنّه استثناء معلوم من معلوم، وذلك يصح.

٧٣٧- مسألة : اذا قال: لك على عشرة الآ قفيز حنطة، هل يصح ذلك

١- قال الشيخ في المبوط ج ٦ ص ٢٩٦: التّضال اسم يشتمل على السابقة بالخيل والرمى معاً ولكل واحد منها اسم ينفرد به.

٢- في نسخة: لأنّه شرط نقي امر مندوب مرغّب فيه.

ام لا؟

الجواب : هذا لا يصح، لأن قيمة القفر الحنطة مجهولة، وإذا حذف من المعلوم كان مجهولاً، وإذا كان كذلك بطل التضال.

٧٣٨- مسألة : إذا اتفق لأحد المتناضلين من العوارض ما يضطرب رمية له، مثل كسر القوس، أو قطع الوتر، أو يكون قد اغرق في النزع (١) فخرج السهم من اليمين الى اليسار، أو عرض في الطريق عارض، من طائر أو إنسانٍ أو استلبت أريح السهم، هل يعتد بذلك السهم في المناضلة أم لا؟

الجواب : لا يعتد بذلك، لأن الخطأ لا يكون لسوء رمية، فاما ان كان الاتفاق عارضا مّا ذكرناه، فليس هو بسوء رمية.

٧٣٩- مسألة : إذا كان الرشق (٢) عشرين، والأصابة خمسة، فرمى الواحد منها عشرة فاصاب سهمين [ورمى الأخر بعشرة فاصاب سهمين] (٣) ثم قال الواحد منها للآخر: ارم سهمك فان اصبت، فقد نضلتني، هل يجوز ذلك أم لا؟

الجواب : لا يجوز ذلك، لأن موضوع النضال والمراد به ان يعرف الأحقق منها، فإذا فعلا ذلك لم يضح، لأنه ربما نضل من ليس بحاذق الآ حذق، ويؤدى ايضا الى ان يكون الناضل منضولاً، والمنضول ناضلاً، وهذا لا يجوز، مثال ذلك : ان يكون الواحد منها له اصابة اربعة، وللآخر اصابة واحدة، فيقول صاحب الأربعة لصاحب الواحد ما قدمناه ويرمى فيصيب، فإذا اصاب، فقد نضل صاحب الأربعة، وهو اكثر منه، ويكون ناضلاً وهو صاحب الأقل فهذا فاسد.

٧٤٠- مسألة : إذا اقتسم المتناضلون حزين (٤) ووقف عندهم في وقت القسمة رجل غريب، فذكر أنه من اهل الرماية، فقسّموه، فيهم، وهم لا يعرفونه، ثم

١- وفي نسخة: النزع

٢- الرشق بالفتح: الرمي وبكر الزاء: عدد الرمي.

٣- ما بين المقوفتين موجود في النسخة الرضوية.

٤- اي كان المتناضلون طرفين للتضال وهو الرمي بالسهم وعبارات النسخ مختلفة وكل ما بين ايدينا منها لا يصح الاعتماد عليه مثل حريقاً وحزين وحرس.

ظهر أنه ليس من اهلها ولا يحسنها، هل يجوز العقد فيه ام لا؟
 الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في الرجل الغريب، كان العقد فيه باطلاً، لأنه أنما عقد عليه، وقسم فيهم على أنه من اهل الرمي، فان ابان أنه ليس من اهلها، بطل ذلك فيه، واذا بطل فيه، بطل في الذي كان في مقابله، لأن القسمة رجلٌ ورجل، واذا بطل فيها بقى الباقيون على ما هم عليه، ولم يبطل ذلك فيهم بطلانه في هذين الرجلين.

٧٤١- مسألة: المسألة، وكان الرجل الغريب من اهل الرمي واكثر من الأصابة، فقال الحزب الآخر: لا نرضى يكون هذا معكم، لأننا ظننا أنه مثل واحد متا، هل لهم خيار في ذلك ام لا؟

الجواب: لا خيار لهم في ذلك، لأن الشرط ان يكون من اهل الرماية، وهو من اهلها، فاذا كان من اهلها، لم يعتبر في ذلك الا حذق، فلا خيار لهم في ذلك، لما ذكرناه، ولأنه لو كانت اصابته قليلة، لم يكن لحزبه خيار للشرط الذي ذكرناه.

٧٤٢- مسألة: اذا فضل احد المتناضلين (١) على الآخر بزيادة، فقال له الآخر: اطرح الفضل بدينار، او اكثر او اقل حتى يتساوى في عدد الأصابة، هل يصح ذلك ام لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن موضع النضال على ان ينضل احدهما الآخر بحذقه لا لغيره، وهذا اذا فعل ربما فضله الآخر لا لحذقه، وذلك لا يجوز.

باب مسائل تتعلق بالقتل والقصاص وغيرهما :

٧٤٣- مسألة : اذا ارسل مسلم الى نصرانيّ سهماً، فاسلم قبل اصابة السهم له، ثم اصابه فقتله، او على مرتد، فاسلم قبل وصوله، ثم اصابه فقتله، او على عيد فاعتق قبل وصوله، ثم اصابه فقتله، هل في ذلك قود ام لا؟
الجواب : لا قود في شيء من ذلك، لأنّ المعتبر في القود، أنّها هو بالقصد الى تناول نفس متكافية في وقت الجناية، ووقت الجناية هو حال ارسال السهم، والتكافي في هذه الحال ليس بموجود، فلاقصاص في ذلك، بل فيه دية مسلم، لأن الأصابة حصلت، وهو مسلم محقون الدم، فكان مضموناً بالدية، وكذلك القول، فيمن ارسل السهم اليه، وهو حرّبي واسلم، ثم اصابه فقتله.

٧٤٤- مسألة : اذا اكراه الإنسان - خليفة الأمام كان او غيره - مراهقاً على قتل انسان، فقتله المراهق، هل عليه القود ام على المكره له؟
الجواب : القتل عندنا لا يستباح بالأكره له، فن قتل غيره باكره مكره له على ذلك، او امر أمر له به، كان على القاتل القود، دون المكره والأمر، فاذا كان كذلك، قلنا هاهنا: ان القود على المراهق، لأنّه اذا جاز عشر سنين، كان عمده عمداً، ووجب عليه القود، فان لم يكن بلغ عشر سنين، كان عمده وخطأه سواء، ووجبت الدية على عاقلته.

٧٤٥- مسألة : انسان يجنى عليه بقطع يده، فقطع يده، فقطع هويده الجاني، ثم سرى القطع الى الجاني، ثم سرى القطع الى الجاني عليه، فهلك الجاني

قبل موت المجنى عليه، فهل تكون نفسه قصاصاً من نفس المجنى عليه أم لا؟
 الجواب: لا تكون نفسه قصاصاً عن نفس المجنى عليه، بل تكون هدرًا،
 لأن السراية حصلت قبل وجوب القصاص عليها، ثم لو قلنا بأنها تكون قصاصاً،
 لكان هذا سلفاً في القصاص، والسلف في ذلك لا يجوز.

٧٤٦- مسألة: اذا جرح رجل رجلاً، ثم ان المجروح قطع من مكان
 الجرح لحماً، ثم سرى الى نفسه فات، هل يجب فيه القود أم لا؟
 الجواب: لا يجب في ذلك القود ولا يقطع بقطع اللحم من مكان الجرح
 لأن المجروح هلك من عمدين: الواحد منها مضمون، وهو الأول، والآخر هدر،
 وهو قطع اللحم، وهذا يجري مجرى مشاركة الإنسان في قتل غيره او من جرحه
 غيره وجرح نفسه.

٧٤٧- مسألة: اذا قطع رجل يد رجل، وكان في هذه اليد ثلاث اصابع
 سالمة، واثنان شلاوين، وكانت يد القاطع واصابعه كلها سالمة من الشلل، هل
 يجب في ذلك قود أم لا؟

الجواب: لا قود في ذلك على القاطع، لأن المعتبر عندنا في القود، بالتكافؤ
 في الأطراف، وما فيه شلل من ذلك لا يكفي الصحيح السالم منها، ولو اختار
 القاطع قطع يده، بدلا من اليد التي قطعها، لم يجز قطعها بها، لأن القود اذا لم يجب
 في الأصل، لم يجز استيفاؤه بالبدل، ألا ترى ان الحر لو قتل عبداً، ثم اختار هذا
 القاتل ومولاه ان يقتل به، لما جاز قتله به، وليس بعد ما ذكرناه الا ثبوت
 القصاص في الأصابع السليمة، فان عفا عن القصاص، كان له ان يأخذ عن
 السليمة ثلاثين من الأبل، ويأخذ من الشلاوين ثلث ديتها صحيحتين.

٧٤٨- مسألة: اذا قطع رجل لرجل آخر يداً كاملة الأصابع، ويد هذا
 القاطع ينقص اصبعين، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اختار المجنى عليه العفو واخذ دية اليد بكمالها، كان له
 ذلك، لأنه انما يأخذ دية يده، ويده كاملة. وان اراد القصاص، كان له ذلك
 في الموجود، ويأخذ دية المفقود، وهو الأصبعان، وفيها عشرون من الأبل، الا ان

يكون الأصبعان معدومين خلقة، او يكون ذهابها بآفة من قبل الله تعالى، فلا يأخذ ذلك .

٧٤٩- مسألة: اذا قطع رجل أذن آخر، فاخذها المجنى عليه والصقها، فالتصقت بمكانها في الحال، هل له قصاص مع ذلك ام لا؟
الجواب: له القصاص، لأن القصاص وجب بالأبانة، والأبانة قد حصلت، وليس لألصاقها تأثير في اسقاط القصاص، لأنها ميتة قد الصقها بنفسه، وذلك مما تلزم ازالته عن نفسه، وقد ذكرنا ذلك فيما يتعلق بالصلاة من المسائل. (١)

٧٥٠- مسألة: المسألة، وقال الجاني: ان اريد القصاص متى فازيلوا القطعة آتى الصقها، هل له ذلك ام لا؟ وهل يمنع من القصاص حتى يزال ذلك ام لا؟

الجواب: قد بينا ان هذه القطعة تجب ازلتها قهراً، اراد ذلك الجاني ام لم يرده، واما المنع بذلك من القصاص، فلا يصح، لأننا قد بينا ان القصاص قد وجب بالأبانة، والأبانة قد حصلت.

٧٥١- مسألة: اذا كان الإنسان على سطح، او شفير بئر، او ماجرى مجرى ذلك، فصرخ به غيره، صرخة شديدة، فسقط في ذلك الموضع، فمات، فهل على الصارخ في ذلك شيء أم لا؟

الجواب: اذا كان الذي سقط رجلاً عاقلاً، لم يكن عليه شيء، لأنه ما سقط من صرخته، وإنما وافقت صرخته سقوطه، لأن مثل الرجل الكامل العقل، لا يسقط من صيحة او صرخة، فان كان الذي سقط صبيّاً او مختل العقل، كانت على الصارخ الدية والكفارة، لأن مثل هذا، يسقط من الصيحة الشديدة، وهذه الدية على العاقلة والكفارة في ما له.

٧٥٢- مسألة: اذا انفذ الأمام او خليفته، الى امرأة ذكرت عنده بسوء ليحضرها اليه، فخافت من ذلك وماتت، هل على الأمام او خليفته في ذلك

شيء أم لا؟ وكذلك ان كانت حامله فاسقطت، هل عليها في ذلك شيء أم لا؟

الجواب : ان لحقها موت وليست حاملا، فليس على الأمام او خليفته في ذلك شيء، فان كانت حاملا فاسقطت، كان عليها الضمان، لأجماع الصحابة على ذلك .

٧٥٣- مسألة : اذا اشهر انسان سيفه يطالب غيره، فهرب ذلك الغير من بين يديه، حتى اتى نفسه في موضع عالٍ، او في نارٍ او بئرٍ فهلك، هل على طالبه ضمان أم لا؟

الجواب : ليس على الذى طلبه ضمان، لأنه فعل شيئا ملجئاً الى الهرب ولم يلجيه الى الموقع في البئر او النار، بل المطلوب اتى نفسه باختياره في مهلكة فان كان المطلوب اعمى فوقع فيها واذا كان ذلك تعلق الضمان بصاحب السيف، كما لو حفر بئرا فوقع فيها اعمى في أنه يكون عليه الضمان، والفرق بين المسألتين، ان هذا الأعمى لم يعلم ما وقع فيه، ولا اختار ايقاع نفسه فيما فيه هلاكه، وليس كذلك البصير.

٧٥٤- مسألة : اذا كان الإنسان جالسا في طريق، فعثر به انسان آخر عثرة فهلك الجالس. فماتا جميعاً، ما الحكم فيهما؟

الجواب : اذا ماتا على الوجه المذكور، كان على عاقلة كل واحد منها كمال الدية، لأن كل واحد منها، مات بسبب انفرد به الآخر، لأن الجالس قتله العاثر مباشرة، والعاثر مات بسبب كان من الجالس ويجرى ذلك مجرى من حفر بئراً في غير ملكه فجاء آخر فجرح الحافر وسقط الجراح في البئر، في ان الجراح قتل الحافر مباشرة، والحافر قتل الجراح بسبب.

٧٥٥- مسألة : اذا تصادم اثنان عن قصد منها الى ذلك، فماتا جميعاً، ما الحكم فيهما؟

الجواب : اذا كان الأمر على ذلك، كان في تركة كل واحد منها نصف دية الآخر، وليس يلزم في هذه المسألة ان يكون ما ذكرناه من الدية على عاقلتهما،

كما ذكرناه في الجالس في الطريق، لأن الفرق بينهما، أن الجالس في الطريق والعائره، مات كل واحد منها بسبب انفرد به صاحبه، وليس كذلك المتصادمان، لأنها ما تاجيعاً من سبب اشتراكا فيه، فلا تجرى هذه المسألة مجرى الأولى.

٧٥٦- مسألة: إذا كان رجل واقفاً، فجاء آخر فصدمه، فما تاجيعاً، ما

الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا كان هذا الرجل واقفاً فجاءه آخر فصدمه، وما تاجيعاً، كانت دية الواقف على عاقلة الذي صدمه إذا لم يكن له مال، فإن كان له مال كانت هذه الدية في ماله، وإن كان المصدم واقفاً في ملكه أو في موضع آخر واسع كالصحراء أو الطريق الواسع، فدية الصادم هدر، لأنه إن كان في ملكه، فقد فرط الصادم بدخوله إلى ملكه، وإن كان واقفاً في الموضع الواسع، فله الوقوف فيه، فإذا كان له ذلك، كانت دية الصادم هدرًا، فإن كان انحرف الواقف، فوافق انحرافه الصدم، ووقع الصدم والانحراف معاً تاجيعاً، كان على كل واحدٍ منها نصف دية الآخر، لأنه مات من جنايته على نفسه، فجناية الآخر عليه، لأنّ الانحراف فعل منه، وإن كان الواقف واقفاً في طريق المسلمين - ضيق - فصدمه الأخر فيه، فماتا معاً، كانت دية الصادم مضمونة، لأنه تلف بسبب فرط فيه الواقف، لأنه وقف في موضع ليس له الوقوف فيه.

٧٥٧- مسألة: إذا كان قوم في سفينة، فخافوا الغرق والهلاك، فalcوا

بعض ما فيها للتخفيف وطلب السلامة، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا كان بعض من في السفينة القى متاع نفسه، فلا ضمان على أحد في ذلك، إلا أن يكون أحدهم أو جميعهم قالوا له: الق متاعك وعلينا ضمانه، فإن الضمان عليهم في ذلك، وإن كان القى مال غيره في البحر بغير أمر صاحبه، فعليه ضمانه، لأنه متلف به لمال غيره بغير إذنه، فإن كان واحد منهم قال لبعض أصحاب المال:

الق متاعك لتخف علينا السفينة، فقبل منه والقى متاعه في البحر

فلا ضمان على من سأله في ذلك ، سلموا او هلكوا، لأنه لم يسأله ذلك بضمان، ولا استدعى منه ذلك على ذلك الوجه.

٧٥٨- مسألة: اذا سلّم انسان ولده، وهو صبي صغير، الى السابح

ليعلمه السباحة ففرق الصغير، هل على السابح ضمانه عليه ام لا؟

الجواب: كان على السابح ضمانه، لأنه تلف بالتعليم، ولأنه فرط فيه، لأنه كان يجب عليه ان يحاط في حفظه وملازمته، فاذا لم يفعل ذلك ، كان له مفرطاً، ولزمه الضمان، وان كان المتعلم للسباحة كبيراً، فانه لا ضمان فيه، لأنّ البالغ العاقل اذا غرق بتعلّم السباحة، فهو الذي ترك الاحتياط في حق نفسه، فلا ضمان على احد في ذلك .

٧٥٩- مسألة: اذا رمى عشرة بحجر عراد (١) او منجنيق انسانا غيرهم،

فمات، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب: اذا كانوا قصدوا هذا الانسان بعينه، وكان ذلك منهم على وجه العمد له، اوجب ذلك القود، وان كان خطأ، كانت الدية عليهم في ملهم.

٧٦٠- مسألة: اذا رمى هؤلاء العشرة بهذا الحجر، فوقع على واحد منهم

فقتله، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب: اذا كان الأمر على ما ذكر في هذه المسألة، قسّمت الدية أعشاراً (٢)، ويهدر العشر منها، لأنه هو المقابل لجناية هذا المقتول على نفسه، وجناية الباقيين تجب فيها تسعة اعشار الدية، فيكون ذلك لاولياء المقتول على عاقلة التسعة المذكورين.

٧٦١- مسألة: اذا وضع الانسان في غير ملكه حجراً، واحفر آخر بئراً

عند الحجر، فاجتاز انسان آخر بالحجر، فعثر به او تعلق، فسقط في البئر فمات، هل الدية على واضع الحجر او على حافر البئر؟

١- شئ عرد اى صلب.

٢- وفي نسخة: قسّمت الدية تسعة اعشار.

الجواب: الدية على واضع الحجر، وليس على حافر البئر شيء، لأن واضع الحجر كالذافع للواقع في البئر.

٧٦٢- مسألة: وضع انسان حجراً في ملكه، وحفر اجنبى عند هذا الحجر بئراً، فعثر انسان فتعلق بالحجر فسقط في البئر فمات، هل الدية على واضع الحجر او على حافر البئر؟

الجواب: الدية هاهنا على حافر البئر دون واضع الحجر، لأن واضع الحجر وضعه في ما له، وحافر البئر [حفر في ما ليس له ان يحفر فيه فكان الحافر] (١) هو المتعدى بذلك. فكانت الدية عليه، دون الآخر.

٧٦٣- مسألة: اذا وضع الانسان حجراً في ملكه، وحفر عنده بئراً، واجتاز آخر فتعلق بالحجر فسقط في البئر فمات، هل يلزم لصاحب الملك الضمان ام لا؟

الجواب: لا يلزم هذا المالك شيء، لأنه فعل في ملكه ما له فعله، فاما المالك فدمه هدر، لأنه تعدى بدخوله الى ملك غيره.

٧٦٤- مسألة: اذا حفر البئر في طريق المسلمين، وكان ذلك الطريق واسعاً اوضحياً، وكان قصده يحفر البئر منفعه المسلمين، فوقع فيه انسان فهلك، هل على حافر البئر شيء أم لا؟

الجواب: لا شيء على حافر البئر، لأنه قصد بذلك الثواب ومنفعة المسلمين، ولأن النبي (ص) قال: والبئر جبار (٢).

٧٦٥- مسألة: اذا حمل انسان صبيّاً، ومشى به عند هدف الرماة، ودنا به من طريق السهم، فاصابه السهم فقتله، هل ضمانه على رامي السهم او على الذى دنا به الى طريق السهم؟

الجواب: ضمان دية الصبي على الذى دنا به الى طريق السهم، لأنه هو

١- ما بين المعقوفين موجود في النسخة الرضوية.

٢- أكثر النسخ هنا إقايض او غير مفرؤ والظاهر ان المراد ما أبتناه في المتن والمراد من «جبار» الهدى الذى لا يفرم.

لاحظ «الفقيه» ج ٤ ص ١١٥ في احكام الديات.

الذى عرضه لذلك بدّنه الى طريق السهم، وهو الذى اتلفه بذلك، وليس على الرامى شىء، لأنه لم يقصد بذلك . . .

٧٦٦- مسألة: إذا أخرج الإنسان على حائط له جناحاً الى طريق المسلمين، فسقطت خشبة من هذا الجناح على إنسان فقتلته، هل على صاحب الجناح ضمان ذلك أم لا؟

الجواب: إذا كانت هذه الخشبة سقطت بحملتها فقتلت هذا الإنسان، كان عليه نصف الدية، لأن المقتول هلك من فعلين: مباح ومحظورة، فلزمه ذلك لما ذكرناه. وإن كانت الخشبة انقصفت (١) فسقط ما كان منها على الحائط على الإنسان فقتله، فليس عليه ضمان، وإذا كانت انقصفت، فسقط البعض الخارج منها على الحائط على الإنسان فقتله، كان ضامناً للدية، والفرق بين الأول في قصف الخشبة وهذا الوجه الآخر، أنه وضع ذلك البعض في ملكه، وذلك مما له وضعه، فلا يلزمه شىء، والثاني أنه وضع الخارج من الخشبة، فما ليس له وضعه فيه.

٧٦٧- مسألة: إذا وضع إنسان على حائط له جرة (٢) فيها ماء، فسقطت على إنسان، فقتلته، هل على واضعها على الحائط شىء أم لا؟

الجواب: ليس على واضع الجرة على الحائط شىء، لأنه فعله في ملكه ما له فعله، فلا يلزمه لذلك شىء.

٧٦٨- مسألة: إذا وقف جماعة على زبية (٣) فيها أحد ينظرونه، فسقط فيها منهم واحد، فجذب هذا الواحد ثانياً، وجذب الثاني ثالثاً، وجذب الثالث رابعاً، فسقطوا كلهم، فقتلهم الأسد، ما الحكم فيه؟

الجواب: إذا هلك جميعهم على هذا الوجه، كان الأول فريسة الأسد، وكان دمه هدرأ، لأنه لم يجن عليه أحد، وعليه ثلث الدية للثاني، وعلى الثاني ثلثا

١- القصف: الكسر.

٢- الجرة: إناء فخارى.

٣- الزبية: حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد ونحوه. المصباح المنير.

دية الثالث، وعلى الثالث الدية كلها بأكملها للرابع، لأنه لم يكن على احد، وانما هلك بجناية من تقدمه عليه، فان ازدحموا على الزية فسقط هذا الواحد بتدافعهم وازدحامهم، كانت الدية على جميع من حضر، لأنهم قد اشتركوا في دفع من سقط، للأول ربع الدية لأنه سقط من فوقه ثلاثة، وللثاني ثلث الدية، لأنه سقط من فوقه اثنان، وللثالث نصف الدية، لأنه سقط من فوقه واحد، وللرابع الدية الكاملة.

٧٦٩- مسألة: اذا ضرب انسان بطن ذمية حامل، فاسلمت بعد الضربة، ثم اسقطت جنينا ميتاً. وكان الضرب، وهى وجنيها ذميتان، وكان الأسقاط، وهى وجنيها مسلمان، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا اسقت الجنين كذلك وجبت ديته على الضارب مائة دينار، لأن الجناية اذا وقعت وهى مضمونة، ثم سرت الى النفس، كان الاعتبار في الدية بحالة الاستقرار، ويجرى ذلك مجرى عبد (١) قطع انسان يده، ثم اعتق بعد القطع وسرى الى نفسه، وتكون فيه دية حر، لأن الاعتبار في ذلك بحال الاستقرار.

٧٧٠- مسألة: اذا ضرب انسان بطن مملوكة حامل، واعتقت بعد الضرب، ثم القت الجنين ميتاً، ما الحكم في ذلك؟

الجواب. عن هذه المسألة، مثل الجواب عن المسألة المتقدمة لها سواء، في انه يجب في الجنين مائة دينار، لأن الاعتبار بحال الاستقرار، وقد قدمناه.

٧٧١- مسألة: اذا قطع انسان يدى مملوك، واعتق بعد القطع، ثم اندمل حال الحرية، ما الذى يجب فيه؟

الجواب: الذى يجب فيه ديته وهو مملوك (٢)، لأن الاعتبار هاهنا بحال الجناية، لأنها لا تسرى الى النفس ولا غيرها، ولهذا لم يعتد بحال الأندمال، وايضاً فإنها اذا اندملت لم تزد على ما وجب بالجناية شيئاً، وانما يستقر الأندمال ما كان وجب بالجناية، فلذلك كان الاعتبار بحال الجناية كما ذكرناه.

١- وفي نسخة: يجرى مجرى عبد غير.

٢- وفي نسخة: قيمته بدل «ديته».

٧٧٢- مسألة : اذا ضرب انسان بطن امرأة، فالقت جنينا، وادعت أنّه القته من ضربة لها، وانكر هو ذلك ، ما الحكم فيه؟

الجواب : الحكم في ذلك ، ان القول قوله مع يمينه، لأن الأصل أنّه ما ضربها، وعليها البيّنة في ذلك ، لأنّها هي المدّعية للضرب.

٧٧٣- مسألة : المسألة بعينها، واعترف بالضرب، وانكر أنّ هذا الجنين اسقطته، وادّعى أنّها التقطته، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : القول (١) في ذلك قوله مع يمينه، لأن الأصل براءة الذّمة، وعليها البيّنة، لأنّ ذلك ممّا لا تتعذّر اقامته فيما ادّعته.

٧٧٤- مسألة : المسألة، واعترف بالضرب والأسقاط، واختلفا، فقالت: اسقطت من ضربك، وقال هو: بل كان الأسقاط من غير ذلك ، ما الحكم فيه؟

الجواب : اذا كانت المرأة اسقطت الجنين عقيب الضرب، كان المقبول قولها، وكان عليه الضّمان، لأنّ الظاهر، أنّ الجنين سقط من ضربه، وكذلك القول فيه، اذا كان الأسقاط بعد ايام، وثبت لها بيّنة بانها لم تكن تزل علية متألّة عن الضرب حتّى اسقطته، وإن لم تكن لها بذلك بيّنة، كان القول قوله مع يمينه، لأنّه يحتمل ان يكون الأسقاط من الضرب ومن غيره، والأصل براءة الذّمة.

٧٧٥- مسألة : اذا اسقطت المرأة الجنين، فقال الوارث له للجاني: أنّه استهل فعليك الدية، وقال الجاني: لم يستهل، فليس علىّ فيه الآ ديته، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلفا كما ذكر، كان القول قول الجاني مع يمينه، لأنّ الأصل أنّه ما استهل، والأصل براءة ذمّته.

٧٧٦- مسألة : المسألة، واختلفا كذلك ، ثم اقام الجاني البيّنة على أنّه خرج ميتاً، واقامها الوارث على أنّه استهل، أتى البيّنتين تقدّم، وعلى أيّهما يعول؟

الجواب : اذا اختلفا كذلك ، كان المقدم والمقول عليه بيّنة الوارث، لأنّها تضمنت زيادة، خفيت على بيّنة الجاني، ويجزى ذلك مجرى من مات وخلف ولدين: احدهما مسلم والاخر نصرانيّ [فاقام المسلم البيّنة بأنّه مات مسلماً، واقام النصرانيّ البيّنة بأنّه مات نصرانيّاً] (١) فإنّ بيّنة المسلم هي المعول عليها، لأنّها تضمنت زيادة، وهي حدوث الاسلام منه.

٧٧٧- مسألة : اذا ادعى انسان على آخر، بأنّه قتل له وليّاً، وإنّ له بذلك شاهدين، فلمّا حضر الشاهدان، شهد احدهما بأنّه قتله بالغداة، وشهد الآخر بأنّه قتله عشية، او شهد الواحد بأنّه قتله بحجر، وشهد الآخر بأنّه قتله بسيف، هل يثبت بذلك القتل ام لا؟

الجواب : لا يثبت بذلك القتل، لأن هذه الشهادة لم تكمل على فعل واحد، لأنّ قتله بكرة، غير قتله عشية، وقتله بالحجر، غير قتله بالسيف.

٧٧٨- مسألة : اذا كان الانسان ملففاً بكساء او إزار او ماجرى مجرى ذلك، فشهد شاهدان على آخر، بأنّه ضربه فقطعه نصفين، ولم يشهدا في وقت ضربه له، بأنّه كان حيّاً، ثم اختلف وليّه والجاني، فقال الولي: كان حيّاً في وقت ضربه له، وقد قتله، وقال الجاني: ما كان حيّاً في ذلك الوقت، ما الحكم في ذلك؟

الجواب : اذا كان الأمر في المسألة على ما ذكر، واختلف الولي والجاني على الوجه المذكور، كان القول، قول الجاني مع يمينه، لأنّ الأصل براءة الذمة.

٧٧٩- مسألة : اذا ادعى انسان على غيره، بأنّه جرحه، وقطع يده او رجله، واقام المدعى شاهدين، هما اخواه او عمّاه بذلك، هل تقبل شهادتهما في ذلك ام لا؟

الجواب : ان كان هذان الشاهدان شهدا بذلك بعد اندمال الجرح، قبلت شهادتهما، وحكم للمشهود له، لأنّ شهادة الأخ لأخيه مقبولة، وهذه شهادة ليس فيها جرّ نفع، ولا دفع ضرر، وان كانت شهادتهما قبل الاندمال لم تقبل، لأنّها

متهماً، لأنَّ الجرح قد يسرى في النفس (١) فتجب الدية على القاتل، ويستحقها الشاهدان.

-

١- وفي نسخة - د: لأن الجرح قد يصير تمأً. وما في المتن هو الصحيح.

باب مسائل تتعلق بالحدود :

٧٨٠- مسألة : اذا وطأ الرجل امرأةً، وحضر اربعة من الشهود، فشهد منهم اثنان بأن الرجل اكرهها، وشهد اثنان بأنها طاعته، هل يجب عليها، او على احدهما حدٌّ ام لا؟

الجواب : ليس على المرأة حدٌّ، لأنَّ الشهادة بالزنا في حقها لم تكمل. واما الرَّجُل فعليه الحد، لأن الشهادة في حقه بالزنا قد كملت، لآته في الحالين جميعاً زان.

٧٨١- مسألة : اذا حضر اربعة شهود، فشهدوا بالزنا، ثم ماتوا، او غابوا قبل ان يحكم الحاكم في ذلك، هل يجوز له الحكم بشهادتهم وقيم الحد ام لا؟
الجواب : لا يجوز له ذلك، [اذا كان الزاني محصناً،] (١) لأنَّ البيّنة هي التي يجب ان تبتدء برجمه، فان كان ما يوجب الحد، جاز له الحكم بشهادتهم، واقامة الحد على المشهود عليه.

٧٨٢- مسألة : اذا شهد الأربعة على رجل بالزنا ورجع منهم واحد، هل عليهم او على واحد منهم ألحد ام لا؟

الجواب : ليس على الثلاثة الحد، وقد ذكر ان عليهم الحد، والأوّل اقوى. فأما الرّاجع (٢) فعليه الحد، لآته اما ان يقول: تعمّدت او اخطأت، وهو

١- ما بين المقوفتين موجود في النسخة الرضوية.

٢- وفي نسخة: واما الرّاجع.

على الحالين جميعاً قاذفٌ، فوجب ذلك عليه على كل حال.

٧٨٣- مسألة: اذا وجد في دار انسان قتيل، فادعى صاحب الدار انه قتله، لأجل انه وجده يزني بزوجه، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كانت مع صاحب الدار بيّنة شهدوا له بما ادّعاه، لم يكن عليه قود، وان لم تكن عليه بيّنة بذلك، كان القول قول وليّ المقتول، ويقتل القاتل.

٧٨٤- مسألة: اذا نقب (٢) اثنان موضعاً ودخل الواحد منها فاخذ السرقة ووضعها في نفس النقب، واخذها الخارج، هل عليها او على احدهما قطع ام لا؟

الجواب: لا قطع على واحدٍ منها، لأنّ كلّ واحدٍ منها، ما اخرج السرقة من كمال الحرز، فهو مثل ان يضعها الداخل في النقب ويجتاز بجنازة من خارج فيأخذها، في انه لا قطع على واحدٍ منها.

٧٨٥- مسألة: اذا نقب انسان موضعاً، ودخل آخر فاخرج نصاباً، هل عليها او على احدهما قطع ام لا؟

الجواب: لا قطع عليها ولا على احدهما، لمثل ما قدّمناه، من انه لم يتكامل اخراج ذلك من الحرز.

٧٨٦- مسألة: اذا نقب انسان موضعاً، وشدّ النصاب في حبلٍ، وخرج، ثم جرّه اليه واخرجه بخشبة معوجة، هل عليه قطع ام لا؟

الجواب: عليه القطع، لأنّه هو الذي اخرجه من الحرز وان كان بآلة، فلا فرق في وجوب القطع عليه، بين ان يخرج بآلة او بغير آلة.

٧٨٧- مسألة: اذا نقب انسان موضعاً، وكان في الموضع ماء جار، فوضع النصاب على الماء، وجرى الماء به، فاخرجه من المكان، ثم خرج شوفاخه، هل عليه قطع ام لا؟

الجواب: عليه القطع، لأنّه بوضعه له على الماء، قد اخرجه بآلة، ولا فرق

بين ان يخرج ذلك بآلة، هي ماء او غيره.

٧٨٨- مسألة: اذا دخل انسان حرزاً، واخذ جوهرة وابتلعها، وخرج، هل عليه قطع ام لا؟

الجواب: عليه القطع، لآته بفعله ذلك، كآته قد اخرجها في جيب او جراب (١)، ولآته لم يقصد بما فعله الا اخراجها كذلك، فكآته مخرج لها بآلة.

٧٨٩- مسألة: اذا دخل سارق حرزاً، فوجد فيه شاة، قيمتها ربع دينار، وهو النصاب الذى يجب به القطع، فذبحها، فنقصت قيمتها بالذبح، ثم اخرجها بعد ذلك، هل عليه قطع ام لا؟

الجواب: ليس عليه قطع، لآته انما يجب القطع عليه باخراج النصاب المذكور من الحرز، واذا كانت قيمة هذه الشاة قد نقصت بذبحها لها، فلم يخرجها وقيمتها النصاب، بل اخرجها وقيمتها اقل من النصاب، وذلك مما لا يجب به القطع.

٧٩٠- مسألة: اذا نقب انسان حرزاً، ودخله، ثم اخرج منه ما قيمته ثمن دينار، ثم رجع اليه من ليلته واخرج منه ثمن دينار آخر، ويكمل ذلك النصاب، هل يجب عليه القطع ام لا؟

الجواب: عليه القطع، لآته قد اخرج نصاباً من حرز هتكه هو، ولم يهتك غيره.

٧٩١- مسألة: اذا سرق انسان ما يجب عليه فيه القطع، وملكه قبل ان يقطع، وقبل ان يحكم الحاكم به، هل يجب عليه القطع ام لا؟

الجواب: هذا لا يقطع، لأن وجوب القطع سقط عنه، بل وجوب القطع لازم له لكن لآته لما ملك ذلك، لم يكن له مطالب به.

٧٩٢- مسألة: اذا غصب انسان لغيره مالاً، فجعله في حرز، فنقب المغصوب منه الحرز، واخذ مالاً، هل عليه القطع ام لا؟

الجواب: اذا كان المغصوب منه اخذ عين ماله بغير زيادة عليه، لم يكن

عليه قطع، لأنَّ الإنسان اخذ حقَّه اذا قدر عليه، الآ ان يكون وديعة، وهذا ليس بوديعة. وان كان اخذ مع ماله شيئاً من مال الغاصب، ولم يكن متميزاً، فلا قطع عليه، لأنَّه مالٌ مشترك، ولا قطع في مال مشترك، وان كان مال الغاصب متميزاً وهو أقل من التصاب، فلا قطع عليه، لأنَّه ماسروق نصاباً يقتضى القطع، وان كان نصاباً، كان عليه القطع، لأنَّه سرق ذلك مع مال نفسه، كان الظاهر أنَّه نقب للسرقة.

٧٩٣- مسألة: اذ وجد رجل مع امرأة، فادَّعى أنَّه زوجها، وانكرت هي ذلك، وحلفت على ذلك، هل يجب على الرجل حُدَّام لا؟
الجواب: لا يجب عليه حُدَّ، لأنَّه صار متنازِعاً فيه، فكان ذلك شبهة في سقوط الحُد، لأن الحُد يسقط مع الشبهة.

٧٩٤- مسألة: اذا نبش انسان قبراً، واخرج شيئاً مما هو على الميت، زائداً على الكفن المفروض والمسنون الذى جميع ذلك خمسة اثواب، هل عليه القطع ام لا؟

الجواب: لا قطع عليه، لأن القبر انما هو حرز الكفن، والكفن هو الخمسة الأثواب التى هى: قيص ومئزر وثلاثة ازروولفائف ومازاد على ذلك ليس من الكفن، فاذا اخرجه من القبر، لم يقطع عليه، لأنَّه ما اخرجه من حرز.

٧٩٥- مسألة: اذا شهد شاهدان على قوم، فقالا: هؤلاء قطعوا الطريق علينا وعلى القافلة، هل تقبل هذه الشَّهادة ام لا؟

الجواب: لا تقبل هذه الشَّهادة في حق الشاهدين، لأنَّها شهدا لأنفسهما، وشهادة الإنسان لنفسه غير مقبولة، وايضاً لأنَّها بشهادتهما قد ابانا العداوة، وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة.

٧٩٦- مسألة: اذا ارتد انسان ثم رآه آخر من المسلمين مخلى، فقتله، وهو يعتقد أنَّه مرتد، فظهر أنَّه كان اسلم، هل على القاتل القود ام لا؟

الجواب: عليه القود، لظاهر القرآن، ولأنَّ الظاهر من حال المرتد اذا

اطلق، انما يطلق بعد ثبوت [توبته] (١) ويسلم.

٧٩٧- مسألة: اذا دخل انسان دار غيره، ولصاحب هذه الدار كلب عقور، فعقره الكلب، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان هذا الرجل دخل هذه الدار باذن صاحبها، فعليه ضمانه، وان كان دخلها بغير اذنه، لم يكن على صاحب الدار ضمان، لأنه مفروط في دخولها بغير اذنه.

٧٩٨- مسألة: اذا وقف انسان دابته في طريق المسلمين، فجنت على شيء فالتفته، هل ضمان ذلك عليه ام لا؟

الجواب: عليه الضمان، لأنه انما يجوز له الانتفاع بهذه المرافق بشرط السلامة فاما اذا لم تجعل السلامة فعليه الضمان:

٧٩٩- مسألة: اذا اشترك اربعة رجال في بعير، فكان لكل واحد رבעه، فعقل احدهم يده، وتركه الباقون، فتخطى البعير (٢) الى بئر فوقع فيها فاندق (٣) الحكم في ذلك؟

الجواب: على الثلاثة الباقين ان يغرموا للواحد قيمة رבעه، لأنه لم يفرض فيه، بل حفظه بعقل يده، وفرض الباقون فيه.

٨٠٠- مسألة: اذا ركب انسان دابة، او كان يقودها، او يسوقها، فجنت على شيء، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا ركب الانسان الدابة، فجنت على شيء، كان عليه ضمان ما يتلفه يديها او بفيها، وكذلك اذا كان يقودها، فان كان يسوقها، كان عليه ضمان ما يتلفه يديها ورجليها وفيها.

١- وفي نسخة: فيخطر.

٢- «توبته» لا توجد فيا بين ايدينا من النسخ وانما وضعناها لتستقيم العبارة وتصح.

٣- اندق: يقصد ان رقبته قد اندقت وكسرت وتمزقت بما قد سبب هلاك البعير.

باب مسائل تتعلّق بالشهادات والدّعاوى والبيّنات :

٨٠١— مسألة : اذا تحمّل الشاهد للشهادة، هل يكون الأداء لما تحمله من

ذلك فرضاً ام لا؟

الجواب : اداء الشّهادة فرض لقول الله تبارك وتعالى: «ولا تكتموا

الشهادة ومن يكتمها فإنّ آثم قلبه» (١) وقوله تعالى: «ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا» (٢).

٨٠٢— مسألة : اذا كان اداء الشهادة فرضاً، فهل هو من فروض الأعيان

او من فروض الكفايات؟

الجواب : قد يكون متعيّناً، وقد يكون من فروض الكفايات، اما المتعيّن

فمثل ان يشهد بالشهادة اثنان فقط فيما لا يثبت الاّ بشاهدين، او واحد منها فيما يصحّ ثبوته بشاهد ويمين، او يتحمّل الشّهادة جمع كثير، ويشهد بها خلق كثير، ولا يبقى منهم الى وقت الأداء الاّ مثل الاثنين، او الواحد على الوجه الذي قدّمناه، فإنّه يتعيّن الفرض على الاثنين او الواحد، واما أنّه قد يكون من فروض الكفايات، فمثل ان يعرف بحق، جمع كثير وخلق كثير، ويصبروا شاهدين به، فاذا اقام باداء ذلك من يثبت بشهادته منهم ذلك، سقط الفرض عن الباقيين، كالصلاة على الميت، وغيره من فروض الكفايات التي اذا قام بها البعض سقط

عَمَّن بَقِيَ .

٨٠٣- مسألة : اذا كان في يد انسان مملوك ، فادعى آخراته له ، وشهد له شاهد بآنه غصبه ، وشهد آخراته اقرله بالغصب ، هل يحكم بهذه الشهادة ام لا ؟ وكيف الحكم في ذلك ؟

الجواب : هذه الشهادة لا يحكم بمجردھا ، لأنها لم تتفق على فعل واحد ، لأن الشهادة بالأقرار ، مخالفة للشهادة بالغصب ، فاما وجه الحكم بها فهو انّ للمدعى ان يحلف مع اى الشاهدين اراد ، فاذا حلف مع ذلك الشاهد حكم له به .

٨٠٤- مسألة : اذا شهد الشاهدان على «زيد» بآنه سرق حماراً ، فقال احدهما : سرقه بكرة يوم عتيه ، وقال الآخر : سرقه عشية ذلك اليوم ، هل يجب القطع بذلك ؟ وكيف الحكم ان لم يلزم القطع ؟

الجواب : اما القطع فلا يجب ، لأن الشهادة لم تكمل على سرقة واحدة ، واما الحكم بعد (١) ذلك ، فانّ المدعى الحمار ان يحلف مع اى الشاهدين اراد ، ويستحقه .

٨٠٥- مسألة : اذا شهد شاهدان بان انساناً سرق الحمار غدوة يوم عتيه ، وشهد آخران بآنه سرقه عشية ذلك اليوم ، ما الحكم في ذلك ؟
الجواب : اذا شهد بذلك على ما وصف في هذه المسألة ، كان الحكم بالقرعة .

٨٠٦- مسألة : اذا شهد شاهدان على انسان بآنه سرق حماراً ، واطلقا الشهادة ولم يعيّنّا زماناً ولا يوماً ، وشهد آخران بانّ ذلك الانسان بعينه سرق حماراً ، وكانت شهادتهما مطلقة مثل شهادة الأولين ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا شهد هؤلاء الشهود بما ذكر ، وجب القطع ، لأن الشاهدين لم تتعارض ، بل استعمالهما يمكن ، لأنّ ظاهر الإطلاق يقتضى أنّها سرقتان .

٨٠٧- مسألة : اذا شهد شاهدان بانّ «زيداً» باع «عمرواً» مملوكاً وقت

زوال الشمس من يوم بعينه بمأة دينار، وشهد آخران بأنه باعه ذلك المملوك في ذلك الوقت، بمأتين ما الحكم في ذلك؟
الجواب: الحكم في ذلك بالقرعة، لأنه لا يصح ثبوت عقدين في عين واحدة في زمان واحد.

٨٠٨— مسألة: اذا شهد شاهد بأنه باع المملوك بمأة، وشهد آخر بأنه باعه بمأتين في وقت واحد، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا كان كذلك، لم يثبت العقد بمأتين في العقد الواحد (١)، وكان للمبتاع ان يحلف مع اتى الشاهدين اراد، ويستحق المملوك .

٨٠٩— مسألة: اذا شهد شاهدان عدلان عند الحاكم بشيء من الحقوق، ثم فسقا قبل الحكم بما شهدا به، هل يحكم بتلك الشهادة ام لا؟
الجواب: يحكم بتلك الشهادة، ولا يمنع من الحكم بها فسقها بعد ذلك وقبل حكم الحاكم بها، لأن المراعى في العدالة او الفسق وقت الأداء، لا وقت الحكم.

٨١٠— مسألة: اذا شهد شاهدان على انسان بأنه اعتق عبده «زيداً» في مرضه، وهو الثلث من ما له، وشهد آخران بأنه اعتق «عمرواً» في مرضه، وهو الثلث من ما له، كيف الحكم في ذلك؟

الجواب: اذا شهد المذكوران بذلك اعتق السابق وبقي الآخر مملوكاً. وهذا قول من يقول من اصحابنا: بأنه اذا فعل ذلك حال المرض، كان من الثلث، وعلى قول من يقول: بأن ذلك من اصل المال، يقول: يعتقان جميعاً. (٢)

٨١١— مسألة: اذا ادعى انسان داراً، وهى في يد غيره، فقال الذى هى في يده: ليست لك خصومتى، لأنها ملك «لزيد»، فقال «زيد»: ليست لى، ما الحكم في ذلك؟

١— وفي نسخة: — بثمانين — بدل «بمأتين» — في وقت واحد — بدل «في العقد الواحد» .

قال العلامة في المختلف ص ٦٦ من كتاب الوصية في منجزات المريض: عطاء المريض المنجزة كالعق ولقبة... اذا وقعت في مرض الموت لعلنا قولان: احدهما أنه يصح من الأصل اختاره الشيخ في النهاية والمفيد في المقنعة... للشيخ قول آخر في المبسوط أنها من الثلث.

الجواب : اذا كانت لمدعى هذه الدار بيّنة، سلمت اليه، وان لم تكن له بيّنة، احتاط عليها الحاكم لصاحبها، فاذا احضر واثبت البيّنة بأنّها له، سلّمها اليه، ولا يجوز ان يترك في يد الّذى اقربها «لزيد»، لأنّه لا يدعيها لنفسه، ولا يترك ايضاً في يد المقر له بها، لأنّه انكرها ولم يقبلها وردّها، ولا يجوز ان يترك في يد الّذى ادّعاها بمجرد دعواه، لأنّه لا بيّنة له بها، ولأنّه لو سلمت اليه بغير بيّنة، لكان تسليمًا للحقّ الى من ادّعاه بمجرد دعواه من غير بيّنة، وهذا باطل بغير شبهة.

٨١٢- مسألة : المسألة بعينها، وقرآن الدار لمن لا يعرف، ما الحكم في

ذلك ؟

الجواب : اذا اقربها لمن لا يعرف، لم يلتفت الى اقراره بذلك ، وقيل له : ان اقررت بها لمعروفٍ، كانت الخصومة معه فيها دونك ، فان لم يفعل، حلف المدعى لها مع بيّنة بها واستحقها، فان عاد واقربها لنفسه، لم يلتفت الى هذا الاقرار، لأنّه قد تقدّم منه نفيها عن نفسه باقراره بها لغيره.

٨١٣- مسألة : اذا كانت في يد انسان دارّ، نازعها (١) اثنان : «زيد»

و«عمرو»، فقال «زيد» لمن هي في يده: هذه الدار التي هي في يدك ، لي وملكي، او دعتكها. وقال «عمرو» لمن هي في يده: هذه الدار التي في يدك . لي وملكي آجرتكها. واثبت كل واحد من «زيد» و«عمرو» بيّنة بما ادّعاه، ما الجواب في ذلك ؟

الجواب : اذا اثبت كل واحد من «زيد» و«عمرو» بيّنة بما ادّعاه من ذلك ، اقرع بينهما، فن ظهرت القرعة له سلمت اليه الدار.

٨١٤- مسألة : اذا كانت في يد انسان دار، فقال له آخر: هذه الدار لي

غصبتنيها (٢) وقال له آخر: هذه الدار التي في يدك هي لي، اقررت لي بها، واثبت كل واحد منها بيّنة بما ادّعاه، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : هذه الدار يحكم بها للمغضوب منه، لأنّ البيّنة شهدت له

١- وفي نسخة: فادّعاها بدل «نازعها»

٢- وفي نسخة: غصبتني عليها.

بالملك ، وآتيا في يد من هـى في يده غضب ، والبيّنة الّتى شهدت بالأقرار شهدت باقراره بما قد ثبت أنّه غضب ، فكان اقراره بما هذه صفته باطلاً .

٨١٥- مسألة : اذا كانت في يد انسان دار ، فادّعاها آخر ، وانكر الّذى هـى في يده ذلك ، واثبت المدعى بيّنة بأنّها كانت في يده منذ شهر ، او منذ خمسة ايام ، او من يوم ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : لا يحكم بهذه البيّنة ، لأنّها محتملة ، ويكون القول ، قول المدعى عليه في ذلك مع يمينه ، هذا اذا لم تشهد البيّنة بسبب يد المدعى عليه ، فان شهدت بذلك ، مثل ان قالت : أنّها كانت في يده ، وآنه غضبه اياها ، او حال بينه وبينها ، وجب ان يحكم بالدار للّذى ادّعاها ، لأنّ البيّنة شهدت بالملك وسبب يد المدعى عليه ، فوجب الحكم بما ذكرناه .

٨١٦- مسألة : ثلاثة رجال كفّار ، اثنان منهم ابنا للثالث ، اسلم احد الأبنين في مستهلّ «المحرم» ، واسلم اخوه في مستهلّ «صفر» ، واسلم ابوهما ومات ، ولم يختلفا في وقت اسلامهما ، بل اختلفا في ابيهما ، فقال الّذى اسلم في «المحرم» لأخيه : مات ابونا في «المحرم» قبل اسلامك يا اخى ، والميراث كلّه لى ، وقال الآخر : بل مات ابونا في «صفر» فالميراث بيننا ، ما الجواب عن ذلك والحكم فيه ؟

الجواب : اذا اختلف الأبنان على ما ذكر في هذه المسألة ، ولم تكن لأحدهما بيّنة بما ادّعاها ، كان القول ، قول من ادّعى موت الأب في «صفر» ، ويكون الميراث بينهما نصفين ، لأن الأصل الحياة ، فلا يرجع عن ذلك إلا بان يعلم ارتفاعها .

٨١٧- مسألة : رجل مات وهو مسلم ، وخلف ابنين وتركه ، فقال احدهما لأخيه : كنت أنا في الوقت الّذى مات أبى فيه مسلماً ، فقال له اخوه : صدقت وانا كنت ايضاً في ذلك الوقت مسلماً ، فقال له الآخر : بل كان اسلامك بعد موته ، فالميراث كلّه لى دونك ، فقال الآخر : بل مات أبى وأنا مسلم ، فالميراث بيننا ، ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : اذا اختلف الأبنان على ما ذكر، كان القول قول المتفق على اسلامه، لأن الأصل هاهنا الكفر، حتى يعلم زواله، فاذا ثبت زواله في وقت موت الأب عن هذا الأبن، كان الميراث بينه وبين اخيه نصفين، وان لم يثبت له ذلك، كان القول قول المتفق على اسلامه، كما ذكرناه.

٨١٨- مسألة : رجل حر مات، وخلف ابنين، فقال احدهما لأخيه: كنت أنا خرا حين مات أبى، فالميراث لى دونك . وقال الآخر: صدقت، وانا اعتقت قبل موت ابينا، فالميراث بيننا، ما الحكم فى ذلك ؟

الجواب : اذا اختلف الأبنان على الوجه المذكور، كان القول قول المتفق على حريته، لأن الأصل هاهنا فى الآخر الرق حتى يثبت زواله، فان ثبت، شارك اخاه فى الميراث، وان لم يثبت، كان له الأمر، على ما قدمناه.

باب في اعيان المسائل من العويص :

٨١٩- مسألة : انسان دخل عليه وقت الصلاة، وتوضأ لها، فاحسن الوضوء، ثم صلى ولم يفرط في شيء من صلاته، فلما فرغ، وجبت عليه اعادتها، ما الجواب عن ذلك ؟

الجواب : هذا انسان كانت على بدنه اوقيصه نجاسة، لم يعلم بها حتى فرغ من صلاته والوقت باق، فوجبت عليه الأعادة، ويحتمل ايضاً ان يكون جنباً ونسى ذلك وتوضأ وصلى ثم ذكر ذلك ، فوجبت عليه اعادة الصلاة بعد الأغتسال.

٨٢٠- مسألة : انسان دخل عليه وقت الصلاة، فتطهر لها ولم يخل بشيء من طهارته، واراد إستباحة الصلاة بتلك الظهارة، فلم يصح له ذلك ، ما الجواب ؟

الجواب : هذا انسان تظهر بماء نجس او مغصوب، ولم يعلم بذلك منه حين التطهر به، ثم علم وقت قيامه للصلاة، فلم يجز ان تستبيح الصلاة بتلك الظهارة.

٨٢١- مسألة : جماعة مسلمون سالمون من الأمراض، دخل عليهم وقت الصلاة، وبحضرتهم ماء في أواني، فقال بعض منهم لبعض: تطهروا وادؤا الصلاة، فقد دخل وقتها، فقال واحد منهم: انتم قد وجب ذلك عليكم، فافعلوه، فاما أنا فليس تجب علي الآن طهارة ولا صلاة، ما صورة هذه المسألة ؟

الجواب : القائل بأنه لم تجب عليه طهارة ولا صلاة، لم يكن مالكاَ لشيء من الماء الذي يحضرتهم، بل كان لهم دونه، وكان عالماً منهم بأنهم ينعونه من استعمال شيء منه، ولا يجيبونه الى ابتياعه، فكان حينئذٍ غير قادر على الماء، ووجب عليه بعد ذلك، الطلب له، والصبر الى آخر الوقت، فان تمكن منه، والآ كان فرضه التيمم.

٨٢٢- مسألة : مسلم وجب عليه اخراج الزكاة من ماله، لسنة معينة، فلما اخرجها، وجب عليه اخراجها دفعة أخرى عن السنة بعينها؟
الجواب : هذا انسان كان في بلده من يعلم استحقاؤه لأخذ الزكاة، فلم يدفعها اليه، فانفذها الى بلد آخر، ليدفعها الى من يستحقها في ذلك البلد، فهلك، فكان عليه الضمان لأعادتها.

٨٢٣- مسألة : امرأة مسلمة خطبها رجلان مسلمان في وقت واحد، وليس بينها وبين احد منها رحمٌ ولا عبودية يمنع من ذلك، فحلّ لأحدهما العقد عليها، وحرم ذلك على الآخر في ذلك الوقت؟
الجواب : الذي حرم عليه العقد على هذه المرأة في هذا الوقت المذكور، كان له اربع زوجات، فلم يحلّ له العقد على خامسة.

٨٢٤- مسألة : امرأة مسلمة، صح لخمس رجال من المسلمين ان يعقد كل واحدٍ منهم عليها عقد النكاح، ويدخل بها ويطلقها، ثم يفعل الآخر معها مثل ذلك، كلهم في يوم واحد؟

الجواب : هذه المرأة كبيرة السن آتسة من الحيض، والأئسة كذلك ليست عليها عتة الطلاق فيمنعها تكميلها لها من التزويج، فصح من تزويج الخمسة بها على ما ذكرناه، وهذا على مذهب اصحابنا، إلا ما كان يختاره السيد المرتضى (ره) اخيراً من أنّ على هذه المرأة العتة (١)، وعلى هذا لا تصح هذه المسألة.

٨٢٥- مسألة : هذه مسألة سيدنا ابو جعفر محمد بن علي بن موسى (ع)،

التي سألت عنها «يحيى بن اكرم» القاضى بحضرة «المأمون»، فانقطع، ولم يجب عنها بشيء، وهى ما تقول فى رجل نظر الى امرأة أول النهار، فحرم ذلك عليه، فلما ارتفع النهار حلت له، فلما زالت الشمس حرمت عليه، فلما كان العصر حلت له، فلما غربت الشمس حرمت عليه، فلما حضر وقت العشاء الآخرة حلت له، فلما انتصف الليل حرمت عليه، فلما كان الفجر حلت له، فلما ارتفع النهار حرمت عليه، فلما كان الظهر حلت له؟

الجواب: هذا رجل نظر الى امة قوم أول النهار بغير اذنهم نظر تعمداً بشهوة، فكان ذلك محرماً عليه، فلما ارتفع النهار اشتراها عن مالها فحلت له، فلما زالت الشمس اعتقها فحرمت عليه، فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت له، فلما كان المغرب، ظاهر منها، فحرمت عليه، فلما كان العشاء الآخرة كفر عن الظهار، فحلت له، فلما كان نصف الليل، ارتد عن الإسلام فحرمت عليه، فلما كان الفجر عاد الى الإسلام فحلت له، فلما ارتفع النهار خلعاها من نفسه، فحرمت عليه، فلما كان الظهر، جدد معها عقد النكاح فحلت له. (١)

٨٢٦- مسألة: امرأة عصت الله سبحانه وتعالى فحلت لبعولها ما يحرم عن من طاعة الله في وطأها؟

الجواب: هذه المرأة كانت صائمة قضاء من شهر رمضان، او كانت حائضاً، فكتبت ذلك عن زوجها فوطأها، وهو غير عالم بباطن حالها. ٨٢٧- مسألة: امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقد التكااح فحلت له ساعة من النهار بالعقد، ثم حرمت عليه بعد ذلك ابداً، ولم يحدث هو ولا هى كفراً ولا ما يقتضى ذلك؟

الجواب: هذه امرأة كانت بنتها زوجة هذا الرجل فعقد عليها وهو غير عالم بانها امها، فحلت له ساعة من التهار بظاهر العقد، ثم بعد ذلك علم صحة النسبة بينها، فحرمت عليه ابداً.

٨٢٨- مسألة: رجلان كانا يمشيان تحت حائط، فسقط الحائط على

أحدهما فقتله، فحرمت زوجة الآخر عليه في هذا الحال؟

الجواب: هذا رجل زوج ابنته من مملوكه. وخرجنا يمشيان، فسقط الحائط على سيّد المملوك، فصار المملوك ميراثاً للبنت، فحرمت بذلك عليه (١).

٨٢٩- مسألة: امرأة اطاعت الله، ففارقت زوجها للطاعة؟

الجواب: هذه المرأة وزوجها كانا مشركين، فاسلمت هي، وبقي زوجها على الشرك، فوجبت مفارقتها له لذلك.

٨٣٠- مسألة: رجل غاب عن امرأته ثلاثة أيام، فانفذت اليه أني قد تزوجت بعدك برجل، وقد احتجت الى نفقته، فانفذ اليّ ما أنفقهُ عليّ وعلى زوجي. ووجب ذلك عليه؟

الجواب: هذه المرأة، زوجها ابوها بعده ودفع اليه مالاً وأذن له في السفر وتجارة بذلك، فسافر العبد قبل دخوله بهذه المرأة، فلما مضى عليه من وقت خروجه يومان، مات سيده، فصار العبد ميراثاً لهذه المرأة، وحرمت عليه بذلك، وحلت للأزواج في الحال، فتزوجت رجلاً، وانفذت الى العبد، تسأله ان ينفذ اليها من تركه ايها ما تصرفه في احوالها، فوجب عليه ذلك.

٨٣١- مسألة: رجل تزوج امرأة على صداق، مبلغه الف درهم، فلما طلقها وجب عليه الف وخمس مائة درهم؟

الجواب: هذه المرأة قبضت هذا الصداق من زوجها، ثم استشهدت على نفسها بأنها قد تصدقت عليه به، فلما علم بذلك طلقها قبل دخوله بها، فكان عليه الألف درهم بالصدقة، وخمس مائة وهي نصف ما فرضه لها من الصداق، يجب له رجوعه عليها بذلك قبل الدخول بها.

٨٣٢- مسألة: رجل وجب عليه في يوم واحد حدّان وعشر حدّ؟

الجواب: هذا عيب قذف حرّاً، وزنى وسكر، فوجب عليه للقذف والسكر، مائة وستون سوطاً، وللزنا خمسون جلدة، فذلك حدّان وعشر حدّ.

٨٣٣- مسألة: رجل حرّ وجب عليه في يوم حدّ كامل، ونصف حدّ

وبعض حَدٍ وربع حَدٍ وثمن حَدٍ؟

الجواب: هذا رجل تكرر منه زنا في يوم من شهر «رمضان»، وتزوج فيه بعد ساعة، واكره امرأته فيه على الجماع، ثم وطأ بهيمةً، ثم عاد الى زوجته، وقد حاضت فوطأها، فوجب عليه للزنا مائة جلدة، ولحرمة شهر «رمضان» تعزيز بعض الحد، ولأكراهه زوجته على الجماع في هذا الشهر نصف الحد، ولو طأه البهيمة خمسة وعشرون جلدة وهو ربع الحد، ولو طأه امرأته وهى حائض، اثنا عشر سوطاً ونصف، وهو ثمن الحد.

٨٣٤- مسألة: رجل وجب عليه في يوم واحد خمس مائة جلدة، وقطع

يده ورجليه، والقتل والحرق بالتار؟

الجواب: هذا رجل يكرر زنا ثلاث مرات، وشرب الخمر، وقذف حراً، وقطع يدي مسلم ورجليه، ووطأ بهيمةً، وقتل امام المسلمين، واستمنى بيده، فوجب عليه للزنا ثلاث مرات ثلاث مائة جلدة، ولشرب الخمر ثمانون جلدة، وللقذف ثمانون جلدة، ولو طأ البهيمة عشرون جلدة، وللأستمناء عشرون جلدة، فذلك خمس مائة جلدة. وقطع يديه ورجليه للقصاص، ولقتل امام المسلمين، القتل والحرق بالتار.

٨٣٥- مسألة: امرأة ولدت على فراش زوجها «ببغداد» فلحق نسبه

برجل «بالبصرة» فلزمه دون صاحب الفراش، من غير ان يكون شاهداً لأمرأة ولا عرفها ولا عقد عليها ولا وطأها حراماً ولا حلالاً؟

الجواب: هذه المرأة بكر، ساحقتها أخرى ثيباً، كانت قد قامت في حال

بجامعة زوجها لها، فسقطت نطفة الرجل من الثيب الى فرجها، فحملت، فضى عليها تسعة اشهر فتزوجت في آخر الشهر التاسع ودخل زوجها بها، فولدت ليلة دخوله بها، على فراشه، ولداً كاملاً، فانكر الزوج ذلك، فقررها على ذلك، فأقرت بما تقدم ذكره، واقرت الفاعلة ايضاً، فلحق المولود بصاحب النطفة. وهذه حكومة الحسن بن على عليها السلام، على ما ورد به الخبر في ذلك (١).

٨٣٦- مسألة: امرأة هلكت وخلفت ابني عم لها وتركته، فاستحق أحدهما من الميراث النصف والرّبع، واستحق الآخر الرّبع؟
الجواب: كان احد ابني عمها زوجها، فأخذ بحق الزوجية النصف، وبقي النصف الآخر، فلما قاسم اخاه عليه، كان له نصفه وهو الرّبع من الأصل، فصار له بذلك النصف والرّبع، وللآخر الرّبع.

٨٣٧- مسألة: رجل هلك وخلف زوجته واخاه لأبيه وامه، فورثته زوجته وأخ لها، ولم يرث اخوه من ابيه وامه من الميراث شيئاً على حال؟
الجواب: هذا رجل تزوج امرأة، وزوج ابنه أمها، فولدت الأم لأبنته ولداً ذكراً، ثم مات ابنه، فورثه، ومات هو بعده، فكانت تركته بين زوجته واخيها، لأنه ابنه ولا يرث اخوه شيئاً منه.

٨٣٨- مسألة: رجل مات، فورثه سبعة اخوة واخت لهم، فكان الميراث بينهم، لكل واحد منهم الثمن؟

الجواب: هذا رجل تزوج أم امرأة ابيه، فولدت منه سبعة بنين، فصار بنوه هؤلاء (١)، اخوة امرأة ابيه، ثم مات الرجل، وبقي ابوهم ومات الأب بعده، فورثت امرأته الثمن، وورث بنوا ابيه، الباقي، كل واحد منهم الثمن بينهم بالسوية، فحصل لهم من المال سبعة اثمان وهو الباقي بعد حق الزوجة التي هي اختهم من قبل الأم.

٨٣٩- مسألة: رجل قيد عبده ب قيد حديد، وحلف ان لا ينزعه من قدميه حتى يتصدق بوزنه، كيف يفعل في ذلك؟

الجواب: ورد الخبر بان الجواب في ذلك، قضية امير المؤمنين على بن ابي طالب (ع)، وورد الخبر في ذلك على وجهين:

أحدهما ان رجلاً قيد عبده ب قيد حديد، وحلف ان لا ينزعه من رجله حتى يتصدق بوزنه، وان احداً لم يحسن الجواب. عن ذلك غيره.
والوجه الآخر: ان رجلين في عهد عمر بن الخطاب، شاهداً عبداً مقيداً،

فقال احدهما: ان لم يكن في قيده كذا، فامرأته طالق ثلاثاً، فقال الآخر: ان كان في قيده ما قلت، فامرأته طالق ثلاثاً، وذهبا الى سيّد العبد فقالا له: انا قد حلفنا على كذا وكذا، فحلّ قيد عبدك حتّى نراه. فقال السيّد: امرأته طالق ثلاثاً ان احلّه عنه حتّى يتصدّق بوزنه، فارتفعوا الى عمر بن الخطاب، فقصّوا عليه القصة، فامرهم عمر فقال: مولاه احق به، وقال: فاذهبوا فاعتزلوا نساءكم. فقالوا: اذهبوا بنا الى عليّ بن ابي طالب عليه السلام، لعل ان يكون عنده في هذا شيء. فاتوه وقصّوا عليه القصة، وقال عليّ عليه السلام: ما اهون هذا، ثم امر باحضار جفنة (١) وشدّ القيد بخيط، ووقف العبد في الجفنة، والقيد مرسل اسفلها، ثم صبّ الماء عليه حتّى امتلأت، ثم امر برفع القيد، فرفع حتّى خرج من الماء، فلمّا خرج نقص، ثم دعا ببرادة الحديد (٢)، فالقيت في الماء حتّى ارتفع وعاد الى حذّه الأول، ثم قال (ع): او زنوا هذا ففيه وزن العبد (٣). وهذا من احسن استخراج صلوات الله عليه وعلى الأئمة الأبرار من عترته. والحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلّم تسليمًا كثيرًا.

١- الجفنة: القصعة الكبيرة.

٢- برادة الحديد: ما سقط منه.

٣- الوسائل ج ١٨ ص ٢١٠ ب ٢١ من ابواب كيفية الحكم ح ٨ - والبحار ج ٤٠ ص ٢٨٠ - مع اختلاف قليل -

رسالة
العقائد الجعفرية

«خسون مسألة اعتقادية»

للشيخ الطوسي

٣٨٥ — ٤٦٠ هـ . ج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين.
والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآله المعصومين الذين
أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وجعل كل واحد منهم على الخلق بعد
الرسول أميرا.

قال الامام شيخ الطائفة ابو جعفر محمد، الطوسي مولدا والنجي مدفنا:
(مسألة ١) معرفة الله واجبة على كل مكلف، بدليل انه منعم، فيجب
معرفة.

(مسألة ٢) الله تعالى موجود، بدليل انه صنع العالم، واعطاه الوجود،
وكل من كان كذلك فهو موجود.

(مسألة ٣) الله تعالى واجب الوجود لذاته، بمعنى انه لا يفترق في وجوده الى غيره، ولا يجوز عليه العدم، بدليل انه لو كان ممكنا لافتقر الى صانع، كافتقار هذا العالم، وذلك محال على المنعم المعبود.

(مسألة ٤) الله تعالى قديم ازلي، بمعنى ان وجوده لم يسبقه العدم. باق ابدى، بمعنى ان وجوده لن يلحقه العدم.

(مسألة ٥) الله تعالى قادر مختار، بمعنى انه ان شاء ان يفعل فعل، وان شاء ان يترك ترك، بدليل انه صنع العالم في وقت دون آخر.

(مسألة ٦) الله تعالى قادر على كل مقدور، وعالم بكل معلوم، بدليل ان نسبة جميع المقدورات والمعلومات الى ذاته المقدسة المنزهة على السوية، فاختصاص قدرته تعالى وعلمه ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح، وهو محال.

(مسألة ٧) الله تعالى عالم، بمعنى ان الأشياء منكشفة واضحة له، حاضرة عنده غير غائبة عنه، بدليل انه تعالى فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة.

(مسألة ٨) الله تعالى يدرك لا يجارحة، بل بمعنى انه يعلم ما يدرك بالحواس، لانه منزّه عن الجسم ولوازمه، بدليل قوله تعالى: «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير (١)»، فمعنى قوله تعالى «انه هو السميع البصير (٢)» انه عالم بالمسموعات لا بأذن، وبالمبصرات لا بعين.

(مسألة ٩) الله تعالى حي، بمعنى انه يصح منه ان يقدر ويعلم، بدليل انه ثبت له القدرة و"علم، وكل من ثبت له ذلك فهو حي بالضرورة.

(مسألة ١٠) الله تعالى متكلم لا يجارحة، بل بمعنى انه اوجد الكلام في جرم من الاجرام، او جسم من الاجسام، لا يصلح عظمته الى الخلق، بدليل قوله تعالى «وكلّم الله موسى تكليماً» (٣)، ولانه قادر، فالكلام ممكن.

(مسألة ١١) الله تعالى صادق، بمعنى انه لا يقول الا الحق الواقع، بدليل ان كل كذب قبيح، والله تعالى منزّه عن القبيح.

(مسألة ١٢) الله تعالى مريد، بمعنى انه رجح الفعل اذا علم المصلحة

(يعني انه غير مضطر وان ارادته غير واقعة تحت ارادة اخرى، بل هي الارادة العليا التي ان رأى صلاحاً فعل، وان رأى فساداً لم يفعل، باختيار منه تعالى) بدليل انه ترك إيجاد بعض الموجودات في وقت دون وقت، مع علمه وقدرته — على كل حال — بالسوية. ولأنه نهى وهويل على الكراهة.

(مسألة ١٣) انه تعالى واحد، بمعنى انه لا شريك له في الألوهية، بدليل قوله «قل هو الله احد (٤)»، ولانه لو كان له شريك لوقع التمانع، ففسد النظام، كما قال: «لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا (٥)».

(مسألة ١٤) الله تعالى غير مركب من شيء، بدليل انه لو كان مركباً لكان مفتقراً الى الأجزاء، والمفتقر ممكن.

(مسألة ١٥) الله تعالى ليس بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، بدليل انه لو كان احد هذه الاشياء لكان ممكناً مفتقراً الى صانع، وهو محال.

(مسألة ١٦) الله تعالى ليس بمركب من اجزاء البصر في الدنيا والآخرة، بدليل انه تعالى مجرد، ولأن كل مركب لابد ان يكون له الجسم والجهة، والله تعالى منزّه عنها ولانه تعالى قال: «لن تراني (٦)» وقال: «لا تدركه الأبصار».

(مسألة ١٧) الله تعالى ليس محلاً للحوادث، والالكان حادثاً، وحدوثه محال.

(مسألة ١٨) الله تعالى لا يتصف بالحلل، بدليل انه يلزم قيام الواجب بالممكن وذلك محال.

(مسألة ١٩) الله تعالى لا يتحد بغيره، لان الاتحاد صيرورة الشيء واحداً من غير زيادة ونقصان، وذلك محال، والله لا يتصف بالمحال.

(مسألة ٢٠) الله تعالى منفي عنه المعاني والصفات الزائدة، بمعنى انه ليس عالماً بالعلم، ولا قادراً بالقدر (بل علم كله، وقدره كلها)، بدليل انه لو كان كذلك لزم كونه محلاً للحوادث لو كانت حادثة، وتعدد القدماء لو كانت قديمة، وهما محالان، وايضاً لزم افتقار الواجب الى صفاته المغايرة له، فيصير ممكناً، وهو ممتنع.

(مسألة ٢١) الله تعالى غني، بمعنى انه غير محتاج الى ما عدها، والدليل عليه انه واجب الوجود لذاته، فلا يكون مفقرا.

(مسألة ٢٢) الله تعالى ليس في جهة، ولا مكان، بدليل ان كل ما في الجهة والمكان مفقور اليها، وايضا قد ثبت انه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، فلا يكون في المكان والجهة.

(مسألة ٢٣) الله تعالى ليس له ولد ولا صاحبة، بدليل انه قد ثبت عدم افتقاره الى غيره، ولأن كل ما سواه تعالى ممكن، فكيف يصير الممكن واجبا بالذات، ولقوله تعالى: «ليس كمثله شيء (٧)» و«مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب (٨)».

(مسألة ٢٤) الله تعالى عدل حكيم، بمعنى انه لا يفعل قبيحا ولا يخل بالواجب بدليل ان فعل القبيح قبيح، والاخلال بالواجب نقص عليه، فالله تعالى منزّه عن كل قبيح واخلال بالواجب.

(مسألة ٢٥) الرضا بالقضاء والقدر واجب، وكل ما كان او يكون فهو بالقضاء والقدر ولا يلزم بها الجبر والظلم، لان القدر والقضاء هاهنا بمعنى العلم والبيان، والمعنى انه تعالى يعلم كل ما هو.

(مسألة ٢٦) كل ما فعله الله تعالى فهو أصلح، والالزم العبث، وليس تعالى بعباث، لقوله: «افحسبتم انما خلقناكم عبثا (٩)».

(مسألة ٢٧) اللطف على الله واجب، لانه خلق الخلق، وجعل فيهم الشهوة، فلم يفلح اللطف لزم الاغراء، وذلك قبيح، (والله لا يفعل القبيح) فاللطف هو نصب الادلة، واكمال العقل، وارسال الرسل في زمانهم، وبعد انقطاعهم ابقاء الامام، لئلا ينقطع خيط غرضه.

(مسألة ٢٨) نبينا «محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف» رسول الله (ص) حقا صدقا. بدليل انه ادعى النبوة، وظهر المعجزات على يده، فثبت انه رسول حقا، واكبر المعجزات «القرآن الحميد» والفرقان المجيد الفارق بين الحق والباطل، باق الى يوم القيامة، حجة على كافة النعمة.

ووجه كونه معجزاً: فرط فصاحته وبلاغته، بحيث ما تمكن احد من اهل الفصاحة والبلاغة حيث تحدوا به، ان يأتوا ولو بسورة صغيرة، او آية تامة مثله.

(مسألة ٢٩) كان نبينا نبيا على نفسه قبل البعثة، وبعده رسول الى كافة النعمة لانه قال «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» (١)، والالزم تفضيل المفضل، وهو قبيح.

(مسألة ٣٠) جميع الانبياء كانوا معصومين، مطهرين عن العيوب والذنوب كلها، وعن السهو والنسيان في الافعال والاقوال، من اول الأعمار الى اللحد، بدليل انهم لو فعلوا المعصية او يطرأ عليهم السهو لسقط محلهم من القلوب، فارتفع الوثوق والاعتماد على اقوالهم وافعالهم، فتبطل فائدة النبوة، فماورد في الكتاب (القرآن) فيهم فهو واجب التأويل.

(مسألة ٣١) يجب ان يكون الانبياء اعلم وافضل اهل زمانهم، لان تفضيل المفضل قبيح.

(مسألة ٣٢) نبينا خاتم النبيين والمرسلين، بمعنى انه لاني بعده الى يوم القيامة، يقول تعالى: «ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين (١٠)».

(مسألة ٣٣) نبينا اشرف الانبياء والمرسلين، لانه ثبتت نبوته، واخبر بأفضليته فهو افضل، لما قال لفاطمة (ع): «ابوك خير الانبياء، وبعلك خير الاوصياء، وانت سيدة نساء العالمين، ولذلك الحسن والحسين (ع) سيدا شباب اهل الجنة، وابوهما خير منها» (٢).

(مسألة ٣٤) معراج الرسول بالجسم العنصري علانية، في غير منام، حق، والاخبار عليه بالتواتر ناطقة، صريحة، فمنكره خارج عن الاسلام، وانه مر بالافلاك من ابوابها من دون حاجة الى الخرق والالتيام، وهذه الشبهة الواهية مدفوعة مسطورة بحالها.

(مسألة ٣٥) دين نبينا ناسخ للأديان السابقة، لان المضالح تتبدل حسب

الزمان والاشخاص كما تتبدل المعالجات لمريض بحسب تبدل المزاج والمرض.

(مسألة ٣٦) الامام بعد نبينا علي بن ابي طالب (ع) بدليل قوله (ص):

«يا علي انت اخي ووارث علمي، وانت الخليفة من بعدي، وانت قاضي ديني، وانت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لانبي بعدي» (٣)، وقوله: «سلموا على علي بامرة المؤمنين، واسمعوا له واطيعوا له، وتعلموا منه ولا تعلموه»، (٤)، وقوله: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». (٥)

(مسألة ٣٧) الائمة بعد علي (ع) احد عشر من ذريته الاول منهم

ولده الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الخلف الحجة القائم المهدي الهادي بن الحسن صاحب الزمان، فكلهم ائمة الناس واحد بعد واحد، حقا، بدليل ان كل امام منهم نصر على من بعده نصا متواترا بالخلافة، وقوله: «الحسين امام، ابن امام، اخو الامام، ابو الائمة التسعة، تاسعهم قائمهم، يلا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا».

(مسألة ٣٨) يجب ان يكون الائمة معصومين مطهرين من الذنوب كلها،

صغيرة وكبيرة عمدا وسهوا، ومن السهوي في الافعال والاقوال، بدليل انهم لو فعلوا المعصية لسقط محلهم من القلوب، وارتفع الوثوق، وكيف يهدون بالضالين المضلين، ولا معصوم غير الائمة الاثني عشر اجماعا، فثبت اما متهم.

(مسألة ٣٩) يجب ان يكون الائمة افضل واعلم، ولو لم يكونوا كذلك

للزم تفضيل المفضول، او الترجيح بلا مرجح، ولا يحصل الانقياد به، وذلك قبيح عقلا ونقلا، وفضل ائمتنا وعلمهم مشهور، بل افضليتهم اظهر من الشمس وابين من الامس.

(مسألة ٤٠) يجب ان نعتقد ان آباء نبينا وائمتنا مسلمون ابدًا، بل

اكثرهم كانوا اوصياء، فالأخبار عند اهل البيت على اسلام ابي طالب مقطوعة وسيرته ادلة عليه. ومثله مثل مؤمن آل فرعون. ٦.

(مسألة ٤١) الامام المهدي المنتظر محمد بن الحسن قد تولد في زمان ابيه، وهو غائب حي باق الى بقاء الدنيا، لان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم، لما انعقد عليه اجماع الامة على انه لا يخلو زمان من حجة ظاهرة مشهورة، او خافية مستورة، ولان اللطف في كل زمان واجب، والامام لطف، فوجوده واجب.

(مسألة ٤٢) لا استبعاد في طول عمره، لان غيره من الامم السابقة قد عاش ثلاثة آلاف سنة فصاعدا، كشعيب ونوح ولقمان وخضر وعيسى — عليهم السلام — وابليس والدجال ولان الامر ممكن، والله قادر على جميع الممكنات.

(مسألة ٤٣) غيبة المهدي لا تكون من قبل نفسه، لانه معصوم، فلا يخل بواجب، ولا من قبل الله تعالى، لانه عدل حكيم فلا يفعل القبيح، لان الاخفاء عن الانظار وحرمان العباد عن الافادات قبيحان. فغيبته لكثرة العدو والكافر، ولقلة الناصر.

(مسألة ٤٤) لا بد من ظهور المهدي، بدليل قول النبي (ص): «لوم يبق من الدنيا الاساعة واحدة لطول الله تلك الساعة حتى يخرج رجل من ذرئتي، اسمه اسمي وكنيته كنيتي يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا» (٧). ويجب على كل مخلوق متابعتة.

(مسألة ٤٥) في غيبة الامام فائدة، كما تنير الشمس تحت السحاب، والمشكاة من وراء الحجاب.

(مسألة ٤٦) يرجع نبينا واثمتنا المعصومون في زمان المهدي مع جماعة من الامم السابقة واللاحقة، لاطهار دولتهم وحقهم، وبه قطعت المتواترات من الروايات والآيات لقوله تعالى: «ويوم نحشر من كل امة فوجا (١١)»، فالاعتقاد به واجب.

(مسألة ٤٧) ان الله يعيد الاجسام الفانية كما هي في الدنيا، ليوصل كل حق الى المستحقين، وذلك امر ممكن، والانبياء اخبروا به، لاسيما القرآن المجيد مشحون به ولا مجال للتأويل، فالاعتقاد بالمعاد الجسماني واجب.

(مسألة ٤٨) كل ما اخبر به النبي او الامام فاعتقاده واجب، كاخبار

هم عن نبوة الانبياء السابقين، والكتب المنزلة، ووجود الملائكة، واحوال القبر وعذابه، وثوابه وسؤال المنكر ونكير، والاحياء فيه، واحوال القيامة، واهوالها، والنشور، والحساب والميزان، والصراط، وانطاق الجوارح، ووجود الجنة والنار. والحوض الذى يسقي منه اميرالمؤمنين **العطاشى** يوم القيامة، وشفاعة النبي والائمة لاهل الكبائر من محبيه الى غير ذلك، بدليل انه اخبر بذلك المعصومون.

(مسألة ٤٩) التوبة — وهي الندم على القبيح في الماضي، والترك في الحال، والعزم على عدم المعاودة اليه في الاستقبال — واجبة، لدلالة السمع على وجوبها، ولان دفع الضرر واجب عقلا.

(مسألة ٥٠) الامر بالمعروف، والنهي عن المنكر، واجبان، بشرط تجويز التأثير والأمن من الضرر.

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

مسائل مبافاريات (١)

للسيد المرتضى علم الهدى (قد)

المسألة الأولى: الصلاة الجامعة (٢) والفضل فيها وهل يجوز مع عدم الوثوق بدينه ام لا؟

الجواب: صلاة الجماعة فيها فضل كثير اداء وقضاء باعتقاد المؤتم به، لأن اعتقاد الفاسق عند اهل البيت (ع) لا يجوز.

المسألة الثانية: صلاة الجمعة هل يجوز ان تصلّى خلف المخالف والمؤالف جميعاً، وهل هي اربع ركعات جميعاً مع الخطبتين، ام ركعتان مع الخطبة تقوم مقام الأربعة؟

الجواب: صلاة الجمعة ركعتان، ولا جمعة الا مع امام او من ينصبه الامام العادل، فان عدم ذلك، صليت الظهر اربع ركعات، ومن اضطر الى ان يصلّيها مع من لا يجوز امامته تقيّة، وجب عليه ان يصلّي بعد ذلك ظهراً اربعاً.

المسألة الثالثة: صلاة العيدين بخطبة او غير خطبة، اربع ركعات او

١- الفبا فارق بفتح الميم وتشديد الباء الموحدة والفاء بين الألفين وفي اخرها الراء والقاف وياء النسبة الى مبافارق وهي مدينة كبيرة عند اهل من بلاد الجزيرة.

وفي الدررمة ج ٥ ص ٢٣٨:

«جوابات المسائل المبافاريات» للسيد الشريف المرتضى علم الهدى المتوفى ٤٣٦ هـ هي ست وستون مسألة، اقتصر في جواباتها على الفتوى، لأن السائل قال: «نؤثر نحن اطال الله بقاء سيدنا الشريف، ان نرى خط الشريف لبقمه ونعول عليه، وما نلتبس الفتوى بغير دليل» فاجابهم على ما طلبوه فيا يقرب من ثلاث مائة بيت. وفي معالم العلماء ص ٧٠: مسائل مبافارقين وهي خمس وستون مسألة.

ركعتان بتسليمة واحدة او اثنتين، هل يقع التكبير في الاثنتين الأولتين او في الأربع، واذا عدم الموافق، هل يجوز خلف المخالف؟

الجواب: صلاة كل عيد ركعتان، ولا بد من الخطبة في العيدين، يكبر في الأولى خمس تكبيرات زائدات اذا اضاف اليهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع كن سبعاً، ويكبر في الثانية ثلاث تكبيرات زائدات مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع كن خمسا، والقراءة في الركعتين قبل التكبير.

المسألة الرابعة:- صلاة الظهرين هل يجوز ان يصلّيها عند زوال الشمس من غير ان يفصل بينها بغير السجدة والسنة التي هي ثمان ركعات، وهل يجوز بينها اذان واحد واقامتان ام لا يجوز ذلك الا بأذانين واقامتين، فان كان وجهها واحد، فما السبب الموجب لما ان فاتت لمولانا امير المؤمنين (ع) العصر حتى ردت له الشمس؟

الجواب: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر خاصة، فاذا مضى مقدار ما يؤدى فيه اربع ركعات اشترك الوقتان بين الظهر والعصر الى ان يبقى من النهار ما يؤدى فيه اربع ركعات، فخرج وقت الظهر، ويختص ذلك الوقت للعصر، فمن صلى الظهر في اول الوقت، ثم صلى عقيبها بلا فصل، كان مؤديا للفرضين معافى وقتها، ومن اراد الفضيلة او زيادة الثواب صلى بين الظهر والعصر التوافل المسنونة، واما الاذان والاقامة، فليس بفرضين على تحقيق المذهب، بل هما مسنونان، وان كانت الاقامة من الاذان اشد استحباباً، فمن اراد الفضيلة اذن واقام لكل واحدة من الصلاتين، ويجوز ان يأذن ويقيم دفعة واحدة لهما، كما يجوز ان يترك الاذان والاقامة فيها. فاما امير المؤمنين (ع) فلا يجوز ان يكون فاتته صلاة العصر لخروج وقتها، لأن ذلك لا يجوز، لكما له صلوات الله عليه، وانما فاتته فضيلة اول الوقت، فردت عليه الشمس ليدرك الفضيلة، ولا يجوز غير ذلك (١).

١- الأحاديث في ردة الشمس له (ع) كثيرة. وما ذكره قدس سره من التوجيه احد الوجوه فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع

المسألة الخامسة : هل بين المغرب والعشاء الأخرة فرق غير الأربع ركعات النافلة، وأول صلاة المغرب سقوط القرص، أم إذا بدت ثلاثة انجم لأتري بالّنهاري؟

الجواب : اذا غربت الشمس دخل وقت صلاة المغرب، من غير مراعات لطلوع النجم، فاذا مضى من الوقت مقدار ما يؤدى فيه ثلاث ركعات اشرك الوقت بين صلاة المغرب وبين صلاة العشاء الأخرة، فاذا بقى الى انتصاف الليل مقدار ما يؤدى فيه اربع ركعات مضى وقت المغرب، وخلص ذلك الوقت لعشاء الأخرة، فاذا انتصف فانت العشاء الأخرة، والأفضل لمن يريد الفضيلة ومزيد الثواب، ان يصلى نوافل المغرب بين صلاة المغرب وفرض العشاء الأخرة، لأنّها من السنن المؤكّدة.

المسألة السادسة : المعرفة بصلاة الوسطى، والدليل عليها؟

الجواب : الصلاة الوسطى عند اهل البيت عليهم السلام، هى صلاة العصر (١)، والحجة على ذلك اجماع الشيعة الأمامية على ذلك (٢)، وقد روى فى رواية ابن مسعود حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر (٣) وسميت صلاة الوسطى لأنّها بين صلاتين من صلاة النهار تتقدمتا عليها، وصلاتين من صلاة الليل تأخرتا عنها.

المسألة السابعة : على اى شىء يجوز السجود، واى شىء يتوقى السجود

عليه؟

الجواب : لا يجوز السجود الآ على الأرض نفسها اذا كانت طاهرة، او على ما انبتته الآ ان يكون مأكولاً، كالثمار، او يكون ملبوساً كالقطن والكتان وما اتخذ منها، ولا بأس بالسجود على القرطاس الخالى من الكتابة، ويكره على المكتوب، لشغل القلب بقرائته.

١- ذكر الطبرسى (قد) فى مجمع البيان فى تفسير الصلاة الوسطى ستة اقوال فلاحظ جمع البيان ج ١ ص ٣٤٣.

٢- ليست المسألة لجماعية.

٣- مجمع البيان ج ١ ص ٣٤٣ وبحار الأنوار ج ٧٩ ص ٢٨٨.

المسألة الثامنة: التسليم هل هو واحد تجاه القبلة ام اثنان عن يمين وشمال؟

الجواب: التسليم عندنا واجب، ويسلم المصلى واحدة يستقبل بها القبلة وينحرف بوجهه قليلا الى جهة يمينه ان كان منفرداً او اماماً، وان كان مأموماً يسلم عن يمينه او شماله، الا ان يكون شماله خالياً، فيقتصر حينئذ على يمينه.

المسألة التاسعة: القنوت في جميع الفرائض ام في صلاة معلومة، وهل هو قبل الركوع او بعده؟

الجواب: القنوت مستحب غير مفروض، وان كان في المفروض اشد استحباباً، وهو في صلاة الجهرية بالقراءة اشد تأكيداً واستحباباً، ولا اثم على من تركه. ومكانه قبل الركوع من الركعة الثانية، ويرفع يديه بالقنوت تكبيراً مفرداً.

المسألة العاشرة: التكبيرات السبع عند التوجه في الفرض خاصة، ام الفرض والنوافل؟

الجواب: التكبيرات للدخول في الصلاة انما تستعمل في الفرائض دون النوافل، وهى مسنونات غير مفروضات، ويكفى للدخول في الصلاة - فرضاً كانت او سنة - تكبيرة واحدة، وهى التحريمة التى عقدها ما لم يكن محرماً من الأقوال والأحوال.

المسألة الحادية عشر: الركعتان من جلوس بعد الفريضة العتمة، بترتع او تورك؟

الجواب: قد روى في فعل هاتين الركعتين التربع، وروى ان يفعلا جميعاً فعلاً مطلقاً، لم يشترط فيه تررع ولا تورك. فالمصلى مخير فيها بين التربع والتورك، واتى الأمرين فعل جاز.

المسألة الثانية عشر: غسل الوجه باليدين جميعاً، ام باليد اليمنى؟

الجواب: المفروض ايصال الماء على الوجه على سبيل الغسل، والظاهر من القرآن، يدخل فيه غسل الوجه باليدين معاً واليد الواحدة، الا ان السنة وردت

بان يغسل الوجه باليد اليمنى دون اليسرى، وفعل المسنون اولى من غيره (١).
 المسألة الثالثة عشر: المسح على الرأس والرجلين بفاضل ماء يد اليسرى،
 ام بماء مجدد؟

الجواب: المفروض في مسح الرأس والرجلين ان يكون ببلّة اليد، من غير
 استيناف ماء جديد، فن استأنف ماء مجدداً لم يجزیه ذلك، ووجب عليه
 الأعادة. وان لم يجد في يده بلّة يمسح برأسه ورجله. فقد روى انه يأخذ من بلّة
 شعر لحيته او حاجبيه، فان لم يجد ذلك، استأنف الوضوء (٢).

المسألة الرابعة عشر: ما يشكل علينا من الفقه نأخذه من رسالة على بن
 موسى بن بابويه القمي (ره)، ام من كتاب الشلمغاني، ام من كتاب عبيد الله
 الحلبي؟

الجواب: الرجوع الى رسالة ابن بابويه، وكتاب الحلبي اولى من الرجوع
 الى كتاب الشلمغاني على كل حال.

المسألة الخامسة عشر: هل يجب في الأذان — بعد قول «حى على خير
 العمل» — محمد وعلى خير البشر؟

الجواب: ان قال: محمد وعلى خير البشر على ان ذلك من قوله خارج
 من لفظ الأذان، جاز، فان الشهادة بذلك صحيحة، وان لم يكن فلا شيء عليه.

المسألة السادسة عشر: من لفظ اذان المخالفين، يقولون في اذان الفجر:
 الصلاة خير من التوم، هل يجوز لنا ان نقول ذلك ام لا؟

الجواب: ذلك في اذان الفجر قد ابدع وخالف السنة، لأجماع اهل
 البيت عليهم السلام على ذلك.

المسألة السابعة عشر: مولانا امير المؤمنين (ع) حى يشاهدنا، ويسمع
 كلامنا، ام هو ميت؟

الجواب: الأئمة الماضون والمؤمنون في جنات الله تعالى، يتنعمون ويرزقون،

١ — الوسائل ج ١ ص ٢٧١ ب ١٥ من ابواب الوضوء.

٢ — الوسائل ج ١ ص ٢٨٧ ب ٢١ من ابواب الوضوء.

فاذا زيرت قبورهم، وصلى عليهم ابلغهم الله تعالى ذلك اذا علمهم به وكانوا بالأبلاغ كأنهم له سامعون وله شاهدون.

المسألة الثامنة عشر: قد روى ان سيدنا رسول الله (ص) ومولانا اميرالمؤمنين (ع) يحضران عند كل ميت وقت قبض روحه في شرق الأرض وغربها، ونرجوان يكون ذلك على يقين ان شاء الله تعالى.

الجواب: قد روى ذلك، والمعنى فيه ان الله سبحانه يعلم المحتضر اذا كان من اهل الايمان، بما له من الحظ والنفع لمولاته بمحمد وعلى عليهما السلام، فكأنه يراهما، وكأنهما (ع) حاضران عنده لأجل هذا الأعلام. وكذلك اذا كان من اهل العداوة، فإنه يعلم بما عليه من الضرر بعداوتها والعدول عنها، كيف يجوز ان يكون شخصان يحضران على سبيل المجاز والحلول في الشرق والغرب عند كل محتضر، وذلك محال.

المسألة التاسعة عشر: الأئمة (ع) في الفضل سواء بعد مولانا اميرالمؤمنين (ع)، ام يتفاضل بعضهم على بعض؟
الجواب: الفضل في الدين لا يقطع عليه الا بالسمع القاطع، وقد روى ان الأئمة (ع) متساوون في الفضل، وروى ان كل امام افضل ممن يليه سوى القائم عليه السلام، فإنه افضل من المتقدمين عليه. والأولى التوقف في ذلك، فلا دليل قاطعاً عليه.

المسألة العشرون: هل بين السيدين: الحسن والحسين (ع) فرق في الفضل، اما هما سواء؟

الجواب: الصحيح تساويهما في الفضل، فلا يفضل احدهما على صاحبه بلا دليل عليه. ولا طرق اليه، فلا تعلق لذلك بتكليفنا فننصب دليلاً عليه.
المسألة الحادى والعشرون: كل الأئمة (ع) يخبرون عن الشيء قبل كونه ام لا؟

الجواب: ليس من شرط الأمامة الأخبار عن الشيء قبل كونه، لأن ذلك معجز، وقد جوز اظهار المعجزات على ايدي الأئمة (ع)، وقد يجوز ان لا يظهر

على ايديهم، الاّ انا قد علمنا بالأخبار البالغة أنّهم (ع) اخبرونا بالمغايبات، فعلمنا أنّ الله تعالى قد اطلعهم على ذلك .

المسألة الثانية والعشرون : لصاحب الزمان (ع) يوم معلوم يظهر فيه، وهل يشاهدنا ام لا؟

الجواب : ليس يمكن نعت الوقت الذي يظهر فيه صاحب الزمان (ع)، وانما يعلم على سبيل الجملة أنّه (ع) يظهر في الوقت الذي يأمن فيه المخافة، وتزول فيه التقيّة. وهو عليه السلام مشاهد لنا ويحتاط لنا، وغير خاف عليه شيء من احوالنا.

المسألة الثالثة والعشرون : مباحث جيش البصرة والاعتقاد فيه وبين غيره، وكيف كانوا على عهد رسول الله (ص)؟

الجواب : قتال امير المؤمنين (ع) بغى وكفر جار مجرى قتال النبي (ص) لقوله (ص): حربك يا على حربي وسلمك سلمى (١). وانما يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنّ احكام حروبنا واحدة، فمن حاربه عليه حاربه ومات من غير توبة قطعها على أنّه كان في وقت مؤمنا على الحقيقة وفي الباطن لا يجوز ان الأدلة ليس هذا موضع ذكرها.

المسألة الرابعة والعشرون : اتما افضل، الأنبياء (ع) او الملائكة (ع)؟

الجواب : الأنبياء (ع) افضل من الملائكة، والدليل على ذلك اجماع الشيعة الإمامية عليه، واجماعهم حجة، لأنّه لا يخلو هذا الأجماع في كلّ زمان من امام معصوم (ع) يكون فيهم.

المسألة الخامسة والعشرون : القول في أنّ الله تعالى لو لم يخلق محمداً واهل بيته (ص) لم يخلق سماء ولا ارضاً ولا جنة ولا ناراً ولا الخلق؟

الجواب : قد وردت رواية في ذلك، والمعنى فيها أنّ الله سبحانه اذا علم المصلحة لسائر المكلفين في نبوة النبي (ص) وابلاغه لهم الشرائع، وإنّ احداً لا يقوم في ذلك مقامه، وإنّ امير المؤمنين (ع) وصيّته، والأمام بعده المعلوم هؤلاء

عليهم السلام، لما كان خلق لا أحد ولا تكليف لبشر (١).

المسألة السادسة والعشرون: المعنى الذى من عبد الأسم دون المعنى فقد كفر، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك، ومن عبد المعنى بحقيقة المعرفة فهو مؤمن حقاً؟

الجواب: لا شبهة ان عابد غير الله سبحانه وتعالى كافر، والأسم غير المسمى، فمن عبد الأسم دون المسمى كان كافراً لعبادته الله سبحانه وحده خالصة وهو المسمى.

المسألة السابعة والعشرون: وروى أن الناس فى التوحيد على ثلاثة أقسام: مشبه وناف ومثبت، فالمشبه مشرك، والتافى مبطل، والمثبت مؤمن، [ما] تفسير ذلك؟

الجواب: المراد هاهنا بالمشبه من اثبت الشيء على ما هو عليه، واعتقده على ما هو به، والتافى مبطل لأنه بالعكس من ذلك، فاما المشبه فهو من اعتقد أن الله سبحانه شها، وذلك مشرك لأشبهه فى شركه.

المسألة الثامنة والعشرون: الأخ من الأب يرث مع الأخ من الأم، وكذلك مع الأخ من الأب والأم؟

الجواب: اذا اجتمع اخوة من الأب او اخوة من الأم والأب مع اخوة من أم كان للأخوة من الأم الثلث، والباقي للأخوة من الأب، فان كان اخاً واحداً واختاً واحدة من أم معها اخ لأب او اخت لأب، للأخ من الأم او للأخت، السدس، والباقي للأخ من الأب او الأخت، واذا اجتمع اخوة لأب مع اخوة لأب وام كان كله للأخوة من الأب والأم، ولا حظ لولد الأب خاصة فيه.

المسألة التاسعة والعشرون: الثوب اذا اصابته التجاسة، ولم يعرف المكان تجوز الصلاة ام لا؟

الجواب: اذا عرف مكان التجاسة من الثوب، غسل ذلك الموضع، وان

لم يعرف بعينه غسل الثوب جميعاً، ولا تجوز الصلاة فيه قبل الغسل.

المسألة الثلاثون: اذا اصاب الثوب كلب ناشف يصلى فيه ام لا؟

الجواب: لا تتعدى نجاسة الكلب مع نشافة جلده الى ما يماسه من ثوب او بدن، وانما تتعدى مع النداة والبلل في احدهما وانما مع نشافتهما معا لا يعد ذلك في النجاسة.

المسألة الحادية والثلاثون: فمن جامع اهله في شهر رمضان بالتهار ما يجب

عليه، وما كفارته؟

الجواب: يجب على الجامع في شهر رمضان بالتهار القضاء والكفارة جميعاً

بلاخلاف، والكفارة هي: عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً، لكل مسكين مُد من الطعام. وهو مخير عندنا بين الثلاث، اى شىء شاء فعل.

المسألة الثانية والثلاثون: الثوب يصيبه الخمر (...) (١) اغلظ من ساير

النجاسات، لأنّ الدم وان كان نجساً، فقد ابيع لنا ان نصلى في الثوب اذا كان فيه دون الدرهم من الدّم والبول قد عفى عنه فيها عند الاستنجاء كرؤس الأبر، والخمر ما عفى عنه في موضع من المواضع عن الشىء منه.

المسألة الثالثة والثلاثون: القول في رجل تزوج بامرأة دخل بها ثم غاب

عنها سنين، ثم وضعت ولداً وادّعت أنّه عنه، هل يصدق قولها ويلحق الولد بالزوج ام لا؟ وما يجب عليها في ذلك؟

الجواب: لا يلحق الولد بالزوج الغائب، لأنّ الفراش الذى عناه

النبيّ (ص) بقوله: الولد للفراش (٢) يعدم هاهنا، لأنّ الفراش عبارة عن امكان الوطأ والوطأ هاهنا متعذر للفراش، فالولد غير لاحق، هذا اذا كانت غيبة رأسه على الحال.

المسألة الرابعة والثلاثون: هل يجوز للمؤمن الاستغفار لأبيه وامه واقاربه

١- هاهنا بياض في المصدر ويمكن ان يكون المحنوف بقرينة السياق هكذا: هل يصلى فيه ام لا؟ الجواب: لا يصلى فيه

لأنه...

٢- عوالى الثالئ ج ٢ ص ١٣٢

إذا كانوا مخالفين؟

الجواب: لا يجوز الاستغفار ولا الترحم على الكفار وإن كانوا أقارب، لأن الله سبحانه قد قطع على عقاب الكفار وأنه لا شفاعة فيهم، ولا يجوز أن يسئل فعل ما علمنا وقطعنا على أنه لا يفعله.

المسألة الخامسة والثلاثون: الفطرة والزكاة لضعفاء المؤمنين خاصة، أم لسائر الضعفاء عامة؟

الجواب: لا يجوز اخراج الفطرة ولا زكاة ولا صدقة إلى مخالف يبلغ به خلافه إلى الكفر، فمن أخرج زكاة الفطرة إلى من هذه صفته وجبت عليه الأعادة. وقد تجاوز أصحابنا ذلك فحرموا اخراج الزكاة إلى الفاسق، وإن كان مؤمناً.

المسألة السادسة والثلاثون: فيمن حلف عن معصية الله بالمصحف من ترك وما شاكلة (...)(١) فامكنه ذلك فقله فدعا من الله أن يفعل شيئاً من المعاصي لم ينعقد يمينه ولا تجب عليه الكفارة إذا لم يفعل ذلك، لأن في الحنث لها يلزم مع انعقاد اليمين ولا يجب مع ما لزم انعقادها.

المسألة السابعة والثلاثون: القول في تزويج أمير المؤمنين (ع) ابنته وما الحاجة؟ وكذلك بنات سيدنا رسول الله (ص)؟

الجواب: ما تزوج أمير المؤمنين (ع) بن أشيراليه الآ سبيل التقية والأكرام دون الاختيار، وقد روى في ذلك ما هو مشهور، فالتقية تبيع ما لولاهما لم يكن مباحاً، فأما النبي (ص) فإنما تزوج بن أشيراليه في حال كان فيها مظهراً للإيمان، وإنما تجدد بعد ذلك.

فإن قيل: أليس عند أكثركم أن مات على كفره فإنه لا يجوز أن يكون قد سبق منه إيمان؟

قلنا: هكذا القول، ويجوز أن النبي (ص) نكح من وقعت الإشارة إليه قبل أن يعلمه الله سبحانه وتعالى بما يكون في المستقبل من حدثه، فإنما غير عالمين بتاريخ هذا الأعلام وتقدمه وتأخره.

المسألة الثامنة والثلاثون: ماروى عن الثواب في الزيارة:

الجواب: ان في زيارة قبور الائمة عليهم السلام، فضلاً كبيراً، تشهد به الروايات واجعت عليه الطائفة، والروايات لا تحصى.

وروى أن من زار علياً عليه السلام فله الجنة (١).

وروى أن من زار الحسين عليه السلام محصت ذنوبه كما يحصى الثوب في الماء ويكتب له بكل خطوة حجة وكلما رفع قدمه عمرة (٢).

المسألة التاسعة والثلاثون: التقصير في الصلاة والصيام واجب لمن يسافر في طاعة

الله تعالى، مثل الحج والجهاد والزيارة وغير ذلك، أم خاص للتاجر والجدى (٣) وكل مسافر؟

الجواب: التقصير انما يجب على من كان سفره ليس بمعصية، سواء كان مباحاً أو طاعة ومن كان سفره أكثر من حضره فلا تقصير عليه، ولا تقصير على المتصيد.

المسألة الأربعون: التختم في اليدين أم في اليمين وحدها؟

الجواب: المسنون في الخاتم أن يكون في اليمين، مع الاختيار وعدم التقية، وان أضاف الى اليمين اليسار جاز.

ولا يجوز الاقتصار على اليسار من غير تقية.

المسألة الحادية والأربعون: الهلال يغم في بلادنا كثيراً أو يخفى علينا، فهل له

حساب يعول عليه غير رأي العين، واليوم الذي يرى فيه هومنه، أو من الشهر المتقدم؟

الجواب: المعول في معرفة أوائل الشهور وأواخرها على رؤية الهلال دون الحساب،

فاذا رأى الهلال ليلة ثلاثين فهو أول الشهر. فان غم فالشهر ثلاثون.

ولا تعويل إلا على ذلك، دون ما يدعيه أصحاب العدد، فاذا رأى الهلال في نهار

يوم، فذلك اليوم من الشهر الماضي دون المستقبل.

١ - وسائل الشيعة: ٢٩٦/١٠، الحديث ١٠.

٢ - وسائل الشيعة: ٣١٨/١٠ - وقد ورد في المقام روايات كثيرة.

٣ - كذا في النسخة.

المسألة الثانية والأربعون: لحم الارنب حلال أم حرام؟

الجواب: لحم الارنب حرام عند أهل البيت عليهم السلام وقد وردت روايات (١) كثيرة بذلك، ولا خلاف بين الشيعة الامامية فيه، والارنب عندهم نجس لا يستباح صوفه.

للمسألة الثالثة والأربعون: شرب الفقاع [حلال أم حرام؟].

الجواب: عند الشيعة الامامية حرام، يجري في التحريم مجرى الاشربة المحرمة وان لم يكن في نفسه مسكراً، فليس التحريم واقعاً على الاسكار. ومن شرب الفقاع وجب عليه عندهم الحد، كما يجب على من شرب سائر الاشربة المسكرة.

المسألة الرابعة والأربعون: المتعة هل تجوز في وقتنا هذا أم لا؟ ومن تكون؟ وما

شروطها بمؤلف أو مخالف وذمي، وهل للولد ميراث غيره من الاولاد أم لا؟

الجواب: المتعة مباحة من زمن رسول الله صلى الله عليه وآله الى وقتنا هذا، وما تغيرت إباحتها الى حظر.

ويجب أن يتمتع بالمؤمنات دون المخالفات، وقد يجوز عند عدم المؤمنات أن يتمتع بالمستضعفات اللواتي لسن بمعاندات، وقد يجوز عند الضرورة التمتع بالذمية.

ومن شروطها الذي لا بد منه: تعيين الاجل والمهر من غير إيهام لها.

والولد لاحق، وهو يرث أباه، كما يرثه أولاده من غير متعة. فأما المتمتع بها فلا ميراث لها ان شرط في العقد ذلك، وان لم يشترطه كان لها الميراث.

المسألة الخامسة والأربعون: لعب الشطرنج والنرد.

الجواب: اللعب بالشطرنج والنرد محرم محظور، واللعب بالنرد أغلظ وأعظم عقاباً.

ولاقبة عند الشيعة الامامية في اللعب بشيء منها على وجه ولا شيب (٢).

المسألة السادسة والأربعون: لبس وبر الثعلب والارانب وما يجري مجراه، وهل يجوز

الصلاة فيه أم لا؟

١ - راجع وسائل الشيعة: ج ١٦ الباب ٢ من أبواب الأطعمة المحرمة.

٢ - هذه العبارة كذا في النسخة، وهي مجملة.

الجواب: لا يجوز لبس جلود الثعالب والارانب وما اتخذ من أو بارهما، لا قبل الذبح ولا بعده.

والحجة على ذلك: اجماع الشيعة الامامية خاصة عليه.

المسألة السابعة والأربعون: ما يلبس من الفرو والفراء الحمراء؟

الجواب: ما اتخذ من جلود الغنم فرواً بعد الذكوة بالذبح يجوز لبسه قبل الدباغ اذا كان خالياً من نجاسة الدم وبعد الدباغ. ولا خلاف في ذلك بين المسلمين.

المسألة الثامنة والأربعون: لبس القز والخز.

الجواب: أما القز والابريسم محرم لبسهما على الذكور دون الاناث، اذا كان الثوب منسوجاً بالقز خالصاً من غير أن يخالطه شيء من القطن والكتان.

فأما الخز فيجوز لبسه بعد الذكاة للذكور والاناث على كل حال.

المسألة التاسعة والأربعون: القول في المحلل والمحللة موجود في كتاب التكليف، وهو أن يكون للرجل والمرأة أمة فتحلها بغير مدة معلومة واسترجعها منه (١)، هل ذلك جائز أم لا؟

الجواب: قد روي ذلك (٢). والمعنى في هذا التحليل الذي وردت به الرواية: أن تعقد المرأة على أمتها والرجل على جاريته عقد متعة، لأن اباحة المرأة لا تكون الا في عقد المتعة. وقد يجوز نكاح المتعة بلفظ الاباحة والتحليل، كما يجوز بلفظ الاستمتاع والنكاح.

المسألة الخمسون: أمهات الاولاد يقسمن في الميراث أم لا؟

الجواب: أمهات الاولاد عندنا على جملة الرق ما خرجن عنه بالولد، ويقسمن في الميراث، ويجعلن في نصيب أولادهن، فيعتقن عليهن. ويجوز عندنا بيع أم الولد بعد موت ولدها.

المسألة الحادية والخمسون: المسبيات في هذا العصر يجوز استملاكهن ونكاحهن أم لا؟

الجواب: يجوز تملك السبايا ونكاحهن وان كان سباهن غير الامام الحق، لان

١ - كذا في النسخة والظاهر: وهو أن يكون للرجل أو المرأة أمة فيحلها بغير مدة معلومة ويسترجعها منه.

٢ - راجع وسائل الشيعة: ٥٣٢/١٤ الباب ٣١ من أبواب نكاح العبيد والإماء.

اثمتنا عليهم السلام قد رخصوا لشيعتهم في ذلك ، ارفاقاً بهم وتسهيلاً عليهم ، لان المحنة يخطر (١) ذلك فلا يكادون ينفكون منها في أكثر الزمان ، فيكون غليظة شديدة .

المسألة الثانية والخمسون: الزكاة في الغلة هي بعد حاصل السلطان ومؤنة القرية أم

لا في الاصل ؟

الجواب: تجب الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب ، اذا بلغ ما يحصل لمالك الارض في خاصته خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع تسعة أرطال .

ففي ذلك اذا بلغه العشران كان يسقى سيحاً ، وان كان يسقى بالدوالي والنواضح ففيه نصف العشر ، ومازاد على الخمسة أوسق فبحساب ذلك ، وليس فيما دون الخمسة أوسق زكاة .

المسألة الثالثة والخمسون: ما يجب على من حلف ألا يشرب الخمر ، أو يركب

معصية ثم فعل ؟

الجواب: يجب على من فعل ذلك كفارة اليمين : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو عتق رقبة .

وهو مخير بين هذه الكفارات الثلاث ، فمن لم يجد منها شيئاً كان عليه صيام ثلاثة أيام .

المسألة الرابعة والخمسون: المرأة الذمية تكون تحت الذمي ، فيسلم الرجل ، هل

تنفك بالاسلام أم تبقى على حالها في حاله ؟

الجواب: ما يفسخ النكاح بين الذمي وزوجته الذمية باسلام الزوج ، بل النكاح

بينهما باق على حاله ، بلا خلاف بين الامة .

المسألة الخامسة والخمسون: ما يجب على المؤمن اذا كان عري النسب وتزوج امرأة

علوية هاشمية ؟

الجواب: اذا كان العربي من قبيل غير مردول من القبائل ، ولا مستنقص فان في

بعض القبائل من العرب من هذه صفته ، فليس يحظر عليه نكاح الهاشميات .

وانما يكره ذلك سياسة وعادة وان لم يكن محظوراً في الدين .

المسألة السادسة والخمسون: هل يؤخذ بما يروى عن مالك في النساء ومن (١) لم يطابقه في ذلك من الشيعة؟

الجواب: مباح للزوج أن يطأ زوجته في كل واحد من مخرجيها، وليس في ذلك شيء من الحظر والكراهة.

والحجة في ذلك: إجماع الامامية عليه، وقوله تعالى «فأتوا حرثكم أنى شئتم» (٢)، وأن الشرع يقتضي التمتع بالزوجة مطلقاً من غير استثناء لموضع دون آخر.

المسألة السابعة والخمسون: القرآن منزل أو مخلوق؟

الجواب: القرآن كلام الله تعالى أنزله وأحدثه تصديقاً للنبي صلى الله عليه وآله، فهو مفعول.

ولا يقال: انه مخلوق، لان هذه اللفظة اذا أطلقت على الكلام أوهمت أنه مكذوب، ولهذا يقولون: هذا كلام مخلوق، فقال الله تعالى «ان هذا الا اختلاق» (٣) يريد الكذب لا محالة.

المسألة الثامنة والخمسون: أي الاعمال أفضل؟

الجواب: معنى قولنا في العمل أنه أفضل، أنه أكثر ثواباً من غيره. وليس يعلم أي الاعمال أكثر ثواباً من غيره على التحقيق، الاّ علام الغيوب تعالى، أو من أطلعه على ذلك.

وما يروى في ذلك من أخبار الاحاد لا يعول عليه.

المسألة التاسعة والخمسون: الاعتقاد أفضل بغير عمل، أو العمل بغير اعتقاد؟

الجواب: أما العمل بغير اعتقاد فلا ثواب عليه ولا فائدة فيه، لان من صلى ولا يعتقد وجوب الصلاة والقرئ بها الى الله تعالى، فلا صلاة له ولا خير فيما فعله. والجمع بين الاعتقاد والعمل هو النافع المقصود.

وانفراد الاعتقاد عن عمل، خير على كل حال، وان خلا من عمل، وليس

١ - لعل «من» استفهامية.

٢ - سورة البقرة: ٢٢٣.

٣ - سورة ص: ٧.

كذلك العمل اذا خلا من الاعتقاد.

المسألة الستون: الاعتقاد في الرجعة عند ظهور القائم عليه السلام وما في (١)

الرجعة؟

الجواب: معنى الرجعة أن الله تعالى يحیی قوماً ممن توفي قبل ظهور القائم عليه السلام من موالیه وشيعته، ليفوز بمباشرة نصرته وطاعته وقتال أعدائه، ولا يفوتهم ثواب هذه المنزلة الجليلة التي لم يدركها، حتى لا يستبدل عليهم بهذه المنزلة غيرهم، والله تعالى قادر على احياء الموتي، فلا معنى لتعجب المخالفين واستبعادهم.

المسألة الحادية والستون: المسلم يرث النصرا في اذا كان من أولى الارحام؟

الجواب: عندنا أن المسلم يرث الكافر، وانما الكافر لا يرث المسلم. وليس في الخبر الذي يروونه من أهل الملتين ألا يتوارثون (٢) حجة، لان التوارث تفاعل واذا ورثناهم ولم يرثونا فما توارثنا.

المسألة الثانية والستون: هل العمة ترث مع العم؟

الجواب: عند الشيعة الامامية أن العمة ترث مع العم، ولها نصف نصفه (٣)، لاختلاف بين الشيعة الامامية في ذلك، لانها تشارك العم في قرابته ودرجته فما يقول المخالف من ذكر العصبية لا محصل له.

المسألة الثالثة والستون: الخال والخالة لهما نصيب مع الاعمام من الميراث؟

الجواب: يرث الخال والخالة مع الاعمام نصيب الام، وهو الثلث. لان قرابتهما من جهة الأم، وللخاله نصف سهم الخال.

والاعمام يرثون نصيب الام (٤)، وهو الثلث (٥)، لان قرابتهم من جهة الاب.

المسألة الرابعة والستون: أولاد الاخت يرثون اذا كانوا أقرب الاهل؟

الجواب: أولاد الاخت يرثون اذا لم يكن معهم في الميراث من هو أحق منهم ومن

١ - في بعض النسخ: ماهي.

٢ - ظ: يروونه من أن أهل الملتين لا يتوارثون.

٣ - ظ: نصيبه.

٤ - ظ: الاب.

٥ - ظ: الثلثان.

هو أعلى درجة.

ومجري أولاد الاخت إذا انفردوا بالميراث مجرى أولاد الاخ إذا انفردوا به.
المسألة الخامسة والستون: الحائض إذا مضت سبعة أيام وطهر الموضع من أذى، هل يجوز للرجل وطئها قبل غسل رأسها وبدنها أم لا؟
الجواب: إذا انقطع دم الحائض ونقي الموضع من الصفرة والكدرة، جاز لزوجها أن يطأها وإن لم تغسل.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون انقطاعه لاكثر الحيض أو لقله، بخلاف ما يقول أبوحنيفة، لأنه يوافقنا في جواز الوطي عند انقطاع الدم وإن لم يقع الغسل، إلا أنه يفرق بين انقطاعه لاكثر الحيض أو لقله، فيجوز الوطي إذا كان الانقطاع في أكثر الحيض، ولا يجوز إذا كان لقله.

المسألة السادسة والستون: الخمس مفروض لال الرسول وعليهم (١) في الغنيمة في بلاد الشرك، أم في جميع المكاسب والتجارة والعقار والزرع، أو لم يجب ذلك منهم (٢) في هذا العصر؟

الجواب: الخمس واجب في كل الغنائم المستفادة بالغزو من أموال أهل الشرك. وهو أيضاً واجب فيما يستفاد من المعادن والكنوز ويستخرج من البحار. ويجب أيضاً في كل ما فضل من أرباح التجارات والزراعات والصناعات عن المؤنة والكفاية من طول سنة على الاقتصاد.

وسهم الله تعالى الذي أضافه الى نفسه، وسهم الرسول صلى الله عليه وآله وهذان السهمان بعد الرسول للامام القائم مقامه، مضافاً الى سهم الامام الذي يستحقه بالقرى وباقي السهام ليتامى آل محمد عليهم السلام ولساكنيهم وأبناء سبيلهم.

فكانه يقسم على ستة أسهم: ثلاثة منها للامام عليه السلام، وثلاثة منها لآل الرسول عليه وعليهم السلام. وهذا الحق إنما جعل لهم عوضاً عن الصدقة، فإذا منعوه في بعض الازمان حلت لهم الصدقة مع المنع من هذا الحق والله الموفق للصواب.
تمت المسائل وأجوبتها والله ولي الحمد والتوفيق.

١ - ظ: عليهم السلام.

٢ - ظ: لهم.

الفهارس

- ١ - فهرس حواشي الآيات والأحاديث الواردة في الرسالة الجعفرية
- ٢ - فهرس محتويات جواهر الفقه
- ٣ - فهرس مسائل الرسالة الجعفرية
- ٤ - فهرس مسائل المبتافاريات

فهرس

الآيات الواردة في الرسالة الجعفرية

رقم الآية	رقفها	السورة	التسلسل
١٠٣	٦	الأنعام	(١)
٥٦	٤٠	غافر	(٢)
١٦٤	٤	النساء	(٣)
١	١١٢	الاخلاص	(٤)
٢٢	٢١	الانبياء	(٥)
١٤٣	٧	الاعراف	(٦)
١١	٤٢	الشورى	(٧)
٥٩	٣	آل عمران	(٨)
١١٥	٢٣	المؤمنون	(٩)
٤٠	٣٣	الأحزاب	(١٠)
٨٣	٢٧	النمل	(١١)

و

الأحاديث الواردة في الرسالة الجعفرية

- ١- بحار الأنوار ج ١٦ ص ٤٠٢.
- ٢- بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٩٨ و ٣٠٢.
- ٣- الغدير ج ٣ ص ١١٥ و بحار الأنوار ج ٣٨ ص ٣٣٤.
- ٤- احقاق الحق ج ٤ ص ٢٧٧ و ٢٧٦ و ج ١٥ ص ٢٢٣.
- ٥- الغدير ج ١ ص ٢١٩.
- ٦- الغدير ج ٧ ص ٣٩٥ و بحار الأنوار ج ٣٥ ص ٧٢ و ١٣٨ و ١٣٩.
- ٧- عوالى اللآلى ج ٤ ص ٩١ و سنن أبى داود ج ٤ رقم الحديث: ٤٢٨٢ - ٤٢٨٣.

فهرس جواهر الفقه

باب في مسائل تتعلق بالطهارة

- الماء النجس الذي أقلّ من الكبر إذا تم بطاهر وصار كراً هل يكون طاهراً...؟ ٥
- إذا كان معه إناء ان ووقع في أحدهما نجاسة ولم يعلمه بعينه أيجوز له الطهارة...؟ ٧
- إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة الصغرى هل يجوز استعماله فيها أو...؟ ٨
- إذا كان مستعملاً في الطهارة من الجنابة هل يجوز استعماله...؟ ٨
- إذا كانت رائحة ماء الورد قد زالت عنه هل يجوز استعماله...؟ ٨
- إذا كان معه إناء ان أو أكثر وواحد منها ماء ورد منقطع الرائحة ٨
- إذا كان معه إناء ان وفي أحدهما نجاسة... واخبره عدل أن النجس... ٩
- إذا كان معه مقدار من الماء لا يكفيه ومعه ماء ورد فزاد... ٩
- إذا تطهر بماء مطهر من آنية ذهب هل تكون الطهارة صحيحة...؟ ١٠
- إذا كان له يدان على مفصل واحد أو له أصابع زائدة هل يجب...؟ ١٠
- إذا قطع بعض رجله هل يجب عليه المسح على الباقي؟ ١٠
- إذا توضأ وصلى الظهر ولم يحدث ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر... ١٠
- إذا توضأ وصلى الظهر ولم يحدث ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر... ١١
- إذا توضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى العصر ثم توضأ وصلى المغرب... ثم ذكر... ١١
- إذا توضأ وهو مسلم ثم ارتدّ وعاد هل يكون وضوؤه...؟ ١٢
- إذا كان جنباً وغسل رأسه ثم أحدث ١٢
- إذا كان جنباً ووجب عليه التيمم فتيّم ثم أحدث ١٣

- ١٣ إذا أراد التيمم فنوى به رفع الحدث هل يكون صحيحاً؟
- ١٤ إذا كان مقطوع اليدين هل يجب عليه التيمم؟
- ١٤ إذا كان معه ثوبان فعلم أن أحدهما طاهر والآخر...
- ١٥ إذا رأت الدم ثلاثة أيام متفرقة من جملة العشرة
- ١٦ إذا رأت الدم ثلاثة أيام وانقطع سبعة أيام ثم رأت ثلاثة أيام
- ١٦ إذا رأت الدم أقل من ثلاثة أيام ورأت الطهر الى تمام العشرة
- ١٧ إذا كانت عاداتها خمسة أيام فرأت الدم خمسة أيام قبلها... وانقطع...
- ١٧ إذا أرات الدم عقيب الولادة ساعة وانقطع ولم ترالى تمام العشرة
- باب مسائل تتعلق بالصلاة
- ١٩ صلاة الصبح من صلاة الليل أو...
- ١٩ الصلاة الوسطى ماهي؟
- ١٩ هل تجوز الصلاة في المكان المغصوب...؟
- ٢٠ إذا كان محبوساً في مكان مغصوب... هل تجوز صلاته
- ٢٠ إذاناه المالك عن المقام في ملكه... وصلى فيه
- ٢٠ إذا اضطر الى الصلاة فوق الكعبة...
- ٢٠ إذا صلى واقفاً على طرف الحائط...
- ٢١ إذا كانت جماعة في سفينة...
- ٢١ إذا كان مع المكلف ثياب كثيرة ويعلم أن واحداً منها طاهر
- ٢١ إذا كان معه ثوبان...
- ٢٢ الصلاة مع قلنسوة أو تكة نجسة
- ٢٢ التسليم بعد الركعتين الاولتين ناسياً
- ٢٣ أيّ الأوقات أفضل للصلاة؟
- ٢٣ هل تنعقد الصلاة بغير «الله اكبر»؟
- ٢٣ إذا سجد على كور العمامه
- ٢٤ إذا رعف وهو في الصلاة

- ٢٤ اذا سلّم عليه غيره وهو في الصلاة...
 ٢٤ اذا ترك أربع سجّادات
 ٢٥ اذا ترك سجّدتين من ركعتين
 ٢٥ المسافر اذا أحرم في السفينة بصلاة مقيم
 ٢٥ اذا سافر الى بلد ولبلد طريقان
 ٢٦ اذا جلس الامام يوم الجمعة على المنبر...
 ٢٦ اذا صلّى خلفهما ونوى الائتمام بهما
 ٢٧ اذا سها المصلّي في صلاة الكسوف

باب مسائل تتعلق بالزكاة

- ٢٨ اذا كان عنده من الابل ست وعشرون...
 ٢٨ اذا كانت البقرة معلوفة أو...
 ٢٩ اذا كان عنده مايبلغ النصاب...
 ٢٩ اذا كان عنده مائتا شاة وواحدة...
 ٣٠ اذا كان في بلاد الشرك وله مال في بلاد الاسلام
 ٣٠ اذا وجبت عليه زكاة... وحملها الى بلد آخر
 ٣٠ اذا وجبت عليه زكاة... ولم يكن في بلده مستحق
 ٣١ اذا لم ينو الزكاة حين الدفع
 ٣٢ اذا كان العبد لاثنين كيف تكون فطرته

باب مسائل تتعلق بالصوم

- ٣٣ اذا صام يوم الشك بنية شهر رمضان
 ٣٣ اذا جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع وهو محالط
 ٣٣ اذا قلّد غيره في أنّ الفجر لم يطلع وتناول المفطر
 ٣٤ اذا أفطر متعمداً في نهار شهر رمضان
 ٣٤ اذا أكره زوجته على الجماع
 ٣٥ اذا أكره من لا يحلّ له وطؤها على الجماع

- ٣٥ إذا نذر صوم يوم معين فوافق ذلك اليوم يوم عيد
 ٣٦ إذا كان كافراً واسلم في بعض شهر
 ٣٧ إذا كان معتكفاً وزوجته كذلك وجامعها
 ٣٧ إذا كان معتكفاً وباع شيئاً أو...
 ٣٨ إذا تتعين على المعتكف، إقامة الشهادة وخرج من المسجد...
 ٣٨ إذا كان معتكفاً ثم ارتد

باب مسائل تتعلق بالحج

- ٣٩ إذا أحرم المستأجر... ثم أراد نقل الإحرام الى نفسه
 ٣٩ إذا اختلفا في العقد فقال الرجل: عقدت وأنا محلّ و...
 ٤٠ إذا استأجر اثنان رجلاً ليحجّ عنهما
 ٤٠ إذا أحرم قبل الميقات وأصاب صيداً
 ٤٠ إذا مات وكانت حجة الإسلام قد وجبت عليه وعليه دين
 ٤١ إذا كان عليه حجتان حجة الاسلام وحجة بالنذر
 ٤١ هل ينقصد الإحرام بمجرد النية؟
 ٤٢ إذا جعل البيت في طوافه على يمينه
 ٤٢ هل يجوز ترك الصعود على الصفا والمروة؟
 ٤٣ إذا سعى سبعاً وكان في الشوط السابع عند الصفا
 ٤٣ إذا فاتته الوقوف بعرفات ووقف بالمشعر
 ٤٣ هل يجوز الرمي أيام التشريق قبل الزوال؟
 ٤٤ إذا رمى الجمرة الواحدة بسبع في دفعة واحدة
 ٤٥ إذا وطأ قبل الوقوف بالمشعر أو بعده في الفرج
 ٤٥ المستأجر في الحج إذا احصر أو مات قبل الإحرام
 ٤٦ إذا استأجره للمتمتع فحجّ عنه قارناً
 ٤٧ إذا ضرب صيداً حاملاً...
 ٤٨ إذا بات عن منى...

باب مسائل تتعلق بالجهاد

- ٤٩ هل يجوز للدائن أن يخرج إلى الجهاد؟
 ٤٩ إذا كان له أبوان هل يجوز لهما منعه من الجهاد؟
 ٥٠ إذا تترس المشركون بالأطفال هل يجوز قتلهم؟
 ٥١ إذا تجسّس لأهل الحرب... هل يجوز قتله؟
 ٥١ إذا تزوج حربي بحرية وماتت...
 ٥١ إذا ملك الذمي عرصة... هل يجوز رفع بنائه...؟

باب مسائل تتعلق بالبيع

- ٥٣ إذا باع شيئاً والمشتري قد رآه قبل العقد ولم يره في حاله
 ٥٣ إذا ملك الشفيع المبيع وانتزعه من يد المشتري
 ٥٤ إذا باع بشرط الخيار ولم يعين أجلاً ولا وقتاً
 ٥٥ إذا أكره المتبايعان... على التفرق بالابدان
 ٥٥ إذا هلك المبيع في مدة الخيار بعد القبض
 ٥٦ إذا قال لاثنين: بعتكما هذا العبد بمائة أو...
 ٥٧ إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن...
 ٥٨ إذا باع شيئاً بشمن في الذمة فقال...
 ٥٩ إذا باع شيئاً وقبض ثمنه ثم ادعى أن فيما قبضه زيفاً...
 ٦٠ هل يجوز بيع الحمل في بطن أمه؟
 ٦٠ هل يجوز بيع الدابة على أنها تحمل...؟
 ٦٠ إذا كان كافراً وله أب مسلم فاشتري أباه المسلم
 ٦١ هل يجوز بيع الترياق؟
 ٦٢ إذا اختلف المسلم والمسلم إليه في قدر الثمن أو...
 ٦٣ إذا قال اشتريت منك أحد هذه الممالك بكذا
 ٦٣ إذا باع ثوباً وهرب المشتري قبل دفع الثمن إليه

باب مسائل تتعلق بالرهن

- ٦٤ هل يجوز أخذ الرهن على مال الكتابة؟
 ٦٤ اذا قال: رهنتك كذا على أن تقرضني
 ٦٥ اذا قال: التقي متاعك في البحر وعليّ ضمان قيمته
 ٦٥ اذا أذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن هل يجوز الرجوع...؟
 ٦٦ اذا رهنه عصيراً فانقلب في يده خمرأ
 ٦٧ اذا اختلف المتراهنان فقال المرتهن...
 ٦٨ اذا اختلفا في الرهن او اتفقا فيه واختلفا في مقدار...

باب مسائل تتعلق بالضمان

- ٧٠ اذا كان عليه دين مؤجل فضمنه عنه انسان
 ٧١ اذا تكفل بدين رجل ثم ادعى الكفيل أنّ المكفول له...
 ٧٢ اذا ضمن لغيره عن آخر مائة درهم وضمن...

باب مسائل تتعلق بالشركة

- ٧٣ اذا أراد اثنان الشركة وأخرج أحدهما دراهم والآخر دنانير
 ٧٣ اذا كانت الدار وقفاً على قوم وأرادوا قسمتها
 ٧٤ اذا أمر غيره بأن يصطاد له صيداً فاصطاده.
 ٧٥ اذا ادعى أحدهما هلاك مال الشركة أو بعضه وانكر شريكه
 ٧٦ هل يصح الغصب في الشيء اذا كان مشاعاً؟

باب مسائل تتعلق بالوكالات

- ٧٧ اذا ادعى الوصي الاتفاق على اليتيم
 ٧٧ اذا ادعى الوكيل تلف المال وأنكر الموكل
 ٧٨ اذا ادعى الوكيل ردّ المال
 ٧٨ اذا ادعى الحاكم ردّ الامانة الى اليتيم
 ٧٩ اذا سلم الموكل الى وكيله مالاً... فادّعى الوكيل...
 ٨٠ اذا وكلّ غيره فقال له: وكلّتك في كلّ كثير وقليل، هل يصحّ؟

- ٨٠ اذا أذن لعبده التصرف في ماله ثم أعتقه
 ٨٠ اذا وكلّ زوجته في بيع ثم طلقها
 ٨١ اذا وكلّه في ابتياع سلعة بمائة فاشتراها بأقل أو...
 ٨٢ اذا ادّعى أنه وكيل لزيد الغائب وأقام عليه شاهداً واحداً

باب مسائل تتعلق بالإقرار

- ٨٥ اذا قال لعمرو: أليس لي عليك مائة دينار؟ فقال: نعم هل يكون...؟
 ٨٦ اذا أقر لغيره فقال: له علي أكثر من مال زيد
 ٨٨ اذا قال: له علي درهم ودرهم إلا درهماً
 ٩٠ اذا قال: له عندي ألف درهم عارية، هل يقبل منه؟
 ٩١ اذا ادّعى على غيره بأنه مملوكه وأنكر المدعى عليه
 ٩٢ اذا التقت لقيطاً ورباه ثم أقر الملتقط بأنه
 ٩٢ اذا قال: له علي درهم لابل درهماً أو قال...
 ٩٦ اذا قال: له علي درهم في عشرة كم يكون...؟
 ٩٧ اذا هلك وخلف ابناً فأقر هذا الابن بأخ له
 ٩٨ اذا هلك وترك ابنين أحدهما قاتل...

باب مسائل تتعلق بالعارية

اذا كان راكباً بهيمة واختلفا فقال لصاحبها: اعترتها عارية مضمونه وقال صاحب:

- ١٠١ أكرتها
 ١٠٢ اذا استعار شيئاً من غيره فاجره لآخر...

باب مسائل تتعلق بالوديعة

- ١٠٣ اذا تعدى المودع في الوديعة ضمنها فاذا ردّها...
 ١٠٣ هل للمستودع أن يسافر بالوديعة من غير عذر؟
 ١٠٤ اذا أودعه حنطة أو دراهم فخلطها بما لا يتمييز
 ١٠٦ اذا كانت عنده وديعة، فادّعى ردّها

باب مسائل تتعلق بالغصب

- ١١٠ اذا غصب ثوباً وشقه نصفين
 ١١٠ اذا غصب عصيراً فصار خراً
 ١١٠ اذا غصب خفين، قيمتها عشرة وتلف أحدهما
 ١١١ اذا غصب مالاً بطرابلس الشام واجتمع به في مكة
 ١١٢ اذا غصب ثوباً وزعفراناً وصبغ الثوب بالزعفران
 ١١٢ اذا غصب خشبة فنشرها الواحاً
 ١١٣ اذا غصب شاة وأمر غيره بذبحها
 ١١٥ اذا كان له فصيل فدخل داراً وبقي فيها حتى كبر
 ١١٦ اذا غصب شاة فأنزى عليها فحلاً لنفسه
 ١١٨ اذا غصب لثلاثة رجال ثلاثة أجناس

باب مسائل تتعلق بالشفعة

- ١١٩ اذا كانت الشفعة قد وجبت للشفيع ولم يعلم بها حتى تقايلا
 ١١٩ اذا ادعى البيع وأنكر المشتري وحلف، هل تثبت الشفعة؟
 ١٢٠ اذا كان الشفيع وكيلاً لهما للبيع والشراء
 ١٢١ اذا اختلف شريكان في دار ويدهما عليها...
 ١٢٢ اذا اشترى شقصاً ووجد به عيباً وأراد رده هل للشفيع...؟

باب مسائل تتعلق بالمضاربة

- ١٢٤ اذا دفع الى حائك غزلاً فقال له: انسج ثوباً هل يكون مضاربة؟
 ١٢٦ اذا دفع اليه ألفاً للقراض بالنصف فقال رجحت...
 ١٢٧ اذا احضر ألف درهم... وقال خذ أيهما شئت قراضاً بالنصف

باب مسائل تتعلق بالمساقاة

- ١٢٨ اذا ساق غيره بالنصف واشترط عمل صاحب المال مع المساق هل...
 ١٢٩ اذا اختلف المالك والعامل في النصف والثالث
 ١٣٠ اذا اختلف المالك والعامل فيها وأقاما بينة.

باب مسائل تتعلق بالاجارات وضمان الأجير

- ١٣١ اذا قال لغيره: استأجرك اليوم لتخيط ثوبي هذا .
 ١٣١ اذا استأجر غيره في تحصيل خياطة خمسة أيام بعد شهر
 ١٣٢ اذا غصب الدابة المستأجرة
 ١٣٣ اذا ضرب الرائض دابة فهلكت من الضرب
 ١٣٤ اذا استأجر القميص ليلبسه فاتزر به...
 ١٣٦ اذا استأجره ليرعى له غنماً وأطلق ثم هلكت أو...
 ١٣٧ اذا استأجر داراً فأنهدمت هل يلزم المالك...؟

باب مسائل تتعلق بالوقف والصدقة والهبة ومايلحق بذلك

- ١٣٨ اذا كان المملوك وقفاً وجنى...
 ١٣٨ اذا كانت المملوكة وقفاً هل يجوز تزويجها...؟
 ١٣٩ اذا وقف وشرط أن يبيعه الواقف متى أراد...

باب مسائل تتعلق باللقطة

- ١٤١ اذا أخذ لقطة هل يجب الضمان...؟
 ١٤٢ اذا سلم اللقطة الى من يدعيها بالبينة وحضر آخر...
 ١٤٥ اذا وجد اثنان لقيطاً واختلفا في أخذه...
 ١٤٥ اذا جنى اللقيط على غيره جنابة...

باب مسائل تتعلق بالوصايا

- ١٤٧ اذا ترك ابنة وبنت ابنة وأوصى لزيد...
 ١٤٨ اذا كان له ابن فقال: أوصيت لزيد...
 ١٤٩ اذا أوصى لزيد شطر ماله
 ١٥١ اذا أوصى ثلث ماله لأجنبي وثلثا آخر لوارث...
 ١٥٢ اذا أوصى بأن يحج عنه بعشرة دنانير من ثلث ماله
 ١٥٣ هل المعتبر في الثلث حال الوصية أو حال الموت؟

باب مسائل تتعلق بالفرائض

- ١٥٤ ما الذي يستحق به الميراث؟
 ١٥٤ كم سهام الموارث؟
 ١٥٥ هل يصح أن يجتمع النصف مع الربع أو الثمن؟
 ١٥٥ هل يصح اجتماع ربع مع ربع؟
 ١٥٦ هل يصح اجتماع الثلثين مع الثلثين؟
 ١٥٧ هل يصح اجتماع الثلث مع السدس؟
 ١٥٧ هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين؟
 ١٦٠ اذا خلف ابن بنت وبنت ابن ما الذي يستحقه...؟
 ١٦١ اذا خلف أماً لأب وأماً وأخاً لأب هل يكون...؟
 ١٦٨ من يستحق لدية المقتول؟
 ١٦٨ اذا وقع على جماعة - يرث بعضهم بعضاً - حائط أو...

باب مسائل تتعلق بالنكاح

- ١٧١ اذا كان الزوج مجنوناً وادعت أنه عنيّن...
 ١٧٢ اذا قال: زوجتك بنتي (وله بنات)
 ١٧٣ اذاختلفا في المهر فقال الزوج...
 ١٧٤ اذا شرط الزوجان خيار الثلاث في النكاح
 ١٧٥ اذا كانت محجوراً عليها وتزوجها الرجل بصدق، هو أبوها...
 ١٧٦ اذا تزوج على أنها مسلمة فظهرت كافرة
 ١٧٦ اذا تزوج أربع نسوة فعنّ عن واحدة...

باب مسائل تتعلق بالخلع

- ١٧٨ اذا أصدقها مائة ثم خالعاها قبل دخوله بها
 ١٨٠ اذا قالت له: طلقني بمائة فقال لها: أنت طالق و...
 ١٨٠ اذا قال: طلقتك بمائة وأنت ضامنة وأنكرت...

باب مسائل تتعلق بالطلاق

- ١٨٢ اذا قال: أنت طالق ولم ينو الفرقة
١٨٤ هل يصحّ الايلاء من الذمي؟

باب مسائل تتعلق بالظهار واللعان

- ١٨٧ هل يصحّ من الكافر الظهار؟
١٨٩ اذا قال لزوجته: يا زانية فقالت: زنيّت بك
١٩٠ اذا قذف زوجته بالزنا ولم يلاعن

باب مسائل تتعلّق بالعدد

- ١٩٢ اذا لزمّت الزوجة العدة بالطلاق واستحقت...
١٩٣ اذا طلق زوجته واستحقت السكنى ومات المطلق قبل...
١٩٤ اذا باع جارية ثم بان بها حمل...

باب مسائل تتعلق بالرضاع

- ١٩٥ اذا كانت لرجل زوجة طفلة... وأرضعتها امه
١٩٧ اذا كانت له زوجتان - كبيرة وصغيرة والكبيرة لها لبن من غيره
١٩٨ اذا ولدت المرأة من زنا وأرضعت مولوداً لغيرها

باب مسائل تتعلق بالعق والمكاتبة

- ٢٠٠ اذا قال: اسقطوا عن مكاتبتي من كتابته ماشاء...

باب مسائل تتعلق باليمين والحنث منها

- ٢٠٤ اذا كان له ثوب ردائي فحلف أن لا يلبسه ثم جعله قيصاً
٢٠٤ اذا حلف أن لا يدخل على زيد بيتاً فدخل المسجد...
٢٠٤ اذا حلف: لا كلمت «زيداً» و«عمراً» فكلم واحداً
٢٠٥ اذا حلف أن لا يأكل لحماً فأكل القلب

باب مسائل تتعلق بالصيد

- ٢٠٧ اذا رأى في الليل شيئاً فظنّه خنزيراً وأرسل كلبه فبان...

باب مسائل تتعلق بالأطعمه

- ٢٠٨ اذا قال صاحب الطعام للمضطر لا أبيعك ولا ... هل القتال معه...؟
 ٢٠٩ اذا وجد المضطر وهو محرم ميتة وصيداً حياً

باب مسائل تتعلق بالسبق والرمي

- ٢١١ اذا اجتمع الراميان فقال أحدهما للآخر...

باب مسائل تتعلق بالقتل والقصاص وغيرهما

- ٢١٤ اذا أرسل مسلم الى نصراني سهماً فأسلم قبل...
 ٢١٥ اذا قطع يد رجل وفيها ثلاث أصابع سالمة واثنان...
 ٢١٦ اذا قطع اذن آخر فأخذها المجنى عليه وألصقها في الحال
 ٢١٨ اذا كان واقفاً فجاء آخر فصدمه فاتا جميعاً
 ٢٢٠ اذا حفر البئر في طريق المسلمين... فوقع فيه
 ٢٢٣ اذا اسقطت المرأة الجنين فقال الوارث...

باب مسائل تتعلق بالحدود

- ٢٢٦ اذا شهد الأربعة على رجل بالزنا ورجع واحد منهم
 ٢٢٧ اذا نقب اثنان موضعاً ودخل الواحد منها فأخذ السرقة
 ٢٢٩ اذا وجد رجل مع امرأة فادّعى أنها زوجته...
 ٢٣٠ اذا دخل دار غيره ففقره كلب صاحب الدار...

باب مسائل تتعلق بالشهادات والدعاوي والبيّنات

- ٢٣١ اذا تحمل الشاهد الشهادة هل يكون الاداء فرضاً...
 ٢٣٤ اذا كان في يده دار نازعها اثنان فقال زيد أنها لى...
 ٢٣٦ رجل حر مات وخلف ابنين فقال احدهما لآخر...

باب في أعيان المسائل من العويص

- ٢٣٧ اذا دخل وقت الصلاة وتوضأ لها فأحسن ثم صلى ولم يفرط
 ٢٣٨ يجب عليه إخراج الزكاة لسنة معينة فلمّا أخرجهما، وجب عليه دفعة اخرى
 ٢٣٩ في رجل نظر الى امرأة أول النهار فحرم ذلك عليه فلمّا ارتفع، حلّت له...

- ٢٣٩ امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقد النكاح فحلّت له ساعة من النهار ثم حرمت عليه...
٢٤٠ امرأة أطاعت الله ففارقت زوجها للطاعة
٢٤٠ رجل وجب عليه في يوم واحد حدّان وعشر حدّ؟
٢٤١ رجل وجب عليه في يوم واحد خمس مائة جلدة وقطع يده ورجليه والقتل والحرق بالنار؟
٢٤١ امرأة ولدت على فراش زوجها ببغداد فلحق نسبه برجل بالبصرة...
٢٤٢ امرأة خلّفت ابني عم لها وتركته فاستحق أحدهما النصف والربع والآخر الربع
٢٤٢ رجل قيّد عبده بقيد حديد وحلف أن لا ينزعه من قدميه حتى يتصدق بوزنه

فهرس الرسالة الجعفرية

المسألة	الموضوع	المسألة	الموضوع
١	في وجوب معرفة الله	٢٦	في ان ما فعله هو الأصلح
٢	في انه موجود	٢٧	في وجوب اللطف
٣	في انه واجب الوجود	٢٨	في نبوة محمد (ص)
٤	في انه سرمدى	٢٩	في دين النبي قبل النبوة
٥	في انه قادر مختار	٣٠	في عصمة الأنبياء
٦	في انه قادر على كل شيء	٣١	في افضليتهم على الخلق
٧	في انه عالم محيط	٣٢	في ان نبينا خاتم الأنبياء
٨	في انه يسمع وبصر	٣٣	في انه اشرف الأنبياء
٩	في انه حي	٣٤	في ان المعراج بالبدن
١٠	في انه متكلم	٣٥	في ناسخية الاسلام للأديان
١١	في انه صادق	٣٦	في ان الامام بعد النبي علي (ع)
١٢	في انه مرید	٣٧	في الأئمة بعد علي
١٣	في انه واحد	٣٨	في عصمة الأئمة
١٤	في انه غير مركب	٣٩	في ان الأئمة افضل من الناس
١٥	في انه ليس بجسم	٤٠	في ان اباة النبي والأئمة مسلمون
١٦	في انه ليس بمرئي	٤١	في المهدي المنتظر (ع)
١٧	في انه ليس محلا للحوادث	٤٢	في طول عمره

١٨	في انه لا يحل في شيء	٤٣	في علة غيبة المهدي
١٩	في انه لا يتحد بشيء	٤٤	في ظهور المهدي
٢٠	في توحيد الصفات والذات	٤٥	في فائدة المهدي حال الغيبة
٢١	في انه غني	٤٦	في الرجعة
٢٢	في انه ليس في جهة ولا مكان	٤٧	في إعادة الأجسام في القيامة
٢٣	في انه ليس له ولد	٤٨	في جملة من المعتقدات الغيبية
٢٤	في انه عدل حكيم	٤٩	في التوبة
٢٥	في الرضا بالقضاء والقدر	٥٠	في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فهرس مسائل المبّافارقيات

- المسألة الأولى: في عدالة إمام الجماعة.
- المسألة الثانية: في احكام صلاة الجمعة.
- المسألة الثالثة: في احكام صلاة العيدين.
- المسألة الرابعة: في وقت صلاة الظهر والعصر.
- المسألة الخامسة: في وقت صلاة المغرب والعشاء.
- المسألة السادسة: في تعيين صلاة الوسطى.
- المسألة السابعة: في بيان مايجوز عليه السجود.
- المسألة الثامنة: في حكم التسليم في الصلاة.
- المسألة التاسعة: في استحباب القنوت في الصلاة.
- المسألة العاشرة: في التكبيرات السبع في مفتتح الصلاة.
- المسألة الحادي عشر: في صلاة الوتيرة.
- المسألة الثانية عشر: في كيفية غسل الوجه في الوضوء.
- المسألة الثالثة عشر: في وجوب المسح ببلة اليد.
- المسألة الرابعة عشر: في السؤال عن الرجوع إلى الكتب الثلاثة.

- المسألة الخامسة عشر: في عدم وجوب «محمد وعليّ خير البشر» في الأذان.
- المسألة السادسة عشر: في ان «الصلاة خير من النوم» في الأذان بدعة.
- المسألة السابعة عشر: في أنّ الائمة عليهم السّلام احياء يشاهدوننا.
- المسألة الثامنة عشر: في ان الرسول والوصى (ع) يحضران عند الاحتضار.
- المسألة التاسعة عشر: في تفاضل بعض الائمة عليهم السّلام على البعض.
- المسألة العشرون: في تساوي الحسن والحسين (ع) في الفضل.
- المسألة الحادية والعشرون: الائمة عليهم السّلام عالمون بالغيب.
- المسألة الثانية والعشرون: متى يظهر الحجة عليه السّلام.
- المسألة الثالثة والعشرون: المحارب لعليّ عليه السّلام كافر.
- المسألة الرابعة والعشرون: في تفضيل الأنبياء على الملائكة.
- المسألة الخامسة والعشرون: لولا النبيّ والائمة لما خلق السماء والأرض.
- المسألة السادسة والعشرون: في حقيقة الكفر والشرك والإيمان.
- المسألة السابعة والعشرون: في حقيقة التوحيد.
- المسألة الثامنة والعشرون: في ارث الأخوان.
- المسألة التاسعة والعشرون: في عدم جواز الصلاة في الثوب الذي اصابه المني.
- المسألة الثلاثون: في حكم الثوب الذي اصابه كلب ناشف.
- المسألة الحادية والثلاثون: في كفارة المجامع اهله في نهار رمضان.
- المسألة الثانية والثلاثون: عدم جواز الصلاة في ثوب اصابه خمر.
- المسألة الثالثة والثلاثون: في حكم من غاب عن أهله سنتين.
- المسألة الرابعة والثلاثون: عدم جواز الترحم للأقارب الكفار.

المسألة الخامسة والثلاثون: عدم جواز إعطاء الفطرة والزكاة للمخالفين.

المسألة السادسة والثلاثون: عدم انعقاد اليمين على المعصية.

المسألة السابعة والثلاثون: هل زوج علي عليه السلام أبنته لفلان.

المسألة الثامنة والثلاثون: في ثواب زيارة قبور الأئمة عليهم السلام.

المسألة التاسعة والثلاثون: من يجب عليه التقصير.

المسألة الأربعون: استحباب التختم باليد اليمنى.

المسألة الحادية والأربعون: ما المعول في معرفة أوائل الشهور.

المسألة الثانية والأربعون: في حرمة لحم الأرنب.

المسألة الثالثة والأربعون: في حرمة شرب الفقاع.

المسألة الرابعة والأربعون: في حلية المتعة.

المسألة الخامسة والأربعون: في حرمة اللعب بالشطرنج.

المسألة السادسة والأربعون: ما يحرم ويحل لبسه من الجلود.

المسألة السابعة والأربعون: في حكم لبس ما يتخذ من جلود الغنم.

المسألة الثامنة والأربعون: في حكم لبس القز والخز.

المسألة التاسعة والأربعون: تحليل المولى امته للغير.

المسألة الخمسون: في توريث أم الولد.

المسألة الحادية والخمسون: في جواز تملك السبايا ونكاحهن.

المسألة الثانية والخمسون: في حكم زكاة الغلاة.

المسألة الثالثة والخمسون: فيمن حلف على ترك المعصية.

المسألة الرابعة والخمسون: اذا اسلم الذمي وله زوجة ذمية.

- المسألة الخامسة والخمسون: في حكم تزويج الهاشمية.
- المسألة السادسة والخمسون: في حلية الوطاء دبراً ولهاً.
- المسألة السابعة والخمسون: القرآن منزل أو مخلوق؟
- المسألة الثامنة والخمسون: أي الأعمال أفضل؟
- المسألة التاسعة والخمسون: في لزوم العمل مع الإعتقاد.
- المسألة الستون: في الرجعة ومعناها.
- المسألة الحادية والستون: المسلم هل يرث الكافر؟
- المسألة الثانية والستون: هل العمة ترث مع العم.
- المسألة الثالثة والستون: في ارث الخال والخالة مع الأعمام.
- المسألة الرابعة والستون: في ارث اولاد الأخت.
- المسألة الخامسة والستون: في جواز الوطاء قبل غسل الحيض.
- المسألة السادسة والستون: في حكم الخمس.

